

فهرست کتاب مواهب الصمد في حل الفاظ الزيد

صفحة

خطبة الكتاب	٢
مقدمة في علم الا	٢
كتاب الطهارة	٢٣
باب النجاسات	٢٣
باب الآنية	٣٠
باب السواك	٣٣
باب الوضوء	٣٦
باب المسح على الخفين	٤٤
باب الاستنجاء	٤٥
باب الغسل	٥٠
باب التيمم	٥٥
باب الحيض	٦١
كتاب الصلاة وبيان أوقاتها وأركانها وسننها ومكروهاتها	٦٥
ومبطلاتها وغير ذلك	
باب سجود السهو	٩٨
باب صلاة الجماعة	١٠٠
باب صلاة المسافر	١٠٦
باب صلاة الخوف	١٠٩
باب صلاة الجمعة	١١٢
باب صلاة العيدين	١١٥
باب صلاة الخسوف والكسوف	١١٨
باب صلاة الاستسقاء	١١٩
كتاب الجنائز	١٢٠
كتاب الزكاة	١٢٥

٢٩٠
٢٩١
٢٩٢

باب في كذا الفطر	١٣٣
باب قسم الصدقات	١٣٤
كتاب الصيام	١٣٦
باب الاعتكاف	١٤٣
كتاب الحج	١٤٥
باب محرمات الاحرام	١٥٨
كتاب البيع	١٦٣
باب السلم	١٦٩
باب الرهن	١٧٢
باب الحج	١٧٤
باب الصلح وما يذ كرمعه	١٧٦
باب الحوالة و باب الضمان	١٧٩
باب الشراكة	١٨٢
باب الوكالة	١٨٤
باب الاقرار	١٨٥
باب العارية	١٨٧
باب الغصب	١٨٨
باب الشفعة	١٨٩
باب القراض	١٩١
باب المساقاة	١٩٢
باب الاجارة	١٩٥
باب الجعالة	١٩٧
باب احياء الموات	١٩٨
باب الوقف	٢٠٠
باب الهبة	٢٠٢

باب المقطة	٢٠٣
باب الاقيط	٢٠٦
باب الوديعه	٢٠٧
كتاب الفرائض	٢٠٨
باب الوصية	٢١٧
باب الوصاية	٢١٨
كتاب النكاح	٢١٩
باب الصداق	٢٢٧
باب الوالمة	٢٢٨
باب القسم والفشوز	٢٢٩
باب الخلع	٢٣١
باب الطلاق	٢٣٣
باب الرجعة	٢٣٦
باب الايلاء	٢٣٨
باب الظهار	٢٣٩
باب اللعان	٢٤١
باب العدة	٢٤٣
باب الاستبراء	٢٤٦
باب الرضاع	٢٤٧
باب النفقات	٢٤٩
باب الحضانة	٢٥٣
كتاب الجنائيات	٢٥٥
باب دعوى القتل والقصاص	٢٦٣
باب البيعة	٢٦٤
باب الردة	٢٦٦

- ٢٦٧ باب حد الزنا
 ٢٦٩ باب القذف
 ٢٧٠ باب حد المرأة
 ٢٧١ باب حد قاطع الطريق
 ٢٧٣ باب حد الخمر
 ٢٧٤ باب العيال
 ٢٧٦ كتاب الجهاد
 ٢٧٨ باب الغنمة
 ٢٨٠ باب الجزية
 ٢٨٢ كتاب الصيد والذباح
 ٢٨٤ باب الاضحية
 ٢٨٧ باب العقبة
 ٢٨٨ باب الاطعمة
 ٢٩٠ باب المسابقة
 ٢٩١ باب الايمان
 ٢٩٤ باب التلويح
 ٢٩٥ كتاب القضاء
 ٢٩٩ باب القسمة
 ٣٠٠ باب الشهادة
 ٣٠٣ باب الدعوى
 ٣٠٥ كتاب العتق
 ٣٠٦ باب التدبير
 ٣٠٧ باب الحكاية
 ٣٠٨ باب الايلاء
 ٣٠٩ خاتمة في علم التصوف

كتاب مواهب الصمد في حل ألفاظ الزيد
على مذهب الامام الشافعي للشيخ
العلامه جمال الدين أحمد
ابن جازي القسبي
نفع الله به
آمين

٢

و على هامشه من ذلك الشرح المسمى بصفة الزيد للعلامة أبي العباس
أحمد بن رسلان الزاهد الشافعي نعمة الله برحمته ونفعنا ببركاته آمين



بسم الله الرحمن الرحيم ﴿

الحمد لله الملك العلام * وصلى الله على سيدنا محمد خير الانام * وعلى آله
وأصحابه السادات الكرام ﴿ وبعد ﴾ فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه
الفني أحمد بن حجازي الفتنى هذا تعليق على منظومة الامام أبي العباس
أحمد بن رسلان تغدده الله برحمته الموسومة بصفة الزيد يحل ألفاظها
ويتم مفادها متوسط بين التقريب والافراط * وخير الامور الاوساط *
تبرعت فيه بخاطر عليل * ونظر كليل * مع ان هذا الامر امر رفيع *
وان امر وضيع * ومن كيد الزمان كسير * وفي قيد الهوان أسير *
شعر * وابن الصفا هيأت من عيش هاشق * وحنة عدن بالمكانه حفت
(وسميت) بجواهر الصمد * في حل ألفاظ صفة الزيد * وأسأل الله
السميع العليم * أن يجعله سبيلا للفوز بجنت النعيم * قال الناظم
رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف والاسم مشتق من

السموة وهو العلو والله علم على الذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم
 صفتان بنيتا للبيان من رحم والرحمن أباغ من الرحم لان زيادة البناء يدل
 على زيادة المعنى وتخصيص التسمية بهذه الثلاثة التي هي الله والرحمن
 والرحيم ليعلم العارف ان المستحق ليستعان به في جميع الامور هو
 المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وخفيها
 فينوحه العارف بحمده حرصا ومحبة الى جنبه المقدس ويسلم بحبل
 التوفيق ويشغل سره بذكره والاستعداد به عن غيره (الحمد دلالة) بدأ
 بالسملة ثم بالحمدلة جمع بين الابتداء الحقيقي والاضافي واقتداء بالكتاب
 العزيز ومجلا بغير كل أمر ذي بال لا بد أن يسم الله الرحمن الرحيم فهو
 أقطع وفي رواية بالحمد لله وقدم بالسملة ثم بالكتاب والاجماع والحمد
 لغة هو الثناء بالان على الجميل الاختياري على جهة التجميل وعرفنا فعل
 يفتى عن تعظيم النعم من حيث انه منعم على الخادم أو غيره والانه هو المعبود
 بحق واختيرت صيغة الحمد على صيغة الثناء لاشتغال الحرف على الخاء
 الحلقية والميم الشفوية والبدال اللسانية حتى لا يتخلو مخرج من الخارج
 الثلاثة من تصديقه من ذلك بالكتابة والحمد لله ثمانية أحرف عدد أبواب الجنة
 فمن قالها عن صفاء قلب استحق دخولها من سائر أبوابها (ذى الجلال) أى
 العظمة (وشارع) أى مدين (الحرام) سبأقى نهر بفه (والجلال) وهو
 قاعدة الحرام وفيه ما راعاه استعمال (ثم صلاة الله) وهي من الله رحمة
 معروفة تعظيم ومن الملائكة استغفار ومن الأدميين تضرع ودعاء (مع
 سلامي) أى تسليمي وقرن بينهما امثالاً للآية وخروجاً من كراهة افراد
 أحدهما عن الآخر (على النبي) هو بالهمزة وتركه انسان أو وحى اليه
 بشرع العمل لنفسه خاصة والرسول انسان أو وحى اليه بشرع العمل
 والتبليغ (المصطفى) أى المختار (التهامى) بكسر التاء نسبة الى تهامة
 (محمد) هو علم على نبينا صلى الله عليه وسلم منقول من اسم مفعول المضعف
 سمي به بالهام من الله تعالى لجده عيد المطلب بأنه يكتر حمد الخاق له لكثرة
 خصاله الحميدة (الهادى) أى الدال بالطرف (من الضلال) هو تضيض
 الهدى قال الله تعالى وانما الهدى الى صراط مستقيم (و) على (أفضل)

الحمد دلالة ذى الجلال
 وشارع الحرام والجلال
 ثم صلاة الله مع سلامي
 على النبي المصطفى التهامي
 محمد الهادي من الضلال
 وأفضل المصعب وخير آل

الصليب للنبى وهو عند سيويه اسم جمع لصاحب بمعنى الصالح وهو من
 اجتمع، وثمانية ينصلى الله عليه وسلم واثنا عشر (و) على (خبر ل) للنبى
 وهم مؤمنون بخبرها ثم روى المطلب بن عيسى مناف (و بعد) كلمة يوفى بها
 للانتماء من أطول الى آخر وقد أتى بها اقتداء كغيره ولا يجوز الانتيان
 بها فى قول الكلام يستحب الانتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم والعامل فيها أما عند سيويه لئلا يبتاع الفعل
 أو الفعل نفسه عند ضره والاصل هما يكتن من شئ بعد ما مرو (هذى)
 من أسماء الإشارة أشار بها التاظم الى موجود فى الخارج وهو زيد
 العلامة البارزى تقدمه الله برحمته (زيد) جمع زيد وهو خير الذين
 المستخرج (تظمتا) أى جمعها (أياتنا) أى عديتها (ألف) من آيات
 الرجز تقرأ (عما) أى مع ما (قد زدتها) أى من المقدمة والخاتمة
 وغيرهما ثم انه وصف منظومته بأصناف غريبها فيها منها انه (يسهل) أى
 يتيسر (حفظها) عن ظهر غيب (على الأطفال) نلفتها اذا انظم أسرع
 للحفظ من الترتيب وما كان على بحر الرجز والحفظ تنقص الفبيان
 ومنها انها (نافعة) فى فهم المسائل (ابتدى الرجال) ومنها انها (تسكن)
 أى تنقى (مع التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة فى العبد (للتشغل)
 بالقسعة واقتصر على ما ذكره فواضعوا الاقوسى نافعة لئلا تنهى أيضا لانها
 تذكره وذلك (ان فهمت) حق الفهم (وأنتعت بالعمل) قال الله تعالى
 وانقوا الله ويعلمكم الله واذا فعلت ذلك (فاعمل) أى المشتغل بما تعلمه
 من مستورات الشريعة (ولو) انك تعمل (باعتشر) منها ان لم تعمل
 بجميعها قد خفف الله عليك (كالكافة) أى كما خفف من صاحب المال
 الزكوى بان طلب منه فى بعض أنواعه اخراج عشرة تة يسهله وتظهر
 (تخرج) بناء الخطاب والجزم (ينور العلم من ظلمات) الجهل وفى نسخة
 لنور باللام والظلمات بتثنية اللام جميع ظلمة وهى عدم التوفيق وقد قيل
 لله در العلم ومن به ارى وتعلم الصهل ومن فى أوديته تزدى أما العمل
 بالواجبات قد ذكره بقوله (فما لم يعلم لم يعمل) بان ترك شيئا مما عين
 عليه عمله أو ارتكب محرما (معذب) أى يعذبه الله تعالى ان لم يعف عنه

بعد هذى زيد تظمتا
 أياتنا ألف جبا قد زدتها
 بسهل حفظها على الأطفال
 نافعة لابتدى الرجال
 تسكن مع التوفيق للتشغل
 ان فهمت وأنتعت بالعمل
 فاعمل ولو بالاعتشر كالكافة
 تنور ينور العلم من ظلمات
 عالم يعلم لم يعمل
 معذب من قبل عابد الوزن

(من قبل) تعذيب (عابد الوثن) وهو الصنم اذ العالم ارتكب المعصية عالما
بتحصيرهما وعابد الوثن غير عالم بتحصير عبادته وذلك للاحاديث الصحيحة
الواردة في ذلك منها قوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة
أى من المسلمين عالم لا ينتفع بعمله قبل لابن عيينة أى الناس أطول مدة قال
أما فى الدنيا فصانع المعزوف الى من لا يشكره وأما فى الآخرة فالمعزوف
(والله) بالنصب (أرجو) أى آمل (المن) أى الانعام (بالاخلاص) وهو
ترك الرأى بالطاعة (لكى يكون موجب للخلاص) من أحوال يوم
القيامة وتوقدور من فارق الدنيا على الاخلاص لله وحده لا شريك له وأقام
المسألة وآتى الى كافة قارها والله عنه راض

(مقدمة) بكسر الدال (فى علم الأصول)

أى أصول الدين وأصول الفقه فانه ذكر فيها نبذة من كل منها واقتضها
باقول ما يجب على المكاف فقال (أول واجب) مقصود لذاته (على الانسان)
البايع العاقل (معرفة الاله) عز وجل أى العلم بوجوده وما يجب له وما
يمنع عليه وما يجوز فى حقه وقد جمعت الثلاثة فى كلمة هى الشهادة فىنى الاله
اثبات الذات وما يستحقه من صفات الكمال وفى النفس ما يمنع عليه من
الشرك والامثال وفى الشهادة التامة اثبات الرسالة والنبوة لنبينا
صلى الله عليه وسلم والمراد المعرفة الاجمالية والبرهانية لا المعرفة بكنهه
الحقيقية لانها معتمدة عقلا وشرا (بإستيقان) أى مع أى يجب عليه ذلك
مع كونه متيقنا قال تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وليعلموا أنما هو اله واحد
واليتقين وحكم الذهن الجازم المطابق لموجبه (والنطق بالشهادتين
اعتبارا) بالف الاطلاق (لحجة الايمان) الاذ بمعنى فى أو تعلية (عن
قدرايه) بالف الاطلاق على التلخيص (ان صدق القلب) بشديد الدال
اذ الايمان تصديق القلب بما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه
وسلم كاتوحيده والنبوة والبعث والجزاء ومجموع ثلاثة أمور اعتقاد الحق
والاقرار به والعمل بمقتضاه عند جهور المحدثين والمعتزلة والخوارج
والاصح انه التصديق وحده لان الله تعالى اضاف الى القلب وعطف عليه
العمل الصالح وفرقه بالعصا فى آيات كثيرة وخرج بقوله بمن قدر العاجز

والله أرجو المن بالاخلاص
لكى يكون موجب للخلاص
مقدمة فى علم الأصول
أول واجب على الانسان
معرفة الاله باستيقان
والنطق بالشهادتين اعتبارا
لحجة الايمان عن قدرا
ان صدق القلب بالأعمال

عن التطبيق ما ظفر من أوسكة أو اخترام منية قبل التمكن منه فإنه يصح
 إيمانه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وأما الاسلام فهو أعمال
 الجوارح من الطاعات فكل إيمان اسلام ولا ينعكس وكل مؤمن مسلم ولا
 ينعكس وقيل الايمان والاسلام في حكم الشرع واحد وفي المعنى والاشتقاق
 مختلفان وبالجملة فلا يصح إيمان بغير اسلام ولا اسلام بغير إيمان فكل
 واحد منهما شرط في الآخر على الاقل وشرط على الثاني وبسط الكلام
 على الايمان والاسلام يطلب من الطاعات (وبالاحمال) جمع حمل
 (يكون) الايمان (ذاته) أى ناقصا (وذا كمال) أى كاملا والمعنى
 يكمل الايمان بكثرة النظر ووضوح الادلة وزيادة الطاعات وينقص بضد
 ذلك وهذا هو الذى عليه أكثر العلماء اذ قد علمت ذلك (فيمكن) أيها المؤمن
 في نفس هرك (من الايمان في ضربه) أى زيادة اعمال الطاعات (و) كن
 أيضا (في صفاء القلب) بالذ (ذات جدي) أى بمجد الصفاء قلبك من
 الكدورات كل وقت ويكون ما ذكر (بكثرة الصلاة) المفروضة والمندوبة
 (و) كثرة (الطاعات) جمع طاعة من عطف العام على الخاص وهي كل
 ما فيه رضا الله تعالى (وترك ما للنفس من شهوات) نفسانية أو بهيمية
 محرمة أو مكروهة لان الكثرة والترك المذكورين يوران القلب خشية من
 الله تعالى تكون سببا لدمارها لانتها كما قال تعالى ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمنكر ونحوها فبكثرة الشهوات مع ارتكاب الذنوب
 يوجبان فسوق القلب كما قال (فشهوة النفس) وهي ما تنطيه النفس
 وتلذذه (مع الذنوب) وجبتان أى مقتضيتان (فسوق القلوب) وهي
 الغاظة مع الصلاة (وان من بعد) بأسكن الحال (الذوب الاناس) من رحمة
 (ربنا الرحيم قاب قاسى) وفي نسخة لربنا وفي ذكر ربنا ووصفه بالرحيم
 مبالغة في التبعية (وسائر الاحمال) جمع حمل أى المتعدي بها شرعا (لا تخلص)
 فاعلمنا من ههنا تكليفها بان تقع بحجة مجزئة مشايخا علميا (الإمع الثانية)
 وظاهر انانية لا تحتاج الى نية لتسلسل والكلام عليها من سبعة أوجه

مجموعة في قول بعضهم

حقيقة حكم محل وزمن * كبقية شرط ومعه ود حسن

يكون ذاته وذا كمال
 تسكن من الايمان في ضربه
 وفي صفاء القلب ذات جدي
 بكثرة الصلاة والطاعات
 وترك ما للنفس من شهوات
 شهوة النفس مع الذنوب
 وجبتان فسوق القلوب
 وان بعد قلوب الاناس
 من ربنا الرحيم قاب قاسى
 وسائر الاحمال لا تخلص
 الامع النية حيث تخلص

حقيقة الفقه القصد وسرعان قد اشئ مقترنا بقوله وحكمها الوجوب لقوله
 تعالى وما أمر والاليعبد والله مخلصين له الدين والاخلاص في كلامهم
 النية وتلخيصها انما الاعمال بالنيات ومحملها القلب وموافقة اللسان له سنة
 ووقتها اول العبادات وكيفيتها تختلف بسبب الابواب وشرطها السلام
 النواوي وتغييره وعلمه بالشرى وعدم اتيانها بمناذرها بان يستصحبها حكمها
 والمقصود بها تمييز العبادات من العبادات كالحلوس في المسجد تارة يكون
 للاعتكاف والاداء تراحة أخرى أو تمييز رتبها كالصلاة تكون للفرض
 تارة وللنفل أخرى وقوله (حيث تخلص) بناء على خطاب أي أنت فها بيان
 تأني بها على وجه الاخلاص وهو ترك الرياء كما تقدم قال تعالى فمن كان يرجو
 لقاء ربه فليست به عمل عملا صالحا ولا يشرك في عبادته أحدا والاخبار في
 الاخلاص كثيرة شهيرة ومنها خبر طوبى للخلاصين أو ثمة صابغ الهدى
 تجلى عنهم كل قسمة ظلمات واذ قد علمت ذلك (فصح النية) أيها العامل
 (قبل الشروع في العمل) وأن بها (أي بالنية المحمودة) (مقرونة) حقا
 (بالقول) أي بأول مفروض من العمل كقول أول جزء من الوجه في
 الوضوء كما يأتي وانما الموجب والمقارنة في الصوم لعصر مراقبته الفحص
 وتطبيق النية عليه (وان تدم) بينا للفاعل أو المفعول ندبا (حتى بلغت
 آخره) أي آخر العمل (حزت الثواب) أي الجزء من الله تعالى (كاملا
 في الآخرة) تأنيث للآخر صفة الدار وما استصحابها حكما بان لا يأتي بما ينافيها
 فواجب كالمس (ونية والقول ثم العمل) أي كل من الثلاثة اذا وقع (بغير
 ونقصة) أي غير موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يكمل) أي
 لا يبرأه معصية أو قريب منها وقد قال تعالى وما آتاناكم الرسول فخذوه
 وما نهاكم عنه فانتهوا (من لم يكن) من المكافين (يعلم ذا) أي ما أمر بان جعله
 أو شيئا منه (فليسأل) العلماء وجوب الواجب ونحو ذلك لدوب قال تعالى
 فاستأمنوا أهل الذكوان كنتم لا تعلمون وهم أهل العلم (ومن لم يجد)
 في بلد مثلا (معلما) يعلم ما يحتاج اليه من أمر دينه ومعاشه (فليرحل)
 وجوب الواجب ونحو ذلك لدوب اقتداء بالاسبق حتى الله عنهم (وطاعة)
 يعلمها الا انسان فمن صلاة وصوم وصدقة وغيرها صادرة (عن حراما

فصح النية قبل العمل
 وأدت بها مقرونة بالنية
 وان تدم حتى بلغت آخره
 حزت الثواب كاملا في الآخرة
 ونية والقول ثم العمل
 بغير ونقصة
 من لم يكن يعلم ذلك فليسأل
 من لم يجد معلما فليرحل
 وطاعة ممن حراما بكل

(ياكل) * أو يشرب أو يلبس (مثل البناء) بالمد (فوق موج) في بحر هجاج
 يجعل * أسأله ويعلم ان ذلك لا ثبت عليه وفي ذلك أخبار كثيرة وإنما
 تخص الأكل بالذكورة أغلب طرق الالتفات ثم شرع التأمل بتكلم
 على نبذة من أصول الدين فقال (قاطع) أيها المكاف (يقينا بالفؤاد) و
 وهو داخل القلب (واجزم) بالأسان (بحدث) بفتح الحاء أي بعد وث
 (العالم) بفتح اللام وهو ماسوي الله تعالى علويا كانت أو سفليا جوهرًا كان
 أو فرسا (بعد العدم) أي بعد ان لم يكن لانه يعرض له التغير وكل ما
 يتغير حادث (أحدثه لا احتياجه) إليه (الاله) أي المعبود بحق في الوجود
 وهو الله الواحد قال تعالى لو كان فهمما آلهة إلا الله لفسدنا وفي ذلك رد
 على الوثنية القائلين بأن صانع العالم أربعة النار والهواء والماء
 والتراب وما أحسن قول القائل

تأمل في رياض الارض وانظر * الى آثار ما صنع المليك
 أصول من لجين زاهرات * على أغصانها ذهب سبيك
 على قصب الزبرجد شاهدات * بأن الله ليس له شريك
 واعلم ان الله تعالى قدر ليصاد العالم (ولو أراد تركه) أي تركه ليعاده (لما
 ابتداء) * أي ابتدعه واخترعه فهو تعالى فاعل بالاختيار لا بالذات ان
 أراد فعل وان أراد تركه فاشاء كل ومالم يشأ لم يكن (فهو لما يريد فعله) *
 وقد نطق بذلك القرآن العزيز قال تعالى فعال لما يريد قال أهل السنة هو
 على جموده في الخير والشر خلافا لآلهة قلة فلا يجري في ملكه الا ما يريد (وليس
 في الخلق) بأسره (له مثال) اذ لو حصلت المماثلة بينه وبين خلقه لم يكن
 واحدا لان الواحد هو الذي لا مثل له فليس كذا انه ذات ولا كصفاته صفات
 ولا كفعله فعل * (فائدة) قال أبو اسحاق الاسفرايني جمع أهل الحق
 جميع ما قبل في التوحيد في كلمتين أحدهما ان كل ما تصوري في الاوهام فانه
 تعالى بخلافه الثانية اعتقاد ان ذاته ليست مشبهة بذات ولا معطلة من
 الصفات وتذاكد ذلك سبحانه بقوله ولم يكن له كفوا أحد وهذه في غاية
 الجودة والايجاز وقد حكى عن امامنا الشافعي رضي الله عنه انه قال من
 انتهض لطايب مدبره فانه في الوجود ينتهي اليه فكم هو مشية وان

مثل البناء فوق موج يجعل
 قاطع يقينا بالفؤاد واجزم
 يحدث العالم بعد العدم
 أحدثه لا احتياجه الاله
 ولو أراد تركه لما ابتداء
 فهو لما يريد فعل
 وليس في الخلق له مثال

الطمأن الى العدم الصريف فهو معطل أو الى موجود واعترف بالعجز عن
ادراكه فهو موقوف بالعجز عن ذلك الادراك ادراك كما قاله الصديق الاكبر
رضي الله عنه وقال بعض العارفين سبحان من رضى في معرفته بالعجز عن
معرفة وقال الخليل والله ما عرف الله الا الله (قدرته) سبحانه شاملة (لكل)
مقدور جعل *) اى مقدور من الممكنات كما نطق بذلك الكتاب والسنة
قال تعالى اما كل شئ خلقناه بقدر وفي الحديث كل شئ بقضاء مؤدرا ما
المستحيلات فاعدم قابليته للوجود لم تخلق أن تكون محلا للقدرة لا لتفخص
في القدرة والى ذلك أشارنا انما علم بقوله جعل بينا لله لقنول (وعلمه) تعالى
(لكل معلوم شئ) بكسر الميم مكانا أو مقعدا كجوهرا أو عرضا موجودا
أو معدوما جزئيا أو كلها واجبا أو جزئا أو محالا قديما أو حادثا يعلم ذلك يعلم
واحد لا يتعدد بعدد المعلومات ولا يتعدد بتعدد ما ليس بمكتسب ولا
ضرورى قال تعالى أحاط بكل شئ علما والله بكل شئ عليم (منفرد بالخلق) أى
باختراع الاميان والامثال والجواهر والاعراض قال تعالى الله خالق كل
شئ (فأفندي) من آداب من عرف اسمه تعالى الخالق ان لا يستمع ما ينظره
من آدمي أو حيوان أو كولي أو غيره * حكى ابن جرير رأى خنفساء فقال
ما أراد الله تعالى خلقها الا صورة حسنة ولا رائحة طيبة فابتلاه الله بقرحة
عجز عنها الاطباء فخص طيب وقال اثبتوني بخنفساء فخرها وجعل رمادها
على القرحة فبرئ باذن الله تعالى فقال صاحب القرحة أرا الله ان يعرفنى
ان أقم الحبولات أعز الادوية هندی * وفي الخلق ان نوحا عليه السلام
رأى كلبا باربع عيون فاستعجب فقال يانوح أنت عيب على الصنعة قالو
كان الامر لم أكن كلبا أو ما الصانع هو الذى لا يلحقه عيب فصار يبي
ويروح حتى أنه سمى بنوح (و) منفرد بالتدبير *) أى بتدبير الامور دون
مشارك ولا معين قال تعالى يدبر الامر اى يبره وينقذه بمبارك (جل)
أى عظم (عن الشبهه) من (التظير) * فى ذاته وصفاته وأفعاله ليس
كنهه شئ وهو اجمع البصير واعلم ان مذهب أهل السنة اثبات
الصفتان الثمانية للمجموعة فى قول بعضهم
حياف وعلم قدره وارادة * كلامه وبصير وسمع مع البقا

قدرته لكل مقدور جعل
وعلمه لكل معلوم جعل
منفرد بالخلق والتدبير
جل عن الشبهه والتظير

صفات لذات الله جل قديمة * لدى الاشعري الخريزي العلم والتقى
وقد ذكرنا العلم منها سبعة بقوله (حق) أى له حياة قديمة وهي صفة أزلية
تتضمن صحة العلم لموصوفها (مريد) أى له ارادة قديمة وهي صفة أزلية
شخص أحد طرفي الشيء من الفعل والترك بالوقوع واللا وقوع (قادر) أى
له قدرة قديمة وهي صفة أزلية تنوثر في الممكن عند تعلقه به (علام) *
بشديد اللام وهي صيغة مبالغة أى له علم قديم وهو صفة أزلية تتعلق
بالشيء على وجه الاحاطة به (له البقا) وهو استقرار الوجود (و) له (السمع)
وهو صفة أزلية تشبب بالسموعات واكتفى بذكر السمع عن ذكر البصر وهو
صفة أزلية تشبب بالبصريات (و) له (الكلام) وهو صفة أزلية عبر عنها بالنظم
المعروف المسمى بكلام الله والقرآن أيضا ولما كان في الكلام زيادة نزاع
كرر الإشارة اليه وفصله بعض التفصيل فقال (كلامه) تعالى أى التلقى
وهو المعنى القائم بذاته تعالى (كوصفه القديم) ليس بحرف ولا صوت
لان ما عرسان حادثان ويستحيل اتصاف القديم بالحادث قال صلى الله عليه
وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق رواء ابن فوريك واعلم ان الكلام الذى
سمعه موسى عليه السلام كلام الله حقيقة لا محازا كما قال (لم يحدث المسموع
للكلام) * أى لم يوصف الكلام المسموع للكلام بأنه محدث بل هو قديم لانه
الصفة الأزلية الحقيقية وقد انكرت المعتزلة الكلام النفسي وجعلوه من
صفات الافعال قالوا ومعنى وكلم الله موسى تكليما أى خلق له الكلام
في الشجرة والحق قول أهل الحق انه تعالى تكلم بكلام قديم قائم بذاته فان
عبرته بالعربية فالقرآن وبالعبرانية فالتوراة وبالسريانية فالانجيل الى غير
ذلك من الاختلاف في التعبير ^{في فائدة} جملة الكتب المنزلة من السماء
الى الارض مائة وأربعة مصحف شيت وستون ومصحف ابراهيم ثلاثون ومصحف
موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان (يكتب)
أى القرآن (في الواح) والمصحف بأشكال الكتابة وصور الحروف المداة عليه
قال صلى الله عليه وسلم لا تسافروا بالقرآن الى أرض العدو (وباللسان) *
يقرا بحروفه الملقوطة المسموعة (كالحفظ) أيضا (بالاذهان) *
أى فهمها بالفاضة المتخيلة قال تعالى بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا

بجى مريد قادر علام
له البقا والسمع والكلام
كلامه كوصفه القديم
لم يحدث المسموع للكلام
يكتب في الواح وباللسان
يقرا كما يحفظ بالاذهان

العلم فأنصافه بهذه الاوصاف اتصافه باعتبار وجود الوجودات الاربعه
 المقررة عند أهل الكلام وليس حال في المصاحف ولا في القلوب ولا في
 الالسن قبل معني قائم بذات الله تعالى وما يجب اعتقاده ان الله تعالى
 (أرسل رسوله) من البشر الى البشر أي الى الجن اجماعا مع اهلها من
 الذين بالضرورة فيكون راجحده مبشرين ومنذرين ومبينين للناس
 ما يحتاجون اليه في أمر الدين والدنيا لا فائتجه على خلقه قال تعالى ولو
 أنا أهل حكمهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت الينا رسولا فتنقذنا
 آياتك وأيديهم (بمعجزات) جمع معجزة وهي أمر خارق للعادة يظهر
 على يد من الرسل عند تعدي المشركين على وجه بمعجزهم الاتيان بمنجته
 (ظاهرة) أي ظاهرات بدليل ما قبله أي لا يخافها (لخلق باهرات) أي
 أي غايات بالغين المحجمة (فائدة) روي ان عدد الانبياء مائة ألف
 وأربعة عشر وثلاثة وأربع غير ذلك وان عدد المرسلين منهم ثلثمائة وثلاث
 عشر وقيل غير ذلك (وخص) الله تعالى (من بينهم) نبينا (محمد) صلى الله
 عليه وسلم بخصائص لا تحصى ولا تستقصى من خصائصه على الله عليه
 وسلم انه خاتم النبيين والمرسلين وآخرهم بعنا (فليس بعده نبي) بعث بشرع
 ينسخ شرعه (أبداه) قال تعالى في كتابه المبين ولكن رسول الله وخاتم
 النبيين وقال صلى الله عليه وسلم لا نبي بعدي ولا رسول وفي الصحيحين مثلي
 وشمل الانبياء كمثل رجل بنى دارا فأتتهوا وأكملها الاموضع لينة ففعل
 الناس يدخلونها ويتحبون منها ويقولون لولا موضع اللينة قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فانما موضع اللينة حيث ختمت الانبياء وما نزل عيسى
 عليه السلام فانه ينزل نابه لشر بعته (فضله) الله تعالى (على جميع من
 سواه) من الانبياء والمرسلين والملائكة فلا يشركه في ذلك غيره وفي
 الصحيحين أناسيد ولد آدم وفي ما أناسيد الناس يوم القيامة واذا سادهم يوم
 القيامة الذي هو أشرف قد سادهم في الدنيا وتدحكي الرازي الاجماع
 على انه مفضل على جميع العالمين وأما قوله لا تفضلوا بيني وبين الانبياء
 ونصوه فأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن تفضيل نبي الى
 تنقيص بعضهم أو عن تفضيل في نفس النبوة أو نهي عن ذلك تأدبا وتواضعا

أرسل رسوله بمعجزات
 ظاهرة للخلق باهرات
 وخص من بينهم محمدا
 فليس بعده نبي أبدا
 فضله على جميع من سواه

أورنى صه قبل علمه (فهو الشفيح) والشفع خصه الله تعالى بالشفاعة العظمى في فصل القضاء والشفاعة في ادخال قوم الجنة بغير حساب وبالشفاعة فمن استحق الثأر فلا بد خلها وبالشفاعة في رفع درجات أناس في الجنة كما جازا التنوير اختصاص هذه والتي قبلها به ووردت الاحاديث به في النبي قبل وبغير ذلك من الشفاعات الثابتة في صحيح الاخبار (و) هو أيضا (الحبيب لاله) عز وجل كما في الخبر المذكور والمحبة أهم من الخلة وقد قيل فيه

وعلى ثنتين واصفيه بوصفه • بفضي الزمان وفيه مالم يوصف

(وبعده) صلى الله عليه وسلم (فالا فضل) خليفته أبو بكر (الصديق) رضي الله عنه وهذا مبني على ان السيد عيسى عليه السلام عند نزوله وحكمه بشر بعثة نبيثا لا يقدم أمة محمد على الله عليه وسلم وهو مضمح نظرا الى أنه ليس داخل في دعوته ولم يكن من أمة الدعوة ولا من أمة الملة اذا ظهرت بانها من أجل دعوه فآمن به وقال السعد التغلبي في شرح العقائد والاحسن أن يقال بعد الانبياء ~~عليه~~ كنهه أراد البعثة الزمانية وليس بعد نبيثاني ومع ذلك فلا بد من تخصيص عيسى عليه السلام (ولا فضل الثاني) أي بعده أمير المؤمنين أبو جعفر عمن الخطاب (الفاروق) رضي الله عنه وسمي بالفاروق لانه فرق بين الحق والباطل في القضايا والخصومات وليس لثاني الصحابة من اسمه عمن الخطاب الا هو ثم الأفضل أمير المؤمنين (عثمان) بن عفان ذو النورين رضي الله عنه (بعده كذا) الأفضل أمير المؤمنين أبو الحسن (عليه) بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه لا طباق السلف على خيرتهم على هذا التثبيط واختلاف في هذا الترتيب هل هو قطعي أو ظني والاول المشار اليه بالطاق السلف الى آخره قال به الاشعري والثاني قال أبو بكر الباقلاني واختاره الامام ~~عنه~~ في تنبيه فضل سائر الانبياء على أبي بكر معلوم مما تقدم وأما فضله على غيره من الامم فظاهر لان هذه الامم خير الامم بنص القرآن وهو خير هذه الامم فهو خير سائر الامم (فالسنة الباقون) بعد الاربعة من العشرة المشهودا بهم بالجنة وهم طلحة بن عبيد الله والزبير

فهو الشفيح والحبيب لاله
وبعده فالأفضل الصديق
والأفضل الثاني الفاروق
عثمان بعده كذا على
فالسنة الباقون فاليدوي

ابن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو
 هبيرة طاهر بن الجراح (قال بدرى) * أى ثم بل هؤلاء الستة البديرون
 الذين شهدوا واقعة بدر وهم ثلاثمائة وبعة عشر نفر اثم يلهم أهل أحد ثم
 أهل يعة الرضوان (و) امامنا الامام الاعظم أبو عبد الله محمد بن ادریس
 (الشافعى) بالوقف (و) الامام (مالك) ابن أنس (و) الامام أبو حنيفة
 (النعمان) بالوقف بن ثابت السكونى (و) الامام (أحمد بن حنبل)
 الشيبانى (وسفيان) الثوري (وغيرهم) كسفيان بن عيينة والليث بن
 سعد والاوزاعي واحق بن راهويه وداود الظاهري وغيرهم (من
 سائر) أى باقى (الائمة) رضى الله عنهم أجمعين (على هدى) من ربهم فى
 العفة والغيرها ولا التفات لمن تكلم ففهم بما هم برشون منه (والاختلاف)
 الواقع بينهم فى طريقة الاجتهاد (رحمه) لورود اختلاف أصحاب رجة
 ومناقبهم كثيرة شهيرة (والاويال) بالوقف العارفون بالله تعالى على حسب
 ما يمكن الموانبون على الطاعات المردون عن الانهماك فى اللذات
 والشهوات (ذوو) أى أصحاب (كرامات) جائزة جميع كرامته رضى
 الامر الخارق للعادة غير مقارن دعوى النبوة والسكاب العزيز والسنة
 بالحقان بذلك فمن ذلك قصة مريم وأهل السكف وعرش بلقيس وخبر
 البقرة المشهور والكرامات (رنب) متفاوتة كتماوت مججزات
 الانبياء لما توارثه كثير من الصحابة رضى الله عنهم بحيث لا يمكن انكساره
 كبحر بان النيل يكاتبهم ورويته وهو على المنبر جيشه بها واذ حتى قال
 لا مبر الجيش يا سارية الجبل فخذوا له من وراء الجبل لكمون العدو هناك
 وسماح سارية كلامه مع بعد المسافة وكسرب خاله الدم من غير ضرره
 وغير ذلك ثم اشار الناظم الى أن بعض الكرامات بمنتهى بقوله (وما
 اتموا) أى ما بلغوا من كراماتهم (ولده) ولد (من غير أب) ولا الى قلب
 جواد حيوانا كذا قاله القشيري قال التاج السبكي وهذا حق يخص قول
 غيره ما جاز أن يكون مجزرة لنبى جاز أن يكون كرامة لولى لا فارق بينهما
 غير التحدى وضعف الزكشى ما قاله القشيري وقال الجوهري على خلافه
 وقد أشكرنا على القشيري حتى ولده أبو نصر فى كتابه المرشد امام الحرمين

والشافعى ومالك والنعمان
 وأحمد بن حنبل وسفيان
 وغيرهم من سائر الائمة
 على هدى والاختلاف رحمة
 والاويال ذوات كرامات ورنب
 وما تهم والولاهن غير أب

والثوري في باب البر والصلاة في شرح مسلم فقال ان الكرامان شجور بخوارق
 العادات على اختلاف أنواعها اقتبست ان الله واب جريانها بقلب الالهان
 وان ما علة التاظم مرجوح في تنبيه الولي فيه وجهان أحدهما انه فعيل
 بمعنى مقول كقتيل وجرى بمعنى مقبول ومجروح فعلى هذا هو من يتولى
 به ربه بيمينه - حفظه - في يكاه في غيره ونفسه لحظة كما قال تعالى وهو يتولى
 الصالحين والوجه الثاني انه فعيل ما لغة من فاعل كرحيم وعليم بمعنى
 راحم وعالم فعلى هذا هو من يتولى عبادة الله تعالى من غير ان يتخللها عصيان
 أو ضرورة وكلا المعنيين شرط في الولاية فمن شرط الولي أن يكون محفوظا
 كفي شرط النبي أن يكون معصوما فكل من كان للشروع عليه اعتراض
 فليس بولي له وهو غير مرجوح كذا ذكره الامام أبو القاسم القشيري
 رحمه الله تعالى وغيره من أئمة الطر يق رحمهم الله تعالى وأصل ما لا بد من
 نصب آدم كما سبأ في كلامه وكان الاولى تقديمه على قوله (ولم يميز في)
 عروض ارتكاب الاما شيأ من المعاصي (غير محض الكفر بخروجنا)
 معشر الامة (على) الامام (ولد الامر) باتفاق ان كان عادلا وعلى
 الاصح ان كان جازرا اذ لا يتطرق في الامام أن يكون معصوما ولم يرزل السلف
 يتعادونهم لا يرون الخروج عليهم مع طهور ذلك وانتشاره عنهم ولان
 الامام لا يتعزل بائس بخلاف القاضي وقد قال الله تعالى أطيعوا الله
 وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم وفي حديث حديث حذيفة من فارق
 الجماعة قد شرب قد خلع ربة الاسلام من عنقه والربة يكسر الرء العروة
 (وما جرى بين الهباب) بكسر الصاد من المنازعات والمخاريات التي قبل
 بيدها كثير منهم (نسكت عنه) لان ما جرى بينهم فيما اجري باجتهاد وكل
 مجتهد مأجور وان أخطأ فذلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نوثبها لستنا
 ولانه على الله عليه وسلم مدحهم وحذر عن التسكلم فيما جرى بينهم فقال
 اياكم وما تجريين أصحابي فلو اتفق أحدكم مثل أحد ذهابا ما بلغه مآ أحدهم
 ولا نصيفه (واجر الاجتهاد نسكت) أي تراهم مأجورين في ذلك لانه مبني
 على الاجتهاد كما (فرض على الناس) شرعالا عقلا خلافا لالتزلة (امام
 يقوم بمصالحهم كد الثغور وتجهيز الجيوش وفهر المتغلبة والمتهاصة

ولم يميز في غير محض الكفر
 بخروجنا على ولي الاثر
 وما جرى بين الهباب نسكت
 عنه وأجر الاجتهاد ثبت
 فرض على الناس اسم نصبوا

وقطاع الطريق وغير ذلك (نصبوا) أى الناس لاجتماع الخطية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصبه حتى جعلوه أهم الواجبات وقد قدموه على ذنبه ولم يزل الناس فى كل عصر على ذلك واعلم ان الامامية ذهبت الى وجوب نصب الامام على الله تعالى (وما على الاله) عز وجل (شئ) يجب) لان نصب الامام ولا غيره لانه خلق الخلق وأنعم عليهم باخراجهم من العدم الى الوجود فكيف يجب لهم عليه شئ بل ان أنعم عليهم ببغضه وان منعهم فبعده وأما قوله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ونحوه فهو من باب التفضل والاحسان لان باب الايجاب والالزام (يُشِبُّ) الله تعالى من عباده المكافين (من الطاعة بغضه) لا وجوباً عليه كما قالت المعتزلة ولا عوضاً كما قاله الخشري (ومن يشأ) بالنصر (عاقبه) منهم على المعصية (بعده) ومعنى التواب افعال التمتع الى العبد على طريق الجزاء ومعنى العقاب افعال الالم الى المكاف على طريق الجزاء وهو مختم فى الشرك ومتوقف فى غيره من المعاصي على انتفاء العقول خياره بذلك (يقفر ما يشاء) بالمدن الصغار والكبار مع التوبة ودونها (غير الشرك) قال الله تعالى ان الله لا يغفر ان شرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء أما الشرك فلا يغفره ومن مات مشركاً فهو مخلد فى النار كما قال الناطق (ب) أى بسبب الشرك (خلود) الشرك فى (النار دون شرك) فيه بالاجماع لانه لما كان من أعظم الجنات جازى بالخلود فى النار الذى هو أعظم العقوبات أما المؤمن اذا ارتكب كبيرة أو أصغر صغيرة ومات ولم يذب فهو تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عاقبه بادخاله النار ثم يخرج به ويدخله الجنة اموتة مؤمناً وان شاء ففقره فلم يدخله النار بغير دفعه أو به مع شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم و (له) أى يجوز له سبحانه (عقاب من الطاعة) من عباده المؤمنين بفعل ما مواراه واجتناب منيائمه (كما) له ان (يشب من عصي) أو امره وارتكب منها شيء (و) كما أنه (يولى) هذا (نعماً) كثيرة لان الملك ملوكه يتصرف فيه كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لاخباره بأمانة الطبيعة وتعذيب المعاصي قال أصحابنا وليست المعصية علة للعقاب ولا الطاعة علة للتواب وانما هما

وما على الاله شئ يجب
يشب من الطاعة بغضه
ومن يشأ عاقبه بعده
يقفر ما يشاء غير الشرك
يخلو النار دون شرك
له عقاب من الطاعة كما
يشب من عصي ويولى نعماً

أمر بأن عليهم ما خلا للمعترة و (كذا) يجوز (لأن يؤلم الأطفال) والدواب في الآخرة وأما في الدنيا فحسن نشاهد ما يتولى به من لا ذنب له من الأطفال والدواب وذلك عدل منه يتصرف في ملكه كيف يريد لكنه لا يقع منه أذى بل يرد إليهم الدواب والأطفال في غير قصاص والأصل عدمه أما في القصاص فقال صلى الله عليه وسلم لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجماع من الشاة القسريا رواه مسلم إلى غير ذلك من الأحاديث وقضيتها أنه لا يتوقف القصاص يوم القيامة على التكليف والتمييز فيقتصر للطفل من طفيل غيره فليس العقاب والأبلام المذكور أن يظلم منه تعالى كما قال (وصفه) تعالى (بالظالم استحقا) أي امتنع صدور الظلم منه عقلا وجمعا أما العقل فلأن الظلم إنما يعرف بالنهي عنه ولا يتصور في إفعاله ما ينهى عنه إذا لا يتصور له أنه لأن العالم خلقه وملكه ولا ظلم في تصرف الإنسان في ملكه ولأنه وضع الشيء في غير موضعه وذلك مستحيل على المحيط بكل شيء علما وأما الجمع فلا يصح من الآيات كقوله تعالى إن الله لا يظلم شيئا ولا يظلم ذرة صغيرة من الآيات (يرزق من شاء) بالمدح من عباده بأن يوسع عليه رزقه (ومن شاء أضرمه) بأن يضيق عليه وفي نسخة حرما (والرزق) بمعنى المرزوق هو (ما ينفع) المنافع في التغذي وغيره (ولو) كان (محرم) أي يطلق على الحرام والحلال لم يحول الله بهما جميعا خلافا لثمة فأنهم لما استحلوا من الله أن يمكن من الحرام لأنه تعالى منع من الاتضاع به وأمر بالزجر عنه قالوا الرزق لا يقتل الحرام الا ترى أنه تعالى أسند الرزق إلى نفسه في قوله وعما رزقناهم ينفقون أي إذا ما بأنهم ينفقون الحلال العصرف والطيب واتفاقهم الحرام لا يوجب المدح وذم المذموم كمن على تحريم بعض ما رزقهم الله تعالى بقوله قل أرايت ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا واجاب أهل السنة عما ذكر بان الاستناد لله تعالى والتحريض على الاتفاق والمذم بتحريم ما لم يحرم واختصاص ما رزقهم الله بالحلال وبأنه لو لم يكن رزقا لم يكن المتغذى به طول عمره مرزوقا وليس كذلك أقوله تعالى وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها لا يتصور أن يأكل الإنسان رزق غيره ولا أن يأكل غيره

كذلك أنه أن يؤلم الأطفال
ووصفه بالظالم استحقا
يرزق من شاء ومن شاء أضرمه
والرزق ما ينفع ولو محرم

رزقه (وعلمه) تعالى (عن يموت مؤمناً فليس يشقى بل يكون سعيداً) (آمنه)
 بما يغلبه الكافرون تقدم منه كفره كونه غفراً بالإيمان فالشقاوة الموت
 على الكفر والسعادة الموت على الإيمان وترتب على الشقاوة الخلود
 في النار وعلى السعادة الخلود في الجنة (لمزل الصديق) أي أبو بكر رضي
 الله عنه (فيها) أي وقت (قد مضى) له من أوقان عمره (عند الله) عز وجل
 (بحالة الرضا) عنده تعالى وإن لم يتصف بالإيمان قبل تصديقه للذي
 صلى الله عليه وسلم لأنه لم يثبت عنه حالة كفر كما ثبت عن غيره عن آمن من
 الصحابة أي من المبشرين فلا يرد على ذلك الإمام صلى بن أبي طالب كرم الله
 وجهه لأنه لم يثبت عنه ذلك أيضاً ثم على التساهل ماذ كرهه قوله (إن الشقي
 لشقي الأزل) أي هو الشقي في علمه القديم الأزل فما كتبه الله تعالى في الأزل من سعادة
 السعيد أي في علمه القديم الأزل فما كتبه الله تعالى في الأزل من سعادة
 وشقاوة (لم يبدل) أي لم يغير أماً المكتوب في غير الأزل كالوحد
 المحفوظ فإنه قد قبل قال تعالى عواقبه ما شاء وثبت وعنده أم الكتاب
 أي أصله وهو العلم القديم الذي لا يغير منه شيء كما قاله ابن عباس وغيره
 (ولم يمت قبل انقضاء العمر) أي الأجل الذي كتب الله في الأزل
 انتهت حياة كل حي إليه (أحد) قال الله تعالى فإذا جاء أجلهم فلا
 يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وهذا ذهب أهل السنة إن انقضى لا يقطع
 الأجل خلافاً للعترة (والنفس) التي يحيي بها بدن الإنسان وهي الروح
 كما في نسخة (تبقى) بعد موت البدن منعمة أو معذبة عند أهل الحق
 أقوله تعالى يا ليت قوي يعلمون بما غفرت لي ربّي والقول انما يصح من الحق
 (ليس نفسي) أصلاً عند النسخة الأولى ولا غيرها بل نسف (لا بد) أي
 للذوام والخلود وتكون من المستثنى بقوله تعالى إلا من شاء الله كما قبل
 في المحور العين (والجسم بلي) جميعه به رزبا (غير محجب الذنب) (ب)
 بعين مهولة مفتوحة جميع ما كتبه بآء موحدة ويقال له عجم الذنب وحكي
 فيه تثايب العبر مع الباء والميم فيصير فيه ست لثاقه لا يلب للثبنا الصبيح
 فيه وهو قدر الحصة من دأر المص من بدئ الإنسان ومنه يعود
 (وما شهيد بالياء) أي لا تأكل الأرض لحوم الشهداء تذكر بمآلهم بل هم

وعلمه عن يموت مؤمناً
 فليس يشقى بل يكون آمناً
 لمزل الصديق فيهما قدمي
 عند الله حالة الإضا
 إن الشقي لشقي الأزل
 وعكسه السعيد لم يبدل
 ولم يمت قبل انقضاء العمر
 والنفس تبقى ليس نفسي للذيد
 والجسم بلي غير محجب الذنب
 وما شهيد بالياء ولا نسبي

أحياء في قبورهم عند ربهم يرزقون كما نطق به القرآن وهم الذين ماتوا في
 قتل الكفار بسببه (ولاني) أيضا بالياء نظيران الله حرم على الأرض
 أن تأكل لحوم الأنبياء (تنبية) ما في كلامه نافية وشهد اسمها وبالها
 خبرها (والروح) أي النفس (ما أخبر عنها المجتبي) أي المصطفى
 صلى الله عليه وسلم لعدم نزول الأمر ببيانها مع كونه مسئلاً عنها قال العلماء
 أنه لم يجب لأن الله تعالى لم يأذن له وأيضاً كان ذلك تصديقاً لنبوته وأيضاً كان
 سرّاً لم تجبنا وتغليظاً إذا الروح مشتركة بين روح الإنسان وجبريل وملاك
 آخر يسمى الروح وصنف من الملائكة والقرآن وعيسى ابن مريم فلو أجاب
 عن واحد لقالوا لم نرد هذا فاعتنا فجاء الجواب بمجملاً كما لو أجعلنا (فقلت
 المقال عنها أدباً) معه صلى الله عليه وسلم ولا نعلم عنها أكثر من موجود
 يجي به الإنسان ثم شرع يشككم على شرف العلم وفضله فقال (والعلم)
 الموهود شرها الصادق بالحديث والصفة والتفسير وما كان له ثلاث
 (اسني) أي ارفع (سائر) أي باقي (الاعمال) لأنها مفروضة
 ومندوبة والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم من المفروض
 (وهو) أي العلم (دليل الخير) دليل (الافضل) والاكرام
 قال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين رواه البخاري
 وسلم وقال صلى الله عليه وسلم من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له
 طريقاً إلى الجنة وقال الشافعي رضي الله عنه طلب العلم أفضل من صلاة

النافلة وقال بعضهم

وكل فضيلة فيها ساء * وجدت العلم من هاتيك أسنى

فترت عن غير العلم فخرًا * فإن العلم كثر ليس يفتى

والأحاديث والآثار في فضله كثيرة شهيرة واعلم أن العلم ينقسم إلى فرض
 عين وفرض كفاية وقد شرع في الأول منها بقوله (فقرضه علم صفات)
 الآله (القرض) أي الواحد كما تقدم من أنه أول الواجبات (مع) بالسكون
 (علم ما يحتاجه) المكلف (المؤدى) أي الآتي بما يلزمه (من فرض
 دين الله) تعالى وهو ما شرعه الله تعالى من الأحكام وصبر عنه بعضهم بقوله
 الدين وضع الهى سائق لمؤدى العقول باختبارهم المحمود إلى الخير بالذات

والروح ما أخبر عنها المجتبي
 فقلت المقال عنها أدباً
 والعلم أسنى - أثر الإجمال
 وهو دليل الخير والافضل
 فقرضه علم صفات الفرد
 مع - علم ما يحتاجه المؤدى
 من فرض دين الله في الدوام

(في الدوام) أي مدة وجوده بصفة التكليف مما لا تنافي العبادة الصحيحة
 الاله (كالطهر) الشامل للوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة الآتي
 بيانها (والصلاة) الشاملة لفرض والنفل (والصيام) الشاملة لذلك
 أيضا وكأثر كاهن الحج بان يعرف أحكامها الآتية (و) علم أحكام (البيع)
 مثلا (للحاجة للتبائع) بان يعرف أحكامها الآتية فيحرم البيع على من لم
 يعرف ذلك وكالبيع سائر المعاملات والمناكحات وانما خصه بالذكور لشدّة
 الاحتياج اليه (و) علم (ظاهر الاحكام) أي الاحكام الظاهرة من اضافة
 الصفة الى الموصوف (في) الحاجة الى الحرف (الصنائع) جمع صنعة
 وهي ملكة انسانية يقتدر بها على استعمال موهبتها فلا يجوز للكاتب
 الدخول فيها حتى يعرف حكمها الشرعي من صحة وفساد ونصح وفش وغير
 ذلك وقابل الناظم العلم بالاحكام الظاهرة بالعلم بالباطن فقال
 (و) علم داء القلوب مفسد (لها) ليجتز عنه وهو لم امرضاها التي تخرجها
 عن الصحة فيجب عليه أن يعلم حادها وسببها وعلاجها (كالحجب) ودو
 استعظام الشخص نفسه على غيره والكون الهامع نسيان ما فيها من النعم
 بها (والكبر) وهو أن يتعدى الشخص طوره وقدره وهو خلق في النفس
 وأقاله تعدد من الجوارح (وداء الحسد) وهو أن يكره نعمة الله على
 غيره بحيث يقتزى والهوا هو داء لا دواء له من شأنه أن يسد باب الانصاف
 ويعد من جملة الاوصاف فيجب نفيها القلوب من هذه الامور فمن ادوية
 الحجب والكبر تذكرة نعمة الله عليه فضلا منه تعالى وأنه قادر على سلبها منه
 في طرفة عين ومن ادوية الحسد التفكير في انه اعترض على الله تعالى في
 حكمته التي اقتضت تخصيص المحسود بالنعمة على الحاسد ولما اخرج عما
 نجله فرض عين شرع بتكامل فيما ناله من فرض كفاية فقال (وما سوى
 هذا) الذي ذكرناه (من الاحكام) فرض كفاية وشأنه انه اذا لم يكن
 فيه كفاية سقط عنه وعن الباقي ومن ثمّة الامتنان والقيام بفرض
 الكفاية أفضل من القيام بفرض العين لان القيام بفرض العين اسقط
 الجرح عن نفسه والقيام بفرض الكفاية اسقط اخرج عنه وعن الامة
 المعتمدان فرض العين أفضل كما جرى عليه الجلال المحلى في شرح

كالطهر والصلاة والصيام
 والبيع للحجاج للتبائع
 وظاهر الاحكام في الصنائع
 يعلم داء القلوب مفسد
 كالحجب والكبر وداء الحسد
 وما سوى هذا من الاحكام
 فرض كفاية على الاثام

جمع الجوامع وأشار الناظم بقوله (على الأنام) إلى أن فرض الكفاية واجب على جميع المكلفين ويستقطب به عمل البعض تخفيفاً والآخر الجموع بتركه وهو مذهب الجمهور وواقعهم السبكي وخالفه ولده في جمع الجوامع فقال أنه على البعض وفي الأول والثاني كلام يعلم من كثرة الأصول وضابط فرض الكفاية (كل مهم قصدوا) أي الطالبون له طالب (محصلة) أي في الجملة (من غير أن يعتبروا) أي لم ينظروا بالذات إلى (من فعله) أي إلى فاعله بعينه بل أي مكلف فعله كفي في الخروج عن مهدة الطالب وفروض الكفاية كثيرة (كأمر معروف) أي أمر به (ونهي المنكر) أي نهى منه أي الأمر بواجبات الشرع والنهي عن محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو غيره مهدة أعظم من مهدة المنكر الواقع ولا ينكر إلا ما يرى الفاعل مخبره (وان يظن) الناهي (النهي) الصادر منه وكذا الأمر (المبثوث) أي لم يقدشياً فالتكاري تفع المؤمنين ولا يشترط أن يكون مخفلاً ما أمر به مجتنباً ما نهى عنه بل عليه أن يأمر وينهى نفسه وغيره فإن اختل أحدهما لم يسقط الآخر ولا يشترط في الأمر بالمعروف العداة بل قال الامام وعلي من مطلق الكاس أن ينكر على الجلاص وقال القسزالي يجب على من غضب امرأه أن ترائاً ما يسترجعها عنه ثم ذكر الناظم مهدة من أصول الفقه فقال (أحكام شرع الله) أي الأحكام الشرعية وهي جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف أي البالغ العاقل بالاعتناء والتخير (سبع تقسم) أي تقسم سبعة أقسام الأول (الفرض) ويراد منه الواجب إلى الحج كما يأتي في بابه والمختوم والمكتوب واللازم (والثاني) (التدوب) ويراد منه السنة والثافة والمستحب والتطوع والمرغب فيه والحسن خلافاً لما في حديث ومن تبعه (و) الثبات (المحرم) ويراد منه المحظور (والرابع) (المكروه ثم) الخامس (ما أبيع) أي الباسح ويراد منه الحائز والحلال والمطلق (والسادس) (الباطل) ويراد منه الفاسد (واختم) أنت السبعة المذكورة (بالهيج) فالفرض بمعنى المفروض (ما) أي الذي (في فعله الثواب) أي الجزاء في الآخرة (كذا على تاركه) حيث

كل مهم قصدوا وتحصله
 من غير أن يعتبروا من فعله
 كما هو معروف ونهى المنكر
 وان يظن النهي لم يثبت
 أحكام مع الله سبع قسم
 الفرض والتدوب والمحرم
 والرابع المكروه ثم ما أبيع
 والسادس الباطل
 واختتم بالهيج
 فالفرض ما في فعله الثواب
 كذا على تاركه العقاب

تركه بلا عذر (العقاب) في الآخرة ويكفي في صدق العقاب وجوده
 لواحد من العصاة مع العفو عن غيره أو راد بالعقاب ترتيب العقاب على
 أثره فلا ينافي العفو عن غيره (ومنه) أي القرض (مفروض على
 الكفاية) بجبر التائب الفوقانية (كرد تسليم) من واحد بالغ عاقل (من
 الجماعة) (المسلم عليهم من واحد أو جماعة فيكفي فيه بخلافه على واحد
 فانه فرض عين إذا كان المسلم أو المسلم عليه انتهى مشناه والآخر رجل
 ولا حرمة بينهما ونحوه فلا يجزئ الدب ثم إن سلم وحره علم الرد أو سلمت
 هي كره الرد ولا يجب الرد على فاسق ونحوه إذا كان في تركه جبر له إما
 أو أقرهما ويشترط أن يتصل الرد بالسلام اتصال القبول لا بإيجاب
 ورفع الصوت بحيث يسمع به المسلم والتلفظ به على التقادير وتكفي إشارة
 أخرى (والسنة المثاب) أي الذي يثاب (من دفعه) * ولم يوافق
 امرؤ (عليه) (إن أهله) أي تركه (ومنه) أي من السنة (مردون على
 الكفاية) بجبر الفوقية (كاليد بالسلام) على مسلم أبس بفاسق ولا
 مبتدع (من جماعة) * أمام من الواحد سنة عين خبر أي داود بن داود حسن
 إن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام ولا يستحب ابتداءه على نحو قاضي
 حجة وأكل ونام وجماع ومن بهم ميقظ لان حاله لا ياسبه ويستثنى
 من الأكل ما بعد الابتلاع وقبل المضمغ فسن السلام عليه ولا رد عليه
 لو أتى به لعدم سنه والظاهر أن مراده ما قبل الاستثناء بل يحكوه
 تذاخي الحاجة والجماع والضابط أن يصح كون الشخص على حالة لا يليق
 بالمرؤفة القرب منه فيها * (فائدة) * ابتداء السلام أفضل من رده كما
 قاله القاضي في فتاويه وهذه سنة أفضل من الفرض ونظيره إبراء العير سنة
 وانظاره فرض وإبراءه أفضل ولا يبدأ بحية غير السلام كأنهم الله سبحانه
 أو أصبحت بالخير لا لعذر (أما الحرام فالثواب يحصل * لتسار) له امتثالاً
 (وآثم) (من يفعل) أي فاعله (وفاعل السكر ولم يعاقب) * وفي نسخة
 يعذب (بل) هي انتقالية لا بطلانية (إن يكف) بأن لا يشعل (لا امتثال) أي
 لعدم ترك ما طلب الشارع تركه (بشبه) بكسر الباء (وخص ما يباح) أي
 المباح (بأستواء الفعل والترك) (لأن في عدم الثواب والعقاب وقوله) (على

ومنه مفروض على الكفاية
 كرد تسليم من الجماعة
 والسنة المثاب من دفعه
 ولم يعاقب امرؤ إن أهله
 ومنه مسنون على الكفاية
 كاليد بالسلام من جماعة
 أما الحرام فالثواب يحصل
 لتسار وآثم من يفعل
 وفاعل السكر ولم يعذب
 بل إن يكف لا امتثال يشي
 وخص ما يباح بأستواء
 الفعل والترك على السواء

السواء*) (نكته وايضا) (لكن) قد يصير المباح مباحا عليه كما (اذا نوى)
 الآكل (بأكاله القوى * لطاعة الله) فزوجه أي علمه فانه يصير طاعة
 ويناب عليه و (له ما قد نوى*) انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرء ما نوى وقد
 يصير معصية ويعاقب عليه كما اذا نوى بذلك التقوى على المعصية ويصح
 أن يكون اللام في قوله لطاعة الله لتعبد و بمعنى في ولما فرغ من الاحكام
 التي يجب في شرع في الاحكام الوضعية مقصرا منها على الصحيح والفساد
 فقال (أما الصحيح في العبادات) جميع عبادة (فما وافق) في وقوعه
 (شرع الله فيها حكما*) بانف الاطلاق أي وافق حكم شرع الله بان وافق
 حكم الشرع أمره فلهذا موافقة الأمر كما عليه أكثر المتكلمين وهو الراجح
 وقيل غير ذلك كما هو معلوم في شرح جميع الجوامع وغيره (و) الصحيح (في
 المعاملات) أي العقود (ما) أي فعل (ترتب عليه) شرعا (آثار) له
 (بعد قد ثبت*) أي ترتب عليه آثاره وهي ما شرع ذلك العقول كالتصرف
 في البيع وحل الاستمتاع في الكاح فترتب آثارا بعد ثبات من صفة التي صار
 هو بها صحيحا (والباطل) وهو (الفساد) فهما لفظان مترادفان عندنا لا
 في الحج والعمرة والخلع أو الكتابة (للصحيح ضد) أي هو ضد ان للصحيح
 (وهو) أي ضد المذكور (الذي بعض شروطه) أو أركانه (فقد*)
 فالباطل والفساد في العبادات ما لم يوافق أمر الشرع وفي العقود عدم ترتب
 أثره عليه ثم زادنا ظاهرا على الصحيح والباطل تبعا للقرائين في اعتبارات
 الشرعية وهي ضربان الاول اعطاء الموجود حكم المعدوم وهو ما ذكره
 بقوله (وزيد موجود) على ما سبق (كالمعدوم) ومثله بقوله (كواجب
 ألباء اذا تيمم*) والمعنى أن الماء الموجود مع مريض يخاف من استعماله
 على منفعة عضوا ونفس يعطى حكم المعدوم فيقتل واجده الى التيمم ويقتل
 أن هذا الماء الموجود بغير ما للوجود العنصري والثاني اعطاء المعدوم حكم
 الموجود وهو ما ذكره بقوله (ومنه) أي مما زيد (معدوم كوجود)
 (و) (مثل*) له بالبناء المالم يسم فاعله وتخفيف المثلثة (كدية) وهي بدل
 النفس (تورث عن شخص قتل*) والمعنى ان الدية الموروثة عن الشخص
 المقتول بقدر وجودها ودخولها في ملك المورث المقتول في آخر جزء من

لكن اذا نوى بأكاله القوى
 لطاعة الله له ما قد نوى
 أما الصحيح في العبادات فما
 وافق شرع الله فيها حكما
 وفي المعاملات ما ترتب
 عليه آثاره قد ثبت
 والباطل الفساد للصحيح ضد
 وهو الذي بعض شروطه فقد
 واستثنى موجودا كالمعدوم
 كواجب الماء اذا تيمم
 ومنه معدوم كوجود مثل
 كدية تورث عن شخص قتل

حياته كما هو الأصح حتى يقضى منها ديونه من ملامع انما معدودة حال التدبير
المذكور وبوجدني بعض الشيخ يدل قوله وزيد واستثنى وجه استثناءه ما
أنهم ما من ضابط الباطل لانهم ما فقدت بعض شروطها فاندفع قول بعضهم
انه لا مدعى للاستثناء هنا وهذا الضربان من خطاب الوضع وليس احكامين
وهذان البيتان ساقطان من كثير من النسخ وهذا آخر زيادة النظم
المتوالية والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الطهارة

هو لغة الغسل والجمع يقال كبت كسبا وكتابة وكتبا واصطلاحا اسم لحمة
مختصة من العلم مشتقة على أبواب وقصور ومساكن غالباً والطهارة
لغة النظافة والخلاص من الادناس وشرفا رفع الحدث أو إزالة النجس
أو ما في معناهما وعلى صورتها كالتييم والاعتكالات المسنونة وتعدد
الوضوء والغسل الثابتة والثالثة وتنقسم الطهارة الى عينية وحكومية
فالعينية ما لا يحتاج الى محل محلول وموجبها كغسل الخبث والحكومية ما يحتاج
ذلك كالوضوء وهي شاملة للوضوء والغسل وإزالة النجاسة والتييم يبدأ
بالماء الذي هو الأصل في إزالتها فقال (وانما يصح تطهير) الحدث وخبث
غيره استعماله وتيم (بماء) بالنصر للوزن وهو معدود على الانصاع (الحاق)
عن قبل لازم باضافة كما ورد اوصفة كما دافق فلا أثر ليدخل منه كما
الجرماته يمينه في الحدث ومعناه لغة الشيء الحادث وشرفا ما عرفه المصنف
وهو امر اعتد اري به يوم بالاعضاء يمنع محبة الصلاة حيث لا مخرج فقلوله
تعالى فلم يجدها ماء فتيممها فوجب التيمم عند فقد الماء على انه لا يصح
غيره واماني الخبث وهو من تقدر يمنع محبة الصلاة حيث لا مخرج
قلوله صلى الله عليه وسلم لما قال الاعرابي في المسجد - واعليه ذنوباً
من ماء والذنوب المدلولة المثلثة ما فلو كفي غيره ما وجب غسل البول به
ودخل في الماء جميع أنواعه بأي صفة كن ولو متصاعداً من بخار مرتفع
من غليان الماء وخرج به ما لا يسمى ماء كتراب التيمم ويحجر الاستنجاء وأدوية
الدهابغ والشعر والتار وغيره واشتمت بآرته الماء النازل من السماء
والثاني يمنع من الأرض ولو من زمزم وخرج بالطلق المستعمل وقد ذكره

كتاب الطهارة
وانما يصح تطهير
الماء لانه معدود على الانصاع

بقوله (لا مستعملا) فلا تصح الظهارة ومباقي آخر الكتاب (ولما جاء)
 أي الذي (بظاهر) لا نجبر (مخالط) لا مجاور (تغيرا) بأن الف الاختلاف
 وصيغة المضى (تغيرا) بصيغة المذكر كثيرا بحيث ينتج (الطلاق الاسم) أي
 اسم الماء عليه (غيرا) بالطلاق وصيغة الماضي أيضا أي منع الاختلاف
 المذكور للماء (في طعمه أو ريحه أو لونه) أي يكتفي في واحد من الثلاثة (و)
 الحال أنه (يمكن استغناؤه) أي الماء (بصونه) عن التغير المذكور فلا
 يصح التطهير به فخرج بالكثير اليسير فلا يضر وبالأظهر المتغير بالتجسس فيضرب
 يبرأ أو كثيرا وبالمخالط وهو لا يمكن فصله والمجاور وهو ما يمكن فصله فلا
 يضر وإن (لحش) كما قال (واستثنى) أنت (تغيرا) للماء (يعود صلب) أي
 شديد فلا يضر لانه متغير به لم يخالط فكان كالتغير بحقيقة مقربة من الماء
 وكذا الدهن (أو ورق) من شجرة تاتر وان تغتف واختلف فلا يضر وكذا
 الملح المذكور في جسد الإنسان لا يمكن التفرقة بينهما غالبًا وبخلاف الملح الجلي فإنه
 يخالط معه متغير به غير معتقد من الماء (أو لطيب) يضر أوله مع ضم ثلثه
 أو فتحه شيء أخضر بعلم الماء من طول مكث فلا يضر فتم أن أخذ ثم طرح
 ضر (أو ترب) لغتقى التراب فذهبت الأربعة فلا يضر التغير بها بطول المكث
 وبما في قدره ومجره (ولا) يصح الظهارة أيضا (جاء) بالمد (مطلق حلتها
 غيره) بلون أي وقت فيه عين (نجاسة) أي غير نجسة (وهو) أي
 والحال أنه (بدور العلقين) وهو الماء القليل فينجس هو وورط غيره
 كزيت وإن أكثر مجرد الملافة وإن لم يتغير وفارق كثير الماء كثير غيره
 بأن كثيره قوى ويشق حفظه من النجس بخلاف غيره وإن أكثر (واستثنى)
 أنت من نجس الماء القليل بمجرد الملافة للنجاسة (مبتا) بالتخفيف وقع
 بنفسه لا بطرح طارح (دمه لم يسل) عند شق وضوضه في حياته
 كالورغ والخنة ساء والرنبور والذباب والقمل والبرص فلا ينجس الماء
 ولا المائع كزيت ويحل بموته فيه لشفقة الاحتراز إلا أن يغير بكثرة أو بطرح
 طارح فيضرب جزواً واستثنى أيضا ما ذكره بقوله (أولاً يري) بالبناء
 للفعول (بالطرف) أي لا يشاهده بالبرقعة كمنه طمبول وخمر وماتعلق
 برجل ذباب عند وقوعه في النجاسة (ما يجل) في الماء القليل وكذا

بظاهر مخالط تغيرا
 تغير الطلاق الاسم غيرا
 في طعمه أو ريحه أو لونه
 ويمكن استغناؤه بصونه
 واستثنى تغيرا يعود صلب
 أو ورق أو طبع لب أو ترب
 ولا نجاسة ما قوسلته عين
 نجاسة وهو يدور العلقين
 واستثنى منه أدمه لم يسل
 أو لا يري بالطرف ما يجل

سائر المائعات والبدن والثوب ثم حطفت النظم على قوله وهو دون القلتين
 (أو) كان الماء (قلتين) وهو الماء الكثير روزنما (بالرطل) تصغير رطل
 تقريباً (الرمل) * نسبة إلى الرملة المعروفة على طريق دمشق (فوق
 ثمانين) رطلاً زائداً عليها (قريب رطل) * بكسر الراء أفصح من فتحها
 ورطلمها ثمانمائة درهم (أو) كان الماء (قلتين) بالرطل (الدمشقي)
 نسبة إلى دمشق (هيه) * بهاء السكت أي وزن القلتين برطلمها (ثمان
 أرطال أنت بعدهم) * لأن رطلمها ستمائة درهم وبالخدادي خمسمائة
 رطل تقريباً على ما يحسنه النوى من أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون
 درهماً وأربعة أسباع درهم وبالمصري أربعة مائة رطل وستة وأربعون
 رطلاً وثلاثة أسباع رطل وبالساحدة في المربع ذراع ويربع طولاً
 وعرضاً ومهما يذراع آدمي وهو شبران تقريباً (والنجس الواقع)
 أي والحال أن النجس الواقع في الماء القلتين (قد غيره) * أي غير أحد
 أو ما أنه الثلاثون قوسه ما جازياً كان أو راكداً وما كان التغيير يسيراً
 أو كثيراً فلا يصح التطهير به أيضاً كما صرح القليل (واختير) للنوى
 رحمه الله تعالى من حيث الدليل (في) ماء (شمس) وهو ما صنعت الشمس
 أنه (لا يكره) والمذهب أنه مكروه كراهة شرعية تنزيهية بشرط أن يكون
 بقطر حار كالخاز في اناء من طين كالخديد وان يبقى على حرارته وان يستعمل
 في البدن وان لا يضيئ الوقت وان لا يعدي غيره ويكره أيضاً شدة الحرارة
 والبرودة لئيهما الأسباغ وكل ماء مغضوب عليه (وان بنفسه) أي بنفس
 التغيير (اتنى) أي زال (التغير) * من الماء المتغير بالنجس (والماء)
 بالماء والحرط ماء على نفسه على شدة وذب أن انضم إليه أو ينسج فيه أو يأخذ
 منه وبإلّا في قاتن (لا) ان استمر بما يستمر (كزعفران) ومسل وخل
 فالسالم المتغير (يطهر) والتقدير وان اتنى التغيير بنفسه أو بالماء يطهر
 لأن استمر بخوض زعفران فلا يطهر لا لأنه لا يدرى ان التغيير زال أو استمر
 والظاهر الاستمرار وفي بعض النسخ لا ينجو العراب يدل قوله لا كزعفران
 ثم شرع في بيان الماء المستعمل بقوله (وكل ما) بالقصر (استعمل في
 تطهير مرض) * كالغسل الأول ولو من صاحب ضرورة (وإن) فهو

أو اثنين بالرطل الرطل
 فوق ثمانين قريب رطل
 أو قلتين بالدمشقي هيه
 ثمان أرطال أنت بعدهم
 والنجس الواقع قد غيره
 واختير في شمس لا يكره
 وان بنفسه اتنى التغيير
 والماء لا كزعفران يطهر
 وكل ما استعمل في تطهير
 فرض وإن ليس بالطهور

حينئذ (ليس بالظهور) بل هو ظاهر غير مطهر لان الطهارة رضى الله
 عنهم لم يجبه والماء المستعمل في أسفارهم الغلبة الماء البتطهر وانه بل
 عدلوا الى التيمم والمراد بالعرض ملايد منه أتم الشخص بتركه أم لا يشهل
 وضوءه العي والخفي الذي لا يعتد وجوب التيمم وما استعمل في غسل الميت
 أو كناية لئلا يسلم أو مجنونة أو مجنونة من حيض أو نفاس ليحل له وطؤها
 أما المستعمل في نفل الطهارة كالتيمم الثانية والثالثة والغسل المستنون
 والوضوء المجدد فلا يصح انه ظهور ولو جمع المستعمل فبلغ قلن فله ظهور
 في تيممه لو عرف محدث من ماء قليل بأحد كفيه قبل تمام وجهه لم يصح
 مستعملا وكذلك قبل تمام الغسلات الثلاث ان قصد لها أو بعد الاولى
 ان نوى الاقتصار عليها وكان ناولا لا غتراف والاصار مستعملا وأفضل
 المياة على الإطلاق الماء التابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ثم ماء
 زهر ثم ماء الكوكور ثم الانهار الخمسة المتأخرات من الجنة وهى سبحان
 وجحان والدجلة والفرات ونيل مصر

باب النجاسات
 المسكر المائع والخنزير
 والكاب مع فرسها والاسود

باب النجاسات

وفي الباب ان اتم اولو ذكرها أو اقتصر عليها في الترجمة لكان أولى والباب
 درجة في سائر توصيلها من خارج الداخل ومن داخل الى خارج
 وهو درجة في الاجرام كباب المجدد وبجاء في المعاني كباب الصلاة
 واداء طالح اسم بجملة مختمة من العلم مشتملة على فعل ومسائل غالباً
 والنجاسة لغة كما يستقدر وشراً مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث
 لا مرتص وعرفها الناظم فقال (المسكر المائع) من خمر وغيره تغليظاً
 وزجراً عنه وخرج بالمائع الحاشية والنجس وغيرهما من الجامدات
 المسكرة فنها مع تحريمها طاهرة ولا ترد الخمر المعقودة ولا الحشيش
 المذاب نظراً الى أصلهما (والخنزير) لانه أسوأ حالاً من الكاب لانه
 لا يقتنى بحال ولانه مندوب الى قتله من غير ضرر (والكاب) ولو معلقاً
 نحره بطور اناء أحد كم الآتى ولا حد يطهر عنه فتعين النجس (مع)
 بالسكون (فرسها) أى وفرع كل منهما بما لا يصلح له وتغليظاً بالنجاسة

سواء كان النجس أباً أم أما كالمثولدين خنزير وشاة وسواء كان الفروع
المذكورة ولداً أو ولداً ولد وان سفل (والسور) بتخفيف الهمزة أى بقية
الكباب والخنزير وفرعهما **ك** معظم وشعر ودم وبول وعرق وسائر
فضلاتهما إلا ما انفصل من نجس العين نجس وقيل السور بقية الشرب
(وميتة) وهى ما زالت حيايتها لا بد كاة شرعية فدخل ما مات حنفاً أنه من
ما كولى أو غيره وما ذكى من غير المأ كولى وما ذكى منه مع فقد الشرط قال
تعالى حرمت عليكم الميتة ونجس يحرم من ما ليس يحترم ولا ضرر فيه يدل على
نجاسته (مع العظام والشعر * والصوف) والوبر وغير ذلك لأن كلامها
يشمل الحياة (لا ميتة) ما كولة بالرفع من حيث وجرا دفن ما طاهر ان
ظهيراً حلت لتاميتان ودمان السهل والجراد والكبد والطحال (ولا ميتة
(البشر) ولو كافر لقوله تعالى ولقد كرمتنا فى آدم وقضية تكريمهم
ان لا يحكم بنجاستهم بالموت وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد
بنجاسة الاعتقاد واجبة عليهم كالتجس لانجاسة الاجدان ولهذا ربط النبي
صلى الله عليه وسلم الاسيرى المسجد (والدم) نجس ولو نجس من كبد أو
طحال لقوله تعالى اودعنا سقر ما سائلنا (والق) نجس وان لم يتغير وهو
الخارج من المعدة لانه من الفضلات المستحيلة (وكما ظهر) أى اخرج
(من السبيل) أى من القبل والدم من بول وغائط ومذى وودي وروث
ونحوها نجس (سوى أصل البشر) وهو المني والعلقة المضغة فانه طاهر
والاصح عند التوى ان أصل الحيوان الطاهر طاهر وله اشاراتنا لهم
بفائدة البيض المأخوذ من الميتة طاهر ان كان متعلباً والا فلا (وحز) **ح**
حيوان (حتى كبد مفصول) من ذلك الحيوان حكمه (كبيته) بما فيه من
أى ذلك الحيوان ان كان طاهراً فطاهر وان كان نجساً فنجس فانه طاهر من
الادوي والسهل والجراد طاهر ومن غيره نجس **ت** تنبيه **ب** البدن مؤنثة
وذكرها لتأنيدهم بتأويل العضو (لا شعر المأ كولى) المنفصل منه فى الحياة
أو بعد الذكبة (ولا صوفه) ولا وبره (ولا ريشه) أى المنفصل أيضاً
كذلك فليست كميته ذكناً المأ كولى بل طاهرة لعدم الحاجة اليها ولقوله
تعالى ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها الآيات (ولا ريشته) أى

وميتة مع العظام والشعر
والصوف لا مأ كولة ولا يشتر
والدم والمني وكل ما ظهر
من السبيل سوى أصل البشر
وجزئى كبد مفصول
كبيته لا شعر المأ كولى
وصوفه وبر ريشته

لعابه (و) لا (عرق) منه (و) لا (المسك) من الطيب الحى (غفارة) * أى ولا
 غافرة وهى خراج بجانب سرور الطيبة كمال السعة فتحت حتى تلقها فان
 انفصل بعد موتها فها شجبان والزباد طاهر وقد أفضى بعضهم فيما يخرج
 من نحو جلد حية فى حياتها طهارته كالعرق وكلاهما مهم بمخالفة واعلم ان
 نجس العين لا يظهر بحال الاشياء أحد هذه ما ذكره بقوله (و يظهر
 الخمر) ولو غير محترمة (اذا اغتسلت بنفسها) لا يطرح عين فيها طاهرة
 أو نجسة ويظهر دنسها معها (وان علت) بالجمعة والمهمة حتى ارتفعت
 ونجس ما فوقها من الدن ثم نزلت للضرورة (أو) ان (نقات) من
 نجس الى نخل وعكسه لم يهضم خبيرة مسلم أنتقد الخمر خذ لا قال لا اما اذا
 تخللت بطرح شئ فمساو لو قبل الخمر فلا تظهر ويجوز امساك الطرورف الخمر
 والا تتابعها واستعمالها اذا غسلت وامساك المخرمة لانه غير خلا وغير
 المحترمة يجب اراقتها لولم يرقها فتخلت طهرت على الصحيح فانهم ما ذكره
 بقوله (وجلد ميتة) ولومن خيرا كقول فطهر بدنه بما ساقى فيخرج
 ما استغنى به قوله (سوى خنزير) * والكتاب) أى وفرع أحد هما فانه
 لا يظهر بالديبغ لان الحياة فى اعادة الطهارة ابلغ من الديبغ والحياة لا يقيد
 طهارته والديبغ تزع فضوله وهى نواته ورطوبته بحيث يوقع فى المسام
 بعد البسه النتن والفساد وذلك انما يحصل بما ذكره بقوله (ان يديبغ
 بحريش) يكبر الماء وتشديد الرأى ما يحرف الفم أى يلغز اللسان بحرافته
 كقرض وشب بالواحدة والمثله وغير ذلك ولو نجسا وكذرق طير وقوله
 (طهر) * جواب الشرط والمعنى طهر بالديبغ من الجلد قد صغ أياها اب
 دى من فقد طهر وخرج بالجلد الشرف لا يظهر لعدم تأثره بالديبغ لكن يعنى
 عن قلبه وبالديبغ تسميته وتليجه وي فى بعد الديبغ متنجسا فيجب غسله
 باناء تنجسه بالديبغ الخمس واعلم ان النجاسة اما مغلظة أو متوسطة
 أو مخففة وقد ذكرها الثاظم على هذا الترتيب ميتة ثانياً وأولها افعال
 (نجاسة الخنزير) * والكتاب) * أى وفرع أحد هما فى انه اذا انجس بها
 انه أرتوب أو يذ (يغسل بها) من المرات (مرة) منها (يترى) * أى بقراب
 طهور خبيرة مسلم طهوراؤه أحدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع

وعرق المسك ثم غافرة
 ويظهر الخمر اذا اغتسلت
 بنفسها وان علت أو نقات
 وجلد ميتة سوى خنزير
 وكاب ان يديبغ بحريش طهر
 نجاسة الخنزير مثل الكلب
 تغسل سبعاً مرة يترى

مرآت أولاهن بالتراب وفي بعض الروايات وغفروه التامة بالتراب والمراد
 ان التراب بصاحب السابعة كما في رواية لابي داود والسابعة بالتراب وبين
 هذه ورواية أولاهن تعارض في محل التراب فتساقتان في تعيين محله
 ويكتفي بوجوده في واحدة من السبع والاولى والى ولا يكفي ذر التراب على
 المحل من غير ان يقعه بجاء ولا مفرجه بغيره ولا من غير تراب طهور كاستنان
 وتراب نجس ولا يجب استعمال التراب في الارض اذ لا معنى لتزيب التراب
 ولو نهى عن ذلك فظهر المكلف ولو لم يفرغ في الاناء أو وقع فيه واحدة مرآت كفي له سبع
 مرآت احداهن بالتراب فخرج لواء كل نحو مكاب لم يجب تيسيع محل
 الاستنجاء ثم شرع في القسم الثاني من النجاسة وهي التوسطة فقال (وما
 سوى ذين) أي نجاستي المكاب والخنزير (فقط) أي مرة (يفعل) (وما
 اذا زالت النجاسة بالمرة) والافيجب ازالتهما كما يأتي (والحن) بالمتناهة أي
 الحسنة للنجاسة بغيره أو بعدد القرض بالمهمة أفضل من غسله اي دون
 ذلك الا اذا تعين الحن والقرض بأن لم تزل النجاسة الا به فيجب (واتنبت
 فيه) أي في غسل النجاسة بأن يغسل غسليتين بعد المزيلة للعين (أفضل) (من
 الاقتصار على واحدة) ثم اخذ بفصل النجاسة الى حكمية وعينية
 بقوله (يكفيك) أي في التطهير (جري الماء) بالنقص (على النجاسة
 الحكمية) وهي ما يتيقن وجودها ولا يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح
 (وان تزل العين من) نجاسة (عينية) ولو بفسخة واحدة كما مر ويجب
 ازالة أوصافها كطعم ولون وريح حيث سهل زوالها فلا يضر بقاء لون
 أو ريح أو ما عسر زوالها فان بقيت لم يضر ازالة أوصافها على بقاء العين أو الطعم
 وحده ثم شرع في القسم الثالث من النجاسة وهي الخفيفة فقال (ويؤمل
 لمفل) ذكر (شريد) بالذال المهمة (مأكل) أي لم يطعم غير اللابن
 للتغذي قبل مضى حولين (يكفيه) في تطهيره (رش) عليه بجاء بعده
 ويقع به وان لم يسل كما قال (ان يصيب كل المحل) ولا بد من ازالة أوصافه
 كبقية النجاسات بخلاف الانثى والخنثى فلا بد في بولهما من الغسل على
 الاصل ويتحقق بالسلان لخبر الترمذي وحسنه يغسل من بول الحارثية ويرش
 من بول الغلام والفرق بينهما ان الاثلاف يحمل الصبي أكثر تخفيف في بوله

وما سوى ذين فقط يغسل
 والحن والتنايب فيه أفضل
 يكفيك جري الماء على الحكمية
 وان تزل العين من عينية
 ويؤمل لمفل شريد مأكل كل
 يكفيك رش ان يصيب كل المحل

ولأن يوه أرق من يولها وألحق بها الخشبي وقيل لما خلق الله تعالى آدم خلق
 حواء من ضاعه القصير فصار يول الغلام من الماء والطين ويول الجارية
 من اللحم والدم وخروج بقيد التغذي تحميمه بنحو غمر وتناسله فهو سفوف
 للإصلاح فلا ينعان الضم ويقبل معنى حولين ما بهد هما إذا الرضاع حينئذ
 بجزالة الطعام (وماء) بالمحل المحل (مغسول) بالجر (له) أي لذلك الماء
 وهو الغسالة (حكم) ذلك (المحل) المغسول طهارة ونجاسة فإن كان بأقيا
 على نجاسته بأن انفصلت الغسالة متغيرة بالنجاسة أو لم تتغير ولكن زاد وزنها
 على ما كان بعد اعتبار ما يأخذه (المحل) من الماء ويطيه من الوسخ وكانت
 الغسالة دون فلتين فالغسالة نجاسة والأظاهرة غير مطهرة وما تقرره علم
 أن قول لناظم (إذا تغير به حيا فصل) من الغسل لا يفي بما ذكرناه
 في تنبيه المراد بغسالة النجاسة ما استعمل في واجب الإزالة أما المستعمل
 في مندوبها فله ويرى فرع من أصابه شيء من رشاش الغسلات السككية
 غسل ستان أصابه من الأولى والأقالب من السبع ويعفر ما أصابه قبل
 التغير بدون ما أصابه بعده (وليحف) من النجاسات السابقة (من نزر)
 أي قابيل (دم) من غير خشوكلب (وفيج) وهي مدة لم يتخالطها دم
 (من بثره) بالثمة وهي خراج صغير (ودمل) وهو معروف (وقرح) وهذا
 وهو أنز الجراحة أي يعنى عن قليلها في ثوب أو بدن دون السكت من ماء وهذا
 ما صححه الرافعي وصحح التتوي العفو مطلقا ويعنى عن دم البراغيث وونيم
 الذباب أي ذرقه وعن قليل يول الخفاش لعموم البلوى فائدة حاصل
 في الله أنه يعنى عن قليلها ولو من أجنبي وكثيرها من نفسه ما لم يكن
 بفعله أو جاوز محله فحينئذ يعنى عن قليلها فقط ومحل العفو عن سائر الماء
 ما لم يتخلط بأجنبي فإن اختلط به ولو دم نفسه كان خراج من عينه أو دميت
 لثته لم يعف عن شيء منه نعم يعنى عن ماء الطهارة إذا لم يتعمده وضعه عليه والا
 فلا يعفى عنه

وماء مغسول له حكم المحل
 إذا تغير به حين انفصل
 وليحف من نزر دم وفيج
 من بثره ودمل وقرح
 باب الآنية
 يباح منها الطاهر من خشب

باب الآنية

جمع اناء (يباح منها) اناء (طاهر) أي يباح استعماله واتخاذة سواء كان

(من خشب أو غيره) ولا يرد المغصوب وجلد الأدي لان غريمه ماله في آخر وهو استعمال ملك الغير لا يرضاه وانتهالك حرمة جلد الأدي وخرج بالطاهر التمس كالتخذ من مينة فيحرم استعماله فيما يخص به كانه قليل ومائع (لا) اناء من (فضة أو) من (ذهب) أي المعمول منهما أو من أحدهما (فيحرم استعماله) على المرأة والرجل والخشي بالاجماع (كروء) وظرف غالبية ومعلقة أكل وخلال أذن (للمرأة) أي لا يباح ذلك للمرأة فالرجل أولى وإذا احتج الى الاكتمال بالمرود الذهب أو الفضة لجلاء العين جاز ويحرم على الولي ان يبيح الصغير يجمع من اناءهما (وجاز) مع الكراهة استعمال اناء من جوهر نفيس كانه (من زبرجد) وياقوت وفير وزو بلور ومرجان وعقيق لانه لم يرد فيه نفسي ولا يظهر فيه معنى السرف والخيلاء ولا يهرفه الا خواص (وتحرم الفضة) أيضا وهي في الاصل صفيحة توضع على صدع الاناء لثقب أو كسر لتعطفه (من هذين) أي الذهب والفضة وذكرها ثلاثة أحوال أحدها ان تكون كبيرة وكلها أو بعضها الزينة كما قال (الكبير) أي معه (عرفا) كما هو الاصح في ضبط الصغير والكبير (مع التزين) بها فيحرم للكبير وعدم الحاجة ثانيها ان تكون صغيرة طحاجة كما قال (ان فقد) أي الكبير والزينة (حلت) أي أبيضت بلا كراهة للحاجة ولما روى البخاري عن عاصم الاحول قال رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك رضي الله عنه وكان قد انصدع فسلبه بغيظ من فضة والفاعل هو أنس كما رواه البيهقي قال أنس أقدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ثانياها ان يوجد الكبير مع الحاجة كما قال (وفردا) أي وحال كون أحد الكبير والزينة منفردا عن الآخر (بكره) الكبير مع الجواز (الحاجة) وكذا صغيرة كلها أو بعضها الزينة فتسكرو أيضا للمعسر وتنبه به في معنى التناغم في تسوية الذهب والفضة على ما رجحه الرافعي فانه سوى بينهما في التفصيل ورجح النووي تحريم فضة الذهب مطلقا لان الخيلاء فيه أشد من الفضة وقوله (مالم يمسكه كسره) (أشار به الى ان المراد بالحاجة هو غرض الاصلاح لا الجحز من غير الذهب والفضة فان الجحز من غيرهما يبيع

أو غيره لافضة أو ذهب
فيحرم استعماله كروء
للمرأة وجاز من زبرجد
وتحرم الفضة من هذين
بكره عرفا مع التزين
ان فقد احلت وفردا بكره
الحاجة مالم يمسكه كسره

استعمال الاناء الذي كله ذهب أو فضة فضلا عن المصنوع به (ويستحب في الاواني التغطية) بالوقف ليلا كان أو نهارا فلا يقع فيه شيء يفسد الماء ويغيره أو يؤذي المستعمل وتكفي (ولو به ودحط فوق الآنية) بالوقف بان يعرض على الاناء ثياب خمر والأتية لوان تعرضوا عليها عودا ويسن ان يسمى الله تعالى وابكاه السماء واغلاق الابواب مسجدا أيضا وكف المبيان والماشية أول ساعة من الليل والمقاء المصباح عند ارادة النوم ثم شرع في التصرى وهو والاجتهاد والتأخير بذل المجهود في طاب المقود وتقال (ويحرم) أى يجتهد (لا شأنا) أى لا حل اشتباه (طاهر) من ماء أو طعم أو ثوب فلا يتخذ (نجس) من ذلك فيجوز في المشبهين بان يبحث عما بين النجس كشراش - ولانائه أو فرب كطب منه فيقلب على القطن نجاسة هذا وطهارة غيره (ولولا هي) لانه يدرى الامارة باللس وغيره وفي الاجتهاد كصبر (قادر) بالجرصة لا هي بخلاف العجز بلادة أو تخيير فانه يتبدل بصيرا بخلاف البصير فانه لا يتبدل والاجتهاد شروط منها أن يكون المشبه بعدد الواحدة كما قال (لا التكم) المتصل بالثوب فادانين نجاسة أحدهم كمين متصلين بالثوب واشتبه عليه بكمه الآخر فلا يجتهد فيه فان انفصل أحدهما جازله الاجتهاد ومنها ان يكون اكل من المشبهين أصل في التطهير كما قال (والبول) أى ولا البول اذا اشتبه بماء مطلق (و) لا (ميشة) اذا شئت بمذكاة (و) لا (ما) ورد منقطع الرائحة اذا اشتبه بماء مطلق (و) لا (خمر) اذا شته بخل ولا (در) أى لين (أت) ضم الهزة وبالمشاة الفوقية جمع اتان وهي الحارة (جرم) بألف الاطلاق وهي ايان الوقع اذ ان الاناء حرام للنجاسة ففي هذه المسائل لا يجتهد بل في ماء الورد والماء المطلق يتوضأ بكل منهما مرة وفي البول يخلط أحدهما مع الآخر ثم يجمع ويصل بلا إعادة وقبة الشروط مذكورة في المطولات واذا استعمل ما ظنه طاهرا سن له اراية لا آخر وفي نسخة بدل قوله حرمة محرما أى لا يتحرى فيها اذا اشتبهت عليه بحرية باجتيات محصورات اذ لا علامة تميز المحرم عن غيره فان ادعى امتيازها بلامه فلا اجتهد أيضا لانه انما يعتمد منه اعتقاد الظن أصل

ويستحب في الاواني التغطية
ولو بعد دحط فوق الآنية
ويحرم لا شأنا طاهر
نجس ولولا هي قادر
لا التكم والبول وميشة وما
ورد وخبره أن محرما

الحمل والاصل في الابضاع الحرمه فان اشبهت عليه بغير محصورات فله ان
يسكنه من ان ياتي في عدد محصور ولا يشد عليه باب التكاح فكل عدد
اواجمع في معيد واحد يصير على الناظر عدده بمجرد النظر كالتين
فغير محصوران سهل عدده كالعشرة والعشرين فله صورة فاذا استعمل ما طمحه
الطاهر من له اراقة الآخر **(خاتمة)** لو غابت الحاجة في شيء والاصل
فيه طاهر ككتاب ممدون الظهور حكمه عليه بالطهارة جهلا بالاصل ومن
البدع المذمومة غسل ثوب جديد ونحوه من أكل نحو خبز وتركه مؤكلا
الصينان

باب السواك

هو لغة ذلك للثة وشرا استعماله عوداً ونحوه كأنه في الاستناب وما
حواله اعم نية (يسن) أي السواك في كل حال لخبر السواك مطهرة لقلم
ومرضاة للرب (لا بعد زوال) نعم خوار (الصائم) ولو تغلبا فانه حينئذ
يكبره تغزيبا كما يأتي ان شاء الله تعالى في باب (واكدوه) أي العلماء
(الانقياء التائبين) من نومه نظير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
من النوم بشوص فاه أي يدهلجته بالسواك (وزدلتغيزم) بنوم أو أكل
أو جوع أو سكون طويل أو كلام كثير أو نحو ذلك وقد كذا أيضا لقراءة
قرآن أو حديث أو علم شرعي وقد كراهه تعالى ولم يحول منزل ولا احتضار
لما قبل انه يسهل خروج الروح (والصلاة) بالوقوف فرضاً أو نقلاً
ولو لم يكن فله متغيراً أو استاك في وضوئه نظير لو ان اشق على أمي لا مرهم
بالسواك عند كل صلاة أي امر بإيجاب (وسن) ان يستاك (بالهني)
من عينه لشرف الهني وينوي السنة ويسن ان يعوده الصغير لباقة وان
يستاك في مرض الاستناب ظاهر وأما في طول القم ويحصل لكل
خشن جزيل للقلم طاهر من اراك أو غيره لم يكن (الاراك أولاه)
أي أول من غيره من الصيدان وهو الدخيل أولى من غير الاراك
وسن غسله للاستياكة ثانياً اذا حصل عليه وسخ أو نحوه وفي السواك
قوائد كثيرة منها انه يطهر بالماء ويرضى الرب ويبيض الاستناب

باب السواك
يسن لا بعد زوال الصائم
وأكدوه لا تقياء التائبين
وزدلتغيزم وللصلاة
وسن بالهني الاراك أولاه

و يطيب النكحة ويسوى الظهر ويسد اللثة ويطيئ الشيب ويسقي
 الخلق ويركي الفطنة ويضاهي الاجر ويسهل النزح كما مر وغير ذلك
 (و يستحب الاكحال) بالاشتداد بكسر الهمزة لما ورد انه يجالو البصر
 وينبت الشعر والمسلأولى من غيره و **يسكون** (وترا) نخلر ان الله
 وترحب الوتر وفيه كفيات أفضلها ثلاثة على كل عين (وغبا آذن) انت
 أى وقتا بعد وقت بحسب الحاجة (وقلم نظفرا) يسكون الغمام والافصح
 نفعها وضم الظاء المنجمة قال ابن الرفعة الاولى فى الاظفار عظاما فتقدروى
 ان من قص أطفاره عظاما لم يرق في عيبه رمسدا وقد قهره بعضهم بأن يبدأ
 اليمنى بضميره ثم الوسطى ثم الابهام ثم البصر ثم المسبحة ثم باهام اليسرى
 ثم الوسطى ثم الخصر ثم المسبحة ثم البصر وفتره بعضهم بغير ذلك ومحل
 ما ذكر في غير عشر ذى الحجة ليد التخصية ويسن ان يغسل رؤس الاصابع
 بعد التقليم (وانتف) أنت استحبنا بالابط) لانه من الفطرة (ويقص)
 بالبناء للمفعول (الشارب) نذبا بحيث يبين طرف الشفة ما نأظها ولا
 يحجب من أسله قال فى المجموع وملا على الحديث من الامر بحذف الشارب
 محمول على حقها من طرف الشفة (والعانة) بالنصب معمول لقوله (احلق)
 أى احلق العانة نذبا وهى الشعر الثابت حول الفرج والده بر قال النووي
 فى تهذيبه والسنة فى الرجل حلق العانة وفى المرأة تنفها بل يتعين على المرأة
 ان تأخذ أمر الزوج لها به ويكره تأخير هذه المد كورات عند الحاجة
 وتأخيرها الى بعد الاربعين أشد كراهة حديث أنس وقت لنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فى قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط وحلق
 العانة ان لا يتركأ أكثر من أربعين ليلة أخرجه مسلم (والخنان) بمعنى الخن
 (واجب) رجل (بالنخ) عاقل أى عليه شرعاو يشترط فى الصغير احتمال
 للختان اما وجوبه فلقوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا
 وكان من ملته الخن ولانه قطع جزء لا يختلف فلا يكون الا واجبا كقطع البدن
 فى السرقة واما كيقبته فذكرها بقوله (سائر) بالنصب (كرة) أى حشفة
 (تقطع) هو وأخبره (و) قطع (الاسم من أنثى) أى الواجب من خن الرجل
 قطع جميع الجلد التى تغطى الحشفة وفى خن المرأة قطع جزء يطلق عليه

ويستحب الاكحال وترا
 وغبا آذن وقلم نظفرا
 وانتفلا بط ويقص الشارب
 والعانة احلق والخنان واجب
 بالتح سائر كرة قطع
 والاسم من أنثى ويكره الفرج

الاسم من نظرها بفتح الموحدة واسكان المجهمة وهو لحمه بأعلى الفرج وخرج الصغير والمختون ومن لا يحتمه بالبالغ العاقل والرجل والمرأة الخفي فلا يجب خفيه ومن مات دون ختان لم يحتم في الامع بل ان تعذر فعلها وجب تقيمه ما يحتمها مؤمن الخسن في مال المختون فان لم يكن له مال فعلى من عليه مؤتمته **(في فائدة)** قبل اول من ختن من الرجال ابراهيم عليه السلام وعمره ثمانون سنة ومن النساء هاجر رضي الله عنها وولدت من الانبياء مختونا آدم وشيث وادريس ونوح وسام وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظي بن سارة وانبي أصحاب الرس ومحمد صلى الله عليه وسلم ذكره ابن الجوزي في المجتبى (ويكره القزع) وهو خلق بعض الرأس مطلقا وقبل خلق مواضع متفرقة (تنزهها) أي كراهة تنزيه وفي رواية أبي داود انه زنى المهودا ما خلق جميع الرأس فلا بأس به لمن اراد التنظيف ولا يترك كملن أراد أن يدعنه أو يرحله ولا ينحس خلق الرأس في غير نسل أو مولود في سابع ولادته أو كافرا - سلم ومن سوى ذلك مباح ويستحب له دفن ما يزيد من نظفر وشعر ودم (و) يكره (الاخذ من) شعور (جوانب) * عنفة (بالافراد للرجل وهو الشعر الثابت على الشفة السفلى (ولحية) * (وحاجب) * (لا في معنى التفتن المنهي عنه (و) يكره (خلق شعر) رأس (امرأة) لانه يزي بها الاضرورة ويستحب لها خلق لحيتها ويكره تنف اللحية أول طسوعها اثنار الاضرورة وتنف الشيب واستجماله بكبريت أو غيره طيبا للشبوخة (و) يكره تعاطي ردة * طيب) وهو ما يطيب به (وريحان) أي شعوم (على من يهدى) * كما صرح به النووي في تحفته قد قال صلى الله عليه وسلم من عرض عليه ريحان فلا يرده فانه خفيف الحمل طيب الريح وقد قيل ثلاثة لا ترد الوسا ئد والذهن والابن وزاد عليها بعضهم الثور ونظمه سافي قوله

قد كان من سنة خير الوري * صلى الله عليه طول الزمن
ان لا يرده الطيب والمتكا * والتمر ايضا بالآخي والابن
وأوصلها الجلال السيوطي الى الشيعة ونظمه سافي قوله

تنزهها والاخذ من جوانب
عنفة ولحية وحاجب
ونخلق شعرا امرأة كره
لحس وريحان على من يهدى

عن المصطفى سبعين قبولها * اذا ما باقده انقض المرحلان
 دهان وحلاوى ثم در سادة * ويزق لحناج ولطيب وريحان
 (وحر و اخشاب شعر يسود * لرجل وامرأة) لقوله صلى الله عليه وسلم
 اجتنبوا السواد (لا) اذا كان الخضب بالسواد (للبهادر) في سبيل
 الله فلا بأس به اربا بالعدو وخضاب اليبدين والرجلين بالخناء ونحوه
 للرجل حرام الا لغيره ويسن للراة مطلقا

باب الوضوء

هو مصم الواو اسم للفعل ويقضه اسم للماء الذي يتوضأ به وقيل غير ذلك وأما
 في الشرع فهو فعل مخصوصة مقتضية بالتبعية وكان وجوبه مع وجوب
 الخمس وله موجبات وفروض وشروط وسنن وابدأ ولها تقال (موجبه)
 أى الوضوء أربعة ثابتة بالادلة أحدها (الخارج من سبيل) * قبل كان
 أو دبره أينما كان الخارج أو ربحا ما هرا أو نجا جافا أو رطبا معتادا أو
 نادرا قليلا أو كثيرا طوعا أو كرها (غيره) أى منى الشخص نفسه
 الخارج منه أولا كقال (موجب التغبيل) * كان أمضى غير نظرا واحتلام
 محكما مقعدة من الارض فلا يجب الوضوء لانه واجب أعظم الامرين
 وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب أدومه وهو الوضوء بهومه امامه من غيره
 أو منيه اذا عاذة تنقض خروجه لفقد العلة وثانها زوال العقل كقال
 (مكذازوال العقل) أى التمييز بخون أو غم أو نوم أو غير ما ظهر رأى
 داودا العيان وكاه الله أى الدبر فن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر
 أبلغ منه في القبول الذى هو مظنة خر وج شئ من الدبر كأشعره الخبزاد
 الله الدبر وروكاؤه محفظه من أن يتخرج منه شئ لا يشعره والعينان كناية
 عن اليقظة وخرج بزوال العقل التعاس وحديث النقر واول نشوة
 السكر فلا تنقض بها ومن ملامة التعاس سماع كلام الخاضرين وان
 لم يفهمه (لا) زواله (بنوم كل * يمكن) مقعدة أى ألبته من مقصره ولو
 مستندا الى مالوزال لسط لا من خر ووج شئ حينئذ من دبره ولا عبرة
 باحقال خر وجرع من قبله لانه نادر ولا يمكن لمن نام على فناء ملصقا
 مقعدة بمقره * ففرع لو نام ممكنا فستقط يده على الارض لم ينقض

وحر و اخشاب شعر يسود
 لرجل وامرأة لا لبهادر
 باب الوضوء
 موجبه الخارج من سبيل
 غير منى موجب التغبيل
 كذا زوال العقل لا بنوم كل
 يمكن وليس ضر أم رجل

وضوءه ما لم يزل اليه عن الارض قبل اتقائه (و) ثالثا (لمس امرأة)
 لغة في امرأة (رجل) لقوله تعالى ولا تمس النساء أي لمستم كما قرئ به
 لا جامعته فانه خلاف الظاهر ولا فرق في ذلك بين أن يكون شهوة أو كراه
 أو نسيان أو أنه كرمسوحا أو نسيان أو عينا أو والمرأة تنجوزا شهوة أو
 ما من ساقطة الأولها لا قطة أو العوضا نداء أو أصليا سليا أو أشل والمراد
 اللبس بالشرة وهي ظاهر الجلد وسواء في ذلك اللامس والممسوس لكن
 الشعر والسنان والظفر لا تقضى ما لو المراد بالرجل إذا بلغ حد يشتمس فيه
 لا البالي والمرأة إذا بلغت كذلك لا البالغة (لا يحرم) له نسيان أو رضاع
 أو مساهرة فلا ينقض لهما الوضوء لا تنقض مظنة الشهوة وهي من حرم
 نكاحها على التأنيب بسبب مباح لمستها (و) لا (جائز) ولو رفقا لان
 الحائض (لتنقض كف) أي منع خروج بالرجل والمرأة الرجال والمرأتان
 والمثنيتان وان شئت مع الرجل والمرأة لا تنقض مظنة الشهوة (و) رابعها
 (مس فرج بشر) أي أدى ولو صغيرا أو ميتا من نفسه أو غيره همد أو سهوا
 قبلا كان الفرج أو دبرا (بطن كف) ولو شلا تخبر من مس فرجه
 غلبوا ومس فرج غيره أخش من مس فرجه له مثل حرمة غيره والمراد
 بالمس مس جزء من الفرج بمس من بطن الكف وبطن الكف الراحة
 مع بطون الأصابع وضابط ما ينقض ما يستر عند وضع إحدى الراحتين
 على الأخرى مع تضامل يسير ما منى الله كرا والفرج أو حقة الدبر من
 الجهة فلا ينقض الوضوء بقبه في هذا اليستخرب من الخناس
 اتام المعائن وأعلم أنه لا يقاس على هذه الأربعة كقولنا غير ما فلا
 نقض يلوغ بسن ولا لمس أمر محسن ولا نفقة في صلاة (وأخبر)
 للتروى من حيث المذهب لنقض الوضوء (من أكل) بالثوبين (العم الجزرة)
 بسكون الزاى للوزن والمذهب أنه لا تنقض بذلك ولكن يستحب الوضوء من
 ذلك أخر وجامع الخلاف (ومع) بسكون العين حصول (ثمين حدث) بأن
 ثمين أنه محدث (أو) حصول ثمين (لمهر) بأن ثمين أنه متطهر (إذا طهر)
 عليه (شك) أي تردد (بضده) أي غيبه (عمل) بقبه (عمله) أن قرئ بالرفع أو
 عمل الثالث بقبه بالتصديق الخافض أي يقبه بأن يستمس حكم

لا يحرم ونحوه
 ومن فرج شريطين
 واختبرين أشل العلم الجزرة
 ومع ثمين حدث أو لمهر
 إذا طهر أشل بضده عمل
 بقبه وسأبى إذا جعل

اليدين الذي كان قبل الشك فيكون في الأولى محدثاً وفي الثانية متطهرهما
 يغتسلهما إذا يقين لا يزول بالشك (و) في (سابق) منهما (إذا) يغتسلهما
 (جهل) السابق منهما يقال له (خند شد ما قبل يقين) لتيقنه من الحدث
 والطهر مثال يغمهما بأن رجداً عنه بعد طلوع الشمس مثلاً وجعل
 السابق منهما مأخوذاً بخند ما قبلهما فإن كان قبلهما محدث فهو الآن متطهر
 سواء اعتاد تجديده الطهر أم لا أو متطهر افتوا هو الآن محدث إن اعتاد التجديد
 فإن لم يعتد فهو الآن متطهر لأن الظاهر تأخرهما عن الحدث (و) حيث لم
 يعلم بالبناء للقول والجزم أي قبل الشك (يشي) من حدث أو طهر
 (فأوضو ما تزم) للتردد المند كور أي لازم له والا حسن أن يحدث هذا
 الشخص وتوضو السكون طهارته عن يقين حدث ثم نزع في فروض الوضوء
 فقال (فروضه) ستة أحدها (النية) لغيرها الإجمال بالنيات وكيفية
 هنا أن يورق الحدث أو أداء فرض الوضوء أو فرض الوضوء أو أداء
 الوضوء أو استباحة الصلاة ونحوها عما يشتر للوضوء وما يجب الضرورة
 كمن به ما من بول لا يكتفيه نية رفع الحدث ويحب قرنهما بأول جز من غسل
 الوجه فلا يكفي قرنهما بعده ولا بما قبله ولو وجدت في أثناء غسل الوجه
 دون أوله كفت ووجب إعادة المفسول منه فوجب قرنهما بأوله ليعتده
 وله تفرقة على أعضائه ونية تبرؤ أو تنظف معها الحصوله من غير نية
 وتأنها غسل الوجه كما قال (واغسل) أنت (وجهك) * جيبه لقوله تعالى
 فأغسلوا وجوهكم وهو طولا ما بين منابت شعر الرأس غالباً ونقشت متهم
 لحية وعرضا ما بين أذنيه والمراد ظاهراً ما ذكره لا يجب غسل داخل العين
 ولا ترسن ويجب غسل كل هذب وما يجب وعذار وهو الشعر الثابت
 على العنق الذي يشرب الأذن وعنقه وشارب وحية رجل خفيفة
 ظاهراً وإلخا ما لا يكتفيه فيجب غسل لظاهرها فقط وأما الحية
 المرأة فيجب غسل لظاهرها وباطنها وإن كفت ومن الوجه محل
 الغم وليس منه محل التخفيف ولا التزمتان (و) ثالثها (غسلت اليدين)
 من كفيت وذراعيت (مع) بسكون العين (مرة سكا) بكسر الميم وفتح
 الفاء أفعه من العكس لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق ولا تبايع ر واه

خند شد ما قبل يقين حيث لم
 يعلم بشي فالوضوء ملزم
 فروضه النية وغسل وجهك
 وغسلت اليدين مع مرة سكا

مسلم ويجب غسل شقرا غليم ما ظاهرا وباطنا وان كثف لتدريته وظفر
وان طال وغسل يذائدة نبتت في محل الغرض فان نبتت في غيره وجب
غسل ما حاذى منها محله واذا قطع بعض اليد وجب غسل باقيا (و) رابعها
(مسح بعض) أي ما ينطق عليه اسم مع (الرأس) من بشرته أو شعره
ولو واحدة أو بعضها في حد الرأس بأن لا يخرج بالمدة من جهة من وله
فلو خرج به عنه هنالم يمسح على الخارج قال تعالى وامسحوا
برؤسكم (و) فائدة (و) لو حاق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح وناسه ما فضته
قوله (ثم اغسل) أنت (وعم) أي هم بالغسل (رجليك مع) بالسكون
(كعبيك) من كل رجل وهما العظمان المتان من الجانبين عند مفصل
الساق والقدم في كل رجل كعبان قال تعالى وأرجلكم إلى السبعين
قري في السبع بالتعب وبالجر عطف على الوجه انظاري الأولى ومعنى في
الثانية لجره على الجوار وامر في الدين يأتي هنا (و) سادسها (الترتيب)
كما ذكرنا فله صلى الله عليه وسلم الدين للوضوء المأثور به رواه مسلم وغيره
وأقوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به والعبرة بعموم اللفظ ولأنه
تعالى ذكره وحاجين مغسولات وتعرف من المتخاض لارتبكه العرب إلا
لفائدة قوهي هنا وجوب الترتيب لأنه بقصر نسبة الأمر في الخبر فلو نسي
الترتيب لم يصح وضوءه (و) فرع (و) لو شئت في تطهر بوضوء قبل الفراغ لم يضره
وما بعده أو بعد الفراغ لم يضر (ثم) شرع في شرطه بقوله (له) أي
وللغسل أيضا (شرط) جميع شرطه والمراد به هنا ما كان خارج الماهية
والركن ما كان داخلها وسيأتي تعريفه في الصلاة (خمس) أحدها
(طهور ماء) أي ما طهور علما وعلما (و) ثانيها (كونه) أي المتطهر
(مميزا) وسيأتي بيانه (و) ثالثها (كونه) (مسلم) فلا يصح من غير مميز
وكافر (و) رابعها (عدم المانع) الحصى (من وصول) ماء) بالماء (إلى
بشرة) (المغسول) (كشمع ودهن) وعدم المانع الشرعي كخمس
ونفا من غير اغسال الحصى وخامسها ما ذكره بقوله (و) يدخل الوقت لتمام
الحدث (و) أي ودخول الوقت لتمام الحدث كجلس البول والسمخاض (و) وعد
منها أي من الشرط (الامام) (الرافعي) رحمه الله تعالى (رفع الخبث)

ومسح بعض الرأس ثم غسل

وعم * رجليك مع كعبيك

والترتيب ثم * له شرط خمسة طهور ماء

وكونه مميزا ومسلما

وعدم المانع من وصول

ماء إلى بشرة المغسول

ويدخل الوقت لتمام الحدث

وعدم الرافعي رفع الخبث

أي إزالة النجس عن العضو قبل ضله وسباق تحريره في الفصل ان شاء الله تعالى وله شروط أخر من كورة في المطولات ثم شرع في سنته وهي كثيرة وقد ذكر في الطراز انها نحو خمسين سنة فقال (والسنة السواك) أي منها السواك وضمير الكلام عليه ومحل بعد غسل الكفين على المعتمد وعبرنا تأملهم ثم انضبطوا للترتيب تبعاً للفرانج والمأوردى فقال (ثم) بعد السواك (بغسل) بألف الاطلاق أي أتت بالبعلة أول الوضوء لم يجز توضع باسم الله أي قائلين ذلك وأتاه باسم الله وأكلها كالأكل وخبر لا وضوء لم يسم الله ضعيف ومحلها بعد غسل الكفين فان ترك التسمية في أول الوضوء تداركها في أتائه لا بعد فراغه فيقول بسم الله أوله وآخره (واغسل) أنت (يديك) أي كفيك إلى كوعيك (قبل ان تدخل) (ضم التاء القوافية وتشديد الخاء أي قبل ان تدخلها (إنا) بالانصرأى في أتائه فيه ماء قليل ان تيقنت طهرهما أو توضأت من نحو برئق للاتباع رواء الشحان فان لم تيقن طهرهما صكره غسهما في الأناء المذكورة وثله المائع وان كثر قبل غسلهما ثلاثاً لا تزال تقول الكراة الا يغسلها ثلاثاً لان الشارع اذا ضاحكه اضافة انما يخرج من عهدته باستيقانها (ومعوض وانتشق) أي استنشق للاتباع ويحصل أصل النية فيها بإبصال الماء إلى داخل الفم والاذن ويسن أخذ الماء باليد اليمنى وان يبالغ فيها غير الصائم والافضل الجمع بين المعوضة والاستنشاق على الفصل بينهما وكون الجمع بثلاث فرقان يتمم من كل ثم يستنشق أفضل من الجمع بفرقة يتمم منها ثلاثاً ثم يستنشق منها كذلك أو يتمم منها ثم يستنشق مرة وثانية وثالثة كذلك وفي الفصل كيفيات مشهورات والخلاف في الافضل ويسن الاستنثار وهو ان يخرج بعد الاستنشاق ما في الفم من ماء وانى (وتنبيه) تقديم المعوضة على الاستنشاق مستحق لاستصحاب عبارة التاليم لم تؤده لانيانه بالحواء المؤدية باطلاق الجمع وانتشريك الا اذا جعلت الواو بمعنى ثم (فائدة) الحكمة في غسل اليدين والمعوضة والاستنشاق أولاً معوضة أو أوصاف الماء وهي اللون والطعم والريح هل تغير أولاً (ومهم) أنت (الرأس) بالمسح للاتباع وخروجها من خلاف من أوجبه

والسنة السواك ثم يغسل
واغسل يديك قبل ان تدخل
إنا ومعوض وانتشق وعيم
إلى رأسه وابدأ من المقدم

(وايداه) جهزة ساكنة أى المسح (من المقدم) للرأس والسنة في كفيته
 أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق سبائته بالأخرى وإياه عليه على
 صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذى ذهب منه أن كان
 له شعر ينقلب فإن لم ينقلب شعره لم يردعهما وإنما قد كان على رأسه
 فهو مائة ولم يردعه ذلك كل بالمسح عليها فإن لم يمسح على حدث فلا يكفي
 الاقتصار عليها كما يفهم من قوله كل (و) بعد مسح الرأس من (مسح أذن)
 أى اذنيه (الطناء وظاهره) أى بهاء جديد غير ماء الرأس (و) من مسح
 (الصماخين) أى خرقى الأذن (بهاء آخره) غير ماء الأذن أيضا والصماخ
 بكسر الصاد يقال بالسين وكيفية المسح أن يدخل مسجته في بهاخه
 ويدبرهما في المعاطف ويمر إياهما عليه على ظهر أذنيه ثم يلصق كفيه
 وهما ببولتان بالأذين استظهما (وخلان) بنون التوكيد الخفيفة
 (اصابع اليدين) بالفتحة بينهما (و) خلان أيضا (اللحية السكنة)
 وكل شعر يكفي غسل ظاهره بالاصابع من أسفلهما فله صلى الله عليه
 وسلم (و) خلان أيضا أصابع (الرجلين) للاتباع بأن يدا بختصر الرجل
 اليمنى ويحتم بختصر الرجل اليسرى باليد اليسرى من أسفل الرجلين
 ويصل الماء إلى ما بين الأصابع واجب بتخليل أو غيره وإذا كانت ملتفة
 لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل واجب وإن كانت ملتفة لم يجوز قطعها
 (واستكمل الثلاث) من غسل والمسح فرضا أو نقلا للاتباع وانما لم
 يجب التثليث لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين
 واستكمل الثلاث يكون (بالبقيين) فإذا شئت غسل ثلاثا أو مرتين اخذ
 بالاقول وغسل أخرى (فائدة) إدراك الجماعة أفضل من تثليث الوضوء
 وسائر أذابه (تنبيه) الباء في قولنا نظم البقيين سببية أو بمعنى مع
 وايداه جهزة ساكنة (بهمالك) على اليسرى نظرا إذا توضأ ثم يابدوا
 بهما كرم ولأنه عليه الصلاة والسلام كان يجب التيامن في شأنه كله أى
 مما هو له تكميم (سوى) العضوين اللذين يسول غسلهما معا كالخدين
 والكفين (والأذنين) فلا يسن تقديم اليمنى فهما اما البدء باليسرى
 فسأنى (واستحب التبة) ذكر ان ذبا (من بدء) أى ابتداء الوضوء (إلى)

ومسح أذن الحنا وظاهره
 والصماخين بباء آخره
 وخلان أصابع اليدين
 واللحية السكنة والرجلين
 واستكمل الثلاث باليمنى
 وايداه بيمالك سوى الأذنين
 واستحب التبة من بدء إلى
 آخره وذلك عضو والولا

آخره) اما استصحابها حكما بان لا يأتي بخلافها فواجب كما مر وبين التلطف
 بالنوى (و) يس (ذلك) كل (وضوء) مفسول من أعضاء وضوئه بان يجزئ به
 على المفسول بعد افاضة الماء خروجا من خلاف من أوجبه (و) يس
 (الولاء) أى الموالاتين الأعضاء على التطهر بحيث لا ينجس الا قبل غسل
 الشروع فى الثاني مع امتداد الهواء والمذاق والزمان ويندر
 الممسوح مفسولا وقد يجب الولاء لعرض كفضيق وقت (و) يس (لوضوء)
 بالسكون للوزن (مد) وهو رطل وثلاثون بالغداة (وللتغسل) صاع (وهو
 أربعة أمداد للاتباع ولو نقص عن ذلك واسمى جزءا كما يعلم من قول المنهاج
 ومن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع (و) يس (لحلول
 الغر والنجيل) أى الغرة يغسل زائدا على الواجب من الوجه ولحلول
 النجيل يغسل زائدا على الواجب من اليدين والرجلين نظرا لثمة الغر
 النجولين يوم القيامه بأصابع الوضوء فن استطاع منكم فليطبل غرته وشعبه
 وهذا من خصائص هذه الامة (ثم الوضوء) نفسه (سنة للجنب) ولو مرة
 (وان) بالكسر (طأ) أى بان يرد أن يطأ ثانيا قاله صلى الله عليه وسلم اذ لم
 أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليطوأ بينهما وضوءا كما لا رواءه سلم زاد
 البيهقي فانه أنشط للعود ولغيره المصحح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد
 ان يسام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوء الصلاة (أو) ان (يشرب) ٣
 أوباً كل للاتباع فلو فعل شيئا من ذلك بلا وضوء ~~مكروه~~ كما فى شرح مسلم عن
 الأصحاب (كذلك تجديد الوضوء) بالسكون للوزن سنة (ان صلى) (وضوئه
 الاول) لا دائما لخبر من توضأ على ظهر كتفه عشر حسنات (فريضة)
 كانت تلك الصلاة (أوسنة أوغلا) ومراده بالسنة الرابعة وبالغسل
 ان ذلك المطلق كما مر به فى شرحه وهو قول القاضى حسين ومن تبعه فان لم
 يحل الاول لا دائما كره التجديد ويسن الوضوء عند الغضب ومن الغيبة
 وكل كلام صحيح والغرض منه تكفير الخطايا كما ثبت فى الاخبار ومن من
 ميت ومن حله وقراءة قرآن وحديث وروايته ودرس علم ودخول مسجد
 واذان واقامة وخطبة لغير جمعة وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وزيارة سائر
 القبور واداء صلوات بعضهم المصرا التى يسن فيها الوضوء الى أربعين سورة (و)

والوضوء مد وللتغسل
 صاع ولحلول الغر والنجيل
 ثم الوضوء سنة للجنب
 ثوبه أو رطل أو شرب
 كذلك تجديد الوضوء صلى
 فريضة أو سنة أو غلا

يسن للوضوء (ركعتان) يصلهما (الوضوء) أى عقب قراعتيه ولو مجددا
 نظيرا للصحيحين من توشأ ما سبغ الوضوء وسلى ركعتين لم يحدث فهم ما نفسه
 غفرله ما تقدم من ذنبه (و) يسن أيضا (الدعاء من بعده) أى بعد فراغ
 الوضوء بعد الشهادتين فيقول وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء كما
 في الباب أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
 ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين سبحانه اللهم
 وبمحمدك أشهد أن لا إله إلا الله أنت استغفروا وتوب اليك طيبر مسلم من توشأ
 فقال أشهد أن لا إله إلا الله الخ ففتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها
 شاء ونظرا لحالكم وصحبه من توشأ ثم قال سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن
 لا إله إلا أنت الخ كتب في ردف ثم طبع ضابغ بكبرياء وفتحها أى خاتم فم
 يكتمر إلى يوم القيامة أى لم يتطرق إليه إبطال ويسن أن يقول بعده وسلى
 الله على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه وسلم وقوله (في أى وقت
 وقفا) أى ركعتا الوضوء يصلهما ولو في وقت الكراهة لأن بينهما عدم
 (آداب) أى الوضوء (استقبال قبلة) لأنها أشرف الجهات واستقبالها ينور
 البصر (كما يجلس) أى كما يسن أن يجلس المتوضى على مرتفع وهو
 (حيث لم ينهش ما) بالوقف ويسن أن يضع أمانه الماء عن يمينه أن كان
 يقترف منه وعن يساره أن كان يصب منه لأن ذلك أمكن فهما (ويبدري)
 بتسهيل الهمزة غسل (اليدين بالثلاثة) أى بأصابعهما ويختم
 بالمرفقين (و) يتدري غسل الرجلين (بأصابع من الرجلين) ويختم
 بالكتفين وإن صب عليه غيره وبإلغى في عقبه صر صافي الشاة قد ورد
 ويل لا عقب من النار ثم شمع في بيان مكرهاته فقال (مكروهه) أى
 الوضوء (في الماء حيث أسرفا) بألف الاطلاق أى الامراف في صب
 الماء (ولو) أنه (من البحر الكبير) والمراد به المالح عند الإطلاق وقال
 في العذب كخالة في الحكم (اغترافا) بإف الاطلاق بأن كان على شاطئه
 (أو ندم) اليد أو الرجل (البسرى على اليدين) منها الحفا القدر أو جاوز
 الثلاث من لفصالات أو المعحات (باليدين) أى التيقن أى الوقف
 عنها لا لعذر لأنه صلى الله عليه وسلم توشأ ثلاثا ثم قال فزاد على

وركعتان للوضوء والاداء
 من بعده في أى وقت وقفا
 آداب استقبال قبلة سنجا
 يجلس حيث لم ينهش ما
 ويبدري اليدين بالثلاثين
 وأصابع من الرجلين
 مكروهه في الماء حيث أسرفا
 ولومن البحر الكبير اغترافا
 أو ندم البسرى على اليدين
 أو جاوز الثلاث باليقين

هـَذَا أَوْ تَقْصُّ فَقَدْ أَسَاءَ وَتَلَمْ يَرَوْهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَإِمَامُنَا مِنْ أَهْلِ صِلَى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ فَلْيَبَيِّنِ الْجَوَازَ

باب المسح على الخفين

الْأَصْلُ فِيهِ الْأَخْبَارُ الْآتِي بَعْضُهَا (رَخِصَ) أَيِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ (فِي
 وَضوءٍ كُلِّ حَاضِرٍ) أَيِ مُقِيمٍ (يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ) وَلَوْ عَاصِيًا بِأَقَامَتِهِ وَمِنْهُ الْمَسَافِرُ
 سَفَرًا قَصِيرًا أَوْ طَوِيلًا وَهُوَ عَاصٍ بِسَفَرِهِ فَيَسْتَبِيعُ مَا يَسْتَحِبُّهُ فِي الْوَضوءِ فِي
 هَذِهِ الْمَدَّةِ (وَالْمَسَافِرُ فِي سَفَرِ الْقَصْرِ إِلَى ثَلَاثٍ) مِنَ الْأَيَّامِ وَحُذِفَ
 التَّسَاءُلُ لِحُذْفِ مَعْدُودِهَا أَوْ لَا عِتَابَ لِلْبَالِي عَلَى قَاعِدَةِ أَهْلِ التَّارِيخِ
 (مَعَ لِبَاسِهَا) نَجَرَ رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِبَاسِهَا
 لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ وَالْمَرَادُ بِهَا لِمَا ثَلَاثَ أَيَّامٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَا سَوَاءً سَبَقَ
 الْيَوْمَ الْأَوَّلَ لَيْلَتُهُ أَمْ لَا فَلَوْ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ أَوْ الْيَوْمِ اعْتَبَرَ فَقَدْ لَبَسَ الْخَفَينِ
 مِنْهُ مِنَ اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ أَوْ الْيَوْمِ الرَّابِعِ وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ يُقَالُ فِي مَدَّةِ
 الْمَقِيمِ وَالْمَسَافِرِ خَرَجَ بِقَوْلِهِ وَضوءُ زَاوِيَةِ الْخِمَاسَةِ وَالْغَسْلُ وَقَوْلُهُ (مَنْ
 الْأَحْدَاثُ) بِكَسْرِ الِهمْزةِ مُتَعَلِّقٌ بِالسَّيْلَتَيْنِ أَيِ مِنْ أَنْتَاهَا لِحُدُوثِ السَّكَاثِ
 بَعْدَ لِبَاسِ الْخَفَيْنِ لَا مِنْ ابْتِدَاءِ الْحَدَثِ وَلَا مِنْ وَقْتِ الْمَسْحِ وَلَا مِنْ ابْتِدَاءِ
 اللَّبَسِ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُتَوَكِّفَةٌ فَكَانَ ابْتِدَاءُ وَقْتِهَا مِنْ حِينَ جَوَّازَ فَعَلَهَا (فَإِنْ
 يَشَلَّتْ فِي انْقِضَاءِ) بِالْمَدِّ وَالشُّوَيْنِ لِلْمَدَّةِ بِأَنْ يَشَلَّتْ فِي وَقْتِ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبَسِ
 أَوْ مَعَ مَسْحِ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا انْقَطَعَ مَسْحَتُهُ فِي الْأَوَّلَى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى مَسْحِ مُقِيمٍ فِي
 الثَّانِيَةِ وَ (غَسَلًا) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ رَجُلُهُ فِي الصُّورِ اتَّقِ لَا مَسْحَ فِيهَا لِأَنَّ
 الْمَسْحَ رَخِصَةً مُشْرُوطَةً فِيهَا الْمَدَّةُ فَادَا شَلَّتْ فِيهَا رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ (وَشَرْطُهُ)
 أَيِ جَوَّازِ مَسْحِ الْخَفَيْنِ أَنْ أَحَدَهُمَا (اللَّبَسُ) أَيِ لِبَاسِ الْخَفَيْنِ مَعًا (بَطْنُهُ)
 كَلَامًا) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ أَيِ كَامِلٍ فَلَوْ بَسَّه قَبْلَ غَسْلِ رَجُلَيْهِ أَوْ غَسَلَهُمَا فِيهِ
 أَوْ مَسَحَ فِيهِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ إِلَّا أَنْ يَنْزِعَهُمَا مِنْ مَوْضِعِ الْقَدَمِ ثُمَّ يَدْخُلَهُمَا فِيهِ
 الْأَمْرُ الثَّانِي صَلَاحِيَّةُ الْخَفِّ لِلْمَسْحِ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ
 الْخَفَانِ قَوِيَيْنِ (يَكُونُ مَشْيٌ) بَعْضُ (حَاجَةٍ) لِلْبَسِّ مَعًا (عَلَيْهِمَا) أَيِ أَنْ يَكُونَ
 أَنْ يَتَابَعَ مَشْيُهُمَا لَمْ يَتَرَدَّدْ فِي حَاجَتِهِ عِنْدَ الْحُطِّ وَالتَّرْحَالِ وَغَيْرِهِمَا نَحْمَا جَرَتْ

باب المسح على الخفين
 رخص في وضوء كل حاضر
 يوم وليلة للمسافر
 في سفر القصير إلى ثلاث
 مع لباسها من الأحداث
 فإن شلت في انقضاء
 ونزعها اللبس بطهر كلا
 يمكن مشي حاجة عليهما

به العادة بخلاف ما لا يمكن المتي فيه فلا يكفي المسح عليه اذ لا حاجه لئذ ذلك
 (١) ثانيا (الستر للرجلين) أى ان يسترجل الغرض وهو التقدم من الرحاب
 (مع كعبهما) من سائر الجوانب لامن الاعلى عكس ستر العورة وثانها
 واسقطه الثالث لم أن يكون الخف طاهرا فلا يجمع المسح على خف اتخن من
 جلد مينة قبل الدبغ لعدم امكان الصلابة فيه التى هى المقصود الاسلى من
 المسح وغيرهاتبع لها ولا يشترط أن يكون حلالا فى الاصح (والارض)
 فى مسح الخف (مسح بعض علو) بالتثنية أى علو الخف من محل الفرس
 وهو السائر المحاذى لسط الرجل من ظاهر الخف لامن بالطنه والمراد
 ببعضه ما يطلق عليه الاصح كسج الراس (وقب) الخف أى لمسحه (مسح
 السفل منه) وهو ما يطأ به الارض (و) مسح (العقب) منه وهو مؤخر
 القدم ومع حرفه أيضا (و) ذب (عدم استيعابه) بالمسح بن يده خطوطا
 بان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى على
 ساقه واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرج بين اصابع يديه ولا
 يضعها الا بصيرة وتوعباله (ويكره) تنزيه (الغسل للخف) موصاه من مسحه
 لانه قد يتلفه (ومسح كرهه) أى وتكره رسمه لان ذلك قد يفسده أيضا
 (ومبطله) أى مبطل حوائز المسح أموره منها (خلع) الخفين أو أحدهما بان تزع
 رجله أو أحدهما أو ظهر بعض الرجل يتخرق أو غيره فيجب فى هذه
 الصورة تزع رجله من الخفين وغسلهما ان كل باقيا على طهارته لئى
 قبل الخلع أو الظهور (و) منها ان تقص (مسدة الكمال) للمسح بان مسح
 المقيوم بولاية والمسافر ثلاثة أيام بلياليه فيجب عليه حيفة ان يزع خفيه
 ويغسل قدميه كما قال (قد ميثك اغسل) وبأنى هذا التفصيل المار (و)
 منها (موجب اغتسال) من جامة وحوض ونفاس فيجب تزع الخفين
 والغسل ثم يستأنف اللبس ان أراد (حائطة) قال فى الاحكام بسن لمن
 أراد أن يلبس الخف أن ينفضه لئلا يكون فيه حية أو عقرب أو شوكه
 واستندل لذلك بما رواه الطبرانى عن أبى امامة ان النبى صلى الله عليه وسلم
 قال من كان يوم من باقه واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما

والستر للرجلين مع كعبهما
 والارض مسح بعض علو يذب
 الخف مسح السفل منه والعقب
 وعدم استيعابه ويكره
 الغسل للخف ومسح كرهه
 مبطله خلع ومسدة الكمال
 تقديمك اغسل وموجب
 اغسلان
 (باب الاستنجاء) *

وما يذكره من أدب قضاء الحاجة هو مبدأ الاستنجاء فقال (تلوث فرج)
 معتاد بخارج نجس ملوث ولونادرا (موجب استنجاء) بالمدارة للخاصة
 بجاء أو جرح الماء فعلى الأصل وأما الجرح فلان الشارع حذره حيث فعله
 وأمر به فله بقوله فيساروا الشافعي وليس بخلاثة أجبار ولا يجب
 الاستنجاء إلا بالوث ككبره وحماه ودود ونحوها فوات مقصود
 الاستنجاء من إزالة النجاسة أو تخفيفها ولكن يسن خروجا من الخلاف
 (وسن) في الاستنجاء الجمع بين الجرح والماء بأن يستحب (بالأجبار) أو لا
 (ثم الماء) (نائبان العين ترول بالجرح والأثر بالماء) أما لو أراد الاقتصار
 على أحدهما فالماء أفضل لأنه يزيل العين والأثر (يجزى) في فعل
 الواجب (ماء) مطلق بالتثنية (أو ثلاث أجبار) ينق بها عينا وسن
 الاقتصار (كأنه في المحل) ولا بد من الثلاث وإن حصل الانقاص بدونها
 لانتصيص عليها في الحديث فإن لم ينق بالثلاث وجب الانقاص بربع فأكثر إلى
 أن لا يبق في الأثر لا يزيله إلا الماء أو صغارا لنصف وسن الاقتصار بعد
 الانقاص المذكور أن لم يحصل بوتر كان حصل برابعة فيبقى بثلثه قال صلى
 الله عليه وسلم إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترانق عليه والمراد
 بالأجبار الثلاث ثلاث مسحات (ولو بأطراف) بالتثنية (ثلاثة) لأن
 المقصود عدد المسحات (حصل) ماد كمر (بكل مسحة لساثر المحل) (ب)
 فبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديرها قليلا إلى أن يصل إلى موضع
 ابتدائه وبالتالي من مقدم الصفحة اليسرى ويديره إلى أن يصل موضع
 ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والمسح به جميعا وتيسل غير ذلك
 فرج (يسن تقديم القبلة على الهدى الاستنجاء بالماء بعكس
 الاستنجاء بالجرح) فائدة (قلى في الأحياء) بولى بعد فراغ الاستنجاء
 اللهم طه - رجلي من الفساق وحسن فرجي من الفواحش (والشرط)
 لاجزاء الجرح أو ما في معناه عما يأتي أن (لا ينجف خارج) من محل الاستنجاء
 فان جف تعين الماء (و) أن (لا يطرا) على الخارج (غيره) نجسا كان
 أو طاهرا رطبا أو سافا فان طرا عليه ما ذكر تعين الماء (ولن ينفلا) (ب)
 بالف الاطلاق الخارج من الموضع الذي أصابه من الخروج فان انتقل

تلوث فرج موجب استنجاء
 وسن بالأجبار ثم الماء
 يجزى ماء أو ثلاث أجبار
 ينق بها عينا وسن الاقتصار
 ولو بأطراف ثلاثة حصل
 بكل مسحة لساثر المحل
 الشرط لا ينجف خارج ولا
 يطرا غيره ولن ينفلا

تعين الماء ولو نذرنا خارج كالحمام والودي وانتم رفوف عادة الناس ولم يجاوز
 في الغائط صفحته وفي البول حشفته جازا لغيره ما في معناه تتمتع في
 الآداب فقال (والثدب) لقاضي الحاجة حال كونه (في البناء) لاني
 الصبراء (لا مستقبلا) أي ليس مستقبلا للقبلة (أو) لا (مدبرا) لها أي
 لا يستقبلها ولا يستدبرها انكرمه لها اذا كان في غير الموضع لذلك مع سائر
 مرتفع ثلثي ذراع تقريبا ما كثر ولا يذيان يكون بينه وبينه أي السائر ثلاثة
 أذرع فاقبل بذراع الأدنى وارخا ذنبه كاف في ذلك فهو ما حينئذ خلاف
 الأولى ويجوز ان بالصبراء كما قال (وجرموه) أي العلماء الاستقبال والاستدبار
 (في القلا) بفتح القاء وهي الصبراء قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط
 فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ببول ولا غائط ولكن شرفوا وغربوا
 ورواه الشيخان وروى انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة
 مستقبلا الشام مستدبرا للكبيرة وروى ابن ماجه وغيره ما ساد حسن كفاؤه
 في شرح المذهب انه صلى الله عليه وسلم ذكر هذه أناسا يكرهون
 استقبال القبلة بفرجهم فقال أو قد فعلوها حولوا بجمعتهم الى القبلة
 لجمع الشافعي رحمه الله بين هذه الاحاديث بحمل أولها المفيد للتحريم على
 الصبراء لمستها لانه لا يثبت فيها اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله صلى الله
 عليه وسلم لبيان الجواز وان كان الأولى لنا تركه نعم يجوز فعله في الصبراء
 اذا استبرج ارتفاع قدر ثلثي ذراع فاكثروا قرب منه قدر ثلاثة أذرع فاقبل ويجوز
 فعله في النيات اذا لم يستتر فيه على الوجه المذكور الا ان يكون في البناء
 المدة لذلك فلا يحرم بل ولا يكره ولا خلاف الأولى في تنبيهه لا يكره
 استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء والجماع أو اخراج رجب
 (و) التذنب ايضا كونه (لا) متقبلا أي قاضيا حاجته (بماء) أي في ماء
 (راكد) للنهي عن البول في حديث مسلم ومثله الغائط بل الأولى والنهي
 فيه لا كراهية وان كان الماء ذليلا لا مكان طهره بالكثرة وفي اللبس أشد
 كراهية لان الماء بالليل ماوى الحنأ الحار في المجمع عن جماعة
 الكراهية في الغليل منه دون الكثير ولكن يكره بالليل كما مر (ولا)
 متقبلا ايضا في (موب) رجب وان لم تكن هابة اذ قد تهب بعد شروعه في

والتدب في البناء لا مستقبلا
 أو مدبرا وجرموه في القلا
 ولا جرموا كروا موب

البول فتد عليه الرشا (و) لا (تحت) شجر (ثمر) ولو كان الثمر مباحا
وفي غير وقت الثمر صيانة للثمر الواقعة عن التلويث فتد اعها الانفس (و)
لا في (تقب) بضم المثناة وهو الجهر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وهو
الخرق النازل المستدير للهي عنه في خبر أبي داود وغيره (و) لا في (سرب)
بفتح السين والراء وهو الشق المستطيل والمعنى في التهي ما قيل ان الجن
تسكنه فقد تؤذي من يدول فيه (و) لا في (الظل) وهو مجمع الناس صيغا
للحديث ومثله اليه في الشتاء (و) لا في (الطريق) المسلول للناس لقوله
صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعائن قالوا وما اللعائن يا رسول الله قال الذي
يخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسييا في لعن الناس له ما سكتيها
فتد اليه ما بصيغة المبالغة والمعنى احذر واسبب اللعن المذكور ولا في
كان صائب فان لم يجد غيره دق بججر أو نحوه ولا يدول قائما ولا يدخل الخلاء
حافيا ولا مكتشف الرأس (وليبد) بالجزم تدبا عن الناس بالهرا الى
حيث لا يسمع لصاخر ج منه صوت ولا يشم له ريح (ولا يسهل) في الخلاء
(ذكر الله) تعالى أي مكتوب ذكر من قرآن وغيره تعظيما له (أو)
ذكر (من أرسله) بألف الاطلاق من رسل الله تعالى وقد كان صلى
الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء ترك عنقه وكان نقشه ثلاثة أسطر محمد سطر
ورب سطر والله سطر (ومن سها) أو تعمد حتى جلس لقضاء حاجته
وهو حامل لذلك (ضم) أي قبض (عليه باليد) أي ضم كفه عليه وأوضعه
في حمانته أو غيره ما وهذا الادب مستحب قال ابن الصلاح ولانهم قالوا
بوجوبه (ويستبد) أي داخل الخلاء يدب أن يقول بسم الله اللهم اني أعوذ
بك من الخبث والخبائث لا اتباع رواه الشيخان والخبث بضم الخاء والباء
جميع خبيث والخبائث جميع خبيثة والمراد ذكر الشياطين واناتهم (و) اني
في البدء (بعكس المجد) دخولا وخروجا (فقدّم الخبي) من رجلين
أو يد لها (خروجا) لانها أشرف كما انك تقدم اليمن لدخول المسجد لشرفه
(واسأل) مغفورة واحد أي قل عند خروجه غفرانك لا لنا الحمد لله الذي
أذهب عني الاذى وعافاني من البلاء لا اتباع رواه النسائي **فائدة**
روى ان نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في

ويستبد شمر وتقب وترب
يا الظل والطريق وليبد ولا
يبدل ذكر الله أو من أرسله
ومن سها ضم عليه باليد
ويستعبث ويعكس المسجد
م الخبي خروجا وسأل
فرد واحد وباليسرى ادخل

فوقه وأذهب عني أذاه (وباليسري أدخله) روى الترمذي عن أبي هريرة
 رضي الله عنه أن مولى يد أربج له اليمنى قبل ريساره إذا دخل الخلاه ابتلى
 بالحقير والتعبير بالمدخول والخروج جرى على الغالب فيقدم يساره إلى
 موضع جلوسه في الصحراء وعنايه عند منصرفه (واعتمد) أي قاضي الحاجة
 (اليسري) عند جلوسه دون اليمنى فيصمها لأن ذلك أسهل لخروج الخراج
 ولو بالقاء فرج بينهما (وثوباً) عليه (احسراه) بألف الالفاظ أي كشف
 ثوبه عند قضاء الحاجة (شياً فشيئاً) إلا أن خاف نجس ثوبه فرفعه بقدر حاجته
 وبسببه شيئاً فشيئاً عند انقضاء قيامه حال كونه قاضي الحاجة حال قيامه
 (ما كتنا) من الكلام ذكرنا كذا أو غيره فيكره ذلك بالضرورة كذا ذكرنا
 أي فلا يكره بل قد يجب فإن طمس حمد الله تعالى بقلبه ولا يجر كلسانه
 بكلام يسمع به نفسه وقد روى ابن حبان حديث النهي عن التصديت على
 القنات وحال كونه (مستترا) من الناس في الصحراء ويخوها برقع قدر
 ثلثي ذراع بأكثر يئنه ويئنه ثلاثة أذرع فاقبل ولو أرخى ذيله حصل به الستر
 كالحصر (فثنيته) بسن أن لا ينظر إلى فرجه ولا إلى الخارج منه ولا إلى
 السماء ولا يثبت يديه ولا يلتفت يمنة أو شمالاً (ومن بقيا بالبول
 يستبرئ) فدا عتد انقطاعه بالتحض وتزاوله كرو غير ذلك وكيفية تزاك كرو
 أن يسمع يسراه من دبره إلى رأس ذكره ويتبره بلطف يخرج ما بقي أن كان
 ويكون ذلك بالامام والمسجدة ويختلف ذلك باختلاف الناس كما في المجموع
 وبذلك لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوسوسة (فائدة) يكره الطالة
 المكث في محل قضاء الحاجة لما روى عن إسماعيل أنه يثرب وجهاً في التكبد
 (ولا * يستنج بالماء على منزله) بألف الالفاظ منه أي يكرهه
 ذلك بل ينتقل منه ثلاثاً يحصل له الرشاش ما لم يكن المكن مع ذلك فلا
 يكره كما قال (لا ماله) فلا ينتقل منه لأنه لا يناله فيه رشاش ولا يتقل
 المستنجي بالجمهر لا تنفاه عن المذكور و قول الناطم (بجامد) متعلق
 بقوله فيما تقدم حصل بكل مصححة الخ فيشمل الجمهر والخشب والخشيش
 والخلف ويخرج به المانع غير الماء الطهور وكاء الورد والخل (طهور *)
 أي طاهر يخرج به التمس كالبر والتمس كاللؤلؤ الذي وقعت فيه

واعتمد اليسري وثوباً احسراه
 شيئاً فشيئاً ما كتنا مستترا
 ومن بقيا بالبول يستبرئ ولا
 يستنج بالماء على منزله
 لا ماله حتى يجامد طهور

خاصة (لا) نحو (قصب) امس وزجاج مما لا يقلع (و) لا (ذى احترام) أي ولا يحترم كالطعوم للأدعي (كالثر) وانظر أول الجن كالعظم فلا يجوز الاستنجاء واحد مما ذكر وبعضه في المحترمة (خاتمة) الواجب في الاستنجاء ان يغلب على ظنه زوال النجاسة ولا يشترط ريحها بيده فلا بدل على بقائها على المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لا نالنا تحقق ان محل الريح باطن الاصابع الذي كان ملاصقة للجمل لاحتمال انه في جوانبه فلا تنحس بالشك ولأن هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالماء فخفف فيه هنا بغلبة ظن زوال النجاسة

باب الغسل

هو يفتح الغين وضمة الفعين لان الماء على الشيء طلقا وشرعا سمي له على جميع البدن بنية مخصوصة (موجبه) بكسر الجيم ستة أمور أحدها (التي حين يخرج) أي متى الشخص نفسه الخارج منه أول مرة والاصل في ذلك خبرنا الماء من الماء ولا فرق في وجوب الغسل بخروج الماء من أن يخرج من طريق المعتاد وان لم يكن مستحكما أو غيره إذا كان مستحكما مع انسداد الأصلي وخروج من تحت العاصب فان خرج غير المستحكم من غير المعتاد كان خروج ارض فلا يجب به الغسل ولا يجب بخروج من غيره منه ولا بخروج منه بعد ادخاله (و) ثانيا (الموت) لمسلم غير مشيد كما سيأتي في الجنائز (و) ثالثها (الكفرة) بفتح الكاف أي الحشفة (حين تولى) بالبناء للفعول أي تدخل (فرجا) ولو غير مشتهى كان كان من ميممة أو ميممة كقائل (ولو) كان ميتا أو ذرذرا أو كان على الذك خرقة ملفوفة ولو غليفة ومثل الحشفة قدرها من فائدها ويحجب مبي ويحجبون وأجلا أو أوج فيها ويجب عليها الغسل بعد الكمال ويصح من ميز ويجزئه ويؤمر به كالوضوء ولا يجب اعادة غسل الميت كقائل (بلا اعاده) أي لا يغسل الميت الذي أوج فيه بعد غسله ولا يلج دون الحشفة لا أثر له في الغسل (و) رابعها (الحيض) خامسها (التفاس) فيجب عند انقطاعها مع القيام للملاحة أو نحوها (و) سادسها (الولادة) ولو بلابل لانه متى منعقد (ويقرق المتى بالذة) بالهجمة (حين) خروجه مع تدوير الذكر

لا قصب وذى احترام كالثر
باب الغسل
موجبه التي حين يخرج
والأوت والكفرة حيث تولى
فرجا ولو ميتا بلا اعاده
والحيض والتفاس والولادة
ويقرق المتى بالذة حين
خروجه ويرجع طلع أو حين

وانسكسار الشهوة عقبه وان لم يتدفق لقلته أو خرج على لون الدم (ورج
 ملح) من المخ (أو) (ريج) (مجن) (حال كونه رطباً أو ريج يماض يض
 جافاً وان لم يلتدبه ولم يتدفق كان خروج باقى منه بعد غسله ويعرف أيضاً
 بتدفقه وهذه الخواص يشترك فيها الرجل والمرأة على الزاج (تنبه)
 اذا خرج من قبل المرأة منى جاءها بهد غسلها الاتعبد الغسل الا ان قضت
 شهوتها فان لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كانت كبيرة ولم تنقض كناية لا إعادة
 عليها (ومن يشك هل هو) (منى) (المنى) (لغيره) بأنفس الاطلاق منه
 فيكون حديثاً كبير (أو هو منى) بالمال المحممة وهو ماء أيضاً رقيق
 يخرج بلا شهوة قوية عند ثورانها أو ودى بالمهولة وهو ماء أيضاً كدر ثخين
 يخرج عقب البول أو عند جمل شئ ثقيل فيكون حديثه أصغر فالاعتدائه
 (بين ذين) أى جعله منياً أو وذا أو ودياً (خبراً) فان جعله منياً اغتسل
 أو غيره توضأ وغسل ما أصابه لانه اذا أتى بمقتضى أحدهما جرى منه فينا
 والاصل براءة من الآخر ولا معارض له واذا اختار أحدهما وفعله اعتد
 به فان لم يفعله كان له الرجوع منه (فرع) لو أحس بالمنى فامسك ذكره
 فلم يخرج منه شئ فلا غسل عليه صرح به في الروضة (والفرض) في الغسل
 شيان أحدهما (تعميم لجسم ظهراً) (أى تعميم ظاهر الجسم حال كون
 الظاهر (شعراً) ظاهراً وبالطاهر وان كلف ويجب نقض الضمائر ان لم
 يسال الماء الى باطنها الا بالنقص لكن يعنى من بالطن الشعر المعفود
 ولا يجب غسل الشعر النابت في العين والاذن (وطفراً) و (منبتاً
 وشراً) وما يظهر من صمغى الاذن ومن فرج المرأة عند عودها
 لقضاء حاجتها وما تحت القلفة من القلف (و) الشئ الثاني (تية بالابتداء
 اقتربت) بأول جزء معسول من البدن خبيراً عما الاجمال بالنيات فلو روي
 بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله ويستحب ان يتدنى بالتيبة مع
 اذ بهيلة مكافئ به في الجموع هنا قال واذا اغتسل من اناء كالابريق
 ينبغي له ان يزوى عند محمل الاستنجاء بعد فراغه منه لانه قد يغفل عنه
 أو يحتاج الى المس فيتنقض وضوءه أو الى كلفة في لف خرقة على يده
 (كالحبض) أو النعاس (أو حجاب) أى كنية الغسل من الحبض أو النعاس

ومن يشك هل منى ظهراً
 أو هو منى بين ذين خبراً
 والفرض تعميم لجسم ظهراً
 شعراً وطفراً ومنبتاً وشراً
 وتية بالابتداء اقتربت
 كالحبض أو حجاباً به تعديت

أوالجنازة أو رفع الحث سواء أضافه إلى الأكبر أم لا وأداء فرض الغسل
 أو فرض الغسل أو الغسل المفروض أو أداء الغسل أو نية استحبابه مقتصر
 إلى الغسل أما إذا نوى الغسل فقط فإنه لا يكفي بخلاف الوضوء لأن الوضوء
 لا يهككون إلا عبادة وقول الناطم (تعين) * تأكيد أو إرادته
 أنه لا بد من تحقيق الجنابة فلو تردد أن عليه جنابة أو لا لا تصح نيته
 (والشرط) للغسل المذكور (رفع نجس) على البدن (فقد علم) *
 بألف الاطلاق وجوده على الصحيح عند الرافي كما مرّت الإشارة إليه
 والاصح عند النووي أنه يكفي له ما غسله واحدة لأن راجبها غسل العضو
 وقد حصل ومحل الخلاف إذا كان التحس حكما كما في المجموع فإن كان
 عينا ولم يزل مع الحدث بقي الحدث (و) كذا (كل شرط في الوضوء قدما) *
 أي قدم كره في بابه بشرط هنا وإذا قلت في بابه والغسل أيضا شروط
 منه الإسلام إلا في كتابية ظهرت من حبس وضوءه لتحليلها المسلم
 والتبرئة لا في مجبوبة كذا (وسن بسم الله) أول الغسل كالوضوء قدما
 التبرئة (وارفع) أي واترفع أي الغسل (قد علم) بالمجمعة على ذلك كما
 وددى استظهارا وإن قلنا يكفي له ما غسله واحدة (ثم بعد إزالة القدر من
 الوضوء) كما لا لا يتابع (والرجل) أي والرجلان (لن تؤخرا) * عن
 الوضوء فهو أفضل من تأخيرهما والخلاف في الأكل فلو قدم الوضوء كله
 أو بعضه أو أخره أو فله في أثناء الغسل كان محصلا لسنة لكن الأفضل
 تقديمه ونوى به سنة الغسل أن تجردت جنابته عن الحدث الأصغر
 كأن أحدهم وهو جالس متحرك والآخر نية رفع الحدث الأصغر كما قال
 (وسنة) بالتعب (الغسل) بالجر (نوى لا كبيرا) * حال كونه
 (جرد) أي خلا (عن ضد) للأكبر وهو الأصغر (والا) أي وإن لم
 يتجرد إلا كبير عن الأصغر بل اجتمعا نوى (الأصغرا) وإن قلنا بأن راجعه
 خروجهما من خلاف من أوجبهما ومن اغسل الجنابة وضوءه كالحيض
 والنهاس وضوءه ونواهما محصلا أو نوى أحدهما حصل فقط اعتبارا
 بما فواها ومن وجب عليه فرضان كغسل الجنابة وحيض كفاهة أحدهما
 وكذا الوسن في حق سنتان كغسل عيد وجمعة وإلى هذا أشار الناطم في

الشرط رفع نجس قد علم
 وكل شرط في الوضوء قدما
 وسن بسم الله وارتفع قدرا
 ثم الوضوء والرجل لن تؤخرا
 أن نوى فرضا ونه لا محصلا
 أو قبل مشه قد محصلا
 وسنة الغسل نوى لا كبيرا
 يرد من ضد والا الأصغرا

بعض السخيفه

وانوى فرضا ونفلا حملا * أو نكل مثله حملا

(وشعرا) يفتح العين واسكنها ونظرا (ومعظما) بكسر الميم أى العطف
بكسر العين (نعمه) بكسر الهمزة أى أنت ذبا كعطوف البطن والابط
ومواضع الالتواء من البدن (وذلك) بسكون الكاف ذبا بدلك خروجها
من خلاف من أوجه (وثلت) ذبا كالوضوء وكيفيته غسل الرأس ثلاثا
ثم الشق الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا (وبينالك) من الشقين (ابتدى)
ذبا بان تفيض الماء على شقت الايمن ثم الايسر لانه صلى الله عليه وسلم كان
يجب التيمم في طهوره ورواه الشيخان (وتتبع) المرأة (الحيض) أى
أثر الدم (بسل) ذبا بان تجعله على فمك وتدخله في فرجها لانه يذهب
ويكون ذلك بعد الغسل وحكمته تطيب المصل فان لم تجد ماء فمياه حارة
كالمسط فان لم تجد طيبا فطينا فان لم تجد كفي الماء والتفاس كالحيض في
ذلك (و) يس (الولاء) يس هذه الأفعال كالوضوء (فائدة) يجوز
ان ينكشف للفعل في خلوة أو بمحضرة من يجوز له نظره الى عورته والستر
أفضل ليرى متأدي يدي خالقه ورازقه ثم شرع في الاعمال المستوفية فقال
(مسنونه) أى الغسل المستون أشيا منها (حضور جمعة) أى غسل
الجمعة لمن يريد حضورها وان لم يجب عليه لم يبرأ ذى أحدكم الجمعة
فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه شئ وخبر غسل الجمعة واجب على كل
مسلم مجتهد أى متأكد وصرفه عن الوجوب خبر من نوا يوم الجمعة
فيها وزعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل ووقته من الفجر الصادق وتقر به
من ذهابه الى الجمعة أفضل فان عجز عن الماء تيمم فيه الغسل وحاز الفضلة
ومنها (كلا * عيدين) أى غسل عيد الفطر والاخصى لكل واحد وان لم
يحضر الصلاة لانه يوم زينة وسرور يضاف غسل الجمعة ويدخل وقت
غسلها أى العيدين بنصف الليل وان كان المستحب فعله بعد الفجر (و)
منها (الافاقه) أى غسل الافاقه من الجنون والاضغاث والاتساع في
الاضغاث وفي معناه الجنون بل أولى لانه كما قال امامنا الشافعي رحمه الله قل
من جن أو لا أنزل هذا ان لم يتحقق منه انزال فان تحقق وجب الغسل ومنها

وشعرا ومعظما
وذلك وتلت بينالك ابتدى
وتتبع الحيض بسل والولاء
مسنونه حضور جمعة كلا
عيدين والافاقه الاسلام

(الاسلام) الحاصل من كافر فاذا أسلم سنة الغسل تعظيماً للاسلام وقد أمر به صلى الله عليه وسلم فيسبر بن عامر لما أسلم هذا ان لم يعرض له في كفره ما يوجب الغسل والا وجب على الأصح ولا عبرة بالغسل في الكفرو قد صرح أئمة ثمانية ~~كفر~~ من قال الكفر جاءه عليه لم اذغيب فاغسل ثم أسلم لرضاء ببقائه على الكفر تلك اللحظة (و) منها (الخسف) أى غسل صلاة الخسف للشمس والقمر والانفخ كما في الصحاح تخصيص الخسوف بالقمر والشمس بالخسوف بالخسوف بالخسوف بالخسوف بالخسوف (الاستقاء) أى غسل صلاة الاستقاء عند الخروج لها (و) منها (الاحرام) أى غسله عند ارادته بجمع أو عرفة أو بهما ولو في حال حبس المرأة ونهاسها ومنها (دخول مكة) بالغسل لغير مرة أى الغسل له ولو كان - لا لا على المنه وصرف الام ومنها (وقوف عرفة) بالوقوف أى الغسل له والاضل كونه بغيره ويحصل أصل السنة بغيرها وقبل الزوال بعد الفجر لكن تقريبه لغيره والاضل (و) منها (الرمي) للجمار اثنى عشر في كل يوم من أيام التشريق فلا غسل لرمي جرة يوم النحر أو اكتفاء بغسل يوم العيد (و) منها (المبيت بالمزدلفة) على طريقة ضعيفة والمذهب في الروضة استحبابه للوقوف بمزدلفة بعد صبح يوم النحر وهو الوقوف بالمشر الحراء (و) منها (غسل من غسل ميتاً) لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً لم يغسل ومن حمله لم ينرضأ ورواه الترمذي وحسنه واغما لم يجب غسل ميتاً غسلاً في غسل ميتكم اذا غسلتموه واه الحاكيم (كما) (ي) غسل الغسل (لدا) غسل الحمام أو من بهما (أى) غسل الغسل لدا غسل الحمام عند ارادة الخروج ويسن الغسل من الحمامة ويسن لكل اجتماع ولكل ليلة من رمضان (تتبعه) آكد هذه الاغسال غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت (والغسل في الحمام جاز) أى (الذكر) مع - (ستر عورة) من أعبد الناس (وضض للوصر) (عما لا يحل له وجوباً) روى اتساقاً والحاكم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام على الرجال دخول الحمام إلا بغير (ويكره الدخول فيه) أى الحمام (لنسا) (اللعذر مرض) (بشئ)

الخسف الاستقاء والاحرام
دخول مكة وقوف عرفة
والرمي والمبيت بالمزدلفة
وغسل من غسل ميتاً كما
لدا غسل الحمام جاز للذكر
الغسل في الحمام جاز للذكر
مع ستر عورة وغسل للبعث
ويكره الدخول فيه للنسا
اللعذر مرض أو نسا

عليهن الاغتسال بسببه في يوتهن (أو) لكونهن (نفساهن) أولكون
 الزمان من شتاء وليس عندنا آلة التسخين فيباح لها دخول الحمام
 مع الحفاظ وقد ورد ما من امرأة خلعت ثيابها في غير بيت زوجها الا
 هتكت ما بين ما وبين الله تعالى رواء الترمذي وحسنه (و) بسن له اخل
 الحمام ان يطيب نفس الحماي بأنه قبل أن يدخل محل الحرارة (يعطى)
 الحماي (أجرته) أي أجره الحمام وآتته وأما الماء فلا يقابل بعوض
 احد من انضباطه ويتاح له عادة ولهذا يجب أن لا يزيد في الماء على قدر
 الحاجة كما قال (وليجوز في اغتسال حاجته) فانه القدر المأذون فيه
 بقرينة الحال والزيادة لوعلم الحماي بحكوهما والحمام آداب كثيرة
 * فقرة * بسن لمن يخاطب الناس بالتنظف بالسواك وازالة الشعر وريح
 كبريه وحسن الادب معهم

﴿باب التيمم﴾

هو ايسال الشرب الى الوجه واليدين شروط كما سيأتي وجعل الناظم
 للتيمم حالتين الاولى أن يكون جائزاً والثاني أن يكون واجباً فقال (تيمم
 المحدث) بالجرأى حديثاً أصغراده هو المراد عند الإطلاق (أو من أجنبياً)
 مثلاً (يباح في حال) كما اذا وجد الماء يباع أكثر من ثمن مثله أو ظن الماء
 آخر الوقت فانه يجوز له التيمم أول الوقت (و) في (حال وجباً) بأنف
 الإطلاق وهو ما عدا ذلك كأن لم يجد الماء أصلاً أو وجدته ولكن تغذر
 استعماله لخوف مرض أو فوات منفعة عضو أو نفس فانه يجب عليه
 التيمم كما ذكره الزركشي وغيره ثم شرع في شروطه فقال (وشروطه) أي
 شروطه أمراً واحداً (خوف من استعمال ما) بالخوف على منفعة عضو
 ان تذهب كالعمى والتخرس او ينقص كضعف البصر أو التشم لعموم قوله
 تعالى وإن كنتم مرضى أو عوف فموت النفس من باب أولى وكذا بطء
 البرء والشين الفاحش في عضو ظاهر وهو طف على قوله خوف الى آخره
 قوله (أو قلة ماء) حساً كأن لم يجد ماء أو شره كخوف طريقه الى الماء أو
 بعده عنه واحتياجه لثمنه ومنه ما اذا وجد ماء مسبلاً للشرب ومنه ما اذا

وقبل أن يدخل يعطى أجرته
 ولم يجز في اغتسال حاجته
 ﴿باب التيمم﴾
 تيمم المحدث أو من أجنبياً
 يباح في حال وحال وجباً
 وشروطه خوف من استعمال ما
 أو قلة ماء فانه من الظن

وجده وهو غير (فاضل من الظاهر) أي العطش من نفسه أو جوارح
 شخصه (فرع) لو وجد ماء صالحا لا يكفيه وجب عليه استعماله في بعض
 أعضائه مرتبا إن كان حديثه أصغر ومطلقا إن كان غيره وأعلم أن العامي
 يستره إذا عطش ومعهم ماء لم يجزئه التيمم حتى يتوب قاله في المجموع والامر
 الثاني (دخول وقت) للثبوت التيمم له علما وظنا لا بد إذا غصم إلى الصلاة
 ولأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت فلو تيمم شاك فيه لم يصح زمان
 سادف الوقت كما في زوائد الروضة ويدخل وقت الجنائز ما نقصاه
 النقل أو بدله ووقت التحية بدخول المسجد (فرع) لو تيمم كراهية التيمم
 لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه اجزأه لأن التيمم قد صرح لما قصد فصح أن
 يؤدي به غيره (و) الامر الثالث (سؤال) أي طلبه للماء بعد دخول الوقت
 بنفسه أو بأذنه (ظاهر) كأن يطلب الماء من رجليه أو يسأل من
 رفقته ويستوعهم إذا كثروا الآن يسبق الوقت فلو تيمم شاك فيه
 لم يصح وإن خاف وقت الصلاة ولا يجب أن يطلب من كل واحد بعينه ثم إن لم
 يجد الماء نظره نحو الباب يميننا وشمالا ونحوه واضع النظره بعينه
 احتياط أن كان يستومن الأرض فإن كان ثم وهذه تردد فقتر نظره إن لم
 يخف على نفسه أو ماله إلى حديثه فيه غرت رفقته مع ما هم عليه من
 التأخر والحمل وجوب الطلب حيث فقد كما قال (لفساد الماء) إذا توهم
 وجوده أو ظنه بالاولى (تنبيه) لا يفرار بركة أحوال الاولى أن
 يتيقن عدم الماء فيتيمم حيث لا طلب إذا فائدة فيه الثانية أن
 لا يتيقن عدم الماء بل يجوز وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه كما مر حيث
 أمن بحتمه متساو وسواء أوالا وان قل واختصاصا وخروج الوقت كما مر
 الثالثة أن يعلم ما يحل به مسافة الحاجة كاحتطاب واحتشاش وهذا
 فوق حد الغوث المتقدم ويسمى هذا القرب فيجب عليه طلبه منه إن أمن
 على غير اختصاص ولم يجب بذله لما طهارته ثمنا أو أجرة من نفس أو
 عضو ومال زائده على ما يجب بذله وانقطاع عن رفقته وخروج الوقت والأفلا
 يجب طلبه الرابعة أن يكون الماء فوق ذلك المحل المتقدم ويسمى هذا البعد
 فليتيمم ولا يجب قصد الماء بعده (و) الامر الرابع (ترب) ثمة في التراب

دخول وقت وسؤال ظاهر
 لفساد الماء تراب ظاهر

أي ما يسمى ترابا وفي نسخة تراب (طاهر) قال تعالى قيموا صعيدا
 طيبا أي ترابا طاهرا كقصره ابن عباس وغيره والطاهر هنا بمعنى الطهور
 فلا يجوز بالمستعمل ولا بالمستعمل كاسياقي واسم التراب يدخل فيه الأصفر
 والأخضر والأحمر والأسود والأبيض والسج وهو الذي لا يثبت شجر بالمرّة
 وخارج به الثورزة والزرنج وسحقا الخذف ولا بد أن يكون له غبار يعلق
 بالوجه واليدين كما يؤخذ من قوله (ولو غبار الرمل) أي ولو كان الذي يتيم
 به رملا فيه غبار ناعم يعلق بالعضو ولو بسحقه فإنه يجزى التيم به بخلاف
 ما لا غبار فيه أو فيه غبار ناعم لا يعلق بالعضو (لا) أن كان التراب
 (مستعملا) فلا يصح التيم به كالأحبال كونه ملتصقا بالعضو أو منفصلا
 عنه يعني أن المستعمل ما بقي بعضوه أو تناثر منه حال التيم كالنقا طمرن
 الماء فعلم من حصه المستعمل فيما ذكره أنه يجوز أن يتيم
 الجماعة والواحد مرات كثيرة من تراب يسير في خرقه وتحتها ولا يصح
 التيم بتراب تحت الطبق فوقه وكعبس ثم شرع في فروضه فقال (وفرضه)
 أي بمعنى أن كانه سنة الأولى (تخل تراب) مجزئ إلى العضو
 الممسوح بنفسه أو مأذونه فلو كان على العضو تراب فردده من جانب إلى
 جانب لم يكف (لوقبل) بالوقف التراب (من وجهه) بأن حدث عليه بعد
 زوال تراب مسحه فتقله (للبسار والعكس) بأن نفسه من يده إلى وجهه
 ومعه (حل) أي جاز التيم وصح لوجود معنى التقل (و) الركن الثاني
 (تصدده) أي التراب لقوله تعالى قيموا صعيدا طيبا أي أقصدوه
 فلو سقط الرمي ترابا على عضو من أعضائه فردده عليه ونوى لم يكف لا تنفاه
 القصد من جهته لا تنفاه التقل المحقق (و) الركن الثالث (نية استحباب)
 بالجرأ استباحة (فرض) كمنكوبة ومندورة (أو) نية استباحة (الصلاة)
 وشعها بما يتقرر استحبابه إلى طهارة كطواف وحمل مصحف لا يترفع
 حدث فلا يكفي لأن التيم لا يرفع وكذا النوى فرض التيم ثم أن نوى فرضا
 استحبابه ومباشرة من النوافل أو فرضا ونفلا بإجماله عمل لا يثبت أو نفلا ولم
 يتعرض لفرض أو الصلاة أو أطلق فله فعل التقل لا الفرض (وتنبه)
 يجب قسرن الآية بأول التقل الحاصل بالضرب واستحضارها إلى مع شيء

ولو غبار الرمل لا مستعملا
 ملتصقا بالعضو أو منفصلا
 وفرضه تخل تراب لوقبل
 من وجهه لا بد أو بالعكس حل
 وقصد نية استحباب
 فرض أو الصلاة أو غشاح

من الوجه وقوله (وانمساخ) بالجزم معطوف على الضمير المجزوم وبالاضافة
 في قوله أي الركن الرابع مع (الوجه) كله حتى ظاهر ما استرسل
 من لحية والمقبل من أنفه على شفته لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم
 الى المرافق ولا يجب ايهال التراب الى منابت الشعر الخفيف كقال
 (لا الثبت) لما فيه من العسر بخلاف الوضوء (و) الركن الخامس مسح
 (اليدين * مع مرفق) من كل منهما على وجه الاستيعاب للآية والركن
 السادس الترتيب كقال (ورب المسكين) أي مسح الوجه واليدين لما
 مرقى الوضوء ولا يجب الترتيب بين التيممين بل يستحب ويجب مسح وجهه
 ويده بضميرتين في الأصح ثم شرع في سنه فقال (وسن) للتيمم (تفريق)
 وفي نسخة تفريق للأصابع في أول الضميرتين لأنه أبلغ في إثارة الغبار فلا
 يحتاج الى الزيادة على الضميرتين (و) سنه أيضا (أن يسهلا) كما صرعى
 الوضوء والغسل (وقدم اليمنى) أيها التيمم بذبا على اليسرى لشرعها وعلى
 وجهها على أسفله (وخلل) أنت ذبا بين أصابعها احتياطا (و) سن
 (الولا) أي موالاة كالوضوء والغسل بأن يوالي بين مسح وجهه ويديه (و)
 سن (ترع خاتم) بفتح التاء وكسرهما (الاولى تضرب) أي في الضربة الأولى
 ليكون مسح جميع الوجه بجميع اليد (و) أماتاني ضربة فيجب (ترعه
 ليصل التراب الى محله) وبأن يأتي بالشهادتين بعده (و) (أداه) أي التيمم
 (القبلة) بالنصب مع قول قوله (أن يستقبلا) بألف الاطلاق أي أن
 يستقبل التيمم القبلة كافي الوضوء (و) (مكروهه) الستر الكثير بالنصب
 مع قول قوله (استعملا) في تيممه لانه يشوه الخلقة فيسن تحفيفه
 بالنفخ او بالنفخ (و) (حرامه) (تراب) (معد) تيمم تعظيما لانه جزؤ منه
 بخلاف ما جمعه الرمح فلا يحرمه (وما) أي تراب (في الشرع) الاستعمال
 منه (أي من ذلك التراب) (حرما) كغصوب ونحوه وإذا تيمم بما ذكر
 صح كاجزبه التوروى ثم شرع في مبطلات التيمم وهي ثلاثة ما يبطل
 الوضوء وروية الماء للتيمم لفقدته والردة وذكرها على هذا الترتيب
 فقال (مبطله) أي الذي (أبطال الوضوء) وتقدم بيانه (مع) (توهم) وجود
 (الماء) مع القدرة على ثبته وشرائه اذا كان تيممه لفقدته وان زال التوهم

الوجه لا الثبت واليدين
 مع مرفق ورب المسكين
 وسن تفريق وأن يسهلا
 وقدم اليمنى وخلل والولا
 وترع خاتم لولى تضرب
 أماتاني ضربة فيجب
 ذبا القبلة أن يستقبلا
 لروعه التراب الكثير استعمالا
 حرامه تراب معد وما
 ما التبرع الاستعمال منه حرما
 مبطله ما أبطل الوضوء مع
 توهم الماء لا شيء منع

سريها لوجود طلبه ومن التوهم رؤية سرياب وهو ما يرى نصف النهار كأنه ماء
 أو رؤية ضامة مطبقة بقربه أو رؤية تركيب طلع أو تحوذ ذلك في بطل التيمم (بلا
 تيمم منع) من استعماله مقارنا له (قبل ابتداء الصلاة) أي قبل شروعه
 فها قبل تمام تكبيرة الاحرام في بطل تيممه اجماعا وان ضاق الوقت كما قاله
 ابن المنذر فان اقترن به مانع كعطش أو سبغ لم يبطل تيممه لان وجوده والحالة
 هذه كالعدم (اما) اذا حصل توهم الماء بلامنع وهو (فها) أي الصلاة
 (فن عليه واجب يقضيها) أي نضاؤها بان كانت الصلاة لا يسقط
 قضائها بالتيمم كالتيتم بموضع يطلب فيه وجود الماء (أبطل) أنت التيمم
 في الحال اذا لا فائدة في دوامه حيث قد (والا) بان كان يسقط قضائها
 به كالتيتم بموضع يعرفه وجود الماء (لا) أي فلا تبطل أنت تيممه ولا صلاته
 فرضا كانت أو فلا (ولكن) اذا لم يبطل تيممه ولا صلاته في هذه العورة
 (أ) لا (فضل) له (ابطالها) كالبوضوء تفعل (خروج) من خلاف من حرم
 انماها الا اذا ضاق وقت الفريضة فيحرم قطعها كما جزم به في التحقيق اما
 النقل فقطعه ليتوضأ أفضل (فرع) لو رأت الحائض التيممة لفقد الماء
 ماء وهو يمامها حرم عليها تيممته كما قاله القاضى أبو الطيب وغيره ووجب
 عليه النزح كفى الجموع وغيره لبطان طهرها ولو رآه هو دونها لم يجب عليه
 النزح لبقا طهرها (وردة تبطل) التيمم (ولا) تبطل (التوضي) لقوته
 وضعف بدله لكن تبطل نيته فيجب تجديد بدنية الوضوء اعم المثل لا تجتمع
 بالتيمم بين فرضين بل (جسد تيمم الكل فرض) لانه طهارة ضرورية ولك
 ان تنقل مع الفريضة ما شئت ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطواف
 وخطبة الجمعة فيمنع الجميع تيمم واحد بين طوافين وفرضين وبين
 طواف فرض وفرض صلاة وبين صلاة جمعة وخطبتها على ما رجحه الشيخان
 وهو المعتمد ان الخطبة قائمة مقام ركعتين (فرع) لو صلى بالتيمم متوقفا
 أو في جماعة ثم اراد اعادة الجماعة جاز لان فرضه الاولى ولما كان من
 الاذكار ما يتخير بين بعض الاعضاء بحيث تعدل عليه غسل غير محل العذر
 بين كيفية بقوله (يجمع ذو) أي صاحب (جذيرة) بفتح الجيم وهي
 خشب أو نصب يسوى ويشد على موضع الكسر أو الخلع لينخير (بالماء)

قبل ابتداء الصلاة أما فيها
 فن مانع واجب بعضها
 أبطل والا لا ولكن أفضل
 ابطالها كي بالوضوء تفعل
 وردة تبطل لا التوضي
 جسد تيمم الكل فرض
 يجمع ذو جبرة بالماء مع

عليها حيث عسر تردها لخوف محذور عما تقدم وخرج بالمسح بالماء المسح
 بالتراب اذا كانت الجبيرة في محل التيمم فلا يجب ولا يجزئ المسح بالتراب
 لضعفه في التطهير فلا يؤثر من وراءه ما تلحقه خلاف الماء ويجب غسل الصبي
 لانها طهارة ضرورية فاعتبر الاثبات فيها بالقصى الممكن (مع تيمم) وجوبا
 عن العسلة لما روى أبو داود والدارقطني بإسناد كل رجاله ثقة عن جابر
 في المشجوج الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شجته مات فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم انه كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقة ثم
 يمسح بها ويغسل سائر جسده (ولم يعد) أى لم يعد صاحب الجبيرة
 ما صلا به ذلك التيمم (اروضع) تلك الجبيرة (على طهارة) بخلاف
 ما اذا رضعها على حدث فانه يجب ترده ان أمكن بلا ضرر عليه ليتطهر
 فان تعذر التزع لضرر يطغى مسحها بالماء وصلى للضرورة واعاد
 على المشهور هذا ان كان السائر على غير أعضاء التيمم فان كان على محله
 قضى جزما كما أشار إليه بقوله (ولكن من على) عضو تيمم أصوفا جعله
 أى به يد مطعنا وضعه على طهرام لالتقصان البديل والمبديل جميعا
 ومباراة الخفة ومجمله ان لم يكن لعضو التيمم ولازم القضاء قطعاً على ما
 الروضة لتقص البديل والمبديل لكن كلامه في المجموع يقتضى ضعفه (وجنباً
 خيره) بصيغة الامر اذا اراد التطهير بين (أن يقرأ ما الغسل) عن التيمم (أو
 يقدم التيمم) على الغسل اذ لا ترتيب في طهارة الجنب لكن الاولى تقديم
 التيمم ليزيل الماء اثر التراب (وليتيمم محدث) حدثاً أصغر وجوباً (اذ) أى
 وقتاً (غسلاً) عليه لا اعتبار الترتيب في الوضوء فلا يفتل عن
 العضو المالحول الا به طهارته أصلاً ولا مقدماً ما شاء منه إلى العضو
 الواحد (ثم) بعد غسل عليه (الوضوء كلاً) كأن تكون العلة في يده
 مثلاً في غسل وجهه ثم ينتقل إلى يده فان شاء غسل أولاً الصبي ثم تيمم وان
 شاء تيمم ثم غسل الصبي ثم ينتقل إلى مسح الرأس ويكمل وضوءه مراعاة
 للترتيب (فان يرد) من غسل الصبي تيمم عن المبلل وأدى فرضاً ان يؤدي
 (من بعده فرضاً) ثانياً وثالثاً وهكذا (و) الحال انه (ما أحدث) يرد
 طهارته الاولى (فليصلى) بتشديد اللام (ان تيمما) باق الطلاق فقط

تيمم ولم يعد ان وضع
 على طهارة ولكن من على
 عضو تيمم أصوفا جعله
 وجنباً خيره أن يقدم
 الغسل أو يقدم التيمم
 ولتيمم محدث اذ غسلاً
 عليه ثم الوضوء كجلاً
 ن يرد من بعده فرضاً وما
 أحدث فليصلى أن تيمما

ولا بعد غسل الماء له ولا مسح المسح به سواء كان قهقهه (عن
 حدث) أصغر (أو عن جنابة) لأن طهارته باقية وهذا هو الذي خصه
 في المنهاج مستدركه على الجبرر بقوله قلت هذا الثالث أصح وأنه أعلم
 قال في التلقة ووجهه واضح كاجلت مما تقرر فيه خلافاً لما نزع فيه (وقيل
 به بعد حدث) غسلاً (لما بعد العليل) رعاية للترتيب فإذا كانت العلة في اليد
 مثلاتهم واعاد مسح الرأس وغسل الرجلين وهذا هو الاظهر في الشرحين
 والمحرر اما اذا حدث فانه بعد جميع ما مر في فروع لو تيمم حدث من
 حدث أكبر ثم أحدث حدثاً أصغر انتقض طهره الا صغراً لا أكبر كما
 احدث بعد غسله فيحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستقر تيممه عن الحدث
 الا أكبر حتى يجدد الماء بلامانع (ومن الماء) بالمد يغسل به أو يتوضأ
 (وتراب) تيممه عند تعذره استعمال الماء (فقد) بالف الاطلاق
 كأن حبس في موضع ليس فيه واحد منهما ويسمى فاقداً الطهورين
 (القرض) بالنصب مع قول قوله (صلى) وجوباً في الجديد لحزمة الوقت
 وهذه الصلة توصف بالهتة وله زائل في المجموع بطل بالحدث والكلام
 ونحوهما (ثم) بعد ذلك (مهما) أي وقت (وجد) من ذين أي الماء
 والتراب (فرداً) أي واحداً اما الماء فسواء كان موضع بعزفه وجوده أو
 يكثر واما التراب (حيث يسقط القضاء) أي إعادة (عليه قرضاً) *
 لأن فعله أولاً انما سقط به الطلابة لحزمة الوقت كما مر اما اذا وجد التراب
 بطل لا يسقط فيه القضاء فلا فائدة في الاعادة واحتمل هذا القرض من النفل
 فليس له فعله قطعا

باب الحيض

وما يد كرمه من الاستحاضة والنفاس هو خسة السبلان وشراً عدم جلبة
 بمعنى طبعية يخرج من أقصى رحم المرأة على سبيل الحيض في أوقات معلومة
 والاستحاضة دم علة يخرج من أنف الرحم من عروق يقال له العاذل بذان
 معجمة ويقال علة كما حكاه ابن سبويه وفي المنهاج بمجمعة وراء مهلة
 والنفاس هو الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل (فائدة) في القرض
 ببعض من الحيوانات ثمانية الآدميات والارنب والضبع والخفاش والثاقبة

عن حدث أو عن جنابة وقيل
 بعد حدث لما بعد العليل
 ومن الماء وتراب فقد
 القرض على ثمهما وجد
 من ذين فرداً حيث يسقط القضاء
 به فقهه ربه عليه فرضاً
 باب الحيض

والكلية والوزغ والانتق من الخبل (مكنه) أى أقل زمن تخفيض فيه المرأة
 بأن ترى الدم (من بعد تسع) من السنين الصغرى تقرىباً فلورأت الدم قبل
 تمام التسع مما لا يسع حبضاً وطهر فهو حيض أو مجامعهما فلا ولاحد
 لآخره (والأقل) بالوقف في زمن الحيض (يوم ولية) أى مقدار يوم ولية
 وهما أربعة وعشرون ساعة فلكية (وأكثر لأجل) بالوقف للحيض
 أى أكثر من (خمس إلى) أى مع (عشرة) بليلها وإن لم تتصل الدماء
 (والغالب) في زمنه (ست) من الليالي أيامها (والأ) أى وإن لم يكن ستاً
 فهو (سبعة) من الأيام بليلها (تقارب) أى هي تقرب كل ذلك
 بالاستقراء من الأعم الشافعي رضي الله عنه ثم شرع بتكم على النقاس فقال
 (أدنى النقاس) أى أقله (خطة وستونا) يوماً (أقصاه) أى أكثره
 (والغالب) فيه (أربعوناً) يوماً اعتباراً بالوجود في الجميع ثم ذكر
 الاستحاضة فقال (إن دبر) أى جاوز الدم (الأكثر) من زمن الحيض
 والنقاس (واستدام) بالف الاطلاق أى استمر (فستحاضة) وهي
 امرأة حدثها دائم لا يتقطع كما في سلس البول (حوت أحكاماً) كثيرة
 فلا تتع من الصوم والصلاة وغيره الاضرورة وتقبل فرجها قبل الوضوء
 أو التيمم ان كانت تميم وبعد ذلك تعصب وتوضأ بعده عصبه ويكون ذلك
 وقت الصلاة وبعد ما ذكر نيساباً الصلاة فلا آخرت لمصلحة الصلاة لمضرب
 وإن أحدثت لغير مصلحة الصلاة ضرب فبطل وضوءها يجب إعادة وإعادة
 الاحتياط ويجب الوضوء لكل فرض وكذلك تجديد العصابة وما يتعلق بها
 من غسل تيمماً على تجديد الوضوء في نسخة يدل قوله أحكاماً أقساماً
 وأقساماً ما ذكره في المطولات (ولم ينحصر) مقدار (أكثر وقت
 الطهر) بالاجماع فقد لا تخض المرأة في مجمرها أصلاً وقد لا تخض المرأة
 واحدة حكى القاضي أبو الطيب إن امرأة في زمنه كانت تخيض كل سنة
 يوماً وكان نفاسها أربعين وغالب الطهر بقية الشهر (أما أقله) أى
 الطهر وهو الذي بين الحيضين (فصف شهر) خمسة عشر يوماً لأن الشهر
 لا يتخذ عادة من حيض وطهر وإذا كثر الحيض خمسة عشر يوماً لم
 أن يكون أقل الطهر كذلك وخرج بقول الطهر بين الحيضين الطهر بين

مكنه من بعد تسع والأقل
 يوم ولية وأكثر لأجل
 خمس إلى عشرة والغالب
 ست والأربعة تقارب
 أدنى النقاس خطة ستونا
 أقصاه والغالب أربعوناً
 إن عبر الأكثر واستداماً
 فستحاضة حوت أقساماً
 لم ينحصر أكثر وقت الطهر
 أما أقله فذهب الشهر

النفس والحیض فانه يجوز ان يكون أقل من ذلك سواء تقدم الحيض على
النفس أم تأخر عنه وكان طوره بعد بلوغ النفس أكثره كافي للجموع أما
إذا طرأ قبل بلوغ النفس أكثره فلا يكون حبساً إلا إذا فصل بينهما خمسة
عشر يوماً ثم أشار إلى أقل الحمل وأكثره وغالبه قوله (ثم أقل) زمن (الحمل
ت) أي ستة (أشهر) وظننا لحظاً للوط وحظاً للوضع من إمكان
احتمالهما بعد عقد النكاح لما روي أنه أتى إلى عثمان رضي الله عنه
بامرأة ولدت ستة أشهر فشا والقوم في رجحان فقال ابن عباس رضي الله
عنه ما أنزل الله تعالى وحده وفصله ثلاثون شهراً وأنزل وفصله في عامين
فالفصل في عامين والحمل في ستة أشهر قال الماوردي فرجع عثمان
ومن حضره من القوم فأمر أجمعاً قبل أن الحسين بن علي رضي الله عنهما
وليد بعد ستة أشهر من ولادة أخيه الحسن وإن عبد الملتين مروان
وليد ستة أشهر (وأربع) أي أربعة (من الأعوام) جمع عام وهو
الحول (أنهى) أي نهاية مدة (الاكثر) للاستقراء كما أخبر بوقوعه
أما ناكذا الإمام مالك حكى عنه أنه قال جاورتنا امرأة محمد بن عبد الله
امرأتنا صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة
فحمل كل بطن أربعين (وثلاث عام) وهو أربعة أشهر مائة وعشرون
يوماً (غاية) مدة (التصور) خبر المحيض أن أحدكم يجمع خافه في بطن
أمره أربعين يوماً مظنة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم مضه مثل ذلك ثم
يرسل المثلث فيخرج فيه الروح ويؤمر بأربع كامات يكتب رزقه وأجله وحمله
وشقى أو سعيد (وغالب السكال نسع) أي تسعة (أشهر) للاستقراء وحذف
الناظم التام من الأعداد الثلاثة توسعاً ثم أضاف إلى الأحكام المترتبة على
ما يوجب الحدث الأصغر والكبير متباهات ترتيباً طبقاً للاختلاف لا حذف
فقال (بالحدث) الأصغر أي بسبه (الصلاة) بالنسب معمول قوله
حرم الآتي بانواعها (مع تطرف) بالثبت الحرام فرضاً أو نفلاً في ضمن نسل أو
غيره (حرم) أنت أما الصلاة فبالاجماع وخبر المحيض لا يقبل الله صلاة
أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ومنها صلاة الجنائزة وفي معناها سجدة
السلامة والشكر وأما الطواف فله على الله عليه وسلم الطواف بمنزلة

ثم أقبل الحملت أشهر
وأربع الايام أنصى الأكثر
وثلاث عام غابة التصور
وغاب المكاء تسع أشهر
بالحدث الصلاة مع تطوف
حرم واللبانج حلى المصنف

الصلاة الا ان الله أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق الا بخبر رواه الحاكم
 وقال صحيح الاسناد (ولابايع) أي حرم عليه (حمل المصحف) ومعه باعضاء
 الوشوش أو بغبيرها ولو كان فاقدا لظاهرين أو معه من وراءه حائل كثوب
 رقيق لا يمنع وصول اليد اليه ويشمل ما كان منفسوخ الحكم دون
 التسلاوة قال الله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي
 والحمل أبلغ من المس والمطهر بمعنى المتطهر وكالمصحف جالده وخريطة
 وصندوق فيه المصحف والعلاقة كالخريطة وما كتب للدراسة ولو
 بعض آية يحرم منه في الاصح واذا حمل المصحف في أمانة فلا يحرم الا
 اذا كان المصحف هو المصحف وبالحمل ولا يحرم قلب الأوراق بعد كتابتها
 الثوري وخرج بالبايع المصبي المصير فلا يمنع من مس ولا حمل ولو كان
 حذوه أكبر ما غلب الميز فيحرم تحريكه من ذلك ^{في فائدة} بكرة كتابة
 الحروف زائدة الا اذا جعل عليها شئ أو تحويه ويصحب كتب القرآن
 وايضا حذوه ونطقه وشكله (و) حرم أيضا (مع) بفتح العين (ذی الاربعه)
 المقدمة المحرمة بالحدث الأصغر (للنصب) أي عليه شيان (اقتراء) بفتح
 الهمزة أي قراءة (بعض آية) تحذف من القرآن اذا كانت قرائنه
 (قصدا) لقراءة نظا أو اشارة من آخره كما قاله الشافعي في فتاويه
 لا لخلال بالتحظيم سواء قصد مع ذلك غيرها أم لا نظير الترمذي وغيره
 لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن ويقرأ روى بكسر الهمزة
 على النهي ونصها على الخبر المراد به النهي ذكره في المجموع وتقول
 اذكر القرآن لا بقصد القرآن كقوله من روى كريب سبحان الذي نزلتنا
 هذا وما كنا له مقرنين وعند العصية ان الله وانما اليه راجعون فان قصد القرآن
 وحده أو مع الله كحرم وان أخلق فلا يكاتبه عليه الثوري في الدقائق لانه
 لا يكون قرآنا الا بقصد هذا في حق المسلم اما الكافر فلا يمنع من القراءة
 لانه لا يمتنع حرمة ذلك كما قاله السارودي وأما تعلمه وتعليمه فيحوزان ربحي
 اسلامه (و) حرم (ابن) بفتح المثناة أي مكث (مسجد للسلم) أي عليه أو
 التردد فيه لغير عذر فخرج بالسك والتردد العجوز وبالسلم الكافر وبالمسجد
 المدارس والربط ومعنى العبد يقول لغير عذر ما اذا حصل له عذر كان

معه وفي ذي الاربعه
 للجنب اقتراء بعض آية
 هذا وليست مسجد للسلم

احتمل في المسجد وتعذر عليه الخروج لافلاق باب أو خوف على نفسه
أو عضوه أو ماله فلا يحرم عليه المسك لكن يجب عليه التيمم ان وجد غير
تراب المسجد كما ذكره في الروضة (وبالحيض) أي الحيض (والنفاس حرم) *
أذنت (الست) المتقدمة المحرمة بالجنابة (مع) بالسكون زيادة (تجتمع)
بالتنوين (برؤية) (والناس) الواقعين ولو بلا شهوة (بين سريرة وركبة) لقوله
تعالى فاعزلوا النساء في الحيض أي الحيض ومثل ما ذكره المباشرة
بمضاجعة ومفاخذة ووطئ بالاولى ووطء الحائض في الفرج ككبيرة من
العامد العامل بالتصريم المختار ويكفر مستحله كما في المجموع عن الاصحاب
و يسن لاواطئ المذكور في أول الدم وقوة التصديق بمغال اسلامي من
الذهب الخالص وفي آخر الدم وضعفه بنصف مئة مال ويستمر التحريم
المذكور (الى اغتسال أو يدبل) عنه وهو التيمم قال تعالى فاذا تطهروا
فأتوهن من حيث أمركم الله حكى الغزالي ان الوطء قبل الغسل يورث
الجدام في الولد (يجمع) عند وجود الدم بالحيض والنفاس (الصوم)
للاجماع على تحريمه وعدم محضه ويجب عليها فاضاؤه دون الصلاة (و) يجمع
(الطلاق) ايضا فيه أي يحرم لقوله تعالى فطأوهن اعدتهن أي في الوقت
الذي يشرعن فيه في العدة والمغنى فيه تضررها بطول المدة فان زمن الحيض
لا يسبب من العدة ويستمر الامتناع (حتى ينقطع) أي انهم فيحلان
وان لم تغسل لا تنقضاء المعنى المفتضى للتحريم * فتحة * اذا انقطع دم
الحائض وطهرت أي اغتسلت فلزوجه ان يطأها في الحال من غير كراهة

كتاب الصلاة

هي لغة الدعاء وشرعا أفعال مفتحة بتكبير مختمة بالتسليم بشرائط
مخصوصة والمفروضات منها كل يوم وليلة خمس مع لومة من الدين
بالضرورة والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى أقيموا الصلاة
وأخبركم كيف فرض الله على أمي ليله الاسرا خمس صلوات فلم أرل أراجعه
وأسأله التخفيف حتى جعلها خمس في كل يوم وليلة وكان فرض الخمس
ليله المعراج قبل الهجرة بستة أشهر وبدأ التناظم بذكر من يجب عليه

وبالحيض والنفاس حرم
الست مع فتح رؤية
والس بين سريرة وركبة
الى اغتسال أو يدبل يجمع
الصوم والطلاق حتى ينقطع
كتاب الصلاة

فقال (فرض) أى الصلاة فرض بمعنى مفروضة (على) كل (مكلف) أى بالغ
عاقلة ذكرا أو غيره فلا تجب على صغير لعدم تكليفه ولا على مجنون كذلك (قد
أسلمه) بأن أطلق أى أسلم فلا تجب على كافر على وجوب مطالبتهما
فى الدنيا لعدم صحتها لكن تجب عليه وجوب عقاب علمه فى الآخرة
لتمكنه من فعلها بالإسلام ولا قضاء ما فتر من الردة حتى زمن الجنون فيها
أما المرتد فعليه بعد الإسلام قضاء ما فتر من الردة حتى زمن الجنون فيها
تغلبا عليه بخلاف زمن الحيض والنقاس فيها والفرق أن سقطت الصلاة
عن الحائض والنقاس مزية وعن المجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها
(و) الحالات (من محيض ونقاس أسلمه) فلا تجب على حائض ونقاس
لعدم صحتها منهما فمن اجتمعت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة
بالاجماع (وواجب على الولي الشرعى) أبا كان أو جدا أو وصيا أو غيرها
من جهة القاضي (أن يأمر الطفل) المميز ذكرا كان أو أنثى (بـ) السبع (و
سنتين أى بعد استكمالها (و) واجب على الولي أيضا (الضرب) للطفل
لثقلها (فى العشر) منها ظهروا والعصى بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا
بلغ عشر سنين فاضربوه عليها عصى الترمذى وغيره وأحسن ما قيل فى ضبط
التمييز أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحبى وحده
قال فى الروضة يجب على الآباء والأهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة
والشرائع وأجرة تعليم الفرائض فى مال للطفل فإن لم يكن فعلى من تلزمه
نفقته (وفى) أى الصلاة (أن يبلغ) بالسنة ذكرا كان أو أنثى أتمها
و (أجزت) أى أجزأته ولو جمعة على المعتد لأنه صلى الواجب بشرطه (ولم
يعد) بالبناء لا فعول تلك الصلاة (إذا منها فرغ) سواء بلغ بالسنة أم غيره
لأنه أدى وظيفة الوقت كما أمر كالأمة إذا صلت مكشوفة الرأس ثم عقت ولو
أسلم كافر أو طهرت حائض أو نفساه أو بلغ العصى أو أفاق المجنون أو الغمى
عليه وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع قدر تكبيرة الاحرام لزمته تلك الصلاة
وكذا التى قبلها إن كانت تجمع معها أو يسمى هذا وقت الضرورة (لا
عذر) لمكافئها (فى تأخيرها) عن وقتها الاصلى (الأساءه) بالوقف
عنها (أو نزم) بالتأخير جميع الوقت أو بعد دخوله من وائق باستيفائه

فرض على مكلف قد أسلم
وعن محيض ونقاس أسلم
وواجب على الولي الشرعى
أن يأمر الطفل بها لسبع
والضرب فى العشر وفى ما بلغ
أجزت ولم يعد إذا فرغ
لا عذر فى تأخيرها الاثناء
أو نزم أو لجمع أو لا كراه

في الوقت فأن ظن انه لا يتيقظ في الوقت أو استوى عنده الامران حرم عليه ان ينام (أولاً جمع) جميع تأخير بشرطه الا في (أولاً كراه) بالوقف على تأخيرها لخبر رفع عن أمشي الخطأ والتسبان وما استكرهوا عليه ثم شرع في سائر أوقات المرات الظهيرة لان بدخولها تحجب ويغروب وجهها فتكون مبتدأ بالظهور فقال (ووقت ظهر) أي مسلاته هيبت بذلك لانها أول صلاة ظهرت وقبل لانها فعل وقت الظهيرة وقبل لانها ظاهر فوسط النهار وابتداء وقتها (من زوالها) أي الشمس وهو قبل الشمس عن وسط السماء المهي بلوغها اليه حالة الاستواء الى جهة الغرب لاني الواقع بل في الظاهر لان التسكيات انما هي على وقتها زيادة تطل الشيء على ظل مثله خاتمة الاستواء أو بعد ثبوته ان لم يبق عنده ظل كما في بعض البلاد ككثرة صنعاء اليمن في أطول أيام السنة وأعاد النظم الضعيف على الشمس وان لم يتقدم لها ذلك كراه العلم بها كما في قوله تعالى حتى توارت بالجاب ويسفر هذا الوقت (الى أن زاد) أي الى زيادة الظل (عن مثل الشيء ظلالاً) أي يخرج وقت الظهور اذا صار ظل كل شيء مثله سوى ظل استواء الشمس الموجود عند الزوال قال الاكثرون وللظهور ثلاثة أوقات ومنت فضيلة أوله ووقت اختيار الى آخره ووقت مدبر وهو وقت العصر لمن يجمع واهما وقت ضرورة وقدمر ووقت حرمة آخر وقتها اذا لم يجمعها (ثم) أي بما زاد من الظل على مثله سوى ظاهر (يدخل وقت) صلاة (العصر) والعجم انه لا يشترط حدوث زيادة فاصلة بينهما وبين وقت الظهور (واختير مثل الظل ذلك القدر) السد كور والمعنى والاختيار ان لا تؤخر عن مصير انظر مثلين بعد ظل الاستواء ان كان يسمى مختاراً لما فيه من الزمان على ما بعده في الأقلية سمى بذلك لاختيار جبريل اياه و(جاز الى غروبها) أي الشمس (أن تغل) أي على العصر قبل الغروب لخبر الصحيبين من أدرك ركعتين العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ولها وقت عذر وهو وقت الظهور لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت حرمة كما مر في الظهور **فائدة** الظل يشمل ما قبل الزوال وما بعده والقي مختص بما بعد الزوال (وقت) صلاة (مغرب بهذا) أي الغروب (دخلاً) بأف الاطلاق وهيبت بذلك لانه لها

ووقت ظهر من زوالها الى
أن زاد من مثل الشيء ظلالاً
ثم يدخل وقت العصر
واختير مثل الظل ذلك القدر
جاز الى غروبها أن تغل
ووقت مغرب بهذا دخلاً

عقب الغروب يعرف في العمران بزوال الشماع من رؤس الجبال
واقبال الظلام من المشرق (والوقت في المغرب: في القول (القديم)
وهو ما نقله الشافعي في العراق (الظاهر) عند التنوير (الي) دخول وقت
صلاة (العشاء) بالكسر والمسد وهو (مغيب) الشفق (الاحمر) لما في
حديث مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق قال في المجموع بل هو على الجدي
أيضا فان الشافعي على القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على
ثبوت الحديث وقد ثبت فيه أحاديث في مسلم منها: الخبر المتقدم وفي الجديد
ينقص وقتها بمضي قدر وضوء وتره ورواية واذان واقامة وخمس ركعات على
هذا الوجه فما في الوقت ومد حتى غاب الشفق جاز على الصحيح وان خرج
بذلك وتمت إسناده على انه المد في سائر الصلوات وهو الأصح ولها على هذا
القول وقت فضيلة واختيار ووقت عذرة ووقت ضرورة ووقت حرمة ولها
على القول القديم الاظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت
ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذرة وقت العشاء لمن يجمع ويخرج
بالاحمر الاصفر والابيض واذا خرج وقت المغرب بمغيب الشفق الاحمر
دخل وقت العشاء ومن لا عشاء لهم بأن يكونوا بنواحي لا يغيب فيها شفقهم
يقدر وقتها بمغيب الشفق باقرب البلاد لهم (وغاية) وقت (العشاء) أي
آخره (خبر يصدق) أي ينتهي بطولوع النجم الصادق وهو (معرض)
لام تطيل (يفضي منه الافق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب فانه
يطامح - تطيل بعلوه ضوء كذب السرحان بكسر السين كما قاله ابن الحارث
أي الذئب ثم تعقبه طلعة وشبهه بذئب السرحان الطوله (واختبر) أي
والاختبار في وقت العشاء (لثالث) من الليل (وجوزه) أنت في فعل
العشاء بلا كراهة (الي) صادق (خبر) بإضافة الصفة الى الموصوف أي الفجر
الصادق لخبر ليس في النوم يفرط إنما التفرط على من لم يصل الصلاة
حتى يدخل وقت الآخر - رواه مسلم خرجت الصحيح بدليل فبقى على مضاء
في غيرها ولها أيضا وقت فضيلة ووقت عذرة ووقت ضرورة ووقت حرمة
(وبه) أي بطولوع النجم الصادق (قد دخل) أي ألف الاطلاق (الصحيح) أي
دخل أول وقته وهو بضم الصادق وكسر الفاء أول النهار فذلك

والوقت يبقى في القديم الاظهر
الى العشاء بمغيب الاحمر
وغاية العشاء فجر يصدق
معرض يفضي منه الافق
واختبر ثالث وجوز به الى
صادق فجر وبه قد دخل
الصحيح واختبر الى الاسفار

سمعت به هذه الصلاة وقيل لأنها تقع بعد الفجر الذي يجمع بين ياضا وحجرة
 والعرب تقول وجه صبح لما فيه من ياض وحجرة (واختبر) أي والاخبار
 في الصبح إلى الاسفار) بكسر الهمزة وهو الاضائة (جواز) أي جواز
 فعل الصبح (ينبغي إلى الادبار) بكسر الهمزة أي ذهاب وقت بطولوع الشمس
 الحديث مسدد وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس والمراد
 بطولوعها هنا طلوع بعضها بخلاف غروبها الخافا لم يظهر عما ظهر فاما
 ولها أوقات أخرى وهي غروبها للاخبار بالصحة ولا يكره نسيئة الصبح فعادة
 تأتي الروضة بكرة نسيئة المغرب عشاء والعشاء عتيق ويكره النوم قبل
 صلاة العشاء بعد دخول وقتها والحديث بعد فعلها الا في خير كقراءة قرآن
 وحديث وهذا كركرة نافلة وانما نسيئة وزوجة عند زفافها (وسن) وفي
 نسخة يندب (تجيب الصلاة) أي الصلوات (في) أوقاتها (الاول) (مضم)
 الهمزة وفتح الواو اولها ولوعشاء لقوله صلى الله عليه وسلم في جواب أي
 الاحمال أفضل قال الصلاة لاول وقتها واهل الحديث يفتون في غيره وتبين
 الحاشية انه على شرط الشيخين وانفذ الشيخين لونهما فتحصل فضيحة
 الاولية (اول الوقت) ثلاث الصدرة (بالاسباب) رتبة الهمزة لها من
 طهارة وأذان وسرورة وكل لقم بل السواب السبع وتقسيم ستة رتبة
 (اشتغل) ذلك الشخص أو أن يقدر أن لا يجد عدم الحاجة اليه أم حرم
 بها حصلت له فضيلة اول الوقت ولا يكاف الفسلة على خلاف العادة
 ويحصل مع ذلك اشتغال خفيف وكلام قصير واخراج خبث يدافعه وتضميل
 ماء وتجوذلك (تنبه) قولنا لم أول متصوب على السرير مع ميل
 لقوله اشتغل بالاسباب متعلق بالاشتغال ويعني من التجميل ما ذكره
 بقوله (وسن الابراء) بدرج الهمزة (نحو) سلام الطهر (أي تأخير
 فعلها عن أول وقتها) (لشدة الحر) أن من بر الشيطان نزل عشي فيه
 طامبا الجماعة شرب الشيخين اذا اشتد الحر أبردوا بالصلاة وفي
 رواية البخاري بالظهور فان شدة الحر من فجع حرم أي تسدده هيئته ما
 وانتشاره بها والحكمة فيه أن في التجميل في شدة الحر مشقة سبب الخسوع
 أو كماله فسنه التأخير كن حضوره ما يثوق اليه ويؤخر عن نصف

جوازه ينبغي إلى الادبار
 نسيئة التجميل الصلاة في الاول
 اذا أول الوقت بالاسباب اشتغل
 وسن الابراء بفعل الطهر
 لشدة الحر تطهر الحرس

الوقت على الصحيح وخروج بالصلاة الاذان وبانظروا غيرها من الصلوات
 ولوجهه كما يأتي في كلامه ويشتبه أن يكون (بقطر الحر) أي ناحيته
 كالخارج وبعض العراقي وأن يكون (لطالب الجمع) أي الجماعة
 (بمسجد) كرباط ومدرسة (أق) بضم الهمزة وكسر التاء وسكون
 الياء أي يأتي (البسه) الجماعة (من بعد) بالتثنية فلا يسأل الجار في غير
 شدة الحر ولو بقطر حر ولا في قطر معتدل أو بارد وإن اتفق في شدة الحر
 ولا أن يعل على منفرد أو جماعة بدمته أو بجل حضرة جماعة لا ياتهم غيرهم
 أو ياتهم غيرهم من قرب أو بعد لكن يجد ظلاله في فيه إذا يس في ذلك كبير
 مشقة نعم يسن للإمام الحاضر في المسجد الذي تقصده الجماعة الإبراء اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم (خلاف الجمعة) فلا يسأل الإبراء الخبر
 الصحيحين كتناجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس
 ولشدة الخطر في فواتها ولأن الناس مأدورون بالتبكير إليها فلا يتأذون بالحر
 في فرع يس التآخير لمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يثبتته أو يظن
 فواته لو أخره وتداوول بعضهم العبور التي يس فيها التأخير إلى أربعين
 صورة ثم شمر ع في بيان الأوقات المكروهة فقال (سلاة) بالنصب معول أقوله
 امنعاً (ما) زائدة (لا سبب) بالتثنية (لها) متقدم كالوضوء ولا مقارن
 كالتلوة المطلق (امنعاً) أي امنعن من فعلها إذا وقعت في أحد الأوقات
 الخمسة وتسمى أوقات الكراهة بمعنى أنه يكره إيقاف الصلاة فيها كراهة
 شريفة كتحصه في الرخصة والجموع هنا وإن صح في التحقيق وفي الطهارة
 من الجموع أنها كراهة تنزيه من هذه الأوقات اثنتان متعلقان بفعل
 الصلاة وهما (بعد صلاة الصبح) أداء ولو في أول وقتها (حتى تطلعا) أي
 الشمس (وبعد فعل العصر) أداء ولو بجموعه في وقت الظهر (حتى
 غربت) لله من هاتين الصلاتين في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله
 عنه ومنها ثلاثة متعلقة بالوقت (وهي) (عند ما تطلع) أي الشمس (حتى
 ارتفعت) قدر ربح ترائي الألفا لمساقة بعيدة (و) عند (الاستوى) بالعصر
 لوزن حتى تزل وتقبل وقت الاستواء لطيف لا يسبغ الصلاة ولا يكاد يشمر
 به حتى تزل الشمس إلا أن التحريم يمكن إيقافه به فلا تصح الصلاة (لا)

اطالب الجمع مسجد أق
 إليه من بعد خلاف الجمعة
 سلاة ما لا سبب لها امنعاً
 بعد صلاة الصبح حتى تطلعا
 وبعد فعل العصر حتى غربت
 وعند ما تطلع حتى ارتفعت
 والاستوى لا جمعة إلى الزوال

الاستواء في يوم (جمعة) لاستثنائه في خبر أبي داود والاصح جواز الصلاة في هذا الوقت مطلقا سواء أخصر إلى الجمعة أم لا ونسوله (إلى الزوال) متعلق بقوله امنعها أي امنعها عند الاستواء حتى تزل الشمس كما صرح (و) عند (الاصفرار) للشمس (لغروب) بالتوين لها (ذي كمال) أي إلى غروب تام صلى العصر أم لا قال الاصحاب وإذا صلى في الاوقات المنهي عنها عزروا تنعدها إذا قلنا انها كراهة تعزيم وكذا على أنها كراهة تنزيه على الاصح لان منى التنزيه اذ يرجع إلى نفس الصلاة ضادا لله كما هو مقرر في الأصول (اما) الصلاة (التي اسبب مقدم) عليها (كالتذرع) لصلاة كان مذمرا لصلاة ركعتين (والفائت) فانها (لم تحرم) بالبناء لا لقول سواء كان فرضا أو نفل ولا يحله إذا لم يقصد تأخيرها اليها فإن قصد بذلك لم تعد (و) كذا الطواف (عاسبه) متقدم لا يمنع منهما (و) كذا ركعتا (التيممة) لا يمنع منهما أيضا ما لم يدخل المسجد بينهما فقط (و) سجدة (الشكر) والتسلاوة الآن يقرأ آيتها في هذه الاوقات بقصد السجود أو يقرأها في غيرها ليسجد فيها (و) صلاة (الكسوف) صلاة (الجنائزة) لم يمتنع أيضا وقد ورد في الصحيح في قوة كعب بن مالك انه سجد سجدة الشكر بعد صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس وقد أجمعوا على جواز صلاة الجنائزة بعد الضحى والعصر وقيس بذلك غيره (و) لا تمنع الصلاة في (حرم الكعبة) على الصحيح لخبر يابني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طواف بهذا البيت وأولى آية واحدة شامنة ليل أو نهار رواء الترمذي وغيره وقال حسن صحيح ولم يفتيه من زيادة فضل الصلاة وخروج محرم مكة حرم المدينة فهو كغيره (لا) ما سببه متأخر ركعتي (الاحرام) وركعتي الاستخارة فامنع منهما كالصلاة التي لا سبب لها ولم يفرغ من ذكر الاوقات المذكورة شرع في ذكر الامكنة فقال (وتكره الصلاة في الحمام) الحديث صحيح اسناده ابن حبان الارض كلها مسجد الا الحمام والمقبرة (مع مسلح) له وهو المكان المعد لخلع الثياب فيه واختلفوا في علمه المنهي على أقوال اصحابه لانه ما رأى شيئا من قبل غير ذلك ومثل الحمام الاسواق ومواضع الخمر والحشيش والقمار والكس والنحوها (و) تكره أيضا في (عطن)

والاصفرار لغروب ذي كمال
اما التي اسبب مقدم
كالتذرع والفائت لم تحرم
ركعتي الطواف والتيممة
والشكر والكسوف والجنائزة
وحرم الكعبة لا الاحرام
وتكره الصلاة في الحمام
مع مسلح وعطن ومقبره

للابل ولو طاهر اوه والموضع الذي تنهى اليه الابل الشاربة لبشر فيها
 فاذا اجتمعت سبقت منه الى المرحى قال صلى الله عليه وسلم صلوا في مراض
 الغنم ولا تلهوا في معالين الابل فانها خلقت من السباعين ر واه ابن
 ماجه وصححه ابن حبان ولنفارها المشوش للفسح **في تنبيهه** معلوم ان
 اما كن الما وسمى مطلقا ان تجبت لم تمنع الصلاة فيها بالاحاثل ونصح
 بالاحاثل مع السكرانة وفي (مقبوه) بتبليط الموحدة أى الطاهرة كما قال
 (ما نبشت) انهم صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ضيق مواضع في المزبلة
 والمزبلة والقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معالين الابل وفوق
 بيت الله العتيق ر واه الترمذى وقال استأذنه ليس بالقوى اما المتبوشة فلا
 تمنع الصلاة فيها بغير حائل ومعه تذكره (و) في (طريق) يضم الراجم طريق
 للنهى عن ذلك في قارعة الطريق كما مر وهي اعلاه وقيل مدبره وقيل غير ذلك
 والمراد هنا نفس الطريق كما عبره الناظم **في تنبيهه** ظاهر كلامه انه لا فرق
 بين البنيان والبرية وصححه في الكفاية لكن المتقدم صححه في التحقيق من
 السكرانة في البنيان دون البرية (و) في (مجزرة) وهي موضع ذبح الحيوان
 وفي المزبلة وهو موضع مرمى القمامات وفي الوادى الذي نام فيه صلى الله
 عليه وسلم والسكرانة في هذه المواضع كائنة (مع حجة) للصلاة جزا لانها
 لا ورخارجة عن ذات الفعل بخلاف ما مر في الاذمة (كحافن) بالنون
 أى مدافع للبول (وحازق) بالزاي والعاقد أى مدافع للاربع وحاقب
 بالواو أى مدافع للغائط وحاقم بالميم أى مدافع لهما فيسحب أن يفرغ
 نفسه من ذلك ان اتسع الوقت وان قامت الجماعة (وعندما كول) أو
 منسوب أى بخصرته تذكره (صلاة التائق) أى الشائق اليه لحديث مسلم
 لا صلاة أى كلمة بخضرة طعام ولا وهوى فاعه الاختيان **في تنبيهه** أفهم
 قوله التائق انه يأكل ما يكسبه التوقان والظاهر انه يأكل حاجته بكالها
 كما جرى عليه في شرح مسلم في الاعذار المرخصة في ترك الجماعة ولو أخر
 قوله مع حجة الى آخر ما ذكره من السكرانة لكان أولى واه لم ان
 أفضل عبادات البدن بعد الاسلام الصلاة وفرضها أفضل القروض
 وتطوعه أفضل التطوع وقد شرع الناظم في المستويات فقال (مستونها)

فأما شوطى ومجزرة
 مع حجة كحافن وحازق
 وعندما كول صلاة التائق
 مستونها اليه ان والكسوف

أى الصلاة أشياء منها (العبدان) عبد الفطر وعبد الاضحية (و) منها
 (الكسوف) لشمس أى صلاته (كذلك الاستسقاء) أى صلاته (و) منها
 (الضوء) للشمس أى صلاته كما سيأتى فى أبوابها وما ذكره من القسم
 الذى نسن فيه الجماعه وأفضل عن لسن فيه جماعة نعم ففضل راتبة
 الفرائض على التراخي (و) منها (الوتر) يكسر الواو وفتحها خبر بأهل
 القرآن أوتر وأذن الله وتر يجب الوتر واه أودا ودو مصحح السمرقندى
 وصرفه عن الوجوب خبر هل على غير ما قال لا إلا أن تطوع عوائقه (ركعة)
 ولا كراهة فى الإتيان عليها خلافا لما فى السكناية وأدنى السكنا ثلاث
 وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشر وهى أكثر كما قال (لأحدى
 عشر) أى تنتهى غايته لأحدى عشر لاخبارا يصح قولن زاد على ركعة
 إلا فصل بين الركعات بالسلام وهو أفضل من الوصل بتشهد فى الأخيرة أو
 تشهد فى الأولى وآخرتين وليس له الوصل فى غير ذلك ووقته (بين صلاة العشاء
 طلوع الفجر) الثاني أقل الخلاف عن السلف ذلك وروى أبوداود وغيره
 خبر أن الله أمركم بصلاة خير لكم من حمر النعم وهى الوتر فجعلها لكم
 من العشاء إلى طلوع الفجر الصادق وبن جعله آخر صلاة الليل فإن
 كان له تشهد آخر الوتر إلى أن يتشهد والا أوتر بعد فريضة العشاء وراتبتها
 هذا ما فى الروضة كالمسألة أو قيده فى المجموع بما إذا لم يبق بقية صلاة آخر الليل
 والافتاخير أفضل ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره فإن صلاة
 آخر الليل مشهودة وذلك أفضل وإن أوتر تشهد بعد ثانيا لخبر لا وتران فى
 ليلة ومنها روائب الفرائض وهى (ثنتان) أى ركعتان (قبل صلاة الصبح)
 وقوله (والظهر كذلك) مبني على خبر أى يسن قبله ركعتان (و) يسن أيضا
 ركعتان (بعده) ركعتان بعد صلاة (مغرب ثم العشاء) أى ثم ركعتان
 بعد صلاة العشاء لخبر الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يصلى ما ذكر وهذه العشر هى الرواتب المؤكدة والحكمة فيها تكميل
 ما نقص من الفرائض كنقص نحو خشوع وكثرة تدبر قراءة (وسن ركعتان
 قبل صلاة الظهر) (تراد) على الركعتين المتقدمتين ليكون المجموع أربعة
 للاتباع رواه مسلم وركعتان بعدهما أيضا الحديث من حافظ على أربع

كذلك الاستسقاء والظهر
 والوتر ركعة لأحدى عشر
 بين صلاة العشاء والظهر
 ثنتان قبل الصبح والظهر كذلك
 وبعده ومغرب ثم العشاء
 وسن ركعتان قبل الظهر

ركعات قبل الظهر وأربع بعد ما حرمه الله على النار ورواه الترمذي وغيره وصححه والجمعة كالظهر في ذلك (كالأربع قبل العصر) * لخبر
 رحم الله امرأته صلى الله عليه وسلم أربع ركعات رواه ابن خزيمة وابن حبان
 وصحهما وهذه من الروايات غير المؤكدة (ثم) من المسنونات (التراويح)
 أي صلاتها (قد بان فعل) * أي بين فعلها المشروعية الجماعة فيها وقد
 اتفقوا على سنيتها وعلى أنها المراد من قوله صلى الله عليه وسلم من قام
 رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وتسعة جماعات وهي عشرون
 ركعة بعشر تسليماً في كل ليلة من رمضان وسبعت كل أربع منها
 ترويحاً لأنهم كانوا يترجون عنها أي يستريحون قال الحلبي والمهر
 في كونها عشرين أن الروايات المؤكدة في غير رمضان عشر فوضعت
 لأنه وقت جد وتشميراً انتهى وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل
 من تكرير سورة الاخلاص ووقتها ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر
 الثاني ولا تصح بنية مطلقة بزيوت ركعتين من التراويح أو من قيام
 رمضان ولو صلى أربعاً تسليماً لم يصح لأنه خلاف المشروع بخلاف سنة
 الظهر والعصر (ثم) من المسنونات (الضحى) أي صلاته (وهي ثمان)
 من الركعات (أفضل) * من اثني عشر وإن كانت أكثر كما في المنهاج
 ونقل في المجموع عن الأكثرين أن أكثرها ثمان وصححه في التحقيق
 وجرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد (ثمان ادناها) أي أقلها وادنى السكك
 أربع وأكمل منه ست ويسمى أن يسلم من كل ركعتين بزيوت ركعتين من
 الضحى (ووقتها هو) بالأشباع (من ارتفاع الشمس حتى الاستواء) * كما
 جزم به في الشرحين والنووي في التحقيق والمجموع والاختيار فلهما عند
 مضي ربع النهار وهي صلاة الاثراق وورد فيها أخبار كثيرة (والنفل) أي
 صلاة النفل المطلق (في الليل من) النفل (المؤكد) وهو أفضل من النفل
 المطلق في النهار لخبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وأوسطه
 أفضل من طريقه إذا قسمه أثلاثاً فإن أراد القيام في ثلث فالأفضل
 السدس الرابع والخامس لخبر أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام
 نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ثم آخره أفضل من أوله ان قسمه نصفين

ويستحب أن يسلم من كل ركعتين ويسن التهجيد وهو التعل في الليل بعد نوم
وبكره تركه ثم سجدة اعتاده بالأعذار قيام بديل بضر وتخصيص ليلة الجمعة
بقيام بصلاة ونبأ كذا كثر الله ما والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي
النصف الأخير أكد وعند المسح أفضل (ونذروا) أي أهل الشرع (تحية
للمسجد) أي لداخله غير المسجد الحرام وهي (ثنتان) أي ركعتان يصلح ما
قبل الجلوس ظهر الصبحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي
التحية ركعتين ومن ثم كره له أن يجلس من غير تحية بالأعذار (في تسليمة)
أي يصلي التحية ركعتين فأكثر ولو مات ركعة في تسليمة (لا) في (أكثر) من
تسليمة وتقوت بجلوسه قبل فعله أو أن تصرفه من الصلاة إلا أن جلس شهوا وقصر
الفصل كما جزمه في التحقيق و(تحصل) تحية (بالفرض ونفل آخر) وإن لم
تزلان الفصلين إن لا يفتك حرمة المسجد بالصلاة (لا) فرد ركعة ولا جنازة
و (*) (لا) سجدة (لا شكر أو لاوة) فلا تحصل بشئ من ذلك التحية و (كررت)
أنت فعل التحية (بتكرير دخول) في مسجد (يقرب) أي أي قريب لوجوب
المقتضى أما إذا دخل المسجد الحرام فلا تن له لأنه يبدأ بالطواف وكذا
لو دخل المسجد وقد أتممت الصلاة أو قربت إقامتها بحيث لو اشتغل بها فاته
تكبيره الأحرار (*) فائدة (*) قال الاستنوي التحيات أربع تحية المسجد
بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالأحرار وهـ بنو الرمي وزيد عليها تحية
عرفة بالوقوف وتحية إلقاء المسلم بالسلام (و) سن (ركعتان) خفيفتان (أثر)
أي عقب (شمس تغرب) وقبل فعل المغرب كذا صححه النووي وفي الصبحين
من حديث أنس أن كبار الصحابة كانوا يبتدون السجود السجدة إذا أذن
المغرب (*) تنبيه (*) يسن أن يقرأ في أولى ركعتي الفجر والمغرب وتحية
المسجد قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الإخلاص (وقائت النفل الموقوت)
كصلاة العيدين والضحى ورواتب الفرائض (الغيب) أيها الفقهاء (قضاء)
بالمديلة أو غيرها ولو كان من نوافل الليل كالتهجيد من اعتاده والوتر (لا)
تقض أنت (فائدا سبب) صلاة المكسوف وتحية المسجد وسنة
الوضوء لأن فعلها العارض وقد زال وكذا النفل المطلق لا يقضى نعم لو
شرع فيه ثم أفسد ندب قضاءه كما صرح به الرافعي (والنفل) في قضاء ما فات

بعد ذكر نوم ونسيان أولى من التراخي فيه بشرطه الآتي في التظلم لبراءة
 الذمسة أمامه بغير عذر فضاءه واجب فوراً (والترتيب فيما) أي
 قضاء ما (فإنه) بالاف الاطلاق (أولى) فيفضي الصبح قبل الظهر وهكذا
 خروجاً من خلاف من أوجبه وإذا اجتمع عليه فائتة وحاضرة فتعديه الفائتة
 أولى ان اتسع الوقت كما قال (لن لم يحنش القوانا) محكاة للاداء وللمخروج
 من خلاف من أوجب ذلك أيضاً ولأنه عليه الصلاة والسلام فائتة صلاة
 العصر يوم الخندق فقضاها بعد الغروب ثم صلى المغرب، تنفق عليه فإن
 خاف فوت الحاضرة لزمه البداء بها الثلاثين فائتة أيضاً (تدبير) تعبير
 الناظم صادق بما إذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة فيسن تقديم
 الفائتة عليها في ذلك أيضاً وبه صرح في الكفاية وهو المعتمد كما جرى
 عليه شيخ الاسلام زكريا في شرح منجه وان اقتضت عبارة الروضة
 والشرحين خلافه ويحمل الحلاق تحريم اخراج بعض الصلاة عن وقتها
 على غير هذا ولو خاف فوت جماعة الحاضرة فالأفضل عندنا لتووي الترتيب
 للخلاف في وجوبه (وجاز) لمضى روائب الفرائض (تأخير مقدم) عليه
 كسنة الظهر القبلية إذا أراد فعلها بعد موتكون (أداء) بالقصر للوزن
 لا ممتد ادوته بامتداد وقت قدره لكن الاختيار ان لا يؤخر عنه الا لمن
 حضر والصلاة تقام أو شحوه (ولم يجز لما يؤخر) من روائب الفرائض
 كسنة الظهر البعيدة (استداه) بالقصر للوزن لأن وقته انما يدخل بفعله
 ويسن فعل الرواتب في السفر سواء أقصر أم أتم لكنهما في الحضر أكد
 (ويخرج النوعان) أي وقت الذي قبله والذي بعده (جمعاً بالقضاء) بالقصر
 (ما وقت الشرع لما قدرنا) أي بخروج وقت الفرض لأنهما
 تابعان له (ثم الجلوس جائز) للمأذرة على القيام (في) صلاة (التفل) سواء
 الرواتب وغيرها ولو (تخير عذر) للاجماع لأن النقل يكثير فاشترط القيام
 فيه يؤدي الى الحرج والترك (وهو نهى الفضل) أي الاجر وكذا يجوز له
 الاضطجاع مع القدرة على القيام والقعود لحديث البخاري من صلى قائماً
 فهو أفضل ومن صلى قاعداً فهو نصف اجر قائماً ومن صلى نائماً فهو نصف
 اجر قائماً والفضل أن يكون الاضطجاع على شقه الايمن فان اضطجع على

الشق الايسر جازو يلزمه أن يقعد للركوع والسجود ويحمل نقصان اجر
 القاعد والمضطجع مع القدرة والابان يحجز لم ينقص من أجرهما شيء ثم
 شرع الشاغل في أركان الصلاة فقال (أركانها) أى الصلاة اعلم ان الركن
 كالشرط في انه لا بد منه وبضارفة بان الشرط هو الذى يتقدم على
 الصلاة ويوجب استقراره فيها كالطهور والستر والركن ما اشتملت
 عليه الصلاة كالركوع والتسجود والصلاة تشتمل على شروط وأركان
 وسنن وابعاض وهى التى تجبر بسجود السهو وهيات وهى التى لا تجبر وقد
 شمت الصلاة بالانسان فالركن كركبته والشرط كحياته والبعض كأعضائه
 والهيات كصوره وأركانها (ثلاث) أى ثلاثة (عشر) بسكون السين
 المجهمة وفتح الراء كفى المنهاج كماله يجعل الطمأنينة كالهبة التابعة
 للركن الأول (التيه) بسكون الهاء لانها واجبة في بعض الصلاة وهو
 أواملا في جميعها فكانت ركنا كالتكبير والركوع والاسل فيها خبر
 انما الاهمال بالنيات واجعت الائمة على اعتبار الثانية في الصلاة وبأبها
 لان الصلاة لا تنفقد الا بها وتختلف باختلاف المنوى (فى) صلاة (الفرض
 قصد الفعل) للصلاة تتميز من سائر الافعال وهى هنا ما عدا الثانية لانها
 لا تنوى للزوم القسلس (و) قصد (الفرضية) بالوقف تتميز عن الثقل
 وقوله قصد الفعل والفرضية منصوبان بقوله (أوجب) أى أنت أوجب
 ما ذكر (مع التعيين) لذلك المفعول من طهرا وأغبره لمتنازه من سائر
 الصلوات (أما) الثقل (ذو سبب) كصلاة الكسوف والاستسقاء (و)
 ذو (الوقت) المعين (فالقصد) كفعل الصلاة (وتعيين) لها (وجب) (و)
 كل منهما كالنفس (كالوتر) وعيد الفطر والاخى وراية العشاء قال
 في المجموع وكسنة الظهر التى قبلها والتى بعدها انتهى والوتر صلاة مستقلة
 فلا تضاف الى العشاء فان أوتر بواحدة أو أكثر وصل نوى الوتر فان فصل نوى
 بالواحدة الوتر وتخبر في غيرها بين صلاة الليل ومقدمة التوروسنة التوروسى
 أولى أو ركعتين من الوتر على الأصح (أما مطلق من ذلكها) أى الصلاة أى
 أما الثقل المطلق وهو الذى لا يتقيد بوقت ولا سبب (ففيه تكفى نية لفعلاها) (و)
 لان الثقل أدنى درجات الصلاة فاذا قصدتها وجب حصولها (دون)

إضافة في صلاتي الفرض والنفل (الذي الجلال) سبحانه وتعالى لان
 العبادة لا تكون الا له (و) دون (عدد الركعات و) دون (استقبال
 القبلة فلا يجب التعرض لها في الاصح ولكن يسن نحو وجا من الخلف
 وحمل النية القاب كحمر ويندب النطاق بالمتوى قبل التكبير اي اعد اللسان
 القلب ولا نه أبعد عن الوسواس ﴿فرع﴾ لو غير العدد كان نوى الظاهر
 دلانا أرخصا لم تنعقد ﴿فائدة﴾ لو قل أسئلتوب الله تعالى أوله رب
 من عاقبه صحت صلاته خلافا للفخر الرازي و (ثان) من الأركان أي الركن
 الثاني (قيام قادر القيام) في صلاة الفرض ولو جمين ولو بأجرة فافضلة
 عن مؤتمته ومؤنة عمونه يومه وليتته فيجب حالة الاحرام به وشرطه نصب قمار
 ظهره أي عظامه فلو وثقه فخيا الى قدمه أو خلفه أو ما دلا الى يمينه أو
 يساره بحيث لا يسهى قنما لم يصح قيامه والاختفاء السالب للاسم أن
 يكون الى أقل الركوع أقرب كافي المجموع وخروج بالفرض النفل وتدمير
 وبإتادرا عاجز وسياقي ولا تصح صلاة العبي قاعدان كانت نفلا كما
 في البصر وكذا المعادة (وثالث) من الأركان (تكبيرة الاحرام) في
 القيام أو بدله نظير المسمى صلاته اذا وقعت الى الصلاة فكبر ثم أقرأ ما تيسر
 من القرآن ثم أركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما
 ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم افع ذلك
 في صلاتك كما رواه الشيخان ومهيت تكبيرة الاحرام بذلك لانه
 يحرم به ما على المصلي ما كان حلالا قبلها من مقدمات الصلاة كالاكل
 والشرب والكلام ونحو ذلك وكيفية ما أن يقول القادر على النطق به الله
 أكبر والله الا أكبر كما قال (ولو معرفا عن التنكير) لانه لا يظن يدل على
 التكبير وعلى زيادة مبالغة في التعظيم وهو الاشعار بالتخصيص فصار
 كقوله الله أكبر من كل شيء ولا تضرب زيادة لا تغني الاسم كالله أكبر واجل
 أو الله الجليل أكبر في الاصح وكذا كل صفة من صفاته تعالى اذا لم يطل بها
 الفهم كقوله الله اعز واجل أكبر بخلاف ما لو تخالفت بغير صفاته تعالى
 كقوله الله ذوالا أكبر أو طالت صفاته كقوله الله الذي لا اله الا هو الملك
 القدوس عز وجل أكبر فانه يضرب (وقارن النية بالتكبير) في كله أي

التكبير (حتمًا) أي يجب أن يقرن التنية بالتكبير أي بتكبيره
الاحرام لانها أول الاركان وذلك بان يأتي أعني ر أولها وبسقوطها كرها
لها الى آخره (وتختار الامام *) أي المصلي امام الحرمين (و)
أي تركيا (النزوي) في شرح المذهب والوسيط (وجهة) بالجر
والتنوين (للاسلام) أي حامدا للغزالي رحمه الله تعالى انه (يكفي) في
ذلك المقارنة العرفية عند العوام (بان يكون قلب الفاعل *) للصلاة
(مستحضرا التنية غير غافل) مما رواه اقتداء بالواو في تسامحهم بذلك
واعلم ان الوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل
على خير في العفل أو جهل في الدين ويجب أن لا يأتي بما ينافيها ومن عجز عن
الانطق بها بالعصرية ترجم ووجب التعلل ان قدر (ثم انحنى) صلى
الفرض (لعجزه) عن (أن يتكلم) بفتح الهزة أي اذا لم يطق
المصلي لأفرض الانتصاب نحو مرض أو كبر أو صار كرا كع وجب عليه ان
يقف كذلك لانه أقرب الى القيام ويزيد انحناء الركوع عن قدره على الزيادة
ليتميز الركعتان (من لم يطق) في ما لم يطق شدة شديدة لوقام أو زيادة مرض
أو خوف الغرق أو دوران الرأس في السفينة (يقعد كيف ما يجب) ولا
يقص ثوابه عن ثواب المصلي قائما لانه معذور (وعاجز عن القعود) للمأمور
به بالمعنى السابق (صلى * جنبه) مستقبل القبلة توجهه ومقدمه بدنه عن تلك
الصلاة وجوبا على جنبه (وباليمين) أي عليه (أولى) ويجوز على الابرار
اكتنه مكروه (ثم يصلي عاجز) عن تلك الصلاة على جنبه (على قفاه) *
بالوقوف أي مستلقيا على ظهره ويجوز لرجليه لاقبله (وبالركوع والسجود)
اذ لم يقدر على ما (أو ما) أي أو ما إلى كل واحد منهما (بالرأس)
والسجود أخفض من الركوع (ان يعجز) بكسر الحيم عن الأيماء بالرأس
(في الاجفان) * ويحيى (للعجز) عن الأيماء الاجفان (أجرى القلب
بالاركان) أي أركان الصلاة على قلبه بان يمثل نفسه قائما أو كاهن أو إعادة
عليه (ولا يجوز تركها) أي الصلاة (لن عقل) * بفتح القاف أي اتصف
بالعقل مادام عقله نابها لوجود مناط التكليف (وبعد عجزه ان يطق شيئا)
وهو في صلاته مما كان عاجزا عنه (فعل) * ذلك حتمًا وبنى ولا يجب عليه

استئناف الصلاة (و) الركن الرابع (الحمد) أي قراءة الفاتحة في كل ركعة في قيامه أو بدله للفرد وغيره أقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب متفق عليه وأفعله صلى الله عليه وسلم مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي (لا في ركعة من سبق) * بالبناء للمفعول أي للسبوق بها كان أحرم خلف الإمام فركع الإمام قبل إتمامه فانه يركع معه ولا يقرأ والامع انما واجبة عليه ويجعلها عنه الإمام ~~فان دقق~~ لفاتحة ثلاثون اسمها فاتحة الكتاب وأم الكتاب وأم القرآن والسبع المثاني وسورة الحمد والصلوة والكافية والواقية بالفاء والواقية بالقاف والشفاء والاسمان والكنز وغير ذلك والباء في قوله (يسمى) تتعلق بقوله نطق الآتي أي قراءة الحمد مع بسم الله الرحمن الرحيم فانها آية منها لا نه صلى الله عليه وسلم عددا آية منها صححه ابن خزيمة والخاكم وهي آية من كل سورة سوى سورة براءة والسنة أن يصلى بالحمد وان يحرم حيث يشرع الجهر بالقراءة (و) بجميع (الحروف) أي على القادو بالنطق بها وهي مائة وستة وخمسون حرفا باليسمى وقراءة مائة بالالف (و) بجميع (الشدة) أي التشديدات وهي أربع عشرة تشديد منها ثلاث في اليسمى فلوحذف منها تشديد بطلت فرائده لتلك الكلمة ولوحذف المحذف اساء وأجزأه قاله الماوردي وغيره وقوله (نطق) * بالبناء للمفعول يستفاد منه أنه لو أجرى على قلبه شيئا من ذلك لم يصح (ولو أبدل الحرف) من الفاتحة (بحرف) آخر ~~كما~~ أبدل ضاذا نظما (ابطلا) * بأب الالاق هذا القارئ قراءة تلك الكلمة بتغيير النظم واختلال المعنى فان الضا من الضلال والنظا من قولهم نطق يفعل كذا خلولا اذا فعله نهارا ولو أبدل ذات الذين المعجمة بالهمزة لم يصح (وواجب ترتيبها) بان يأتي بها على نظامها المعروف فلوبدأ بالتصنيف الثاني لم يعتد به وينبغي على الاول ان فعل ذلك ناسي لم يطل الفصل ويستأنف ان تعجدا وطال الفصل (مع الاول) * اي يجب مولاتها بان يصلى الكلمات بعضها ببعض ولا ينفصل الابعدا للتنفس للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي ونية طعها اسكوت العمدة الطويل وكذا يسير تصديه قطع القراءة وتخلل

ذكر أجنبي لا يتعلق بالصلاة فان تعلّق بها كتاباً منتهى لقراءة أصله وقصه عليه
 اذا توقف فيها وجب أدلة لاوة وسؤال رحمة واستعاذة من عذاب لقراءة
 أيهما فلا وهذا معني قوله في بعض النسخ
 وبالسكوت انقطع ان كثيراً * أو قل مع قصد لقطع ما قرا
 لا بمجسوده وتأمين ولا * سؤاله لما امامه تلا

(ثم) اذا لم يحسن الفاشحة لعدم علم أو محض أو نحو ذلك وجب عليه (من)
 الآيات سبع (و) من غير هاتان أحسنها عدّ آيتها بالسبعة متواليّة أو
 متفرقة (و) لكن (الاولا * أولى من التفرقة) لانه أشبه بالفاشحة وجاز
 التفرقة كما في نضام رمضان وهذا هو الاصح عند النووي ومن يحسن بعض
 الفاشحة يأتي به ويبداً الباقي ان أحسنه والا كرره في الاصح عند النووي
 وكذا امر يحسن به غيرها من القرآن ويجب الترتيب بين الاصل والبدل
 (ثم) اذا لم يحسن شيئاً من القرآن وجب عليه (الذكر) بدله بأن يأتي بسبعة
 أنواع من ذكر أو دعاء (لا يتقص من حروفها) أي الفاشحة ويجب تعلّق
 الدعاء بالآخرة كما رجحه في المجموع (ثم) اذا لم يحسن شيئاً من ذلك كله حتى
 ترجمة المذكور والدعاء (وقف * بقدرها) أي الفاشحة في ظنه ولا يترجم عنها
 بخلاف التكبيرات والاعجاز الركن الخامس الركوع ان قوله تعالى
 اركعوا وثبت براذاقت الى الصلاة فكبر ولا لاجماع وهو لا يخشاه خالصا
 كما قال (واركع) وفسره بالنسبة الى أقله للقائم (بأن) يخشى اغتنام خالصا
 لا اغتنام فيه حتى (تثايل كثر * لركبة) أي بان ثايل راحته وركبته اذا
 أراد وضعهما (بالنخا) فلا يصح باغتنام لانه لا يسمى ركوعا اماركوع
 القاصد فاقله ان يخشى بحيث تتحاذى * همه ما قدم ركبته واكله ان
 تتحاذى موضع سجوده واكمل ركوع القائم تسوية ظهره وعنقه فيجعلهما
 كاصفيحة الواحدة ونصب ساقيه ونخذه واحداً وركبته بيديه وتفرقة
 أصابعه لا قبلاً ويشترط ان لا يصددهم ويغير الركوع فلو قرأ في صلاته
 آية سجدة فهو يسجد لتلاوة ثم يبدل الله بعد ما بلغ حد الركوع ان يركع
 لم يكف (و) الركن السادس (لا امتدال) * بالوقف ولو نافله كما صححه
 في التحقيق لحديث المسمى صلاته (عودا) أي عائداً الى ما كان قبله أي

الركوع من القيام (قزال *) بالركوع أى يعود الى الحالة التى كان عليها قبل الركوع من قيام قد روية ودعا جاز ولا يقصد غيره فالورق فرعا من شئ لم يكف (و) الركن (السابع السجود مرتين) فى كل ركعة لقوله تعالى اركعوا واسجدوا ولنذر اذا ذهب الى الصلاة وانما عدا ركعتنا واحدا لاتحادهما وهولفة التطامن والميل وشرفا ما ذكره بقوله (مع *) شئ من الجهة) أى أقله مباشرة بعض جهته من لاه وانما اكتفى ببعض الجهة لصدق اسم السجود عليها بذلك وخروجها الجبين والانف فلا يكتفى وضعهما ولا يجب (مكشوف يضع) أى يضع الشئ المذكور مكشوقا اذا لم يكن عذرا فلا يسجد على عصابة جرح أو غيره الضرورية بأن يشق عليه ازالتهما مع ولا عادة عليه وان سجد على متصل به جاز ان لم يتحرك بحركته (فرح) لو سجد على شئ فى وضع سجوده كورقة فالتصقت بجهته وارتفعت معه وهداها ثانيا فضر وان شخاها ثم سجد لم يضر ويجب وضع يديه وركبتيه وقدميه كما صححه النووي ويكفى وضع جزء من هذه الاعضاء والعبارة فى البدن وضع بطن الكف سواء الاصابع والراحة وفى الرجاين بطن الاصابع وبشرط فى السجود ان تنكس وهو ارتفاع أساسه على أعاليه والتعامل على ما يسجد عليه بحيث لو سجد على قطن أو حشيش لانكس ويجب ان لا يهوى لغير السجود كفى الركوع (و) الركن الثامن (قعدة بينهما) أى جلوس بين السجودتين فى كل ركعة ويجب ان لا يقصد برفعه من السجود غيره وان لا يطوله ولا الاعتدال لانهما ركعتان فهيران ليا مقصودين لذاتهما وقوله (لافصل *) أشار به الى ان المقصود من هذه القعدة الفصل بين السجودتين وهو الامع وأقلها سكون بعد حركة أعضائه وأكملها الزيادة على ذلك بالدعاء المأثور فيها وهورب اغفرلى وارحمنى واجبرنى وارفعنى وارزقنى واهدنى وعافنى وفى شعر الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوزهما تعلم انك أنت الاعز الاكرم (ويطمن) وجوبا (ملحظة) أى مقدار سكون أعضائه (فى الكل *) من الاركان التى تعتبر فيها الطمأنينة وهى الركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس المتعاقب بينهما فالطمأنينة ليست ركعة مستقلة بل هى هيئة تابعة للركن

وهو ما مشى عليه النووي في أكثر كتبه وتبعه الناظم (ثم) الركن التاسع
 (الشهد الأخير) معي بذلك لأن فيه الشهادتين فهو من باب تسمية الكل
 باسم الجزء وهو ما يعقبه السلام وأقل الشهادتين عباد الله صلوات الله
 النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله
 الا الله وأن محمداً رسول الله وأكمله التحيات المباركات الصلوات الطيبات
 لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأشار إلى
 الركن العاشر وهو القعود في الشهادتين بقوله (فأقعد فيه) أي
 في الشهادتين الأخير وجوباً لأن من أوجب الشهادتين أوجب القعود
 وإلى الركن الحادي عشر وهو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب
 التثنية في قعوده بقوله (مصلية على محمد) لقوله تعالى صلوا عليه وقد
 أجمع العلماء على أنها لا تجب في غير الصلاة فتعين وجوبها في أوقات الصلاة
 بوجودها في العمر مرة في غيرها مجموع ما جاع من قبله وأقل الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله وأكمله اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين
 إنك حميد مجيد وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك وتقص ويسن الدعاء
 بعد الشهادتين الأخير وما أتوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
 وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت
 المؤخر لا إله الا أنت للاتباع رواه مسلم وغير ذلك من الأدعية المأثورة
 (ثم) الركن الثاني عشر (السلام أولاً) أي التسليم الأولى لخبر غزير بها
 التكبير وتحتها التسليم (لا) السلام (الثاني) فانه سنة كما سيأتي
 في الهيئات وأقله السلام عليكم مرة فلا يحزى السلام عليهم ولا يتطلبه
 الصلاة لانه دعاء لغائب ولا عليك ولا عليكم ولا سلام عليكم
 فان تعدد ذلك مع عبه بالتصريح بطلت الصلاة وأكمله السلام عليكم ورحمة الله
 لانه المأثور ولا يسن زيادة وبركاته كما صححه في المجموع وصوبه (والآخر)
 بكم من الخاء من الأركان وهو الثالث عشر (الترتيب في الأركان *)

المذكورة كما ذكرنا في عددها المشتمل على وجوب قرن التيمم بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود والترتيب عندهم أطلقه مراد فيما عدا ذلك وعدده من الأركان بمعنى الفروض الفعلية صحيح وجمعني الأجزاء فيه تغليب فان ترك الترتيب فان كان في الأركان الفعلية فسيأتي في سجود السهو وان كان في القولية بأن قدم قوليا على قولي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد أو على فعلي كالتشهد على السجود فلا يطل الصلاة بل يعيدها قدمه فان سلم عامدا ولم يعده بطأت ثم شرع في الإبقاء التي يقتضي تركها سجود السهو وبالأوجوب كما سيأتي فقال (أبعضها) أي الصلاة ستة الأول (تشهدا بتبديده) أي تبدا به من التشهدين وهو التشهد الأول والمراد به اللفظ الواجب في التشهد الأخير خاصة دون ما هو سنة فيه لانه صلى الله عليه وسلم تركه ناسيا وسجد قبل أن يسلم وقبس بالقياسان العمدي بجامع الظل بل خلل العمدا أكثر (ثم) الثاني (العود) له أي للتشهد الأول لانه مقصوده فكان مثله (و) الثالث (صلاة الله فيه) أي في التشهد الأول (على النبي) صلى الله عليه وسلم (و) الرابع (الصلاة على) (آله في) التشهد (الأخرى) بناء على انها سنة فيه وهو الرابع (ثم) الخامس (القبول) (و) السادس (قيام) القنوت من (القادر) على القيام حال كونه القيام والقنوت (في الاعتدال الثاني) بحذف الباء من ردة ثانية (من صحيح وفي) ركعة (وتركها الصوم) أي رمضان (ان ينصف) بأن يعبر بالنصف الثاني منه بخلاف قنوت التازلة لان قنوته سنة في الصلاة لاسنة منها وزيد سبع وهو الصادرة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وترك بعض القنوت كترك كاه وسجيت هذه السنن أبغضا لقرينها بالظهور بالسجود من الأبعاض الحقيقية أي الأركان وفي بعض النسخ بدل هذا البيت في الصحيح ثلث ركعة والوتر في نصف شهر رمضان الآخر وافظ قنوت الصبح اللهم أهدي فيمين هديت وعافني فمين عافيت وتولني فيمين توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا

يقضي عليه يسكن وأنه لا يذلل من واليت ولا يعز من عادت تباركت ربنا
وتعالت تلك الجسد على ما قضيت استغفرك اللهم وأتوب اليك ويسن أن
يقنت الإمام بلفظ الجمع وإن يرفع يديه ويسن بعده الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ولا يتعين ما ذكرناه لا قنوت على ما رجحه الجمهور
ولهذا الوقت بما ورد من سيدنا حمزة في الوتر كان حسنا وهو مشهور ويسن
الجمع بينهما لا لفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل وبعدم قنوت
الصبح فإن اقتصر على أحدهما قنوت الصبح أفضل ويحبه الإمام ويؤمن
المأموم للدعاء ويقول اثناء سرا أو يسبق لأمائه كما في الروضة كما صلاها
فإن لم يستمع قنوت ويسن القنوت في سائر المكتوبات للناقلة لا مطلقا
على المشهور ثم شرع في بقية السنن متدنا بما هو قبل الشروع فيها بقوله
(سنن) أي الصلاة (من قبلها الاذان) بالمجبة وهو قول مخصوص يعلم به
وقت الصلاة المفروضة والاصل فيه قوله تعالى وإذا نادى بتم إلى الصلاة وخبر
الصالحين إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم (مع)
اقامة) مـ دراقام وهي الذكرا لمخصوص مـ لانه يقيم إلى الصلاة وهما
سنة كفاية كما قال في المجموع أي في حق الجماعة أما المنفردة فما في حق
سنة من إذا أراد الصلاة كما قال (ولو بهرا يقع) ويكفي في إذا
سمع نفسه بخلاف إذا نال الا سلام للجماعة فيشترط فيه الجهر بحيث
يسمعه غيره ويحمل الاذان المكتوبة ولو فائدة دون الناقله يقال في العبد
وضوء الصلاة جامعة ويسن الاذان أيضا في أذن المولود وإذا تغلوت
الغيلان أي سمرة الجن ومعنى تغلوت أي تلوت في صور والمراد دفع
شرها بالاذان أن الشيطان إذا سمع الاذان ادبر و (شرطهما) أي الاذان
والاقامة (الولا) بانقصر بين كلماتهما مطلقا لأن تركه يفسد بالاعلام
(وترتيب) للاتباع ولأن تركه يفسد بالاعلام فان عكس لم يصح
وله ان يبنى على المنتظم منه والاستئناف أولى (ظهر) أي لتناس بحيث
ان من سمعه عرف انه أذان أو اقامة (و) الشرط (في مؤذن) انه (مميز) فلا
يصح من غير مميز لعدم اهليته للعبادة وانه (ذكر) فلا يصح اذان امرأة
وختى لرجال وختاني كالاتصاف امامتهما هم وانه (أسلم) أي مسلم فلا يصح

من كافر لعدم أهليته لالعابدة ويحكم بالسلامة بالشهادتين ان لم يكن عيسويا
وهو الذي يعتقد ان محمد ارسول الله للعرب خاصة (و) الشرط في (المؤذن
المرتب) أي الراتب زيادة على ماهر (معرفة الاوقات) لانه اذا لم يكن عارفا
بالوقت يغير الناس بأذانه (لا) المؤذن (المحذوب) بأذانه فلا يشترط
معرفة مأكلا أو أذن لنفسه أو الجماعة مرة قبل اذا علم دخول الوقت صح أذانه
بدليل صحة أذان الامي ومن الشروط دخول الوقت فلا يصح قبله الا أذان
الصبح فمن نصف الليل (وسنة) في الاذان (ترتيله) أي التأتى فيه فيجمع بين كل
تكبيرتين بصوت ويفرد باقي كلماته للأمر بذلك (يعجز) بفتح العين المهملة
وتشديد الجيم أي مع رفع الصوت ما أمكنه بلا ضرر ويستثنى من ذلك ما اذا
أقيمت الصلاة بمجدد وصل في فيه جماعة وانصرفوا فبين ان لا يرفع
صوته لئلا يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى (و) سنة (الانقضاء
ش اقامة) لان الاذان لا اعلام الغائبين والاقامة لا اعلام الحاضرين فتكون
أخف منه (بدرج) أي معه وهو الاسراع في ألقاها فيجمع بين كل
كلمتين منها بصوت والكلمة الأخيرة بصوت وكلمات الاذان مشهورة
وعدها بالترجيع تسع عشرة كلمة وعدة كلمات الاقامة إحدى
عشرة كلمة (و) سنة (الاتفات فيهما) أي الاذان والاقامة بعينه
(اذ) أي وقت (حيلا) المرتين لا يصدره من غير اتصال عن محله
محافظة على الاستقبال يميناً مرة في قوله حي على الصلاة مرتين وشملاً مرة
في قوله حي على الفلاح مرتين حتى يقوما في الاتفتين ولا يلتفت في قوله
الصلاة خسر من النوم كما صرح به ابن عجيل الجبني واختص الاتفات
بالحيعةتين لانهما خطابت آدمي كالسلام من الصلاة بخلاف غيرها (و)
سنة (أن يكون) المؤذن (طاهراً) عن الحديث الخبر كرهت ان أذ كر الله
الاعلى طهراً وقال على طهارة ولانه يدعو الى الصلاة فليكن بصفه من يمكنه
فعلها والافهم واعظ خبره معظ فيكره الاذار للجماعات وللجنب أشد
كرامة والاقامة من كل منهما أغلظ وان يكون (مستقبلاً) للقبلة لانها
أشرف الجهات الا في الحيعة تميز كما مر وان يكون (عدلاً) ليقبل خبره من
الاقوات ويؤمن نظره الى العورات فيكره أذان فاسق وان يكون (أميناً)

لانه رجسا الخلع على العورات بارتفاعه على مكان عال وفي الخبر المؤذن
مؤمن وان يكون (سنيئا) أي طالى الصوت لقوله صلى الله عليه وسلم
في خبر عبد الله بن زيد أنه صلى على بلال فانه أندى منك صوتا أي أبعد
ولزيادة الإلحاح وأن يكون حسن الصوت ليرقى قلب السامع ويميل الى
الاجابة ولان الداعي ينبغي أن يكون حلو المقال ويكره تعطيط الاذان
والتعطية به وأن يكون (مقبولاً) بالملائمة أي آتيا بالثوب (البحر) أي في
أذان الفجر وهو قوله بعد الخيعتين الصلاة خير من النوم مرتين اداء وقضاء
وخص بالفجر لما يعرض للناثم من التسكاس وسمى ذلك تنويها من أناب اذا
رجع ويسن أن يقول في الليلة المعطرة المظلمة ذات الريح الأسفلوا في رحاككم
وان يكون (مرحبا) أي آتيا في الاذان بالترجيع النبوي في خبره سلم عن أبي
محدودة وهو أن يأتي بالشهادتين سرا قبل أن يأتي بمجاهرا وحكمته
تذكر كماله في الاخلاص لكونه المنجي من الكفر المدخلين في الاسلام
وتذكر خفاهما في أول الاسلام ثم ظهر ورهما وفي ذلك نعمة ظاهرة وأن
يكون (مختصا) بأذانه لخبر من أذن سبع سنين بمختصا كتب الله له براءة
من النار رواه الترمذي وغيره وفي رواية من أذن خمس صلوات ايمانا
واحدا باغفر له ما تقدم من ذنبه وأن يكون (مرتفعاً) على شيء عال
كثارة أو سطح للاتباع بخلاف الاقامة الا في مسجد كبير يحتاج فيه الى
علو للاعلام بها (كقوله) أي المؤذن (أجابه) بالوقوف (مستقم) أي
سامع المؤذن أو مستمع أن يجيبه بمثل قوله بارتفاعه اذا سمعتم المؤذن
قوله ولو امثل ما يقول ثم سلوا على ويقاس به المقيم (ولو مع الجنازة) والخبض
والنفاس وهذا هو المعتقد كما جزم به الشيوخ فان سمعوه وهو في صلاة أو على
الخلاء أو الجماع لم يجبه فاذا فرغ من ذلك أجابه ما لم يطل الفصل وان كان في
قراءة أو ذكر استحب له أن يقطعهما ويجيب (لكنه يدل لفظ الخيلة) (*)
بالوقوف في السرات الاربع (اذا حكى أذانه بالخوقه) (*) فيقول بدل حي
لا حول ولا قوة الا بالله للاتباع والمعنى لا حول لي عن ترك المعصية الا بعصمته
ولا قوة لي على الطاعة الا بجموعته والخيلة مركبة من حي على الصلاة ومن
حي على الفلاح والحوقة من لا حول ولا قوة الا بالله ويقال فيها الحوقة ويسن

لنجم

م

اذ

أنية قول في التشويب صدقت وبررت بكسر الراء وفي الإقامة أقامها الله
وأدامها ما دامت السموات والأرض وجهاني من صالحى أهلها ويسن
السكر وذن وقيم وسامع ومستمع أن يهلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
الفرار من الأذان أو الإقامة ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
القامئة تحت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذى وعدته ويسن
المصاميين الأذان والإقامة ثم شرع في بيان الهيئات فقال (والرفع لليدين
في) تكبيرة (الأحرام سن) للمصلى ولو مضى جاسمته لا يكفيه القبلة
عمى لأطراف أصابعه ما شحوها كما قاله المحاملى (بحيث) يكون (الابهام)
من الكفين (حذا) بالجمجمة أى مقابل (تضم الأذن) أى محاذيين لشحمتي
الأذنين ويكون راحته محاذيتي لتكبيته وأطراف أصابعه على أذنيه
ويسن أن يكون كل واحدة من اليدين (مكشوفة) عند الرفع (ورق
الأصابع) تفريقا وسطا (و) يسن أنه (يتدى) بلا همز (التكبير)
للأحرام (حيث رفعها) أى يكون ابتداء رفع يديه مع ابتداء التكبير كما في
الصحيحين (و) سن أيضا رفع يديه حين يكبر في ابتداء هويه (لوكوع)
للاتباع (واعتدال بالقرار) يقع المقام عظام الظهر أى ويسن رفع يديه
مع ابتداء رفع رأسه لاعتداله اسادالم يمكنه رفع يديه رفع الأخرى وأقطع
الكف يرف ساعديه وأنطع المرفقين يرفع ضديه تشبهما برفع اليدين وسن
أيضا في القيام أو بدله (رضع يناه) أى كفيه اليمنى (على كوع
اليسار) بانية ض كوعه أو بعض رسة أو ساعدها بكفه اليمنى بعد
الرفع لتحريمه ويكون ذلك (أسفل صدر) للمصلى وفوق سرته للاتباع
رواه ابن خزيمة والحكمة فيه أن يكونا فوق أشرف الاعمضاء وهو القلب
(فائدة) الكوع هو العظم الذى يلي إبهام اليسر والبوع هو الذى يلي
إبهام الرجل وقد قل بعضهم

وعظم إلى إبهام كوع ومالى * فلتصره الكوع وسوع والرسغ في الوسط
وعظم إلى إبهام رجل مقلب * يبع فخذ بالعلم واحد من الغلط
ويسن أن يكون (ناظرا محلا) بألف الالهلاق (مجبوده) في جميع صلاته
لان جميع النظر في محل أقرب إلى الخشوع وموضع مجبوده أشرف

وأهل ويسن بعد التحريم دعاء الافتتاح وهو (وجه وجهي الكلا) أي كل أفاضله وتمتبه للذي فطر السموات والأرض إلى قوله من المسلمين للاتباع رواه مسلم الافظ مسلمان حبان ويسن للتفرد وإمام قوم محصورين وضوا بطويل أن يزيد على ذلك ما هو مذكور في المطولات فلو ترك دعاء الافتتاح عمدا أو سهوا حتى شرب في التعوذ لم يعد إليه لقوات محله (و) يسن (كل ركعة) عند إرادة قراءته (تعوذ) للقراءة لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي أردت قراءته فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويحصل بكل ما شغل على التعوذ وأفضله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (يسر) بالوقف ورفع اليدين أي التعوذ في الجهرية والسرية كما ستر الأذكار المستحبة (ومع) يسكون العين (إمامه بآمين جهره) أي يسن للأمام أن يجهر به مع جهر إمامه ويؤمن مع تأمينة فان لم يتفق له ذلك أمن عقب تأمينة وآمين اسم فعل بمعنى استجب (و) يسن بعد قراءة الفاتحة (سورة) يقرؤها غير الأمام في صلاته ولو كانت سرية إلا في الثالثة والرابعة في الظهور للاتباع رواه الشيخان في الظهور والعصر وقيل بهما غيرهما ويسن تطويل قراءة الأولى على الثانية ويحصل أصل السنة بقراءة ثنتي من القرآن لكن السورة أحب وان كانت أقصر كما يؤخذ من كلام الرازي ويسن للصبح طوال المفصل والظهور قرأ بينهما والصر والعشاء أو ساطع والغرب قصاره وصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل وفي الثانية هل أتى على الإنسان وأول المفصل الجحرات على الأصح ولا سورة للأمام في الجهرية بل يسمع أقراءه إمامه فان لم يسمعها لم يسمعها أو غيره قرأ السورة في الأصح (والجهر أوسر) أي أسرار بالقراءة (أثره) يضم الهمزة وكسر المثناة أي تنقل كل منهما عن السنة فيستحب للأمام والتفرد الجهر في الصبح والجمعة والعبدن وخسوف القمر والاستسقاء وأولي العاشقين والتراويج ووزر رمضان وركعتي الطواف ليل أو وقت صبح ويسر في غير ذلك الأنواع في الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر والأسرار إن لم يشوش على غوثنا ثم أوصل والعبرة في قضاء القرينة بوقته (وعند) رجل أو خشي (أجنبي) (الأنثى) إذا سلمت (يسر) قراءتها فان كانت خالية أو عندها نساء أو رجال

محارم فانها شجر ويكون جهرها دون جهر الرجل (وكبرن) بنون
التوكيد الحقيقية أى اثبت أيها المصلى بالتكبير (استأثر فقال) من فعل
الى آخر كالانتقال من القيام الى الركوع وابتداء الخفض لل سجود
وابتداء الرفع منه (استنما التجميع) وهو مع التلمن حمد أى تقيه منه
(لا اعتدال) أى لا جيل الاخذ فى الرفع للاعتدال بأن يبدئ به مع ابتداء
رفع رأسه من الركوع فان انتصب قال ربك الحمد لله السعوات وصل
الارض وصل ما شئت من شئ بعد للاتباع فى ذلك كما رواه مسلم وي زيد
المنفرد وامام محصورين راضين بالتطويل أهل الثناء والمجد أحق ما قال
العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معصى لما منعك ولا ينفع ذا الجـ
د منك الجـد ويحجـر الامام بالتسبيح ويسر جماعة ويسر المأموم والمنفرد
بالجميع والمبلغ كالامام وغالب الناس على خلاف ذلك (والرجل الراكع
جافى) ندبا (مرقته) أى مرفق كل يد أى رفع مرفقيه عن جنبه اما المرأة
فيسن لها ضم بعضها الى بعض والماق بطنها بخفيها لانه استراها (كما
يسوى) ندبا (طوره وعنته) حتى يصير كالصفحة الواحدة للاتباع فان
تركه كره نص عليه فى الام (و) اذا هوى للسجود سراه (الوضع للبدن) أى
السكفين (بعد) وضع (الركبة) أى ركبتيه على الارض واذا أراد النهوض
من السجود نهض بيديه قبل ركبتيه (منشورة) أصابع يديه ولم تقدم لها
دكر حال كونها (مضمومة) للاتباع (للقبلة) لشرفها (و) سن (رفع بطن)
مصل رجل (ساجدة من فخذه) للاتباع والمرأة وان شئ يضمان لانه استر
لها ولا احتياط وكونه (مفرقا كالشبر) تقريرا (بي قدميه) ندبا فى
قيامه وركوعه واعتداله وسجوده تقرقا وسطا (و) بسن (جلسة الراحة)
أى الاستراحة بعد العجدة الثانية للاتباع (خففتها) أى المصلى
بنون التوكيد أى اثبت بها خفيفة (فى كل ركعة تقوم عنها) أى لا يعفها
جلوس تشهد سواء كانت الصلاة فرضا أو نفلا فلا استراحة فى سجود التلاوة
والشكر ولا فى صلاة القاعد (وسج ان ركعت) بنقل حركة الهزة الى
الحام (أو ان تسجد) بكسر الهمزة والفتحة والى الركوع سبحان ربى العظيم
ثلاثا وي زيد المنفرد وامام من صلى الله من ركعتك وأنت ولك أسلمت

خضع لك ممسح وبصري ومخفي ومغلاحي ومعمسي وشعري وشري
 وما استقلت به قدمي الله رب العالمين وفي السجود سبحان رب الاعلى ثلاثا
 للاتباع رواه بلاتليش مسلم وبه ابوداود والتلثيث أدنى الكمال واكمل
 التسبيح احدى عشر ويزيد المتفرد وامام من مر الله لك سجدت وبك
 آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق عليه
 وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ويسن الدعاء في السجود
 (وضع) أنت ذبا (على الفخذين) يسكون المصحة اليمنى واليسرى (في
 التشهد) الاول والثاني (يديك) بأن تضع كفك الايمن على فخذك
 الايمن وكفك الايسر على فخذك الايسر فريامن أطراف الركبة
 بحيث تساءل متروء والركبة (واخهم) أنت أصابع بعضها الى بعض
 حتى الابهام لتسكون وجهة الى القبلة (ناشر ايسرا كما) أي أصابعها
 ولا تقبضها (واقبض سوى سبابة) وهي التي تلي الابهام (عنا كما)
 بالف الاطلاق أي ضع اليمنى على طرف الركبة اليمنى واقبض فيها الخنصر
 والبنصر بكسر اولهما وناثهما والوسطى وارسل السبحة في كل
 القشدة فائدة سميت مسجدة لانه يشار بها الى التوحيد والتميز وسبابة
 لانه يشار بها عند الحاجة والسب (و) تكن (عند) الابتداء بكلمة
 (الا الله) من قوله أشهد أن لا اله الا الله (قاله الله) بكسر اللام يعني المسجدة
 (ارفع) أي مرفوعة مع امالتها قليلا بلا تحريك ثم عاود ذلك بقوله (توحيد)
 الباري (الذي مايت له) سبحانه وتعالى فتجمع في توحيدك بين اعتقادك
 وقولك وفعلك ونخصت المسجدة بذلك لانها اتصالا بنيات القلب فكأنها
 سبب لحضوره امامك فكأنك تذكروه ولا تنطلي به الصلاة (و) يسن (الثامن)
 يحذف الياء للتخفيف (من تسليمه التفاته) يجسر التمهيد أي يسن للامني
 التسليم الثانية الواضحة في التمامة ثانيا للاتباع رواه مسلم ولواقصر الامم
 على تسليمه من الاموم تسليمتان لانه يخرج عن المتابعة بالاولى
 بخلاف التشهد الاول لو تركه الامام لزم الاموم تركه لوجوب المتابعة قبل
 السلام ويسن تحويل وجهه يمينا وشمالا في تسليمته الاولى يميناً وفي الثانية
 شمالاً في الاولى حتى يرى خداه الايمن وفي الثانية حتى يرى خداه الايسر

للاتباع في ذلك رواد ابن حبان في صحيحه ويتدنى السلام وهو مستقبل القبلة
 وينتهي مع تمام الالتفات (و) يسن (نية الخروج من صلاته) مع السلام
 والاصح انها غير واجبة (ينوي الامام حاضره بالسلام) وكذا المأموم
 فينوي ان يسلمها السلام على الحاضرين من ملائكة ومؤمنين وانس وجن
 (وهم) أي المأمومون (نوا) بسلامهم (ردا على هذا الامام) وعلى
 من يسلم عليهم من المأمومين وذلك لخبر امرئنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان نزة على الامام وان تعاب وان يسلم بعضنا على بعض رواد أبو
 داود وغيره **في تقية** يسن أن يدرج السلام ولا يجده وان يسلم المأموم
 بعد سلام الامام ولو تارة نية اركان التكبير الاحرام ثم شرع
 في بيان شروط الصلاة فقال (شروطها) أي الصلاة والشروط جميع شرط
 وهو ائمة السلامة واسطلاحا ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده
 وجود ولا عدم لذاته فمن شروطها (الاسلام والقيز) فلا تصح صلاة
 كافر ولا صبي غير عاقل والقيز في الطفل (للسبع) من الستين (في القاب)
 وقدم الكلام على ضبطه (و) من شروطها (القيز) لا فرض (من الصلاة
 من نفل لمن يشغل) بأحكام الصلاة (والفرض لا ينوي به التمتع) (من
 لا عمى الذي لا يجيز فرائض الصلاة من سنتها فقد نفل عن الفرض ان
 من لم يجز من العامة ففرض الصلاة من سنتها مع صلاته بشرط أن لا
 يقصد بالفرض النفل وصحة التروى في مجموعه وفي البيت ضرب
 من الجناس التام المماثل (و) من شروطها (طهرا) أي طهرا من نجس
 (لم ينف عنه من خبث ثوبا) (مكنا) (بدنا) أي يشترط الطهارة من
 النجس الذي لا يفي عنه في الثوب والبدن والمكان فلا تصح صلاته مع
 شيء من ذلك ولو مع جملة وجوده أو بكونه مبطلا واحتز بقوله لم ينف
 عنه مما يعني عنه كدم شعوا البراغيث والبثرات كما هي في باب النجاسات
 وان كثرا ثم البلوى به نعم ان حمل ما ساجد من نحو ثوب كدم في كنه أو في
 غيره أو فرائشه صلى عليه لم ينف عنه ان كثروا يعني عن محل استجماره
 ولو عرق بلوازالاقتصافيه على الجدر في حقه لا في حق غيره فلو حمل
 مستجمرا في صلاته بطلت اذ لا حاجة الى حملها (و) من شروطها

الطهر من (حدث) أصغروا كبر عند القدرة فلو لم يكن متطهرا عند
 احرامه مع قدرته على الطهارة لم تشعده صلاته وان احرم ثم احدث
 طلت ولو مع سبقه في غير اثم الحدث (فرع) لو صلى ناسيا بالحدث
 أثيب على قصده لا على فعله الا القراءه ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء
 فانه يثاب على فعله أيضا ومن ثمر وطها استراة ورة ولو خالها في خلعة كما بينه
 قوله (وغير حرة) يجب (عليها) أى على غير الحرة واكتفى بالتأنيث من
 المضاف اليه (الستره) بالوقف (لعورة) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند
 كل مسجد قال ابن عباس رضى الله عنه ما اراد بها الثياب في الصلاة
 والاجماع على الامر بالستر فيها والامر بالثمن يغيب الله عن ضده
 والنهي في الصلاة يقتضي الفساد والمراد بغير الحرة الرجل والامة
 فيجب عليها استراة ورة (من ركبة لستره) بالوقف وقضية كلامه
 ان السرة والركبة ليستا من العورة وهو كذلك (وحدة) عليها
 السرة في جميع بينها (لا) ستر (الوجه والكف) أى الكفين ظاهرا
 وباطنا الى الكوعين لقوله تعالى ولا يدين زينتكم الا ما ظهركم قال
 ابن عباس وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم هو الوجه والكفان
 والخشني كالانثى وقارية والستره الواجبة تكون (بها) أى شئ له
 جرم فتخرج الظلمة وتخصوها (لا يصف اللون) أى لون البشرة لا وجهها
 فلا يكفي ثوب وقبى ولا مهمل لا يمنع ادراك اللون ولا زجاج شفاف
 يحكي اللون ويكفي الستر ثوب أو جلد أو حشيش أو ورق أو نحو ذلك (ولو)
 هو (كدره ما) بالصراع ماذكر الادراك وصورة الصلاة في
 الماء أن يعلى على جنازة أو يكتسه السجود فيه وستر العورة من الاعلى
 والجوانب لامن الاسفل فلور وثبت عورته من جيبه في ركوعه أو غيره
 لم يكف فليزره أو يشد وسطه ولو ستره بطيته أو ستره خرق ثوبه بكفه كقائه
 ويجب ستر العورة في غير الصلاة أيضا ولو في خلوة الحاجة كغتسال
 (تنبيه) يسن للرجل ان يلبس للصلاة أحسن ثياب هو يتعمم ويتعصم
 وبتطيلس وتردى ويتزر والمرأة ثوب سابغ لجميع بدنها وخمار
 وملحفة كتيقة (و) من شروطها (علم أو ظن) بنقل حركة الهمزة (بوت)

دخلا *) بالف الاطلاق أى لدخول الوقت بالاجتهاد كما دل عليه كلام
 المجموع فان وصل يدونه لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت ~~فخرج~~ فخرج
 لو كثيرا وذنونا وغاب على الظن أصابتهم جاراتهم مطلقا بلا خلاف
 (واستعمل) أنت أى من شروطها استقبال القبلة أى الكعبة بالصدر
 لا بالوجه أصالة القادر عليه فلا تصح صلاته بدونه إجماعا بخلاف العاجز عنه
 كزبيض لا يجزى من يوجهه لاقبلة ومربوط على خشية فيه على حاله ويعيد
 والاصل في اشتراط ذلك قبل الإجماع قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد
 الحرام أى نحوه والتوجه لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها (لافي قتال
 حلال) بالف الاطلاق أى ايح ~~كقتال~~ كقتال شدة الخوف فلا يشترط فيه
 الاستقبال كما عيانى في بابه (أو أفاضل) سفروا وقصر (ذلك أى لا يشترط
 الاستقبال في سفر ولو قصر بل يصلى صوب مقصده لاتباع في
 الركبة واه الشيخان وقيس به الماشي ويشترط في السفر ان لا يكون
 في مهينة وان يقصده محلا معينا فيمتنع ذلك على العاصي بسفروه وأهاتم ثم
 ان كان المسافرا كبرا وأمكنه التوجه في جميع صلاته وانما ركوعه
 وسجوده الزم له ذلك والافلا والاصح انه سهل عليه التوجه وجب في
 الضرر فقط والافلاو يكفيه ان يوتى ركوعه وسجوده أخفض وان كان
 مشيا الزم ان تمام ركوعه وسجوده والوجه فيهما وفي احرامه وجلسه بين
 السجدين ولا يمتنى الا في قيامه واعتداله وتشهده وسلامه وخرج بالنفس
 الفرض ومن شروطها (تركه) أى المصلى (عهد كلام) له ظلي (للبشر
 حرفين) ينطق بهما أفهما كقوله لا كمن ومن (أو حرف مجرد صوت كما) بالف
 الاطلاق أى مع مدده وان لم يفهم نحو أو والمد الف أو وأو أو أفام المدود في
 الحقيقة حرفان (أو) حرف (مفهوم) يتخوف من الوقاية وع من الوحي وف من
 نوافذ ذالم يترك المصلى ما ذكر بطلت صلاته لخبر مسلم ان هذه الصلاة
 لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهوم وغيره وتخصيصه
 بالفهم اصطلاح للنفاة وخرج بالعمد من سبق لسانه بالكلام وفي معناه
 من تكلم ناسيا له في الصلاة أو تكلم جاهلا بتحريم ما تكلم به ان نشأ
 بيادية بعيدة عن العلماء أو قرب عهد بالاسلام فان كلامه ما يذخر في

يسير الكلام فلا تبطل صلاته بخلاف ~~الكثير~~ صرنا ويعذر في تلفظه
 بالتدبر وفي اجابته صلى الله عليه وسلم في عصره ان دعاه وخرج بكلام البشر
 كلام الله والذكر والدعاء (ولو) حصل ما ذكر من تعدد الالفاظ بحرفين
 أو حرف مع مد أو مقهم (بضحت) بكسر الضاد وسكون الطاء على إحدى
 لغاته (أو بكاء) ولومن خوف الآخرة أو أنين أو نأوه أو نغ من الغم
 والآنف فتبطل الصلاة بذلك وخرج يا ضحك التيسم فلا تبطل به الصلاة
 لأنه صلى الله عليه وسلم تبسم فيها فلما سلم قال صرني ميكاثل فضحك لي
 فتبسمت له وفي نسخة بدل قوله ولو بضحك ولو بكراهي لأنه نادر (أو)
 عطف على قوله بضحك أي ولو حصل تعدد ما ذكر في (ذكر أو قراءة)
 لتوأن حالة كونها (تجردا) لا فهم أي قصد المتكلم به ما مجرد التفهيم
 للغير كما يجيئ في هذا الكتاب بقوة مفهوم ما به من يستأذنه في أخذه شيئا أن
 يأخذه (أو لم يوشأ أبدا) بل أطلق فإن صلاته تبطل لأنه يشبه كلام
 الأدميين ولا يكون قرأنا الآية صدأ ما لو قصد القراءة والتفهيم أو القراءة
 فقط فلا تبطل صلاته ويجري هذا التفصيل في المباح (أو مخاطب) المصلي
 (المعاطس بالترحم) كقوله لعاطس رحمك الله فتبطل صلاته أيضا
 بخلاف رحمه الله (أو قد تسليما إلى السلام) عليه كقوله عليك السلام
 فتبطل أيضا بخلاف عليه السلام بعد الخطاب فماتم ترع فيما لا يبطل
 الصلاة من ذلك فقال (لا يسأل أو تضح) ونحوهما (غلب) على المصلي فلا
 تبطل به صلاته وإن ظهر منه حرمان فكثر العذر وهذا هو مقتضى كلام
 المنهاج وغيره يمكن في الشرح والروضة ان غلبة الكلام يفرض فيها بين
 القليل والكثير والباقي في معناه أي فلا تبطل بقليله (أو) كن المصلي
 (دون ذين) أي السعال والتضح (لم يطق) أي لم يستطع ان يذكر (ذكر)
 وجب) عليه كالفاتحة والتشهد الأخير فلا تبطل الصلاة أيضا وإن كثر
 بخلاف ما ليس بواجب كالسورة والجمرة (وان تضح الامام فبدا) أي
 ظهر منه (حرفان) لم تحجب مفارقه حمله على العذر (فالارلى دوام
 الاقتداء) به لان الظاهر يقتضيه رزقه عن المبطل والاصل بقاء العبادة ومن
 شروطها تركه (فعمله الكثير) الذي ليس من جنس الصلاة كالمشي

والضرب في غير صلاة شدة الخوف (وليس هو) لان الحاجة لا تدعو اليه
واحترز بالكثير من القليل وتعرف الكثرة والقلّة بالعرف فالصحيح
(مثل مولاة ثلاث خطوات) * مصدر خطا بخط أو ثلاث خطوات
متواليات متوسطة فتبطل بذلك صلاته بخلاف القليل كخطوتين والكثير
المتفرق لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل امامة وكان اذا صعد وضعا
واذا قام جالسا وكثيرا الفهل اذا كان لشدة حرب وخيفه كصريك أصابه
في سبعة فلا تبطل (و) مثل (وثبة تفسح) أي فاحشة فتبطل بها المئاتها
(و) فائدة (ج) القليل من الفعل الذي يبطل كثيره اذا تعمد به بلا حجة مكروه
لا في فعل مندوب كقتل نحو حبة وعقرب فلا يكره بل يندب (والفطره)
لا صائم تبطل به الصلاة وان قل وان لم يضع لتلاعبة كان أكل كل عهد او شرب
أو وضع سكره فيه فذابت بخلاف ما لو أكل أو شرب ناسيا أو جهل تحريم
ذلك فان صلاته لا يبطلها القليل من ذلك ويبطلها الكثير وان أشعر كلام
الناسم بخلافه وقرق بين الصلاة والصوم بان المصل متابس بهيمة يبعد
معه التيسل بخلاف الصوم فانه كف وتعرف الكثرة والقلّة بالعرف (و) ثبة
الصلاة (اذ تغير) * أي وبطل بتغير الثبة كأن قوى الخروج من الصلاة
أو عزم على قطعها أو تردده أو عاق الخروج منها بشئ أو صرف نية فرضه
الى غيره كغسل أو فرض آخر نعم ان كان منفردا وأدرك جماعة فانه
يسن له صرف فرضه الى نفل معين ليدرك فضيلتها (ب) باليانوه) أي الرجل
(يبيع) * اذا نابه شئ في صلاته كتفيعه امامه وادته فداخل وانذاره أمهي
(وهي) أي المرأة (ظهر كفها) اليسار على بطن اليمين أو عكسه (تصنع) *
بالاء المهملة أي تصنع فلو ضربت بطن اليمين على بطن اليسار على جهة
اللاعب طامة بالتحريم بطلت صلاتها وان كان قليلا ولو صفق الرجل وسجعت
المرأة جاز ولكن خالف السنة ولا بد في التسبيح أن يصد به الذكرو ولومع
التفهم كظهيره السابق في القر ١٥١ (ويطرد الصلاة) بالنصب (ترك)
بالرفع (ركن ايه) قواش شرط من شروط) اما (قدمضوا) أي مضى
ذكرها فان ترك المصلي القراءة الواجبة مثلاً أو بعضها أو الركوع أو
شرطا من شروطها كالطهارة والستر مع الصدر لا يعتد بما فعله ثم شرع

في بيان مكروهاتها فقال (مكروهها) أي الصلاة يحصل (تكف ثوب أو) يكف (شعرو) نظير أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا ومنه شد الوسط وغرز العذبة لأن ذلك يسجد معه (ورفعه) بالجور وهكذا ما عطف عليه ويجوز رفعه عطفاً على الجار والمجرور فإنه في محل رفع خبر قوله (مكروهها) (إلى السماء) في صلاته (بالبصرة) نظير البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم لينتظروا فيها ما يخطفون أبصارهم (ووضعه يدا على خاصرته) للنهي عنه في خبر العيصين لارجل وقيس به غيره وانما نهى عنه لأنه فعل الكفار وقيل فعل السجاطين وحكي في شرح مسلم أن ابليس أحبط من الجنة كذلك (ومسح تراب أوحى من جهته) مما يتعلق بها من غبار وضوء (وحطه اليدين في الأكام) أي تغطيتها (في حالة السجود والاحرام) لأن التغطية فعل المتكبرين والكشف انشط للعبادة (والترقي) حالة السجود كالغراب) لما فاته الخشوع وظاهر أن التغير هنا بعد اعتباره ما تقدم في السجود (وجلسة الأتقاء) في جلسات الصلاة (كالكلاب) للنهي عنه وفسره بقوله (تكون النيام مع يديه في الأرض لكن) يكون (تأسياسانية) ومن الأتقاء نوع مستحب مع فعله من النبي صلى الله عليه وسلم وهو أن يضع الأطراف أصابع رجله وركبته على الأرض وألقيه على عقبه وهو مستحب في التشهد الأول والجلوس بين السجدين (والالتفات) في الصلاة توجهه بالحاجة نظير البخاري عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد أما إذا كان لحاجة فلا يكره كما قال (لالحاجة له) بالوقف وخرج بالوجه الصدري أنه إن حوله عن القبلة بطلت صلاته كما علم مما مر والوجه بالعين دون الالتفات أنه لا بأس به (والصدق للعين) أي عن العين (أو للقبلة) قبل وجهه نظير الشيخين إذا كان أحدكم في الصلاة قائماً يأتى ربه فلا يصح بين يديه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملسا ولكن عن يداؤه أو تحت قدميه وهذا كما قال في شرح المذهب في غير المسجد فإن كان في مسجد حرم البصق فيه نظير الشيخين البصق في المسجد خطيئة وكفارتها

أدفعه ما بل يصق في طرف ثوبه من جانبه الأيسر كركمته و يصق ويزق بمحضه
 واحد **تتمه** تكبره المبالغة في خفض الرأس في الركوع وتقطعة فيه بلا
 حاجة للنهي عنه والقيام على رجل واحدة لأنه تكلف ينافي الخشوع
 والاشارة بما يفهم الحاجة **كر** دسلام ونحوه والجهر في غيره وضعه
 والاسرار في غيره وضعه والجهر خلف الامام

باب سجود السهو

هو اخلة نسيان الشيء والقلة عنه والمراد هنا القلة عن شيء في الصلاة وبدأ
 بذكركم له فقال (قبيل تسليم) من علته فرضا كانت أو نفلا (يسن
 سجوداته) أي السهو وسواء كان بزيادة أو نقص لخبر الصحابي انه صلى الله
 عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر صلاته قبيل
 السلام سجدين وخبره لم اذا شك أحدكم في صلاته فلا يدرى أصل ثلاثاً أم
 أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد للسهو وسجدين قبل أن
 يسلم فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته أي ردتها السجدة ثانياً وما تضمنته
 من الجلس بينهما إلى الأربع وسجود السهو وإن كثرت سجودتان كسجود في
 الصلاة وحكي بعضهم انه يقول فهما سجدتان من لا يسهو ولا ناسم ولا يبطل
 الصلاة بتركه ثم يترع في بيان المقتضى للسهو وهو شيان الشيء الاول فعل
 منهى عنه في الصلاة يبطلها حمده ويبيته بقوله (للسهو ما) أي فعل (يبطل
 حمده الصلاة) دون سهوه كزيادة ركوع أو سجود بخلاف ما يبطلها سهوه
 أيضاً ككلام كثير لأنه ليس في صلاة وبخلاف سهو ما لا يبطل حمده
 كالاتفات وخطوتين لأنه صلى الله عليه وسلم فعل الفعل القليل فيها
 ورخص فيه ولم يسجد ولا أمر به (و) الشيء الثاني (ترك) ما أمر به كترك
 (بعض) من الإباحات المتقدم بيانها سواء أتركها (حمداً أو ذهلاً) يضم
 المحممة أي الذهول وهو السهو (لا) ترك (مستة) من السنن المندمجة
 بالهيات فلا يسجد لها فلو فعله لما تجاوزها بطلت صلاته إلا أن يكون
 قريباً منه بلا سلام أو نشأ بيادته بعيدة عن العلماء كما قاله البيهقي
 في فتاويه ثم أشار إلى ما استثنى من قاعدته ما لا يبطل حمده الصلاة لا سجود
 لسهوه بقوله (بل تقول ركن قولك) نيتين السجود له كتقل الفاتحة إلى

الركوع أو التشهد الأخير إلى القيام لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة
 مؤكدا كذا كيد التشهد الأول وخرج بتقل الركن تقل غيره كتقل تسبيح
 الركوع والسجود (وكل ركن) فعلى أو قولي (قد تركت) أي المصل حال
 كونك (ساحيا) فتدكرته في الصلاة قبل فعلك مثله من ركعة أخرى
 فحكمه ان (ما بعده لغو) لوقوعه في غير محله ونأني بمجرد التذكرة بما
 تركته وان لم تتذكر حتى فعلت مثله مما تهلته نية الصلاة فهو يوب عن
 المتروك كما ينه بقوله (إلى ان تأتيا) بألف الإطلاق (بعثه فهو يوب
 عنه) ولو بقصد النقل لتعطله (*) كان جلست في التشهد الأخير وانت
 تظنه الأول ثم تذكرت عقبه فانه يعزى عن الغرض بتبنيه محمل
 ما ذكر اذا عرف حين الركن وموضعه فان لم يعرف أخذ باليقين وأنى
 بالباقي على الترتيب وسجد للسهو وان كان المتروك الثانية أو تكبيرة الاحرام
 أو جوز أن يكون أحدهما استأنف الصلاة والشك في ترك الركن قبل
 السلام كتيقن تركه وتذكر المتروك بعد السلام اذا لم يطل الفصل عرفا
 ولم يطمأخجاسة كهو قبله (ومن نسي) يسكون اليما وصله بنية الوقوف (التشهد
 المقدم) أي الأول مع قعوده أو وحده (وعاد) بعد ان تذكره (بعد
 الانتصاب حرما) بألف الإطلاق عليه العود لتلبسه بفرض فلا يقطعه
 لسنة (وجاهل التحريم) للعود (أو ناس) انه في الصلاة (فلا) يبطل عوده
 الصلاة لانه مما يخفى على العوام ويسجد (والا) بأن كان عامدا عالما
 بالتحريم (أبطلا) بألف الإطلاق الصلاة كزيادة قعود عدا (لكن على
 المأموم) اذا قعد امامه للتشهد الأول وانتصب هو (حقا) انه يرجع
 إلى الجالس للإمام يتبعه (لوجوب متابعة الإمام فان لم يرجع بطلت صلاته
 وعاد) حال كونه تذكر التشهد الأول الذي نسبته (قبيل انتصاب)
 واعتدال لكونه قبل التلبس بفرض (يندب) له (سجوده) أي السهو
 (اذ) أي وقت هو (للقيام يقرب) لتغيير نظم الصلاة بما فعله بخلاف
 ما اذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته اليهما على السواء فلا يسجد
 لقلة ما فعله حينئذ حتى لو فعله عامدا لم يطل صلاته وهذا التفصيل هو ما في
 المحرر والمناهج (فرع) لو نهض محمدا من غير تشهد ثم عاد بطلت صلاته

ان كان الى القيام اقرب من التعود بخلاف ما اذا كان الى التسعود اقرب
أو كانت نسبتة اليه على السواء (ومقتد) سه الى حال قدونه (لهوه)
متعلق بما بعده (لن يسجد ا) لهوه نفسه بل امامه يحمله عنه كما يحمل
الجمهور والسورة (لكن) يسجد المقتدى (لهوه من بعد اقتدى) أي لهوه
امامه وفيه ما حديث ليس صلى من خلف الامام سه وان سها الامام فعليه
وصلى من خلفه الجمهور والدارة طنى واليهي وشعقة فان سجد الامام لم
المأموم متابعه فان تركها سجد بطلت صلاته (تنبه) استثنى في الروضة
كأصلها ما اذا تبين له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحمل الامام سهوه
وما اذا تبين له غلط الامام في الحنة وجود مقتضى للسجود فلا يتابعه فيه
(فرع) لو سها المفرد ثم اقتدى لا يحمل الامام سهوه (وشكه) أي المصل
(قبل السلام في عدد) ما أتى به من الركعات (لم ينعقد فيه على قول أحد)
وان كان جمعا كثيرا وراقبه غير مسلم المار (لكن) يعقد (على يقينه وهو
القول) وليأت بالثاني ويسجد (نبا للخلل) وهو أن المأق به ان كان
زائدا فذا الثا ولا التردد في صلاته يضعف التنية ويخرج الى الجهر فلو شك
في ركعة أو الثالثة أم رابعة فزال شكها لم يسجد لان ما فعله فيها مع التردد
لا يحتمل زيادة وان تذكر في الرابعة ان ما قبلها ثالثة يسجد لان ما فعله منها
قبل التذكر يحتمل للزيادة ويخرج بالتسليم في السلام الثلث بعده أي
في غير النية وتسكيرة الاحرام لان الظاهر وقوع الصلاة من تمام ولان
اعتبار حكم الثلث حينئذ يؤدي الى المشقة (خاتمة) واقتدى مسبوق
من سها بعد اقتدائه وقبله ويسجد الامام فالصحيح أن المسبوق يسجد معه
للتابعة ثم يسجد أيضا في آخر صلاته لانه محل السجود فان لم يسجد الامام
يسجد هو آخر صلاة نفسه

باب صلاة الجماعة

أقلها امام ومأموم والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فهم
فاقت اهم الصلاة الآية أمر بها في الخوف في الامن أولى وخبرنا الصيحين
صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية

بخمس وعشرين درجة ولا منافاة بينهما لأن القليل لا يتفق الكثير وأما
 أخذ برأ ولا بالقليل ثم أعلمه الله عز وجل بزيادة الفضل كما أخبر بها وأن ذلك يختلف
 باختلاف أحوال المصلين (تسن) أي صلاة الجماعة (في) صلاة (مكتوبة)
 من الخمس (لا) في صلاة (جميعه) بالوقف فليست الجماعة فيها سنة بل
 فرض عين كما سيأتي في بابها وخرج بالكتابة المذكورة فلا تسن فيها الجماعة
 والمراد بالكتابة المؤداة والمقضية خلف مقضية من نوعها كان يسوت
 الامام أو المأموم عصرا أو ظهرا تسن فيها الجماعة أما المؤداة خلف
 المقضية وعكسه والمقضية خلف مقضية أخرى فلا تسن الجماعة فيها
 بل الانفراد فيها أفضل للخلاف في صحة الاقتداء ولا يتأكد الذنب للتساهل
 كتبنا كيد الله للرجل لمزتهم عليهم **(تنبيه)** ما شئ عليه الناظم من
 سبيلها تتبع فيه التراخي والصحح عند التروى أنها فرض كفاية أقوله صلى الله
 عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام فيهم الجماعة إلا استعد عليهم
 الشيطان أي غلب فعلبك بالجماعة فانما يأخذ الذنب من الغم القاصية
 رواه أبو داود والسناني وصححه ابن حبان والحاكم فوجب بحديث يظهر
 الشعار في القرية مثلا ثم أنها انما تجب لاداء فرض الرجل الحر المقيم
 الساكن مهورته (و) تسن الجماعة (في التراويح) للاتباع (وفي) صلاة
 (الوتر معه) أي مع فعل التراويح لتقل الخلف عن السلف بخلاف
 ما إذا لم يصل التراويح لأن تسن له الجماعة في الوتر (كأن يعبد) أي كما
 يسن أن يعبد المصل (الفرض) الذي صلاه من الخمس اما في جماعة
 أو وحده (ينوي) بالصلاة الثانية (نيتة) أي الفرض كما هو الاصح
 في المنهاج واختار الامام أنه ينوي الظهور أو العدم فلا ولا يتعذر
 للفرض وربحه في الروضة وهذا هو الظاهر وتكون الاعادة المذكورة
 (مع الجماعة) التي يذكرها ثانيا في الوقت مرة فقط قال النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد صلاة الصبح لرجلين لم يصليا معه ولا صلينا في رحلتنا إذا
 صلينا في رجال كما تم أقيم مسجد جماعة فصليا معا معهم فانما الكما نافذة
 رواه أبو داود وغيره وصححه الترمذي وقوله صلينا يصديق بالافراد والجماعة
 وسواء على الاصحامة والجماعة أن أم زادت الثانية بفضيلة ككون

الامام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المسكان أشرف و (اعتقد) أيها المعبد
 للفرض بنية في جماعة (نقلته) أي وقوعه نفعاً وان الفرض الاول
 اذا أغنت عن القضاء والا فالثانية ويستحب لمن صلى اذا رأى من يصلي
 تلك الفريضة وحده ان يصلها معه لتحصل له فضيلة الجماعة لحديث أبي
 سعيد الخدري ان رجلاً جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلى معه رجل رواه أبو داود
 والترمذي وحسنه وفي الحديث فوائدهما استحباب إعادة الصلاة في جماعة
 لمن صلاها في جماعة وان كانت الثانية أقل من الاولى ومنها انه يستحب
 الشفاعة لمن صلى مع الحاضرين عن له عذر في عدم الصلاة معه ومنها ان
 الجماعة تحصل بإمام ومأموم ومنها ان المسجد المطروق لا يكره فيه جماعة
 بعد جماعة (وكثرة الجمع) أي كثرة الجماعة في الصلاة (استحب) على
 جماعة الصلاة التي قل جمعها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل
 مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاة مع رجلين أزكى من صلاته مع
 رجل وبما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى رواه أبو داود وغيره وصححه
 ابن حبان وغيره وحمل أفضليته ما كثر جمعه على ما قل (حيث لا) يكون
 بالقرب منه مسجد تعطلا (*) بألف الاطلاق من الجماعة بغيته عنه
 لكونه اماماً أو يحضر الناس بحضوره (أو فسق الامام أو) هو (ذو)
 أي صاحب (بدعة) كاعتزلي فان كان كذلك فالصلاة مع الجمع القليل
 أفضل وأعلم ان فضل الجماعة يدرك بجزء من الصلاة وان قل والجمعة
 لا تدرك الا بركعة كما قال (وجعة يدركه ابركة) مع الامام ولو مسبقاً
 بالقراءة فيصلي بعد سلام الامام أخرى لا تمامها قال صلى الله عليه وسلم
 من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من
 الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى رواهما الحاكم بإسناد صحيح على شرط
 الشيخين (والفضل في تكبيرة الاحرام) مع الامام يحصل (بالاشتغال)
 بالتكبير (عقب) تحريم (الامام) مع حضوره تكبيرة الاحرام لمباركها
 جعل الامام ليؤتم به فاذا تكبيرا رواه الشيخان والفاء للتعقيب
 فباطؤه بالمتابعة لو سوسة غير ظاهرة كافي المجموع عذر بخلاف ما لو أبطل

لغيره وسوسة ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة أو لم يحضر تكبيرة إخراج امامه
 أو لو سوسة ظاهرة وأدرك التكبيرة الأحرام مع الإمام فضيلة ولا يسرع
 الساعي إلى الجماعة وإن خاف فوات فضيلة التكريم ويستحب للأمام
 انتظار من أحسنه في الركوع والتشهد الأخير بشرط أن يكون
 قد دخل محل الصلاة وإن لا يزال في الانتظار وإن لا يميز بين الداخلين
 وإن يكون لله تعالى (وعذر تركها) أي الاعتذار المرخصة في ترك الجماعة
 (و) ترك (جمعة) أمراً أحدها (مطر) * شديد بحيث ييل الثوب ومثله
 تلجئ ييل الثوب (و) ثانیها (وحل) يفتح الحاء شديد لتلوته الرجل بالمثني
 فيه (و) ثالثها (شدة البرد) شدة (خر) * شقة الحركة فيها (و)
 رابعها (مرض) يشق معه المشي (و) خامسها وسادسها (عطش
 وجوع * قد ظهرا) بألف التنفية أي اشتدا أو ظهر أثرهما للشقة في
 احتمالهما ما يفيد أبالا كل والشرب فيأكل لهما تكسر حدة الجوع
 إلا أن يكون الطعام مما يؤثر عليه مرة واحدة كسويق ولبن وصوب
 في شربهم سلم كمال حاجته من الأكل كما في سابعها ما تضمنه قوله
 (أو غلب الهجوع) أي غلبه النوم وكذا النعاس لأنه يسلب الخشوع
 وهذه أعتذار في تأخير الصلاة (مع اتساع وقتها) فإن ضاق عنها بدايها
 لأن إخراج بعضها منه حرام (و) ثامنها (عري) * وإن وجد ساتر العورة
 لأن عليه مشقة في خروجه كذلك إلا أن يعتاده (و) تاسعها (أكل ذی
 ریح کره) وهو (فی) * كبصل وكرات وفجل (إن لم يزل) تلك الراحة
 المكروهية بغسل أو معالجة في (بيته فليقعده) * بكسر الهمزة والفتحة
 جواب الشرط والجار والمجرور متعلق بقوله فليقعده أي فليقعده في بيته
 والأصل في ذلك خبر الأصميين من أكل بصلاً أو ثوماً أو كراثاً فلا يقرب من
 مسجدنا وفي رواية المساجد فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم
 وخارج بالـ في المطبوع نزوال ريحه وفي أعتذار آخر في المطولات
 * تنبيه قال في المجموع ومعنى كونها أعتذاراً سقوط الأثم على قول
 القرض والكراهة على قول السنة لا حصول فضلها وجزم الرواية بأنه
 يكون محلاً للجماعة إذا صلى منفرداً وكان قدم الجماعة لولا لعذر وهذا

هو انظاره ويبدل له خبراً في موسى اذا مرض العبد أو سافر كتب له من
العمل ما كان يعمل صحيحاً مبرراً (والبخاري (ولا تصح) لشخص (قدوة)
في صلاته (بمقتضى) * بأمام حال اقتدائه لانه تابع لغيره بلحقه سهوه ومن
شأن الامام الاستقلال وحل سهوه الغيرة لا يحتمل ان (ولا بمن تلمزه اعاده) *
بالوقف كمن يحسم لفقد الماء وفاقد الطهورين ومتميم لشدة برد ولو كان
المقتدى مثله اذ هي لحق الوقت لا الاعتدال بهما (ولا بمن قام الى زياده) *
بالوقف كركعة خامسة من عالم سهوه بأن يتابعه فيها لتلاعبه ومتى قام
امامه اليها فارقه أو تنتظره (والشرط) أي للقدوة أموراً أحدها (عله)
أي المأموم (بأفعال الامام) * ليتمكن من متابعته ويحصل عله (برؤية)
للامام أو لبعض الصوف (أو سمع) صوت الامام أو صوت (تابع الامام) *
وهو المبلغ الثقة وان لم يكن ههنا أو بهدانية ثقة بحيث يأمي أصم أو بصير
أصم في ظلمة الشافي اجتماع الامام والمأموم في الموقف اذ من مقاصد
الاقتداء اجتماع جميع في مكان كما هو عليه الجماعات في العصر الخالية
ومبنى العبادات على رعاية الاتباع وقد أشار الى ذلك بقوله (وليقترب) أي
يشترط أن يقرب المأموم (منه) أي من امامه اذا كان (بغير المسند) *
كالقضاء (ودون حائل) بينهما من جدار وشجر (اذا لم يزد) * ما بينهما
(على ثلاثمائة من الذراع) * بالسكون يذراع الأدنى تقريباً (و) الحال
انه (لم يعمل) بين الصفيين مثلاً (غير) يسكون الهاء يحوجه الى سباحة (و) لا
(طرق) يسكون الراء وان كثر طروقه (و) لا (تلاع) * جمع تلعته وهي
ما ارتفع من الارض لانها لم تعد للحيلولة * قبيح * ما ذكره النياظم من
دخول الثلاثة في - ميزان في محل وفاء في عدم الضرر اما اذا جعلوا المسند
فيصعح الاتسدا وان بعدت المسافة وحالت ابفية نافذة أغلق أبوابها لأن
المسند كانه مبنوا صلة وقائمة الجماعات فيه فالجتمعون فيه مجتمعون
لاقامة الجماعة مؤدون ذمها فلا يفرهم بعد المسافة ولا اختلاف الابنية
الثالث ألا يلام المأموم على اذمه في المرفق والعبرة بالعقب لا قاسم
وبلا به لانه وبأبصارهم جميعه اذ ابعوه هو اصدات في الأفعال
انظاره فلا يصح المسد به - فبجتره راكبه - ولا الكسر وتصح

نحو الظاهر خاف من يصلي الصبح أو المغرب وله مفارقة عند التقوت أو
 القنهد الخامس الموافقة في سنن تقش مخالفته فيها فلا وترس كما كسجة
 تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف مالا تقش فيه المخالفة كجاسة
 الاستراحة واعلم ان وصف الحر يقو العدة والبلوغ ليس شرطاً في صحة
 الامامة ولا قال (يؤم عبد) بحر وان لم يأذن له سيده (وصبي به قل) أي
 عبيد بالغ (وفاسق) يعدل للاعتداد به لانهم وتخير البخاري ان عائشة كان
 يؤمها عبد هاد كوان وان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعوا بن ست أو سبع سنين وتخير
 البخاري ان ابن عمر كان يصلي خلف الطحان قال الشافعي وكفى به فاسقاً
 وقوله (الكن سواهم أفضل) وهو الحر والبالغ والعدل وفيه تغليب اذ
 ائمة الفاسق مكرهة ويقدم للامامة الاقامة في الصلاة فلا قرأ
 فلا ورع فلا قدم هجرة فلا سن في الاسلام فلا شرف نسباً فلا حسن ذكراً
 فلا نظف ثوباً فلا حسن صوتاً فلا حسن خلقاً فبفتح الخاء فلا حسن وجهاً
 و (لا) يؤم (امرأة) أي ولا خنثى (بذكر) ولو صبي أي ولا خنثى لخبر
 البخاري ان يفلح قوم ولوا امرهم امرأة مع خبر ان ما جبه لا تؤم امرأة
 رجلاً وتؤم المرأة المرأة (ولا) يؤم الامي (المحل) بالحرف أي أو الشديدة
 (من فاشحة) كالتغديفم في غير موضع الادغام وارتبب بدل حرفاً
 بحرف (بالكتمل) وهو من يحسن الفاشحة وأصح مائة كل بجنه وتكره
 القدوة بالقتام وهو من يكره التاء وانما قام وهو من يكره الراء واللاحن
 بما لا يغير المعنى السادس من شروط القدوة التابعة في افعال الصلاة
 فيه في أن لا يسبقه بالفعل ولا يقارنه فيه ولا يتأخر عنه الى فراغه منه فان
 قارنه لم تبطل وكره وفاته فضل الجماعة الا في تكبيرة الاحرام فانه ان قارنه
 فيها أو في بعضها لم تنقض صلاته وقد أشار الناظم الى هذا الشرط بقوله
 (وان تأخر) بالسكون أي المأموم (عنه) أي الامام (أو تقدمه) بألف
 الاطلاق عليه (بركني الفعلين) أي بالركنيتين الفعلين بان فرغ الامام منهما
 وهو فيما قبلهما أو عكسه ناسياً أو جاهلاً (ثم علم) بألف الاطلاق فان
 صلاته لا تبطل وان كان لا يجب للمأموم الركعتان الا اذا سبق امامه بهما

ويخرج بقوله ثم علما ما اذا تأخر عن امامه بركنين فعليين وان لم يكونا
طويلاين بغير عذر أو تقدم عليه بما عايدا علما بالتحريم فان صلاة تبطل
لفحش الخفاقة (واربع) بالجر عطف على ركني الفعليين (تمت من)
الاركان (الطوال) * بكسر الطاء وان تأخر المأموم عن امامه بأربع من
الاركان تأمة طويلة (للعذر) فان صلاته لا تبطل بعذره وقوله (والافعال
كالاتوال) * أشار به الى أن القولى كالفاضة معدود من الاربعة بأن
يسبقه الامام بالفاضة والركوع والسجدتين فيجب عليه متابعتها امامه
بعدها فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سجدته امامه ومثل للعذر بقوله
(كشكة) أى المأموم في قراءته الواجبة قبل الركوع (واليطء)
بالهمزة (في) قراءة (أم القرآن) * منه لامن امامه فيختلف لقراءتها بعد
ركوع امامه (وزحم وضع جهة) للمأموم بأن منعه الزحمة عن سجوده على
الارض أو ظهره انسان أو قدمه أو نحوها (رسيان) * كونه في الصلاة
فيختلف بما ذكر (تتبعه) * أشار به ذكر الزحمة هنا الى عدم اختصاصها
بالجمعة وانما ذكرها فيها لكثرة الزحام فيها غالبا السابع من شروط
الجمعة الثانية من المأموم كما قال (ونية المأموم) الاقتداء أو الايقام أو
الجماعة بالامام (أولا) أى أول ارادته بطل صلاته بصلوة الامام (تجب) *
لتصح متابعتها (وللامام) متعلق بنسب (غير جمعة ندب) * له نية الجماعة
لئلا يفضيها أمانة الامام الامامة في الجماعة فواجبة فلو تركها بطلت
جمعة ولا يجب على المأموم تعيين الامام فان عينه واخطأ بطلت صلاته
(خاتمة) * أكد الجماعات بعد الجماعة صحبها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم
العصر واما الجماعة في الظهور والمغرب ففيها خلاف والوجه ان
المغرب أفضل

باب كيفية صلاة المسافر

شرعت تخفيفا عليه لما يطيقه من تعب السفر وهي نوعان القصير والجمع
وذكر فيه الجمع بالمطر للقيم وأهمها القصير بداه كغيره فقال (رخص
قصير) صلاة ذات ركعتين (أربع فرض) من الخمس (اداء) أى مؤداة

(وفات في سفر) سواء أفضاه في ذلك السفر أم في سفر آخر بالاجماع
والاحاديث الصحيحة وخرج بما ذكره الثنائية والثلاثية والتألف
والمتذكرة فلا تنصرف اجماعا أو تشبه الحضر فلا تقصر في السفر كالخضر
ولا تستقرار الاربع في ذمته والترخص بالقصر ونحوه (ان تصدأ) بألف
الاطلاق (ستة عشر فرسخا) وهي أربعة أبردوا البريد أربعة فراسخ
كل فرسخ ثلاثة أميال كل ميل أربعة آلاف خطوة كل خطوة ثلاثة
أقدام لمسافة البخاري بصيغة الجزم واسندوه اليه في سند صحيح كان ابن
عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويفطران في أربعة برد ومثله
انما يفعل من توقف فيمنع القصر فيما دون ذلك وقوله (ذهابا) خرج به
الاياب معه فلا يجب حتى لو قصد مكانا على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه
بل يرجع فليس له القصر وان ناله مشقة من رحلتين متواليات لانه لا يسمى
سفرا طويلا وهذه المسافة تعدل لا تقرب ويشترب كون السفر مباحا
كما قال (والسفر المباح) واجبا كسج أو مندوبا كزيارة قبر النبي صلى الله
عليه وسلم أو مباحا كسفر بخارة أو مكرها كسفر منفرد فلا قصر
للعاصي بسفره كالآبق والثائرة لان السفر بسبب الترخص بالقصر وغيره
فلا يناط بالمعصية قال الشيخ أبو محمد الجويني ولا يترخص لمن سافر لمجرد
روية البلاد لانها ليست بغرض صحيح اما العاصي في سفره كمن شرب خمر
في سفر مباح فله الترخص لان سفره مباح وقوله (حتى آتاه) أي رجع
فاذا رجع من سفره انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزه ابتداء من سور
أو عمران فيتمسك ترخصه بعوده الى وطنه وان نوى انه اذا رجع اليه خرج
في الحال على المذهب **فرع** لو أقام بمكان فيه نية ان يرجع اذا حصلت له
حاجة يتوقعها كل وقت ترخص بمسافة عشرة يوم في لظهور (وشروطه)
أي القصر أي شرطه (النية) له (في الاحرام) لانه خلاف الاصل وهو
الاتمام (وترك ما خاف من الوام) كنية اقامة أو اتتمام في الصلاة لانه نية
ذلك تنافي القصر ولو تردد في أنه يقصر أو يتم **تنبيه** في من الشروط
أموره من شأنه لا يتم بتم مقسم أو مسافر من فلو انتم بولو لحظة أو في جمعة
أو في صبح لزمه الاتمام ومنها عدم الاتمام بمسكوك في سفره أو بمسكوك

بعد قيامه لثاثة في أنه نوى القصر أو لا فيلزم المؤتم به الاتمام وإن بان أنه
 ساء كالموشك في نية نفسه ومنها قصد محل معلوم فلا قصر اهاتهم وشكوه ومنها
 العلم بجواز القصر فلا قصر لجاهل **﴿فرع﴾** لو شك في نية الامام القصر
 فقال ان قصرت صرت والا تممت لم يضره التعليق وله القصر ان قصر الامام
 (وجاز) لما قررنا من تقدم (ان يجمع بين العصرين) أي الظهر
 والعصر (في وقت احدي ذين) أي تقديم في وقت الاولى وتأخير في وقت
 الثانية فإن كان سائرا في وقت الاولى فتأخيرها أفضل والا فمكسره
 (كالعشاءين) أي المغرب والعشاء كذلك وذلك للاتباع رواء الشيخان
 في الظهر والعصر وأبو داود وغيره في المغرب والعشاء (كما يجوز الجمع)
 المذكور (للمسح) المطر سكن مع التقديم **﴿ففي الصحيحين عن ابن عباس﴾**
 رضي الله عنهما ما صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعة اجزاء وثانها
 جمعا الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لم من غير خوف ولا سفر
 قال الشافعي كماله رضي الله عنهما أرى ذلك بعد المطر اما الجمع له تأخيرا
 فلا يجوز لان المطر قد قطع (ان أمطرت) أي شرط الجمع بالمطر ان يوجد
 المطر (عند ابتداء) الصلاة (البادية) أي المبدومة - وهي الاولى من
 الصلاتين (و) عند (حتمها) أي عند سلام الاولى (وفي ابتداء) الصلاة
 (الثانية) ولا يضر انقطاعه في أثناءهما وانما اعتبر ما ذكره لقارن
 الجمع العذر وانما يجوز الجمع بالمطر تقديم (لن يصلى مع جماعة اذا جاء)
 بالقصر (من بعد معجده انال الاذي) بالمطر في طريقه والثلج والبرد
 كطهران ذابا فلا يجمع من يصلى منفردا ولا بيته **﴿فائدة﴾** الجمعة
 كالظهر في جمع التقديم سفر او مطرا وشرطه أي الجمع بالسفر والمطر
 تقديم ثلاثا أشياء (النية) للجمع (في) الصلاة (الاولى) لتمييز التقديم
 المشروع عن التقديم سهو ولا وعيها (ومارتب) أي والترتيب بين الصلاتين
 لان الوقت يدرى والثانية تبع فلو صلى الثانية قبل الاولى لم تصح والاولى
 قبل الثانية وبان فسادها فسدت الثانية أيضا لانقاء الترتيب وقوله
 ما مصدرية (والولا) بين الصلاتين لانه لما تقرر ولا يبطل الولا
 بالاقامة وكذا (ان يجمع) يالف الاطلاق بينهما لان ذلك من مصلحةهما

تنبه ترك الناظم من الشر وط بقاء السفر الى عقد الثانية ويشرط
 لجمع الأخير كون الأخير بقية الجمع قبل خروج وقت الاولى بقدر
 ركعة فأكثرا ذابوا كما فيه تكون الصلاة اذا قلوا حر بلاية حتى خرج
 وقت الاولى أو لم يبق منه ما تكون الصلاة فيه اداء عصى وصارت قضاء
 وبقاء سفره الى آخر الثانية فلما قدم فيها وقت الاولى قضاء لانها تابعة
 للثانية في الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها (و) جوز (الجمع بالتقديم
 والتأخير) كأن (بحسب الفرق للعذر في مرض) فاب كان يصح وقت
 الاولى متلا آخرها الى الثانية وان كان يصح في وقت الثانية قدمها الى
 الاولى بالشرط المتقدمة ثم أشار الى وضوح هذا القول بقوله (قول
 جلي) أي واضح (وقوى) من حيث الدليل فقد ثبت في صحيح مسلم انه صلى
 الله عليه وسلم جمع بالدينة من غير خوف ولا طر (اختاره) أي هذا
 القول (جوز) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم أبو سليمان الخطابي (ويحيى
 الترمذي) والماوردي ولكن المشهور لا يجمع بمرض ولا يجمع ولا طلة
 ولا خوف ولا وحل ولا نحوها لانه لم يقل ونظير الواقعة فلا يجزى الا
 بصريح

باب كيفية صلاة الخوف

والاصل فيها قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الآية وهي ستة
 عشر نوعا جاءت من النبي صلى الله عليه وسلم واختار الشافعي رحمه الله بها
 أربعة أنواع وذكر الناظم منها ثلاثة فقال (أنواع ثلاثة) الاولى ما ضمنه
 قوله (فان يكن عدونا) معاصر المسلمين (في غير جهة) (قوله من) وقف
 ان يفرق الامام القوم فرقتين و (تحرس فرقة) وقف في وجه العدو وقف
 فرقة خلفه (وصلى من يؤم) الامام أو نائبه (بالفرقة) الاخرى (الركعة
 الاولى) حيث لا يلبثها سهم العدو ثم عند قيامه للثانية تقاربه بالنية
 (ونتم) صلاتها (و) ذهبت الى جهة العدو و (حرست ثم) يحيى الوائفون
 للحراسة والامام منتظر لهم و (يصلى ركعة) بالوقف (بالفرقة الاخرى)
 وهذا في الثانية كصحة وقصورة (ولوى جمعه) بالوقف في الخضر ولا

يشرنا في الجملة انه انفراد الامام في الركعة الثانية لانه هنا أولى بأن يحتمل
 الانفراد من مسئلة الانقضاء لحاجة الخوف ويحضر في الخطبة أربعون
 من كل فرقة (ثم) اذا صلى الامام بالفرقة الثانية الركعة الثانية له ثم جالس
 للشهادة قامت هذه الفرقة ثم (أتمت) ثانیته والامام منتظر لهم ولحقوه
 (وهم يسلم) * ولولم تفارقه الاولى بل ذهبت الى وجه العدو ساكنة
 وجاءت الاخرى فصلت معه الثانية فلما سلم الامام ذهبت الى العدو وجاءت
 الاولى الى مكان الصلاة وأتمت وذهبت الى وجه العدو وجاءت الاخرى
 وأتمت مع رواية ابن عمر والاولى رواية سهل واختارها الشافعي لسلامتها
 من كثرة المخالفة ولان الحوط لاصح الحرب وهذه الصلاة بكيفيةها
 المذكورتين صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان
 وله أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة فتكون الثانية له تامة وهذه صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يبطن تخل رواها الشيخان أيضا وذلك
 بكيفية أفضل من هذه لانها اعدل بين الطائفتين ولسلامتها كما في هذه
 من اقتداء المعتز بغيره بالمتن في المختلف فيه ولو ساد ترك الناطق هذا
 النوع الذي ذكره غيره راعا انما اعلی الافضل * **(تنبيه)** هذا
 كله اذا صلى ثنائية كما مر فان صلى رباعية على بكل من الفرقتين ركعتين
 أو مفرافية على بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وبالعكس وبمناظر الفرقة
 الثانية في قيام الركعة الثانية النوع الثاني ما تقدمه قوله (وايكن)
 عدونا في جهة (قيلة) ولا سائر يمنع رؤيته وكثير المسلوب بحيث تقاوم
 كل فرقة ثلث العدو وتسجد طائفة وتحرس اخرى (صفهم) * الامام
 (صقن) ثم بالجميع احراما * بالف الاطلاء الى اعتدال الركعة الاولى
 (و) اذا سجد الامام في الركعة الاولى (معه يسجد صف منهما) سجدة
 (وعرس) في حال السجود الصف (الآخر) في الاعتدال المذكور (ثم)
 حيث قام * الامام ومن سجده معه (فليسجد) الصف (الثاني) وهو من
 حرس في الركعة الاولى (ويحرق الامام) * ويسجد مع الامام في
 الركعة الثانية هؤلاء الذين حرسوا أولا وحرس الآخرون وهم الفرقة
 الساجدة مع الامام فاذا جلس الامام للشهادة سجده معه من حرس في

الركعة الثانية وتشهد الامام وسلم بالجميع وهذه صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد فان كانوا مسلم التروع الثالث ما تضمنه قوله
 (وفي الختام الحرب) بين القوم (ولو اهما * أمكنهم ركباناً) أو مشاة
 أو عدوا (أو) بدرج الامزة للوزن (بالايا *) قال تعالى فان خفتم
 فرجالاً أو ركباناً قال ابن حجر مستقبلي القبلة وغير مستقبلياً أو حقل ذلك
 للضرورة ومحله اذا كان سبب القتال فلو انحرف عن القبلة لم يفسد الصلاة
 وطال الزمن بطالت صلاته وكثوف في القتال الخوف على معدوم من نفسه
 وعضو ومنفعة ومال ولولغيره ومن نحو سبب كسبه وحرق وغرق * ثم يروح
 الناطق في بيان اللباس فقال (وحرموا) أي العلماء (على الرجال) أي
 والخناثي (العسجداء) أي الذهب أي حرموا لبسه والتخلي به وكذا اتخاذه
 ليستعمله (بالسج) فيما يفسح به كله أو بعضه (والتمويه) أي الطلاء به اذا
 حصل منه شيء بالعرض على اناراساقية من الخيلاء وكسرة قلوب الفقراء
 ومثل الذهب الفضة لما روى أبو داود وغيره ان هذين أي الذهب والفضة
 حرام على ذكور امتي حصل لانهم وألحق بالذكور الخناثي احتياطاً أما
 المرأة فحصل لها ذلك للغير المذكور ويحصل للرجال من الفضة ليس الخاتم
 وتعليق آلة الحرب كالرمح والسيف وقوله (لاحال العداء *) أي ان صدأ
 بحيث لا يظهر منه لون الذهب او الفضة لعليسة الصدأ عليه جاز استعماله
 لاتقاء ظهروا اسرف وحرموا أيضاً على الرجال والخناثي (خاص القز)
 وهو ما قطعته الدودة وخرحت منه وهو كد اللون (أو الحرير) وهو ما يحل
 عن الدودة بعد موتها من عطف العام على الخاص فإني كلامه بمعنى الواو
 وذلك لخبر البخاري فيها نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليس الخبر
 والديباغ وان يجلس عليه والساق في ذلك من ظهروا اسرف (أو) لم يكن
 القز والحرير خالصاً بل (غالباً) أي أكثره من حرير فانه يحرم أيضاً لذلك
 تغليبا للآل كثير بخلاف ما اذا استويا لانه لا يسمى ثوب حرير عرفاً وفي رواية
 أبي داود باسناد صحيح انما غشي النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت
 من الحرير رأي الخلفاء اما العلم أي الطراز وسد الثوب فلا بأس به (الا
 على الصغير) فلا يحرم بل لاولى الباسه الحرير والمزهر وترتيبه بحلى

الذهب والنضة ولو في غير يوم العيد **﴿خاتمة﴾** يحل لبس الحرير للنحوكة
كثروا بدفع قل ويحل لبس الكتان والصوف ونحوهما وان غلبت أغنامها
وبكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى شاهد العلم والصلحاء بالثياب
ويحرم تزيينها بالحرير والعور ويس لبس العذبة وأن تكون بين كتفيه
للاتباع

﴿باب صلاة الجمعة﴾

بضم الميم وسكونها وفتحها وحكى كسرهما والاصل في وجوبها قوله تعالى
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي دية وأخبار تكبر مسلم لقد هممت أن
أمر رجلا يصلي بأناص ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة ويوتهم
وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجمعة واجبة على كل محتلم وهو أفضل
الصلوات ويومها أنزل الأيام وليست ظهر أمة ورواها أن كان وقتها وقتها
وتدركه بل صلاة مستقلة لأنه لا يقضى عنها ويختص بشروط للزومها وشروط
لحتمها وآداب وستأتي وهي ركعتان كما قال (وركعتان فرضها) فرض
من الأدية (المؤمن) أي عليه (كف) يبلغ وعقل فلا جمعة على
صبي ولا على مجنون ~~كغيرها~~ من الصلوات والمغنى عليه كالجنون
بخلاف السكران فإنه يلزمه قضاءها لمهر كغيرها (حر) بالجر فلا
تجب على مريضه مرقاة صفة ولا شاة فله بعتة فوق السيد وشمل ذلك
المسكين لأنه عبد ما بقي عليه درهم (ذكر) فلا تجب على امرأة وخشي
(مستوطن) بها أي مقيم إقامة تمنع حكم السفر بحل الجمعة وإن لم
يتوطن بها وعبر مستوطن لأنه حال عليه فيها يأتي والافاضل هنا
الإقامة (ذي حجة) فلا تجب على مريض ومعدور بمجرد خاص في ترك الجماعة
مما يتصوره نأوه من الأعذار الاشتغال بتجهيز الميت كما اقتضاه كلامهم
(شرطها) أي الجمعة أمور الأول وقوعها (في أبيه) بالوقف ولو من
خشيب أو صبي لأن الجمعة لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
الراشدين إلا بعد ذلك والمساجد وفي غيرها بخلاف الصحراء وإن كان بها
نيام ولزام سدت الابنية وقام أهلها العمارة لمزمتهم الجمعة لأنهم وطنهم

سواء كانوا في مظال أو لا والثاني ونوعها (جاصة) فلا تصح فسرادي
والثالث ان تمام (باربعين) رجلا ولو بالامام في كل من الخطبة
والجمعة (وهيه) بم السكت أي الجماعة (بصفة الوجوب) عليهم بان
يكون كل منهم مسلما مكفرا اذ كرامستوطنا بحمل الجمعة لا يظعن
شئا ولا صيفا ولا حاجة **﴿فرع﴾** يحرم على من تلزمه الجمعة السفر
ولو طاعة بعد فجر يومها الا ان ~~تقضى~~ الجمعة في مقصده أو طريقه
أو يتضرر بخلافه عن الرفقة (و) الرابع (الوقت) أي وقت الظهر للاتباع
رواء الشيخان (فان **﴿يخرج﴾** وهم فيها (ياوا) بالجزم جواب الشرط
(الظهر بالبنا) بالهصر على ما فعلوه وفانت الجمعة (ومن **﴿شروطها﴾**
تقديم خطبتين **﴿﴾** على الصلاة للاتباع رواء الشيخان و (يجب ان يقعد)
الخطيب (بينتين **﴿﴾** مطمئنا للاتباع **﴿تنبيه﴾** بقي من الشروط ان
لاتسبها ولا تقارن الجمعة في بلدتها الا اذا كبرت وعسرا جقاءهم في موضع
واحد فيكونا تعد في الأصح بحسب الحاجة ثم شرع في أركان الخطبتين
وذكري كلامه انهما عشرة واراد بذلك ما لا يدسه فيهما والا فراكنهما
خمس وهي حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات وما عداها من
شروطهما وأشار إلى أول العشرة بقوله (ركنهما) أي الخطبتين (القيام)
فهما عند القدرة للاتباع فان عجز عنه خطب قاهدا **﴿والثاني الحمد كما قال﴾**
(والله احمد **﴿﴾** بكسر الهمزة وفتح الهاء مفعولا مقدمات أي اثنتان أي الخطبتين
بلفظ الحمد لا غيره من الثناء للاتباع رواء مسلم نحو أحمد الله أو نحمد الله
أو حمد الله أو لله الحمد أو حدث الله أو أنا حمد لله (و) الثالث انك (عده)
أي الحمد (صل على محمد **﴿﴾** صلى الله عليه وآله وسلم فهما من الاتباع كما صلى
أولاه على الرسول أو حمدا واحدا لان كل عبادة اقتضت الى ذكر الله تعالى
افتقرت الى ذكر نبيه كالآذان والحلا ولا يكفي في الصلاة الا تيان بلفظ
انفهم وان تقدم اسمه عليه **﴿تنبيه﴾** لا يشترط الترتيب بين الحمد والصلاة
على الأصح عند التوروى وان أوهم كلام التاظم خلافة (وايوص) وهو
الركن الرابع (بالتقوى) فهما للاتباع ولا يتعين لفظها كما قال (أو المعنى

كما (*) أى كانظ (نحو الحية والله) أى أمثلا أو أمره واجتنبوا نواهيها ولا
 يكفى التحذير من الاعتراض بالدينيا وزخرفها وقوله (فى كتابهما) متعلق
 بالاركان الثلاثة المذكورة أى يجب هذه الثلاثة فى كل من الخطبتين (و)
 الخامس (الستر) للعبودية فى الخطبتين كاصلاة كما جرى عليه السلف
 والخلف فى الجمعة (و) السادس (الولاية) بالمذمومة (بين تين) أى الخطبتين
 (وبين ماصلى) أى يعلى من الركعتين القرض كما جرى عليه السلف
 والخلف ولأن له اثرا ظاهرا فى استمالة القلوب (و) السابع فعليه ذلك
 (بالطهرين) أى معهما من حدث وخبث أو غرا أو كبر يخففهما أو مغلظا
 أو متوسطا كما جرى عليه السلف والخلف (و) الثامن انه (بطه من) حالة
 كونه (قاعدا بينهما) أى الخطبتين كما فى الجلوس بين العبدتين (و) التاسع
 أنه (يقرا الآية فى احدهما) (للاتباع رواه الشيخان وسواء فى الآية الوعد
 والوعيد والحكم والقصة ويعتبر فيها كونها فهمة (و) العاشر ما يقع عليه
 (اسم الدعاء) بالتحصير (ثانية) أى فى خطبة ثانية (للثومتين) كما جرى عليه
 السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالخواتيم والسراد بالمؤمنين الجنس
 الشامل للثومينات (وحسن تخصيصه) أى الدعاء (بالساعة) كأن يقول
 رحمكم الله قال الامام وأرى أن يكون منه اما بامور الآخرة غير موصوفة
 امور الدنيا اما الدعاء للسلطان بخصوصه فالمختار انه لا بأس به اذا لم يكن
 فيه مجازفة فى وصفه * تم شرع فى سنت الجمعة فقال (منها) أشياء منها
 (الغسل) لم يرد حضورها وان لم يجب عليه بل يذكره تركه وقدم الكلام
 عليه فى باب الغسل واعاده هنا تقيما للسنة المتعلقة بالجمعة (و) منها
 (تنظيف الجسد) بإزالة الشعر والظفر والروائح الكريهة كالصنمان
 فإزاله بالماء ونحوه (و) منها التزين للذكر باحسن ثيابه وأفضلها (البس
 أبيض) بأصفر للضرورة لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم
 وكفتموا فيها موناكم رواه الترمذى وغيره وصححه ويستحب أن يزيد الامام
 فى حسن الهيئة (و) منها (طيب ان وجده) الطيب وأحبه للرجال ما ظهر
 ريحه وخفى لونه وللنساء ما ظهر لونه وخفى ريحه وقد قال امامنا الشافعى من
 نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله (و) منها انه (بكر المشيها)

أي المأ (من غيرة) ليومها الخبر المصنف على كل باب من أبواب المساجد
 ملائكة يكتبون الأول فالأول الخبر المشهور ومحل نصب التكبيرة في المأموم
 أما الإمام فينصب له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباع ولا يركب إلا بعد إذا
 المستحب المأشي أو كما ذكره الناظم كغيرها من العبادات كعبادة المريض
 سواء الإمام والمأموم (و) منها يستحب أنه (ازداد) في طريقه وحضوره قبل
 الخطبة (من قراءة) للقرآن (وذكره) لله تعالى أي وصلاة على رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقد ورد أقر بكم من الجنة أكثركم صلاة على ويحسن
 أن يكثّر منها في يوم الجمعة وليلتها أو أن يقرأ سورة الكهف فيها ومنها
 ما ذكره بقوله (وسنة) سمع (الخطبة) يحصل (بالانصات) وهو السكوت
 مع الإصغاء لها والاستماع لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وأنصتوا لعلكم ترحمون فسرّه كثير من الخطبة وصرف الأمر عن الوجوب
 خبران رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة فقال
 متى الساعة فأوما الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في الثالثة ما حدث لها قال حب الله ورسوله قال
 انلت مع من أحببت فلم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت (و) منها
 (الخلف) أي التثني (في تحية) المسجد الذي هو محل (الصلاة) إذا دخل
 والخطيب يخطب ليتفرغ لسماع الخطبة ولغيره إذا جاء أحدكم يوم
 الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتخير فيهما أما غير التحيمة من
 الصلوات فيكره ابتداءها إذا جلس الخطيب على المنبر

باب صلاة العيدين

أي عيد الفطر وعيد الاضحية والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل
 ربك واتخسر والمشهور في التفسير أن المراد به صلاة الاضحية وأول عيد
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة
 (تسن) سنة مؤكدة لما خطبته صلى الله عليه وسلم عليها وليس بواجبة لخبر
 هل على غيرها قال لا إلا أن تنطق وهي (ركعتان) مقتسمتان في الأركان
 والسنة كغيرها وتسن جماعة وفي المسجد ان تتبع وتسن لأن الفرد كما قال

(لومنفردا) ولا يخطب المنفرد ويخطب امام المسافرين ووقتها (بين طلوع الشمس وزوالها) فتقع فيه (أداء) ويسن تأخيرها الى ارتفاع الشمس كرمح كقوله النبي صلى الله عليه وسلم وليخرج وقت السكراة (تكبير سبع) من التكبيرات (أول) الركعة (الأولى يسن) (و) تكبير (الخمسة في) ركعة (ثانية من بعد أن يكبر في أحرامه) أي لأحرامه في الأولى (وقومته) في الثانية ويسن أن يقف بين كل تكبيرتين كآية معتدلتين أو يجعد ويكبر ويحسن في ذلك سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة ويسن أن يقرأ بعد انشأته في الأولى في أوسع اسم ربك الأعلى وفي الثانية اقرب الساعة أو هل أتاك حديث الغاشية بكاء ما جهر (و) يسن (خطبتان بعدها) أي الصلاة (الجمعة) في أركانها أما شروط خطبتي الجمعة كالقيام فيهما والجلوس بينهما والطهارة والستر فلا يشترط في خطبتي العيد ويسن أن يعلم في عيد الفطر أحكام زكاة الفطر وفي عيد الاضحى أحكام الاتحية و (كبر) بسكون الراء أي ويسن أن يكبر (في) أول الخطبة (الأولى) بدو سجدة (منهما) أي من الخطبتين (تسعا) من التكبيرات (ولا) يكسر الواو أي متوالية (والسبع) من التكبيرات (في) خطبة (ثانية أي أولا) هذا تفسير لكون التكبير يقع في أول الخطبتين ولو فعل بينهما بالحمد والتهيل والثناء جاز والكبيرات ليست من الخطبة وانما هي مقدمة لها **فائدة** الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيد من المكسوفين والاستسقاء وأربع في الحج وكما بعد الصلاة الخطبتي الجمعة وعرفة فقها وكما اثنتان الاثلاث الباقية في الحج ففرادى (وسن من قبل صلاة) عيد (الفطر) فطر كذا سن (الامساك) عن الأكل في عيد النحر (حتى) أي الى (النحر) للاتباع ويسن أن يفطره في نحر وترا وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل وتأخير **فائدة** ليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يفحون ويوم عرفة الذي يظهر له سم أنه هو وان كان العاشر

واحتجوا به بما خرج من قوله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم فطر الناس
 والاخصى يوم يضحي الناس وهو قتيوم يعرفون (وبكر الخروج) أى
 يسن أن يبكر المصلي للخروج الى المصلى بعد صلاة الصبح ليأخذ مجلسه (لا
 الخطيب) فيؤخر الى وقت الصلاة للاتباع (و) يسن (المشي) في
 الذهاب لصلاة العيد بسكينة فلا يركب الا لعذرا ما لا ياب فيختير فيه بين
 المشي والركوب ما لم يتأذبه أحد ويسن أن يذهب في طريقه ويرجع في
 أخرى اقتداء به صلى الله عليه وسلم والارجح في سببه انه كان يذهب في
 أطولها ما تسكن كثيرا للاجرو ويرجع في أقصرهما ورواه أقوال اخر لا مانع
 من اجتماع معانيها كلها أو أكثرها لا تطيل يذكرها (و) يسن
 (التزيين) في يوم العيد للمصلي وغيره لانه يوم سرور وزينة (والتطيب*)
 بالطيب ما عتده من الطيب كالجمعة والفصل وقدم في بابه رازقه اروا فتح
 السكرية قال النووي رحمه الله وليس أحسن الثياب هنا أولى من الأبيض
 الادون (وكبروا) أى الناس يذابى (يلبى العيد) أى عيد الفطر وعيد
 الاضحي في المنازل والطرق والمساجد والاسواق من غروب الشمس
 الى (شعرم بها) أى بصلاة العيد ويسمى هذا التكبير مرسلا ومطلعا لانه
 لا يقيد بحال ولا يكبر الحاج ليلة العيد بل يلى وأما التكبير المقيد فقد ذكره
 بقوله (كذا) أى كما كبروا يلبى العيدين كبروا (لما) أى في زمن (تلا*)
 أى عقب (الصلوات) المفعولة في هذه الايام ولو فائتة أو نافلة أو جنازة
 أو مندورة فيسن لكل أحد حاج أو غيره مقيم أو مسافر ذكر أو أنثى مفرد
 أو غيره ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات لعدم وروده وغير الحاج يكبر
 من صبح التاسع كما قال (بعد صبح التاسع) من ذى الحجة وهو يوم عرفة (الى
 انتهاء عصر يوم الرابع) أى من أيام التضحية وهو الثالث من أيام
 التشرى الى الثلاثة وأما الحاج فيكبر من ظهر يوم النحر لانها أول صلاته بمنى
 وما ذكره الناظم في غير الحاج هو ما اختاره النووي في مجموعه قال وعليه
 العمل وصححه في اذكاره * فائدة * تكبير عيد الفطر أفضل من تكبير
 عيد النحر وصلاة عيد النحر أفضل من صلاة عيد الفطر * خاتمة * يذهب
 احباه يلبى العيدين بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغـ برهما من

العبادات لم يبر من أحيا ليلة العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ويحصل
الاحياء بمعظم الليل والدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليلة أول جمعة من
رجب وليلة النصف من شعبان مستجاب فيستجب

باب صلاة الخسوف للقمر (والكسوف) للشمس

هذا هو الاظهر ويقال فيها خسوفان وكسوفان وفي الاول كسوف وفي
الثاني خسوف (ذى) أى هذه الصلاة سنة مؤكدة وهي (ركعتان وكلتا
هما تين) أى الركعتين (حوت) أى الركعة (ركوعين وقومتين) كما فعله
صلى الله عليه وسلم فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع ثم
يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع ثم يسجد سجدتين ويبقى بالطمأنينة في سجدها
فهذه ركعة ثم يصلى ثانية كذلك هذا أقله أو أمأ أكملها فاضمه قوله
(يسن تطويل أتمرا) أى قراءة (القومات) (الاربع) (و) تطويل (سجدة
الركعات) أى تسبحة (و) سجدة (السجودات) فيقرأ في القيام الاول
بعد الفاتحة وما تقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ بالقرعة أو قد درها ان لم
يسجد بها وفي الثاني كما تلي آية منها والثالث كما تلي وخمسين منها والرابع كما تلي
آية منها ثم يركع ويسجد في كل من الركوع والسجود الاول قدر مائة آية
من البقرة والثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين وخرج بها
ذكرها الجلوس بين السجدتين والاعتدال من الركوع الثاني فلا يطولها
وتسن الجماعة فيهما (و) يسن (الجهور في قراءة) صلاة (الخسوف) لقمر
لانها انيلية (والسر في) قراءة صلاة (الكسوف) للشمس لانها نارية
وللا تبايع فيهما (و) يسن (خطبتان بعدها) أى بعد الصلاة جماعة
(كالمجمعة) أى كخطبتي الجمعة في أركانها ويندب أن يحدث الناس فيهما
على التوبة والخير ويحرفهم على الاعتاق والصدقة ويحذرهم الغفلة
والاغتزار ولواجتمع الكسوف وفرض عين من جمعة وغيرها واتسع وقته
افعله بعد صلاة الكسوف (قدم) أنت الكسوف (عنى فرض بوقت
وسعه) أى في وقت وسع الفرض كما ذكرناه لخوف فواته بالانحسار ولانه
لا يقضى قال امامنا الشافعي رحمه الله في الام واذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة
خففه فيقرأ الفاتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها ثم يخطب للجمعة متعرضا

للكسوف كما أنه صلى الله عليه وسلم استسقى في خطبة الجمعة ثم يصلي الجمعة
ولا يحتاج الى أربع خطب ولا يجوز أن يقصد هماً بنية واحدة لأنه تشريك
بين فرض ونفل ولوا جمع عليه عيد وجنازة أو كسوف وجنازة قدمت
الجنازة فهم لما يباحثون من تغير الميت بتأخيرها ولا نها فرض كفارة ولا ن
فما حق الله تعالى وحق الآدمي ولوا جمع فرض معها قدمت الجنازة أيضاً
ولو جمعة بشرط أن يتسع الوقت فان ضاق قدم عليها ﴿خاتمة﴾ يستحب
لكل أحد عند حصول الزلازل والصواعق والريح الشديدة والغسوف
وتخوها التضرع الى الله بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفرداً كما قاله ابن
المقري تبعاً للنص

﴿باب صلاة الاستسقاء﴾

وهو لغة طلب السقي أو شرعاً طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة
إليها والاستسقاء ثلاثة أنواع أدناها الدعاء بالمسرد وأوسطها الدعاء خلف
الصلوات وفي خطبة الجمعة وأفضلها الاستسقاء بصلاة وخطبة وقد ذكر
الناظم هذا النوع بقوله (صلى كعيد) محتاج للسقي (بهذا أمر الحاكم) *
ونائبه ندباً (بتوبة) عن المعاصي (والرد للظالم) * في الذمة والعرض والمال
لأنه أرجى للإجابة (تنبيه) معلوم ان التوبة واجبة أمرها الإمام أولاً
وذكر الناظم الرد للظالم مع دخوله في التوبة اهتماماً بأنه (والبر) الجبر
وهو اسم جامع لكل خير (والاعتاق والعيام) * بالجبر (ثلاثة) من الأيام
قبل يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وصح ثلاثة لانه
دعوتهم الصائم حتى يفطر والإمام العادل والمظالم (ورابع الأيام) *
الذكورة بتعريب رابع معمولاً بقوله (فليخرجوا) أي فليخرجوا يوم الرابع
صائمين ويخرجون (ببذلة الخشع) * وهو حضور القلب مع سكون
الجوارح ولا تطيبون ولا يستزينون بل ينظفون بالماء والسواله
وتقطع الروائح الكريمة لانه يوم مسألة واستسكاته (مع رضع) جمع رضيع
وهو الأطفال (و) مع (رضع) وهي البهائم (و) مع (ركع) * وهم الشيوخ
لان دعاءهم أقرب الى الإجابة اذ الشيخ أرق قلباً والصبي لا ذنب له وقال

صلى الله عليه وسلم لولا عباد الله ركع وصية فترضع ونها ثم رقع لصيب عليكم
 العذاب صا وقال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم
 (واخطب) أي يس بعد الصلاة خطبتان (كأني) خطبتي (العبد) الأفيها
 يذكره من أنه يبدل التكبير باستغفار واخطب (بأسد دبار) *
 للقبلة واستقبال للناس فتحهم على طاعة الله تعالى فإذا لم يفت تحوثلث
 الخطبة الثانية تستقبل القبلة ندبا وتدعو وتباليغ في الدعاء حينئذ (وأبدل)
 بكسر اللام أنت ندبا (التكبير) في أول خطبتي العبد (بأسد غفار) * هنا
 فتقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه بدل
 كل تكبيرة * تنبيه * علم من تعيبد الا استغفارا خطبتين انه يأتي
 بتكبيرات في الصلاة وبالذكربين كل تكبيرتين كما في صلاة العبد وهو
 كذلك ويسن أن يده في الخطبة الاولى بقوله اللهم استغفرا غفيرا غفيرا
 مرأيا مرعا غدا فاجلا لاجلنا طمعا دائما اللهم استغفرا الغيث ولا تجعلنا
 من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء علينا
 مدرارا ويسن تحويل رداؤه عند توجيه القبلة فيجعل يمينه يساره وعكسه
 لاتباع رواه البخاري وينكسه فيجعل اعلاه أسفله وعكسه لاتباع ورفع
 ظهر يديه الى السماء في الدعاء لاتباع رواه مسلم وحكمته أن القصد رفع
 اليه بخلاف القاصد رسول شيء يجعل بطن يديه الى السماء * خاتمة *
 يسن الاستسقاء بأهل الخبر كما استسقى محمد رضى الله عنه بالعباس مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهما فقال اللهم انا كنا اذا خطبنا
 نوسلنا نبينا صلى الله عليه وسلم فتسقيننا وانا نتوسل بعم نبينا فاستقنا
 فيسقون ولو تضرعوا بكثرة المطر من سأل رفعه بالهم حوائلنا ولا علينا ولا
 يصلى له

كتاب الجنائز

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر وقيل بالفتح اسم للبيت في النعش وبالكسر
 اسم للنعش وعليه الميت وقيل بالعكس من جزه أي ستره (الغسل) للبيت
 المسلم (والتمكفين) له بسائر الصورة (والعلاة) عليه ثم الدفن له

(مقرر وضات * كفاية) بالجبر بالاضافة أو التبعب بتغيير أو ذلك بالاجماع أما
الكفر فلا يجب غده وإن كان ذميا ويجب تكفين الذمي والمعاهد ودفنهما
ولا يجب تكفين الحربي والمرد والزنديق ولا دفنهم بل يجوز اغراء الكلاب
عليهم لكن الاول موافق لمثلاثة أذى التماس برأيتهم (ومن شهدا
يقول * في معرك الكفار) أى فى معركتهم بسبب قتالهم (لا يغسل ولا
يصل) أى عليه أى لا يجوز ذلك ولو كان صبيا أو فاسقا أو محدنا أو أكبر
سواء قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد عليه سلاح نفسه أو سقط عن
دابته أو وطئته الدواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رعى به مسلم أو كافر أو
وجد به اثر أم لا مات فى الحال أم بقى زمانا مات بذلك السبب قبل انقضاء
الحرب أم بعده وليس فيه الا حركته ذبح ويسن دفنه فى ثيابه فقط والحكمة
فى أنه لا يغسل ولا يصل عليه ابقاء اثر الشهادة عليه والتعظيم له باستغناؤه
عن تطهيره ودعاه القوم له وسعى شهيد الان الله ورسوله شهد له بالجنة وقيل
لانه حتى ينص القرآن وقيل غير ذلك (بل) يصل (على الغريق) (و) على من
مات تحت (الهدم) (و) على (البطون) الذى مات البطن (د) على (الحريق) *
بالتار وكذلك الغريب والمقتول ظلما وطالبا أعلم ومن مات عشقا أو بانطالق
وان صدق على كل منهم اسم الشهيد فهو شهيد فى ثواب الآخرة لا فى ترك
الغسل والصلاة * فائدة * الشهداء ثلاثة شهيد فى حكم الدنيا بمعنى انه
لا يغسل ولا يصل عليه وشهيد فى حكم الآخرة بمعنى أن له ثوابا خاصا وهو
من قتل فى قتال الحريين بسببه وقد قتل اتسكع بكلمة الله هى العليا وشهيد
فى الآخرة دون الدنيا وهو من قتل ظلما بغير ذلك والغريق ومن مات تحت
الهدم والمبطون والحريق وضوهم وشهيد فى الدنيا دون الآخرة وهو من
قتل فى قتال الحريين بسببه وقد قتل من الغيبة أو قتل مدبرا أو قتل رياء
وضوهم (وكفن السقط) بتأنيث سينه ولا تفصح كسر ها وهو الذى أسقطته
أمه الحامل قبل تمامه (بكل حال) * من أحوله فحالم تطهر فيه خلقة آدمي
نسكى مواراته بخرة (وبعد نفخ الروح) أى ظهر خلق آدمي فيه يكتم
التكفين التام (باغتسال) * أى معه ويدفن ولا يصل عليه لاننا أوسع بابا من
الصلاة ولهذا يغسل الميت الذى ولا يصل عليه أما اذا لم يظهر فيه خلق

أدعى فلا يجب غسله ولا ستره ولا دفنه لأنهم من أحكام من كان حيا أو توقع فيه الحياة (فان يصح) من الصباح أى فان يرفع صوته أو ظهرت فيه أمارات حياة كاختلاج أو تحرك (فكالكبير يجعل*) فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه لتيقن حياته وموته بعدها أو نظه ورها بالأمانة (وسن ستره) أى الميت عند غسله بأن يكون في موضع خال من الناس مستور عنهم لا يدخله إلا الغاسل ومن يعينه والولى لأنه كان يستتر عند الاغتسال فيستر بعده موته ويوضع على لوح أو سرير على قفاه واخصاه لاقبلة وموضع الرأس أعلى ويغسل في قبض بال أو يخفف فان كان واسعا أدخل يده في كفه أو ضبقا فتورأس الدخار يص وأدخلها * ثم أشاراته انظم الى الكيفية الفضلى بقوله (ووز يغسل*) بماء بارد فهو أولى من المسخن الحاجة ويكون اناء الماء كبيرا (بالسرفى) الغسلة (الاولى) أى معها (وبالكافور*) الصلب) أى معها أى يسن أن يستعان فى الاولى بسدر أو خطمي ثم يصب عليه ماء قراحا من فرقة الى قدمه بعد زوال الصدر ثلاثا بالماء القراح ويسن أن يجعل فى الماء القراح كافورا لا ينشئ التغيير أو صلبا هذا حاصل كلامه (والأكند) جعل الكافور (فى الأخير*) من الغسلات ولا يقرب المحرم طيبا بخلاف المعتدة وأكل الغسل مذكور فى المطولات ولا تجب ذية الغاسل فى الأصح أما أقل الغسل فهو تيمم يده * ثم ذكر المصنف الأكل فى السكفة بقوله (وذ كر كفن فى عراض* لغائف) بالصرف للوزن (ثلاثة) بالتاء تستر كل لغافة منها جميع يده (بياض*) أى بيض فى الهيضين قالت عائشة كفن النبي صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب بيضاء ليس فيها قميص ولا هامة ويحوز رابع وخامس بلا كراهة والافضل (لها) أى الانثى (لغائتان والازار*) أى مئزر وهو ما ستر به العورة ويجعل قبل اللغائتين (ثم القميص) وهو الدرع ويجعل بعد الازار كما أفاده ثم (البياض) بالرفع (فالتحار*) وهو ما يغطى به الرأس ويجعل بعد القميص رعاية لزيادة الستر وكما فعل بانيته صلى الله عليه وسلم أم كادوم والزيادة على الخمسة مكروهة للرجل والمرأة لا تصرف ومن كفنهنما بثلاثة فهى لغائف يستتر كل منها جميع البدن كما قرئته فى كلامه وان كفن الرجل فى خمسة تزيد

قبض وعمامة تفتح من **﴿تنبيه﴾** يكفن الميت بما له حيا فيه ورتكبين
 المرأة بالحرير والمزعرى بخلاف الرجل والخنثى وتكره المغالاة في الكفن
 والمقنول والقطن أولى من غيرهما ثم شرع في كيفية الصلاة على الميت
 المسلم غير الشهيد كالمسلم والسقط في بعض أحواله وهي من خواص
 هذه الأمة فقال (والقرض) بمعنى روض (للملأنة) أي تركها بأسبغة
 أحدها ما ذكره بقوله (كبر) أي نيت تكبيرة الاحراء حة كونك
 (ناويا) الصلاة على الجنائز أو على من صلى عليه الامام ثانيا ما ذكره
 بقوله (ثم) أي عقب التكبيرة الاولى (اقرأ الحمد) أي انفاضة أو بدلاها
 عند الحجز عنها ويسن التعوذ قبله الادعاء الافتتاح لبناء هذه الصلاة على
 التخفيف (وكبر ثانيا) وبعده صلى على النبي (المقني) بكسر الفاء المتددة
 اسم من أجهاته صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهذا هو الركن الثالث
 (وثالثته) ولين توفي **﴿﴾** أي للميت بخصوصه بخلاف ما رجمه الله اغفر له
 (وبعده) أي الدعاء للميت وهو الركن الرابع والخامس (التكبير) على
 الوجه المذكور وهو أربع تكبيرات (و) الركن السادس (السلام) **﴿﴾**
 كغيرها والسابع القيام للقادر كما قال (وقادر يلزمه القيام) **﴿﴾**
 كغيرها من الفرائض مع ما رواه النسائي باسناد صحيح عن أبي أمامة سهل
 ابن خنيفة قال من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بآم القرآن
 مخافتة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء للميت
 ويسلم ولا يجب تعيين الميت بل تكفي نية الصلاة على هذا الميت فان عين
 وأخطأ لم تصح صلاته نعم إذا أشار إلى العين صحت **﴿تنبيه﴾** يسن رفع
 اليدين عند المنسكبين في كل تكبيرة ثم وضعهما على صدره واستسليمه
 الثانية ويندب اكثار الدعاء للميت بعد الثالثة فيقول اللهم اغفر لهما
 وميتا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وأنثانا اللهم من أحييته
 منا فاحياه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان اللهم هذا عبدك
 وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبيه واحباؤه فها إلى
 ظلمة القبر وما هو لاقبه كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن
 محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به

وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك
شفعاء له اللهم ان كان محسنا فزدني احباه وان كان سيئا فافتحوا زعمه
واقهر برحمتك شرهه وقتلته القبر وعذابه واقبح له في قبره وجاف الارض
عن جثتيه واقهر برحمتك الامن من عذاباتك حتى تبعثه آمنا الى جنتك
برحمتك يا ارحم الراحمين ويؤثر الضعفاء في المسراة يقول في الطفل
بعد الاقل اللهم اجعله فرط الا يوبه وسافا وذخرا وعظمة واعتيارا وشفيعا
وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهم ما ولا تقتلهم ما بعدهم ولا
تحرهم ما أجروهم يقول بعد الرابعة اللهم لا تقصر منا أجره ولا تقتلنا بعده واغفر
لنا وله (ودفعه) انصب معمول قوله الآتي قد أوجبوا أي ودفن الميت وهو
تغيبه في قبره حفرة تمتع الراحة واسيع (لقيلة قد أوجبوا) بأن
يوجه في قبره بوجهه ويذنه الي الشرف كما فعل برسول الله صلى الله عليه
وسلم فاودفن مستديرا ومستقبيا نبش ووجهه للقيلة عالم يتغير فان تغير لم
ينبش وجوبا وأما الاضطجاع على الايمن فسنة فيندب أن يوسع القبر ويحرق
قدرة تامة (وسن) المدفن (في الحد) يفتح اللام ويحذف واو وسكون
الحاء فيهما وهو أن يحفر في أسفل جانب القبر القيسلي ما مثلا عن الاستواء
قد رما يسع انيت ويتره (بأرض تصاب) أي صلبة وهو أفضل من الشق
وهو أن يحفر قعر القبر كالنور ويبنى جانبه بطين ويجعل الميت بينه ما اما
الارض الرخوة فاشق أفضل خشية الانهيار ويقول الذي يلحد به سم الله
وعلى ملا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره بناء القبر وتجهيزه ويسن
وضع الجريد الاخضر على القبر وكذا الریحان ونحوه من الثمن الرطب
وان يضع عند رأسه حجرا أو خشبة أو نحو ذلك والدفن في المقبرة أفضل منه
في غيرها إلى الميت دعاء المارين والزائرين ويكره الميت بها وتن
زيارة القبر للرجال وتكره للنساء ويستحب الاكثر منهن وأن يكثر
الوقوف عند رءوس أهل الخير و (تعزية المصاب) بالميت أي جميع من
أصيب به بأن حصل له عليه وجع من أقاربهم وغيرهم قبل الدفن وبعده
(فيها) أي في مصيبتهم وقوله (السنة) بالوقف بعد ما أخر خبره تعزية المتقدم
أي السنة تعزية المصاب في مصيبتهم لارواه ابن ماجه والبيهقي بإسناد

حسن ما من مسلم يعزى أخاه بحصية إلا كساه الله من حلل السمكة يوم
القيامة نعم الشاة لا يعزى بها أجنبي وإنما يعزى بها محاربهها وزوجها
والتعزية بعد الدفن أولى لاشتغالهم قبله بتجهيزه إلا أن أفرط خزنهم
فتعزى بها أولى لتضرهم ومعناها الأمر بالصبر والحن عليه بوعده الأجر
والتحذير من الوعد بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللصاب بحسن المصيبة
وتتمت التعزية (ثلاث) أى ثلاثة (أيام توالى) أى تلى (دفعه) بالوقف وتبع
التألم في هذا كلام المجموع وظاهر كلام الروضة وأصلها أن ابتداء
الثلاثة من حين الموت وهو صرح جميع منهم القاضى أبو الطيب والبيهقي
وابن الصباغ والمأوردى وابن أبي الدم والغزالي في خلاصته وهو العقد
ويحل ما ذكر في الحاضر أما الغائب فتمتد إلى قدمه ويقال في تعزية المسلم
بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وخضر عليه وبالكافر أعظم الله
أجرك وصبرك وأخاف عليك وفي تعزية الكافر بالمسلم غرة الله لميتك
وأحسن عزاءك (وجوزوا) أى العلماء (البكا) وهو بالمدرفع الصوت
وبالفصر المدع على الميت قبل موته وبعده (بغير ضرب وجه) وخدود
(ولأنه ح) لا (شق قوب) وفي نسخة جيب أى ونحوه كنشر شعر وذو يد
جه ويحرم ذلك لخبر الناشئة إذا لم تقب قوم يوم القيامة وعليها سربال من
وقطران ودرج من جرب رواء لم والسربال القمهيص ونحوها تصحين
ليس منها من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ولا يعذب
الميت بشئ من ذلك ما لم يوص به قال الله تعالى ولا ترزوا رزوا أخرى
بخلاف ما إذا وصى به ~~في خاتمة~~ يسن تلقين الميت المكلف بعد الدفن
لحديث ورد فيه ولجيران أهل الميت تهيئة طعام يتبعهم يوم موته وله وجرم
تهيئة لهو ناشئة

كتاب الزكاة

هي لغة التطهير والتماء والاصلاح وغيرها وشراعيها مخرج فنية عن
مال أو بدن على وجه مخصوص والاصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى
وآتوا الزكاة وأخبار كحديثي الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله

وان محمد رسول الله الى آخرة وهي أحد أركان الاسلام لهذا الخبر
وقرئت في السنة الثانية من الهجرة (وانما الفرض) لئلا يكافى الاموال
(على من اسلامه) بالف ، فطلاق أى على مسلم فلا يجب على الكافر الاصل
وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة
وتسقط عنه بالاسلام ترصيا فيه أما المرتبة قبل وجوبها فان عاد الى الاسلام
لزمه التبيين بقاء ملكه فان ملك مرتدا فلا وعلى (حر) كراهة أو بعضه فلا زكاة
على رقيق ولو مكاتب اذ ملك المكاتب ضعيف وغيره لا ملك له فان عجز المكاتب
صار ما يده لسيده وابتداء حوله من حيث ذون عتق فابتداء حوله من حين
عتقه وعلى (معين) فلا يجب في ربيع الموقوف على جماعة غير معينين
كالفقراء والمساكين بخلاف ما روي جماعة معينين فوجب الزكاة فيه ولا
زكاة في مال بيت المال ولا في مال جنين موقوف عليه (و) على ذى (ملك
تمامه) أى تام فلا يجب فيما لا يملكه ملكا تاما كمال كاتبة وجعل جعله ولا
يمنع الدين وجوبها وان استغرق النصاب ثم شرع فيما يجب الزكاة فيه
فقال (في ابل) أى وانما فرض الزكاة في ابل بكسر اليا وسيم جمع لا واحد
له من لفظه وتسكن باؤه للتخفيف (و) في (بقرة) وهو اسم جنس للذكور والانثى
واحدة بقرة وباقورة (و) في (اغنام) وهو اسم جنس للذكور والانثى
لا واحد له من لفظه فلا يجب في الخيل ولا في الرقيق ولا في المتولد من غنم
وطيأة (بشرط) ثلاثة أمور أحدها مضى (حول) كامل في ملكه لخبر
بأن زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فلا يجب قبل تمامه ولو بالخطبة
ولكن لتنازع نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت
الامهات (و) ثانيا استكمال (نصاب) بكسر التون وهو التقدير الذي يجب
فيه الزكاة وسيعلم ذلك من التظيم (و) ثالثا حصول (استيلاء) أى اسامته
وهي رعى مالكها في كل الحول في كل ما يحل أو بمسلك قيمته يسيرة لا يعد
مثلا كلفة في مقابلة ثمنائها لكن لو عاها قدر ان تعيش بدونه بلا ضرر بين
ولم يقصد به قطع سوم لم يضر اما لو سامت بنفسها أو اسامها غير مالكها
كغائب أو اعتلفت سائمة أو علفت معظم الحول أو قدر ان تعيش بدونه أو
تعيش لكن بضر بين أو بلا ضرر بين لكن قصد به قطع السوم أو ورثها

وتم = ولها ولم يعلم فلازكاة فقد اسامة المال الثالث المذكور (و) في ذهب
 وفضة = هذا هو الجنس الثاني سواء كان مضمروين أو غير مضمروين
 والاصل في وجوب الزكاة في ذلك = ولتعالى والذين يكتزون الذهب
 والفضة والكثرة هو الذي لم تؤذز كاته (غير حلي * جاز) أي ابيع استعماله
 كالحلي من ذلك للباس المرأة فلازكاة فيه ويجب في المحرم كحلي ذهب أو فضة
 للرجل والسكر وكسبة مغيرة للزينة وقوله (ولأوجر لا تعمل *) أي
 لمن يجعله استعماله بلا كراهة فلازكاة فيه ثم انتقل إلى الزكاة
 المتعلقة بالقيمة فقال (و) في (عرض متجر) أي عرض يتصرف به وهو
 ما عدا النقود والتجارة تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح وقوله (وربح
 حاصل) أي من مال المتجر أراد به أن يضم الربح الحاصل من الأصل في
 أثناء الحول سواء أحصل بزيادة عين أم بارتفاع سوق إلى الأصل في الحول
 والأصل في وجوبها ما رواه الحاكم بإسنادين صحيحين على شرط الشيخين
 في الأبل صدقتها وفي المقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها
 وهو بطمح الموحدة وبالزاي الثياب المعدة للبيع وأما تحجب الزكاة
 فيها ذكر (بشرط حول ونصاب كلا) بألف اثنتية في تنبيه من
 الشروط أيضا أن ينسوي حال التملك التجارة ليقسرن القيمة ولا يجب
 تحديدها في كل تصرف وتستهزم المينوالقيمة فإن نواها انقطع الحول فحتاج
 إلى تجديد نية مقرونة بتصرف (و) تحجب الزكاة في الثياب الثخيرة
 والزرع وهو الجنس الثالث في (جنس قوت) أي في جنس القنات (باختبار
 طبع *) الأدنى (من عنب ورطب) فقط من ثمارا تثمر فلازكاة
 في غيرها ما (وزرع *) من الجبوب كخطه وشعر وسائر ما يقتات
 اختيارا كالسلب والارز والعدس والحبس والبقلاء والخن والمذرة
 واللوبيا والماش والهملطمان أي الجلبان ونحوها فلا تحجب الزكاة في
 سمسم وتين وجوز ولوز ورمان وفلاح ولا في زيتون وزعفران وقروطم وهو
 العصفرو هل من انحل في الجديد وخرج بقيد الاختيار ما يقتات حال
 الضرورة كحبي الحنظل والغاسول (وشربه) أي شرط وجوب الزكاة
 فيها ذكر (النصاب) الآتي (اذ) أي وقت (يشد * حب) أي يغتبر

لوجوب الزكاة في قدره أب الحبوب حال اشتدادها فانها حينئذ طعمام
وقبل ذلك بقل (و) (ذ) زهوف الثمار وهو بدو صلاحها (يبدو) أي
يظهر لانه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بقل وحصره ثم أخذ في بيان
انهم أب وما يخرج منها مبتدأ بذكر الحيوان فقال (في ابل أدنى) أي
أقل (نصاب الامر) بضم الهمزة وهو أولها (خمس) من الابل أي لاشئ
فيها حتى تبلغ خمسا فحجب (لها) أي فيها (شاة) في (كل خمس * منها) شاة
وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث وفي عشرين أربع ولائتي في الاربعة
الزائدة على العشر من المالم تبلغ خمسا وعشرين كما قال (لاربع) أي إلى
اربع (مع العشر من ضأن) بالوقف أي جذعة ضأن (تمله) أي كمل له
(عام) وطعن في الثانية (وعنز) بالتثنية أي منرضان وهو ثنية منرتم له
(عامان) وطعن في الثالثة وتعتبر كونها صحبة وان كانت له مراضا
لانها وجبت في الخمسة ويميزى ~~ك~~ونها ذكرا وان كانت ابله اناثا و (في
الطمس والعشرين) من الابل (بفت لاجناس) أي لها سنة وضعت
في الثانية وسهيت بذلك لان أمها بعد سنة من ولادتها تحمل مرة أخرى
فتصير من المخاض أي الحوامل (وفي الثلاثين وست اقراض) أي
اجاب (بنت لبون ستين استكملت) وطعنت في الثالثة وسهيت بذلك
لان أمها أن لها ان تلد فتصير لبونا وست وأربعون) فيها (حققة)
استكملت ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وقوله (ثبت) تكملة أو ثبت في
الحديث وسهيت بذلك لانها استحققت أن تركب أو يطرعها الفهمل
(جذعة) مبتدأ لها أربع سنين وطعنت في الخامسة (للفرض) أي
لواحد (مع ستين) بكمرا اتون كقول الشاعر وقد جاوزت حد الاربعين
خبر المبتدأ أي وفي احدي وستين جذعة سهيت بذلك لانها أجذعت مقدم
استانها أي أسقطته وهذا آخر أسنان الزكاة ثم بعد ذلك تتعدد بتهدد
الحيوان كما قال (ست وسبعون) يجب فيها (ابنتا لبون) و (في الفرد
والسبعين ضعف الحقة) أي حقتان (و) في (الفرد عشرين بعد
المائة) ثلاثة البناات من لبون * بنت لبون) بالنصب مفعول احسب
الآتي (كل) بالنصب أيضا برفع المخاض أي لكل (أربعين) بكمرا

التون (وحقة لكل خمسين احسب) أى فيها جاء بذلك خبر أبى بكر رضى الله عنه فى كتابه بالصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين زواة البخارى عن أنس (واعف عن الاوقاص) أى المقادير الزائدة (بين النصب) أى فلا يتعلق بها شئ من الزكاة (تتبعه) لو اتفق فرضان كما تبنى بفرضين أربع حقايق بل من أو خمس بنات لبون فان وجد اعنده تعين الاغيط أو أحدهما أخذ ولا يكاف الآخر ثم أخذ فى بيان نصاب البقرة فقال (نصاب أبقار) جمع بقرة (ثلاثون) بقرة أى لا شئ فى البقر حتى تبلغ هذا العدد (و) * كل ثلاثين منها يجب (تبيع) له ستة أو تبيعة كذلك وسمى بذلك لانه يتبع أمه فى المرحى كما قال (يقضى) * أى يدفع أولان قرنه يتبع أذنه و (مستة) تجب (فى كل أربعين) * أى تفسر للمستلما (ذات يفتين من السنين) * وهبت بذلك لتسكامل أسنانها جاء بذلك خبر رواه الترمذى وغيره وصححه الحاكم وغيره ثم أخذ فى بيان نصاب الغنم فقال (وضعت عشرين) وهو أربعون (نصاب الغنم) * تجب (شاة) أى فيها (كشاة ابل النعم) * السابق ذكرها (وضعت ستين) وه ومائة وعشرون (الى واحدة) * أى معها فى المجموع مائة واحدة وعشرين فقها (شاة واحدة وضعت المائة) * وهو المائتان فيصير المجموع مائتين واحدة فقها (ثلاثة من الشياه) وقى أربع مائة أربع شياه ثم فى كل مائة شاة كما قال (تساع) * بالاشباع (شاة لكل مية اجعل حتما) * جاء بذلك خبر أبى بكر رضى الله عنه وسواء فيما ذكر أنفرت زعمه فى أماكن أم لا حتى لو ملك ثمانين شاة ببلدين فى كل أربعين لا يلزمه الاشاة واحدة ثم شرع فى بيان خلطة الاوصاف وتسمى خلطة جوار فقال (مال الخليطين) أى المال الزكوى الحولى كالمشاة اذا كان جنسا واحدا فأنكثر الخليط على الوجه الآخر لشخصين مثلا من أهل الزكاة حولا كما لا يصير (كامل مفرد) * فيزكيان وجوبا كز كافر رجل واحد زكاة ماله واحد لا يتباع وللخلطة شروط كما قال (ان صرت) وهو الموضع الذى تجتمع فيه اذا أريد سقمها والذى تنخصى اليه اذا شربت ليشرب غيرها (ومسرح) أى ما تجتمع فيه المشاة ثم تساق الى المرحى (يخذه) * كل منهما

(و) ان يتخذ أيضا (الفعل) أى ان لم يختلف النوع كخأن ومعر (والراعى) أى لا يفرد هذا ابراع وهذا ابراع (وأرض الحلب*) ينفع اللام مصدر وحقى التوى السكون وهو الحلب ينفع الميم (و) ان يتخذ ماها (فى مراح) يضم الميم (ليها والمشرى*) أى موضع شربها بان تسقى من ماء واحد من غير أوعين أو بشر أو حوض أو من مياه متعددة (تنبيه*) المراد بالحلب المكان الذى يحلب فيه وأما الأثناء الذى يحلب فيه وهو الحلب بكسر الميم فلا يشترط اعتداده ولا اتحاد الحالب ويشترط ان لا يتميز الناطور والجريين والدكان والحارس والعامل وجداً اذا الفعل والمقح والقاح والحمال والكمال والوزان والميزان للتاجر ين فى حانوت واحد وضوها وانما اعتبر الاتحاد فى ذلك ليصير المسالان كالمال الواحد ولتختف المؤنة* ثم شرع فى ذكر نصاب الذهب والفضة فقال (عشرون مثقالاً نصاب للذهب*) بالوقف (وما ثلث درهم فضة) بإضافة درهم للفضة أى نصاب للفضة وحذفه لظهوره بالخيار الواردة فيه (وجب* فى ذين) أى نصاب الذهب والفضة (ربيع العشر) وهو فى نصاب الذهب نصف مثقال لتحديد لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فى أقل من عشر بن دينار ثنى وفى عشر بن نصف مثقال وفى نصاب الفضة خمس دراهم لقوله صلى الله عليه وسلم وفى الرقة ربع العشر (تنبيه*) المراد بالوزن وزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة وهذا المقدار تحديد فلو نقص فى ميزان ونجم فى آخر فلازكاة فى الأصح للثلاثى النصاب (فائدة*) المثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنتان وسبعون حبة وهى شعبة معدلة لم تقسروا قطع من طرفها مادي وطال وقوله (لومن معدن*) وهو بكسر الهمزة والفتحة أى ولو حمل ما ذكر من نصاب الذهب والفضة من معدن أى مكان مختلفهما الله فيه فيجب فيمير ربع العشر ويشترط فيه النصاب لا الحول وأما بقوله (وما يزيد بالنصاب البين*) أى انه لا توصى فى الذهب والفضة كالقوت لعدم وروده ولا مكن التجزى بلا ضرر بخلافه فى النعم كالحمر (وفى ركاز) أى دفين (جاهل) هذا تفسيره شرعاً (منهما*) أى الذهب والفضة (الخمس) رواه الشيخان و يعرف بصرف الزكاة ويخرج حالاً اذا لا يشترط فيه

حول كالمعدن كما أشار إليه بقوله (حالا كالزكاة قسمها) لانه حق واجب
 في الاستفادة من الارض فأشبهه الواجب في التمسار والزروع وخروج بدفين
 الجاهلية دفين الاسلام $\frac{1}{2}$ تقبيله $\frac{1}{2}$ شرط ملك الواجد للزكاة ان لا يوجد بملك
 غيره ولا بطريقه $\frac{1}{2}$ لا يمكن مسكون أو طروق كسجد فان وجدته
 في شيء من هذه الامكنة فهو واقعة الا أن يجده بملك غيره وعرف ذلك الغير
 فهو للمالك ان لم ينقه والا لم ينق المالك منه الى أن ينتهي الى المحي $\frac{1}{2}$ ثم أخذ
 في بيان نصاب النيات والاصل في وجوب زكاته قوله تعالى وأوفاه يوم
 حصاده الآية فقال (في التمر والزروع النصاب الرمي $\frac{1}{2}$ قل) هو (خمس)
 من الارطال (وربع ألف رطل $\frac{1}{2}$) وهو مائتان وخمسون رطلا فيصير
 مجموع النصاب بالرطل المذكور مائتين وخمسة وخمسين رطلا وهذا ابتداء
 على ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما على ما قاله الراغب وهو خمسة أوسق
 جمع وسق وهو ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والذرا رطل وثلاث
 بالبغدادى فالأوسق الخمسة ألف وستة رطل بالبغدادى والعبرة فيه
 بالكيل على الصحيح وانما قدر بالوزن استظهارا والنصاب المذكور تحديد
 وكيله بالأردب المصرى ستة أردب ورابع أردب كما قاله الله تعالى (و) يجب
 أيضا في (زائد) على النصاب بحسابه وان قل اذ لا نقص فيه كما مر (جف)
 أى المعترف في قدر النصاب حالة الجفاف أى بدو الجفاف كما مر (و) يعتبر في
 الحب مع الجفاف كونه (من غير) بالتموين أى من غير الحب كالتين ونحوه
 (نقى) (أى منى من ذلك ويجب) (العشر اذ بلا مؤنة منى) ذلك التمر والزروع
 (ونصفه) (أى العشر مع مؤنة للزروع) والقر كان منى بدولاب أو نضع
 لتقل المؤنة في الثاني وخفتها في الاول والخبر البخارى فيها سقت اسماء
 والعيون أو كان عشرا العشر وفيها سقى بالنضع نصف العشر والعشرى بنضح
 المثلثة وقيل باسكانها ماسقى بالسبل والناسخ ماسقى عليه من بهير أو نحوه
 والائتى ناضحة (أوهما) أى واجب ماسقى بالنوعين بماسقه مؤنة ومالا
 مؤنة فيه على السواء ان يوزع الواجب عليهما فيجب ثلاثة أرباع العشر
 على الواجب النوعين فان سقى باحدهما أكثر من الآخر (وزع بحسب
 التمتع) يسكون السين للوزن أى بحسب عيش الزرع ونغماته والتمر ونغماته

لأنه المقصود بالسقي ورب سقية أنفع من سقيات فيجب بقوله في الاظهر
 تنبيهه * يشترط في وجوب زكاة النابت غير ما أمر أن يزعه ماله
 أو نائبه فلا زكاة فيما زرع بنفسه أو زوجه غيره بغير إذنه كتنظيمه
 في سوم التعم (وعرض متجر) ينصب عرض مفعولا مقديما (أخير
 حوله) أي في آخره (قومه مع ربح ينقد أصله) وإن أبطله السلطان
 فإذا اشترى عرضا للتجارة بشئ انعقد حوله ووجبت زكاته إذا بلغ ثمنه نصا
 في آخر الحول ويقوم بها الشئ ترى به هذا إذا ملك عرض التجارة بنقد ولو
 في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب فإنه يقوم به لأنه أصل ما يده
 وأقرب إليه من نقد البلد أو لم يبلغه نصا بالموجب الزكاة وإن باع بغيره أما
 إذا ملكه بغير نقد عرض ونسكاح وخلع في غائب نقد البلد يقوم به
 * ثمرة * لو بيع مال التجارة في أثناء الحول بالنقد واشترى به سلعة
 فالأصح أنه ينقطع الحول ويتبدل حوله من حين شرائه ولو تم الحول وقيمة
 العرض دون النصاب فالأصح أنه يتبدل الحول ويبطل الأول ولو كان معه
 مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها قبلت قيمته في آخر الحول
 مائة وخمسين لزمنه زكاة الجميع

باب زكاة الفطر

الاصل في وجوبها قبل الاجماع أخبارا كخبر ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس
 صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين
 * (فائدة) * قال وكعب بن الجراح زكاة الفطر لرمضان كسجود السهو
 للصلاة تجزئة صان الصوم كما يجزئ السجود ثمانية الصلاة (ان غسرت
 شمس تمام الشهر) المعهود لله يوم المفروض وهو شهر رمضان (تجب
 بالجزم جواب الشرط أي وقت وجوبها من غروب الشمس آخر يوم من
 رمضان لأنها مضافة في الحديث إلى الفطر من رمضان في الخبر المار فخرج
 ممن مات بعد الغروب دون من ولد بعده ووقت أدائها أي وقت الوجوب
 (إلى غروب) شمس (يوم الفطر) ويسن أن يخرجها قبل صلاة العبد

للاقتناع ويجرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كغيبته ماله أو المستحقين وقد ر
المؤدى بالنكيل (صاع) وهو أربعة أمداد (صاع) المدينة في عهد
(خير كل الرسل) صلى الله عليه وآله وسلم وعليهم أجمعين وقد مر أن المدرط
وثلاث الصاع (خمسة أرطال وثلاث رطل * العراق) بالجر يدلا أو بالتعب
حالا أو بنزع الخافض والاصل الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا
والخمسة الأرطال وثلاث تقريرا كما قال (وهو بالأحضان قريب أربع)
من الحفنان (بدي انسان) معتدل الخلقة والصاع بالكيل المصري
قدحان وينبغي أن يريد شيئا يسيرا لاحتمال اشتغالهم على طين وتين وغير
ذلك * (فائدة) * ابدى الفقهاء الشافعي معنى لطيفه في ليحيا الصاع
وهو ان الناس تمتنع غالباً من الكسب في العيد ثلاثة أيام بعده ولا يجد
الفقير من يستعمله فيها لانها أيام مرور وراحة عقب الصوم والذي
يتحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال فان الصاع خمسة أرطال
وثلاث كما مر ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فيجتمع منه ذلك وهو كفاية
المعقيرى أربعة أيام (وجنسه) أي الصاع (انقوت من المعشر) الذي
يجب فيه العشر أو نصفه لان النص قد ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير
والتمر والزبيب وقيس الباقي عليه بجماع الاقنيات (غالب قوت بلد
المطهر) أي المخرج عنه ويختلف ذلك باختلاف التواحي وأقوى الخبر لبيان
الانواع لا للتخيير (والمسلم الحر) يجب (عليه فطرته) فلا فطرة على كافر ولا
رقيق (و) يجب أيضاً على من يجب عليه الفطرة (فطرة الذي عليه
موته) يضم الميم وسكون الواو بسبب زوجية او قرابة أو ملك (واستثنى)
من أن الفطرة تتبع النفقة (من يكفر) من رقيق المسلم وقرابه
وزوجته الكفار فلا تلزمه فطرتهم وان لزمته نفقتهم أمان لا تلزمه فطرة
نفسه كالكافر فلا تلزمه فطرة من لزمته نفقته نعم يلزم المكافر فطرة رقيقه
وقربيه موز وجته المسلمين بناء على انه يجب ابتداء على المؤدى عنه ثم
يحملها عنه المؤدى ويعتبر في المؤدى اليسار فلا فطرة على معسر وقت
الوجوب وان أسير بعده وأشار الى نابط ذلك بقوله (مهما يفضل) *
بضم المعجمة وفتحها (عن قوته) عن (خادم) يحتاج اليه لخدمته

(و) عن (منزل) * يسكنه لا ثوبه (و) عن (دينه) على رأى ضعف
 والمعتمد انه لا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لادى كجارجيه في المجموع
 (و) من (قوت من مؤتته) * بفتح الميم وضم الهاء زو بال نصب مع مول قوله
 (يحمل) أى الذى يحمل المؤتته مؤتته عنه وجوبا (يوم عيده وابلته) *
 دون ما عداهما ويشترط أيضا كونه فاضلا عن دست ثوب يليق به
 * خانة * الاصح ان من أيسر به بعض صاع يلزمه اخراجه وانه لو وجد
 بعض الصاعان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم ولده
 الكبير

* باب قسم الصدقات *

أى الزكوات على مستحقها ومهيت بذلك لاشعارها بصدقها بذلها
 والاصل فى الباب آية انما الصدقات للفقراء الآية وذكرنا نظم آخر
 الباب صدقة النفل (أصنافه) أى القسم أى أقسامها المقسوم عليها
 (ان وجدت) جميعها (ثمانية) * مذكورة فى الآية فيجب استيعابهم
 عند وجودهم حتى فى زكاة الفطر ان أمكن بان قسم الامام ولو بنائبه فان لم
 يمكن بان قسم المالك أو الامام فلا اذلا عامل ووجد بعضهم وجب الدفع الى
 من يوجد منهم وتعميم من وجد منهم وعلى الامام تعميم أحاد كل منف وعلى
 المالك ان انحصر وبالبلد ووفى بهم المال فان لم ينحصروا أو انحصروا ولم
 يفهم المال لم يحجز الاقتصار على أقل من ثلاثة كما سيأتى ثم بين حكم مفهوم
 اشترط بقوله (من يقدر) منهم (اردد) أنت (سهمه) أى نصيبه
 (للابقية) * منهم واقسم عليهم ولا ترده الى صاحب المال فاول الثمانية (فقير)
 والمراد هنا (العادم) كسبا وما لا يقع الموقع من كفايته ولا يمنع الفقر
 مسكنه وثيابه وعبدته الذى يحتاجه لحدمته وماله الثمانية عنه بمرحلتين
 وانما رجل وكسب لا يليق به (و) ثانيها (المسكين) وهو الذى (له) *
 بالوقف (ما) أى حتى (يقع الموقع) من كفايته (دون تكمله) * لها
 أى لحاجته (و) ثالثها (عامل) كساع وكتب وقاسم وحافظ للأموال
 (كحاشر الانعام) * وغبرها وهو الذى يجمع أرباب الاموال ويحشرهم

ليأخذ الساعي منهم الزكاة ورابعها (مؤلف يضعف في الاسلام) أي
 نيته ضعيفة أو له شرف يتوقع بإعطائه اسلام غيره أو متألف على قتال مائني
 الزكاة أو أعادينا ونظامها (رقايم - م مكاتب) أي المكاتبون كتابة
 صحجة (و) سادسها (الغارم) وهو ثلاثة أقسام ذكر منها واحد
 بقوله (من للبايع اذان) بتشديد الموحدة أي استدان لنفسه (وهو عادم)
 أي معسر والقسم الثاني الغارم لاصلاح ولو غنيا والثلث الغارم لانضمان
 أي ان أعسر المدين او هو وحده وقد غن من بغراذن ومابعها ما ذكره بقوله
 (وفي سبيل الله غارا حاسب) أي تبرع أي السابيع أهل سبيل الله وهم
 غزاة لاني لهم ولو أغنيا (و) ثامنها (ابن السبيل) وهو عجمان يحتاج إلى
 الزكاة وهو (ذواقفار) أي فقير (اخترى) أي غريب أو من شئ سفر
 وشروط الحاجة وعدم المعصية بسفره (ثلاثة أقل كل صنف) أي
 أقل ما يجزئ له كره في الآية بصيغة الجمع وهو المراد في سبيل الله
 وابن السبيل الذي هو للجنس وذكر (في غير عامل) فيكون في فيه
 بواحد اذا حصل له القرض (وليس بكفي) دفع الكافر) خبر الصالحين
 صدقة تؤخذ من أغنيائهم ترد على فقرائهم (ولا عوس) بالاثنتين
 (رق) أي لا يلاحق فيها من يرق غير المكاتب (ولا) دفع (نصيين) لوصفي
 مستحق (اجعافيه) من أوصاف الاستحقاق كفقير غار بل يدفع اليه
 بما يختاره منه ما لاقتضاء العطف في الآية المغايرة (ولا) بكفي دفع الى
 (بني هاشم) يمنع الصرف للضرورة (و) بني (المطالب) لقوله صلى الله
 عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوصاف الناس وانما لا تحمل لحمد
 ولا لآل محمد ورواه مسلم نعم يجوز ان يكون الجمال والكيال والوزان
 والحافظ كافرا أو هاشميا أو مطلبيا (ولا) بكفي الدفع الى (الغني) بالانكون
 (بمال) حاضر عنده (أو تكسب) أي كسب لا تقي به يكفيه (و) لا الى
 (من) أي زوجة هي (بانفاق من الزوج) مكفية المئون (و) لا الى (من)
 أي قريب (حتمًا) أي وجوبا (من القريب مكفي المئون) جمع مؤنثة
 أي لا تدفع اليهم باسم الفقراء أو المساكين لغناهم بذلك وله دفعها اليهم من
 سهم باقي الأصناف اذا كانوا بتلك الصفة الا ان المرأة لا تكون عاملة ولا

غاية بكافي الرخصة (والثقل) للزكاة (من موضع رب المال) أي المالك
عند وجوبها والمستحقون في بلد الوجوب أو بعضهم (في زكاة فطره و)
من موضع المال) عند وجوب الزكاة (فيما رزك) أي إلى بلد آخر مثلاً ولو
دون مسافة القصر (لا يسقط الفرض) ويحرم فعله لخبر الصحيحين صدقة
تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على فقرائهم ولا امتداد لهما مع كل مستحق في كل بلد
الحزكاة ما من المال والثقل يوجبهم وخرج بالمالك الإمام فله نقلها
(و) انقل من بلد المال إلى بلد آخر (في التكفير * بسقط) الفرض (و)
كذا في (الابصاء) اصنف (والمنذور) إذا لطماع لا تمتد إليها امتدادها
إلى الزكاة بتبنيه لو امتنع المستحقون من أخذ الزكاة فوكلوا (و) فرع
لو كان له دين على غيره فقال جعلته عن زكاتي لم يجزه على الصحيح حتى
يفضيه ثم يرده إليه (وصدقات النفل) سئلوا ورد فيها من الكتاب والسنة
وتحل لغني ولذي القربى لا للثني صلى الله عليه وسلم ودفعها (في الأسرار) *
يكسر الله زكاة السر (أولى) من الجهر (وفي قريبه) أولى (و) في
(الجار) * أولى (ووقت حاجة) أي أمامها أولى (وفي شهر الصيام) * أولى
لأدلة كثيرة شهيرة (وهو) أي التصديق (بما احتاج) إليه (عيله) وهم
من تلزمه نفقتهم (حرام) * بالوقف (وقاضل الحاجة) أي والتصدق بما
دخل عن حاجته لنفسه ومحمونه يومه وليلته وفصل كسوته ووفاء دينه (فيه
أجر * لم يرد على اضطرار) وإضافة (مهر) بخلاف من ليس كذلك
فلا يندب له التصديق بل يكره * نفقة * يسن الاكثار من الصدقة في
الازمنة والامكنة الفاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العسل ومكة والمدينة
ويزن أن يخص بصدقة المحتاجين وأهل الخير ولو بشئ يسير في الصحيحين
اتقوا النار ولو بشئ تمرة وقال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ويحرم
المق بالصدقة ويبطل ثوابها ويسن أن يتصدق بما يحبه قال تعالى لن
تألو البر حتى تنفقوا مما تحبون

كتاب الصيام

هو لغة الامساك ومنه اني فذرت للرحمن صوماً أي صمتاً وشرها الامساك

من المفطرات على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
كتب عليكم الصيام وخبر بنى الاسلام على خمس وفرض في شعبان في
السنة الثانية من الهجرة (بحسب صوم) شهر (رمضان بأحد *) بالوقف
(أمرين) اما (بأستكمال شعبان العدد) وهو ثلاثون يوما (أو رؤية العدل)
الواحد (هلال الشهر) ليلة الثلاثين من شعبان لقوله صلى الله عليه وسلم
«وموالاته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين
يوما» لقول ابن عمر رضي الله عنهما أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أني
رأيت الهلال فقام وأمر الناس بصيامه والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط
للمصوم وهي شهادة حسبة والظاهر كما قال الأذري أن الامارة لله عليه
كروية القناديل المعقودة بالنار في آخر شعبان في حكم الرؤية وإذا ثبت
رمضان برؤية الهلال يمكن ثبت (في حق من) قريب منه وهو الذي (دون
مسير) أي مسافة (القصيرة) من محل الرؤية دون من بعدها وهذا
ما قطع به البخاري والزمي وغيرهما وأدعي الامام الاتفاق عليه وصححه
الرافعي في المحرر وشرح الصغير والنووي في شرح مسلم وصحح الرافعي
في بقية كتبه اعتبار اتحاد المطالع إذا تعلق للرؤية بمسافة القصيرة ثبت
حكمه في حق من كان يمكن ان يطلع عليه بطلع مكان الرؤية دون غيره
وخرج بأحد الأمرين ما لو عرفه صاحب أو مخيم فلا يلزمه الصوم ولا يجوز
لغيرهما العمل به ويجوز لهما ويجز بهما عن فرضهما على المعتمد ولا
يكره ذكر رمضان بغير شهر اعدم ثبوت غمى فيه بل ورد من صام رمضان
الحائث (وانما الفرض) أي شرط الافتراض كونه (على شخص قدر
عليه) أي الصوم فلا يجب على من لم يقدريه أعياه أمكبر أو مرض لا يرجي رؤيته
ويُلزمه لكل يوم بكساية (مسلم) فلا يجب على كافر أو معفى عنه
لا يطالب به كاسلم والأفقه مخاطب بفروع الشريعة على الاصح (مكلف)
أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ومجنون ومعفى عليه وسكران (طهره)
عن حوض ونفاس (ونهر) حصة له وم (نفل نية له) * بالنائب كالأصالة
ونحوه انما الاصحاب بالنيابات (قبل زوالها) أي الشمس (لكل يوم) * وأدلم
ينوبسلا ويشترط استفاء الموانع قبلها (وان يكن) صومه (فرضا) من

رمضان أو غيره (شرط ثانيته) أي الفرض حال كونها (قد عرفت) من
 رمضان أو غيره وكما التعيين في رمضان أن ينوي صوم غد عن أداء
 فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (من ليلة ميثه) ولو كان النأي صيا
 لخبر من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وإنه الدارطاني وقال رجاله
 تقات وهو محمول على الفرض ثم شرع في شرط وط العصة المعتبرة في الصيام
 بقوله (وبانتفاء) أي وشرط صحة الصوم كائن مع انتفاء (مفطر الصيام) *
 وهو (حيض) و (نفاس) و (ردة الاسلام) و (جنون) بحذف حروف
 الهمزة فربما فلا يصح صوم الحائض والنفساء والكافر أسلم كان أو
 مرتداً والجنون وقوله (كل اليوم) قيد في الأربعة فلو حاضت أو نفست أو
 ولدت أو ارتدت أو جن في أثناء اليوم بطل صومه كالصلاة (لكن من ينام *
 جميع يومه فصح الصيام) أي صيامه لبقاء أهليته للخطاب بخلاف المغنى
 عليه (وإن يبق مغنى عليه بعض يوم * ولو لحظته) بالتصغير إشارة إلى
 تعليلها (يصح منه صوم) * ذلك اليوم فان لم يبق لم يصح صومه وقوله (وكل
 عين) عطف على قوله حيض أي شرط الصوم من حيث الفعل كائن بانتفاء
 كل عين (وصات) من ظاهر وان لم تنزل عادة إلى (مهي * جوف) سواء
 كان محيلاً للغذاء أم للدواء أم لا (لمنفذ) يفتح الفاء والذال المجمة أي منفذ
 مفتوح (وذكر) بالثنتين (سوما) أي مع تذكرة صوماء تلبسه فلا يفطر
 بالأكلا ناسياً ومثل للحصيل وغيره بقوله في الأول (كالبلطن والداغ ثم
 المثن) * جمع مائة بالثلاثة وهي مجمع البول (ودب) ويقول في الثاني (وبالطن
 من أذن) * ووصول العين إلى الأول يحصل بأكل أو شرب أو جائفة وإلى
 الثاني باستعاط أو مأومة أو دامة وإلى الثالث بالتقطير في الاحليل وان
 لم يمسوا زال الحشة وإلى الرابع بمحقة أو نخوها وإلى الخامس بنحو التقطير
 وخرج بالعين الانف فلا يضر وصول ریح بالشئ إلى دماغه ولا بوصول
 انطيم بالذوق إلى حلقه وبالمنفذ فيه فلا يضر الا كتحال وان وجد به طعم
 السكحل في الحلق ولا وصول الدهن إلى الجوف بتشرب المسام وبالخوف
 ملوطين في نخذه مثلاً أو أدى جرحه فوصل ذلك إلى المخ أو اللحم ولا
 يفطر ببلع ريقه من معدته فلو خرج من فمه لا على لسانه ثم رده إليه بلعانه

أو غيره وأبتلعه أو بل خيطا بريقه ورده إلى فمه كابتعاد عند القتل وعليه
 يطو به تنفصل وأبتلعه أو ابتلع بريقه مختلطاً بغيره أو متنجساً فطهر
 وقوله (والحمد للوط) أي شرط الصوم انتفاء الوطئ وهذا في طهر بالوط
 وهذا ولو بغير انزال فلا يطر بالوط ناسياً أو مكرها عليه أو جاهلاً بغيره
 بشرطه (و) يطر (باستيقاظه) أي تكاف التي وإن تبين أنه لم يعدمه شيء
 بخلاف غلبته (أو خرج المني باستنائه) أي وهو ممدداً خارج المني بغير
 جماع فيه طهر به أيضاً إذا كان مختاراً عالماً بغيره ولو كان بخوفه ولم
 ومباشرة شهوة كالوط بلا انزال بل أولى بخلاف خروج منظر أو في نوم
 أو تنكر أو لس بلا شهوة أو ضم امرأة إلى نفسه بمحاذل فلا يطر بذلك
 لا انتفاء المباشرة أو الشهوة ثم شرع في سن الصوم بقوله (وسن مع علم
 الغروب) أنه (فطره بسرعة) بتناول ما كول أو مشروب والافوقه
 أفطره بالغروب لخبرنا أن الناس يخبرون بحلوا الفطر ويسن التسهر بخبر مسلم
 تسهر وإن في السحور بركة ويحصل بمقابل الطعام وكثيره ويدخل وقته
 بنصف الليل ويسن تأخيرها قال (وعكسه التسهر) أي يسن له تأخيرها مع
 علمه ببقائه الليل لخبرنا أن أحمداً نزل امتي بخبر ما عجلوا الفطر وأخروا
 السحور وخرج ببقاء الليل لأنه والثالث فيه فلا فضل تركه (و) يسن
 الفطر على غرض الفطر (بالماء لفقده القدر) للاتباع ويسن تثليث
 ما يطر عليه (و) يسن غسل من أجنيب قبل الفجر (ليؤدي العبادة من
 أولها على طهارة ولا يفسد تأخيرها يومه) تنبيه من سن الصوم أن
 يقول عند فطره اللهم لك سمعت وعلى رزقك أفطرت وأن يصون أنه عن
 قبيح الكلام كالكذب والغيبة والفحشاء وشحها وترك الشهوات
 التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر إليها وإسه أو أن يحفر عن القيمة
 التي لم تحرك شهوته ولا تفسد حرام وسن الصوم كثيرة (وبكره) للصائم
 (العك) بفتح العين أي عضنه لأنه يجمع الريق فإن ابتلعه أفطر في وجهه وإن
 القاء عطشه (و) يكرهه (ذوق) الطعام أو غيره خوف وصوله إلى حلقه
 (و) يكرهه (احتجامه) وفصلان هما يعضه فانه وللغرض من الخلاف
 في الفطر مما يكرهه (مجمعه) بالمدي يعضه من به عند فطر من صيام) وأن

يشربه ويتقايأه وكره بعضه سم أن يتخذه مض للعطش ويجعله (أما سبقا
صائم بعد الزوال * ناختر) للذووى انه (لم يكره) وحكى عن النص وصرح
في المنهاج والروضة بالكره وهو المعتمد لخبر الصحابي عن الصادق عليه السلام
أنه كره أن يشرب في الصوم (والمسك والطيبية الخ) لوف تدل على طلب إيقانه
فكرهت إزالته (ويحرم) أى على الصائم (الوصال) في الصوم فرضا كان
أو نفلا للهي عنه في الصحابي وهو أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول في الليل
مطعوما معدا بلا عذر ذكره في المجموع ثم شرع في صوم التطوع فقال
(وسنة صيام يوم عرفه) * وهو تاسع ذى الحجة لأنه صلى الله عليه وسلم سئل
عن صيام يوم عرفه فقال يكفر السنة الماضية والمستقبلة رواه مسلم وقوله (ألا
إن في الحج حيث أنه هقه) * وجه مرجوح والأصح أنه يسئل فطره وإن
كان قويا (و) سنة أيضا صيام (سنة) بحذف التاء تبعاً للحديث أى ستة أيام
من (شوال) لخبر مسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستان شوال كان كصيام
الدهر ويحصل أصل السنة بصومها متفرقة (و) لكن صومها (بالولاء) بالمد
أى مع تواليا (أولى) من تفرقة ما وسنة أيضا صوم يوم (عاشورا) وهو عاشور
المحرم (وناسوعاء) بالمد وهو تاسع لاه صلى الله عليه وسلم سئل عن
صوم يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية وقال لئن عشت إلى قابل
لأصوم التاسع فمات قبله رواه مسلم (و) سن (صوم الاثنين كذا) صوم
(الخميس) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومه ما وقال تعرض
الاحمال فيه ما فأحب أن يعرض عني وأنا صائم رواه الترمذي وغيره
(مع) أيام يعرض أى أيامها وهي الثالث عشر وتاليها لاسم بذلك رواه
التساق وغيره * (فرع) ليس صوم أيام الليالي السود أيضا وهي السابع
والعشرون وتاليها وبنى من الصوم المستنون أشياء منها صوم يوم فطر يوم
وصوم يوم لا يجز فيه مايا كاه وصوم شعبان وغير ذلك (واجز لمن شرع *
في التفل) صوما أو صلاة أو غيره مما من العبادات الا الحج والعمرة (أن
يقطعه) قال صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمر بنفسه أن شاء صام وإن
شاء أفطر وقبست الصلاة وغيره أعنى الصوم (بالانضا) حتما ويكره له
قطعه بلا عذر (ولم يجز) بعد الشروع (قطع لما قد فرضا) * بل يجب

وال
ل
ن
ه
ه

مع
ع

ل

اتمامه صوما أو صلاة أو غيرهما أداء أم قضاء وان كان موصوفاً له شروع
 في القرض ولا عذر له في الخروج منه واعلم ان من شروط الصوم أن يكون
 الوقت قابلاً للصوم وإذا قال (ولا يصح) ولا يجوز (صوم يوم العيد) *
 الصادق بالقطر والاضحى للنهي عنه (ويوم تشرين) المراد الجنس أي
 أيامه الثلاثة للنهي عن صيامها أيضاً (ولا يوم) (ترديد) أي شئت وهو يوم
 الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته ولم يشهد بها أحد أو شهد
 بها عدد من صبيان أو عبيد أو فسقة وذلك لخبر مسلم من صام يوم الشك فقد
 عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وغيره (لأن يوافق
 عادة) له (أو) يوافق (نذراً) * أو قضاء أو كفارة مستقرات عليه (أو وصل
 الصوم) التطوع يوم الشك (صوم مرا) * بألف الإطلاق فيه حيث
 يحصل صومه بأن يكون وصله بما قبله المتصل بما قبل نصف شعبان فلا
 يحرم بل يجب أو يسن ﴿ تنبيه ﴾ قال بعض أهل العصر يؤخذ من قوله
 صلى الله عليه وسلم إذا انتصف شعبان فلا تصوموا وأنه لو صام الخامس عشر
 وتاليه ثم أفطر السابع عشر يحرم عليه الثامن عشر قال وهو ظاهر لأنه
 صوم بعد النصف لم يوصل بما قبله انتهى ﴿ فرع ﴾ لا يصح صوم شيء من
 رمضان من غيره ولو في سفر أو مرض أو من أتين الوقت له فلو لم يبت فيه
 ثم أراد أن يصومه فلا يصح بل يلزمه الامساك والقضاء ثم شرع في بيان
 الكفارة للصوم بقوله (يكفر) إلا كراهية المكاف (المفسد صوم يوم * من
 رمضان أن يظن) في الفرع عامد المختار ولو بلا انزال (عاشم) بسبب
 الصوم والاصل في وجوبه اخبرنا الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هل كنت رأيت
 قال وما أهلكك قال وقعت امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تترك رقة
 قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
 ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بهرق فيه
 تمر فمال تصدق به ثم قال على أقفر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيها
 أهل بيت أجوج اليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت
 نواجذنه وقال اذهب فاعطهمه أهل الشرواه الشيخان وفي رواية لابن داود

فأني يعرف فيه ثم قدر خمسة عشر صاعا ويجب القضاء مع الكفارة فلا
 كفارة على من أفسده بغير جماع أو بجماع في غير رمضان كذرو قضاء
 لأن الله إنما ورد في أفساده صوم رمضان بجماع ولا على ما أفطر بالزنا
 لأن الله ليس للصوم بل له مع الزنا والكفارة الواجبة بالجماع المذكور
 صريعة (كذلك) كفارة (من ظاهر) كما يأتي أن شاء الله تعالى في بابها وهي
 عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين
 مسكينا (لا) كفارة (على المرء) لغة في المرأة أي الموطوءة وإن كانت
 صائغة وبطل صومها أذ لم يؤمزم إلا الرجل المواقف مع الحاجة إلى البيان
 ولتقصان صومها بتعرضه للإطلاق بعروض الحيض ونحوه فلم تسكمل
 حرمة حتى تتعلق به الكفارة ولا نأخره ما لم يتعلق بالجماع فيختص
 بالرجل الواطئ كالهر (وكرر) أي الكفارة (إن القصد تكرره) (*)
 بأن جامع في يومين ولو من رمضان واحد وان لم يكفر عن الأول ذ كل يوم
 عبادة برأسها بخلاف ما إذا تكررا الجماع في يوم واحد لم تكررا الفساد
 (وتنبه) حدوث الشر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض
 على المذهب ثم شرع في بيان القديفة فقال (ولا زيم بالوت دون صوم) (*)
 لقضاء ما فات من رمضان أو كفارة أو نذر (بعد تمكن) منه ولم يقضه
 تقصيرا (لكل يوم) ثلاثون فاته (مد طعام) وهو رطل وثلاث بخدادى
 من طعام يجزئ في الفطرة كما قال (غالب في القوت) (*) وأفهم كلام الناظم
 أنه لا يصام عنه وهو الجديدر القديم يجوز لولييه أن يصوم عنه وهو المعقد
 إمامان مات قبل تمكنه من قضاء الصوم كان مات عقب رمضان أو استمر به
 العذر إلى موته فلا فدية عليه إن فاته بعدز والابن تمكن ومات بعد تمكنه
 منه وجب القضاء أو الفدية عنه (نفرع) من آخر قضاء رمضان بعد
 تمكنه حتى دخل عليه رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم ما سيجرد
 دخول رمضان بل ويتكرر بتكرار السنين على الأصح (وجوز الفطر لطوف
 موت) (*) منه على نفسه أو غيره كان رأى غريبا لا يتمكن من إنقاذه إلا
 بفطره (و) خوف (مرض) وهو ما تقدم بيانه في التيمم (وسفر) (بطل) (*)
 أي طويلا قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أوفطر فعدة

من أيام آخر **﴿فائدة﴾** من عليه الجوع أو العطش حكمه حكم المريض **﴿تنبيه﴾** قول الناظم وجوز يصح كونه أمراً أو ماضياً بمبدأ القاعل أو للفعول واعلم أن كل من أفطر بعذر أو غيره يلزمه القضاء سوى المجبي والمجنون والكافر الأصلي وقوله (وإذا مرضع وذات حمل) أي جزوا الفطر لغيرهما (منه) أي من الصوم (على نفسهما) وحدهما أو مع ولديهما (ضرباً*) أي ظهر بأن يبيع التيمم (ويوجب) فطرهما (القضاء) عليهما (دون الاقتداء*) أي الفدية كالمريض (ومفطرهما) من كبر لا يطبق معه الصوم أو لطيفته مشقة شديدة وكذلك من لا يطيقه لمرض لا يرجي برؤه يجب عليه (لكل يوم*) مديهما من أنه من غالب قوت بلد الوجوب (بلا قضاء صوم*) عليه (والمداقضا) أي معه (لذات الحمل*) أي للعامل (أو مرضع) أي لازم لكل منهما (أن خافنا للطفل*) أي عليه أخذ من آية وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في حق الحامل ومرضع رواء البهي عنه ويستثنى التحميرة فلا فدية عليهما الثالث **﴿تنبيه﴾** الأصح أنه يلحق بالمرضع في لزوم ما من أفطر لا نقاد مشرف على هلاك يفرق أو غيره لأنه مطرارة تفق به شخصان فتعلق به بدلان القضاء والفدية كما في الحامل والمرضع

باب الاعتكاف

هو إقامة الليل والحبس والملازمة على الشيء خيراً كان أو شراً وشرط أن يكون شخص مخصوص في مسجد دينية والأصل فيه الإجماع والأخبار وهو من الآثار القديمة وأركانها لبث ونية ومعتكف ومعتكف فيه كما يعلم بما يأتي (سن) أي الاعتكاف كل وقت ولا يجب إلا بالندوة وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه في غيره لما خاطبته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف فيه واطلب ليلة القدر التي هي كما قال الله تعالى خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فم ليلة القدر وهي من خصائص هذه الامة وياقبة الى يوم القيامة ومن قضائها ان من قامها غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر كما ورد به الخبر وهي في العشر المذكور تنقسم

ليته بعينها لا تنقل وأرجاها أوتاره وأفرد الكلام عليها بالتأليف (واعلم
بمع) الاعتكاف (ان توى) * بالثنية أى لبث قدراً يسمى مكوماً أى إقامة
(بالمسجد) المعتكف فيه للتباعد رواد الشيطان **فائدة** لا يقتصر ثبوت
من العبادات إلى المسجد الاقتصار على المسجد والاعتكاف والطواف وقوله
(المسلم) بالرفع وهو المعتكف بشرطه مع الاسلام والعقل والنفسا من
حيض ونفس وجناية فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وسكران ومغشى
عليه وصبي **فـ** يرفع إذا لانية لهم ولا اعتكاف حائض ونفساء وجنب لحرمته
المكث عليهم في المسجد ثم أثار إلى التيقن قوله (بعد ان توى) * بالثون
الاعتكاف في ابتدائه كالصلاة لانها تميز العبادات من العادات ويتعرض
في نذره للفرضية لاعتناز من النقل **تنبيه** في قوله توى وتوى جناس
التعريف وفي بعض النسخ تقديم توى بالثون على توى بالثاء المثلثة والمعنى
اعلم بمع الاعتكاف ان تواتر المسلم بعد ان أقام في المسجد (لو غلظة) فلا
يكفي مجرد بوره ولا أقل ما يكفي من طمأنينة الصلاة (وسن) أن يكون
الاعتكاف (بوما يكمل) * أى كاملاً خروجا من الخلاف فان من قال ان
الصوم في الاعتكاف شرط لا يصح عنده اعتكاف اقل من يوم (وجامع)
وهو مسجد الجمعة أفضل للاعتكاف من بقية المساجد للخروج من
الخلاف والاستغناء عن الخروج للجمعة (وبالصيام) أى معه (أفضل) *
خروجا من الخلاف **تنبيه** لو نذر عدة متتابعة لزمه التتابع فيها وفي
هذه الايام يلزمه اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأرجح والصحيح أنه لا يجب
التتابع بلا شرط وانه لو نذر يوم لم يحزله بغيره بقرائنه **ثم** ذكر ما يبطل
الاعتكاف المتتابع بقوله (وأبطلوا) أى علما وألا الاعتكاف (ان نذر) فيه
(التوالي) * أى التتابع (بالوطء) وان لم ينزل اذا كان ذا كراهة عالميا
ببحرهم الجماع فيه وجامع في المسجد أم عند خروجه منه قضاء الحاجة
لا يحاسب بها الاعتكاف عليه حينئذ (و) يبطل أيضا بالباشرة بشهوة
فيها دون المخرج نحو (الامس) والقبلة (مع الازال) * دون علمه
كالصوم وأبطلوا أيضا الاعتكاف بالخروج من المسجد بكل بدنه بلا
عذر وان قل زمة لمناقاة اللبث (لا بخروج منه) أى المسجد (بالتسيان) *

للاعتكاف وان طال زمن خروجه لعذره لم يبر وقوعه من أمتى الخطأ
 وانسيان وما استكره واعليه (أو) بخروج (اقضاء حاجة الانسان) *
 من بول أو غائط ولا يجب فعلها في غير داره ولا يضر بعدها من المسجد الا
 أن يمشي في غير في الأصح (أو مرض شق) عليه (مع المقام) بضم الميم أى
 الإقامة معه في المسجد ولا يبطل التتابع به سواء أكان ذلك لتعاجلة إلى
 الفراش والخلاء ونزدة الطبيب أم لا تخوف تلويث المسجد بالاسهال
 وادرار البول بخلاف الحصى الخفيفة ونحوها (والحيض) أى ان طالت
 مدة الاعتكاف بأن كانت لا تخلو عنه غالباً كشهرة فان كانت بحيث تخلو
 عنه انقطع في الاظهر (والفصل من احتلام) * وان امكن اغتساله في
 المسجد لان الخروج اقرب إلى المرأة وإلى صيانة المسجد لحرمته
 (والأكل) أى ولا ينقطع أيضاً لخروجه للأكل لانه يستحي منه في المسجد
 (والشرب) عند العطش ولم يجد الماء في المسجد أو لم يمكنه الشرب فيه فان
 أمكنه الشرب فيه لم يعز الخروج له فان خرج له انقطع التتابع لانه
 لا يستحي منه فيه ولم يخل بالمرأة (أو الاذان من) يؤذن (راتب) بجملة
 للمسجد فصلة عنه أو عن رجبته فربما منها لا تفسد عودها للأذان
 والنف الناس صوتها فلا يبطل بخروجه لذلك الاعتكاف بخلاف خروج غير
 الراتب للأذان وخروج الراتب لغير الاذان أو للأذان لكن بجملة ايست
 للمسجد أو له لكن بعيدة عنه أو عن رجبته (والخوف من سلطان) * أى
 ظالم أو نحوه فلا ينقطع بخروجه لذلك الاعتكاف * * * * *
 التتابع بالخروج مكرها للغير نعم ان خرج مكرها بحق انقطع التتابع
 لتعديره بعدم الوفاء ويجب قضاء اوقات الخروج بالاعذار التي لا ينقطع
 التتابع بها الا اوقات قضاء الحاجة

﴿ كتاب الحج ﴾

أى والعمرة بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد وشرعاً قصد الكعبة لذلك
 الآتى بيانه والعمرة اقية الزيادة وشرعاً قصد الكعبة لذلك الآتى بيانه
 (الحج فرض) على المستطيع للاجماع وأقوله تعالى وثقه على اناس مح

البيت من استطاع اليه سبيلا (وكذا العمرة) بالوقف فرض لقوله تعالى
 وآتوا الحج والعمرة لله أي أتواهما بما تامين و (لم يجبا) أي الحج والعمرة
 باصل الشرح (في العمرة يرمره) بالوقف واحدة وتحجب الزيادة علم
 المعاض كتنذر وقضاء (وانما يلزم) ما ذكره والحج والعمرة (حرا) فلا
 يجب على عبد (مسلم) فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بهما في
 الدنيا ويجب عليه وجوب عقاب في الآخرة كما مر في الصلاة فان أسلم وهو
 معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر له الا في المرتدان كلاهما يستقر
 في ذمته باستطاعته في الردة ذكره في المجموع (كاف) يباوغي وعقل
 وتنبية بشرط صحة كل من الحج والعمرة الاسلام فقط فلولي أن يحرم
 عن الصبي والمجنون ويصح احرام المميز باذن الولي وانما تصح مباشرة من
 المسلم المميز وانما يقع عن فرض الاسلام بالمباشرة اذا باثمه المكاف الحصر
 فيجزي من الفقير دون الصبي والعبد اذا كذبه وبعثه في لزومه ما
 الاستطاعة لانه يراهي فوان استطاعة مباشرة واستطاعة تحصيلها ما غيره
 وقد ذكرنا الحكم النوع الاول بقوله (ذا استطاعة لكل ما يحتاج اليه
 من ما كحل أو مشروب) أي وملبوس واوعيته ما حتى السفر التي
 يأكلها في ذهابه (الى رجوعه) الى دله وان لم يكن له بها أهل وعشرة لما
 في القرية من الوحشة وانتزاع النفوس الى الاوطان فلولي يحد ما ذكره لكن
 كان يكتسب في سفره ما يفي بمؤنته وسفره طويل مرحلة فان كان لم يكف
 الحج لانه قد ينقطع عن الكسب اعراض وتقدير أن لا ينقطع فالجمع بين
 تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة ومن قصر سفره وهو يكتسب في كل
 يوم كفاية أمام كاف الحج بان يخرج له لقلة المشقة بخلاف ما اذا كان لم
 يكتسب في يوم الا كفاية يقومه فلا يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج
 فيضطر ويضطر كونه ذا استطاعة لركوبه كما قال (ومن مركوب) بشرائه
 بثمن مثله أو استجاره بأجرة مثله (لاق به) بأن يصلح مثله ويثبت عليه
 اذا كان بين موكب من حلتان أو دونهما وضعف عن المشي فان لحقته
 بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود عجل وثريك يجلس في الشق الآخر
 ويشترط كون الزاد والراحلة فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة

ذهابه وإيابه والامع اشتراط كونه فاضلا عن مسكنه وعبيده يحتاج اليه
 لخدمته ويشترط أمن الطريق كما قال (بشرط أمن الطريق) بضم الراء ظنا
 بحسب ما يبقيه الخوف في طريقه على نفسه أو ماله سبعا أو عدا أو وصدا
 ولا طريق له سواء لم يجب عليه الحج وإن كان الرصدى يرضى بشئ يسير
 ويكره بذل المال لهم لأنه يحرضهم على التعرض للناس والاطهر وجوب
 ركوب البحر إن لا طريق له سواء إن غلبت السلامة ويشترط وجود الماء
 والزاد في المواضع المعتادة منه ما بين مثله وهو القدر اللائق به في ذلك
 المكان والزمان وعلف الدابة في كل مرحلة ويشترط في السراقة أن
 يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة ثقات والامع أنه لا يشترط زوج أو
 محرم لأحدا هن وانما يلزمها أجرة المحرم إذا لم يخرج الإجماع ويشترط
 إمكان السير أيضا كما قال (ويمكن المسير في وقت بقي) وهو أن يبقى بعد
 الاستطاعة زمن يمكنه المسير فيه إلى الحج السير المعتاد فمكان السير شرط
 لوجوب الحج كما نقله الرافعي عن الأئمة وقال ابن الصلاح انما هو شرط
 لاستقراره في ذمته يجب تضاؤه من تركه ولو قبل الحج وليس شرط
 لأصل الوجوب فيجب على المستطيع في الحال كالمسافر أن يترك الوقت
 قبل مضي زمن يسير أو يستقر في الذمة بمضي زمن يتمكن من فعلها وصوب
 في الرخصة الأولى وأجاب عن المسألة بأنها انما تجب في أول الوقت
 لا مكان تقبيلها النوع الثاني استطاعة شخصه بغيره فن مات وفي ذمته
 حج وجب إلا هاج عنه من تركه والعضوب انما جاز عن الحج بنفسه
 لتكبر أو غيره إن وجد أجرة من يحج عنه أجرة المثل لزمه الحج بها ويشترط
 كونه فاضلا عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط
 نفقة الديال ذهابا وإيابا * ثم شرع في أركان الحج فقال (أركانه) أي الحج
 خمسة الأول (الأحرام بالنية) بالوقوف بأن سوى الدخول لخبر إجماع
 الأعمال بالنيات ويستحب التلفظ بماناؤه فيقول بقلبه ولسانه قويت
 الحج وأحرمت لله تعالى ليبيك اللهم ليبيك الخ وينه عنه ميتا بأن ينوي
 حيا أو محررا أو كليهما أو مطلقا بأن لا يزيد في النية على نفس الأحرام
 وفائدة هي سمي الأحرام بذلك لاقتضائه دخول المحرم ولحقه ريم الأنواع

الآتية **تنبيه** لكل من الحج والعمرة ميقانان زمانى ومكانى فالزمانى
 سؤال وذوالقعدة وشريال من ذى الحجة فلو أحرمه في غير وقته انعقد
 عمرته على الصحيح والعمرة بجميع السنة والمكانى للحج في حق من بمكة
 نفس مكة لم يهزمها وأما عمره فيضات المتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن
 الشام ومصر والمغرب الحففة ومن تمامة اليمن يلم ومن نجد اليمن ونجد
 الحجاز قرن ومن المشرق العراق وغيره ذات عرق والافضل أن يحرم من
 أول الميقات ويحرم من آن ره ومن ذلك طريق لا ينتهى الى ميقات
 فان حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته أو ميقاتين فالاصح أنه يحرم من محاذاة
 أحدهما وان لم يحاذأ أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة
 والميقات فيحرم من مسكنه ومن بلغ ميقاتا غير ميقاته كما ثم أراد فيمات
 موضعه فان بلغه من ميقاته لم يحرم من ذلك بل يغير إحرامه فان فعله لم يضره العود
 ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا وان لم يعد لم يضره دم وان
 أحرم ثم عاد فالاصح أنه ان عاد قبل تلبسه بدست سقط الدم والا فلا وميقات
 العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الحج ومن بالحرم يخرج الى أدنى الحل
 ولو يخطو وقتا لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته في الاطهر وعليه دم
 فلو خرج الى الحل بعد إحرامه سقط الدم على المذهب وأفضل بقاع الحل
 الجعرانة ثم التعميم ثم الحديد **التساوى** الوقوف بعرفة كما أشار اليه بصيغة
 الامر بقوله (ن) **يكسر الفاء** أى بعرفة وواجبه ان يحضر بجزء من
 أرضه وان كان مارقا طائفا **بقى** ونحوه وأول وقته (بعد زوال) شمس
 يوم (التسليم) من ذى الحجة (اذ تعرف) **وبقى** الى الفجر من يوم النحر وهو
 العاشر منه لخبر مسلم مره كما ما وقف رأيه صلى الله عليه وسلم وقب بعد
 الزوال وخبر أبى داود باسناد صحيح الحج عرفة من أدرك عرفة قبل أن
 يطلع الفجر عرفة أدرك الحج ويشترط أهليته للعبادة **الثالث** طواف
 الافاضة كما قال (وطاف بالمشككة) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت
 العتيق (سبعاً) من المرات ولو متفرقة ماشيا كان أو راكبا بمنزلة وغيره
 فلواقته رضى لم يحزه لانه صلى الله عليه وسلم طاف سبعاً وقال خذوا
 منى مناسككم ويدخل وقته باتصاف ليلة النحر بعد الوقوف **والطواف**

واجبات وسنن فالواجبات سترا العورة وطهارة الحدث والنجس وان يحول
 البيت عن يساره مبتدئاً بالجهر الاسود محاذياً له في مروه بجميع بدنه فلو
 بدأ بنفسه بالجهر لم تحسب له طوفته فاذا انتهى انبسط يديه وقبض يديه على
 الشاذرون أو من الجدار في موازته أو دخل من إحدى فتحتي الجهر بكسر
 الحاء وخرج من الأخرى لم تصح عرفته وأن طوف سبعة داخل المسجد
 وأما من كان يطوف ماشياً ويستلم الحجر أو ن طوافه ويقبض يديه ويضع
 يده عليه فان عجز أشار بيده ويراعي ذلك في كل طوفة ولا يقبل الركبتين
 الشاميتين ولا يستلمهما ويستلم اليدين ولا يقبله وان يقول أول طوافه بسم
 الله والله أكبر اللهم اعمأنا بك وتصديقا بكنا بك وبقا بعمدك واتباعا
 لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وليقبل قبالة البيت اللهم ان البيت بيتك
 والحرم حرمك والامن أمانك وهذا مقام العائذ بك من النار وبين
 الركبتين الشاميتين وهذا آت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا
 عذاب النار وليدع بمشائه ومأثور والدعاء أفضل من القراءة وهي أفضل
 من غيرهما مؤثور وسياق في شرح قوله ثم الادعية زيادة على ذلك والرابع
 السعي بين الصفا والمروة سبعا كما تضمنه قوله (وسعى من الصفا للمروة
 سبعا) يذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده إليها أخرى للاتباع في ذلك
 رواه الشيخان وقال عليه الصلاة والسلام ابدؤا بما بدأ الله به وادعوا
 وسياق في شرطه ان يبدأ بالصفا وان يسعى سبعا كما علم من كلامه وان يسعى
 بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرة ومن سعى بعد
 طواف قدوم لم يدره ويستحب أن يرقى المذكرة على الصفا راقداً وقفاً
 قائماً فادرك قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الجبار الله أكبر على
 ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بمشائدين
 ودنياً ويبعد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً وأقول السعي وآخره
 ويعود في الوسط ووضع النوعين مع وف هنالك وخرج بقوله المذكرة
 المرأة فلا ترقى على الصفا والمروة لانه أسأتر لها وانما جعلنا التعميد
 والتهيل دعاء لانه ثناء على الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم حاكبا

عن الله تعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته فوق ما أعطى
الساكنين قال الشاعر

أأذكر حاجتى أم قد كفى * حياؤك ان شئتك الحياء
إذا أنتمى عليك المراءى * كفاء من تعرضه التناء

﴿فرع﴾ يشك في عدم السعى أو الطواف أخذنا لقل * الخامس إزالة
الشعر كما قال (ثم أزل شعره) في وقته (ثلاثا نزره) أى أنه وهى أقل
ما يجزئ خلقا أو نفسه أو نفعه أو إبقاءه أو قضا أو بنورة ﴿تنبيه﴾
يفنى كنهه الشيطان بترتيب الأركان ركنا لأنه معتبر في معظمها فبقدم
الأحرام والوقوف على الطواف والخلو ويؤخر السعى عن الطواف (وما
سوى الوقوف) من هذه إلا كان الخمسة (وكن أشهره) ﴿شهره﴾ الأدلة
السابقة وأعلم أن الركن هنا ما لا يجبر بدمه والواجب ما يجبر بدمه وقد ذكر
الناظم ما يجبر به كهدم فقال (والدم) أى ذبح شاة فحرق في الأضحية وهو
المراد هنا حيث أطلق (جابر لواجباته) بلا تنوين مئة (أو لها) الأحرام من
حيقات ﴿بديهة﴾ من بلغة صريد النكاح المجاوزة بغيرها حرام فإن
فعله لزمه العود ليجرم منه إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق نحوفاً لم
يعد لزمه دم فإن عجز فالاصح أنه كالمقنع بصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا
رجع إلى أهله وإن عاذ ثم أحرم منه ما لم يذهب له لادم عليه وكذلك إن أحرم ثم
عاد قبل تأبسه بنفسك كما مر ذلك (و) ثانیها (الجمع بين الليل والنهار) بعرفه
بالوقوف للوزن فيه بوزن كهدم لأنه ترك نسكا كما صححه التنوير في مناسكه
كابن الصلاح بناء على صححه أن الجمع بينهما واجب وبعبارة المنهاج
ولو وقف ثم سار ثم فارق مرة قبل الغروب ولم يعد إليها أراق دما استحبها
وفي قول وجوبها فأن عاد وكان بها عند الغروب فلا دم وكذا إن عاد ليلا
في الاصح فعلم أن ما جرى عليه الناظم مرجوع (و) ثانیها (الرمي للجمار) *
أى جرة العقبة بسبع حصيات ورمى الجمار الثلاث إذا عاد إلى منى ويات
به إلى التشریق الثلاث والواصب فيها إذا لم يتفرق في التلحق منها كل جرة
سبع حصيات لمجموع الرمي سبعون حصاة ويشترط أن يتبدى بالنكبرى ثم
بالوسطى ثم بختم بحجرة العقبة وإذا ترك رمي يوم أو يومين عهدا أو سهوا

تدركه في باقي الايام على الاظهر ولا دم عليه فان لم يتداركه وجب الدم فلو تركه ربح يوم النحر أو يوم من أيام التشريق فدمه وكذا في البيوت والثلاثة وكذا لو تركه الكل عند الجمعة والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات وفي الحصة واحدة مد طعام وفي الحصة اثنين مدان ويشترط رمي السبع واحدة واحدة وكون المرمى حجرا وسائر الكلام في التظلم على الرمي (ثم) رابعها (المبيت نحو) في بيوتها يحصل بمعظم الليل وانما يلزم مبيت الليلة الثالثة لمن غرت الشمس عليه وهو مقيم عنى وحيد ثم يلزمه رمي اليوم الثالث فمن ترك المبيت في الليالي الثلاث لزمه دم وفي ليلة فداء وليلتين فذان نعم يجوز تركه للعذور ولا دم عليه كرها الا بل وأهل سقاية العباس (و) خامسها المبيت بـ (الجمع) يفتح الجيم وسكون الميم وهي المزدلفة للاتباع ومن دفع عنها قبل نصف الليل وعاد قبل الفجر فلا دم عليه وان لم يعد أو ترك المبيت أصلا لزمه دم وشروط المبيت بها أن يكون بها في ساعة من النصف الثاني (وأخر المستطواف الودع) أي الوداع إذا أراد الخروج من مكة سواء أكان حاجا أم لا آفاقية صد الرجوع الى وطنه أم مكيا يسافر لاجبة ثم يعود وسواء كان سفره طويلا أم قصيرا التوبة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاه فلا تقن تركه لزمه دم ومن خرج بلا وداع وعاد قبل مسافة القصر وطواف سقط الدم أو بعده فإلا في الأصح وللحائض التفريق بلا وداع فلو طهرت قبل مفارقة خطمة مكة لزمها العود والطواف أو بعده فإلا والتفداء كالحائض ولا يمكث بعده فان مكث لغبر اشتغال بأسباب الخروج كشرائه متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عبادة مريض أو عاده وان اشتغل بأسباب الخروج كشرائه زاد وشدد الرحل ونحوه لم يلزمه المبيت الى عادته **تنبية** الأصح أن طواف الوداع ليس من المناسك (وسن يده الحج) أي الابتداء به (ثم) بعد الفراغ منه (يعتبر) وهو المسمى بالافراد فهو أفضل من التمتع والقران والتمتع أن يحرم بالعمرة ثم يفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة والقمران أن يحرم به - حامعا من الطهات ويعمل عمل الحج فيحصره أو يحصره بعمرة ثم يحج قبل الطواف ولا يصح عكسه في الجديد (وليخرد) حقا (محرم) ذكر من يحيط الشياطين والخفاف

والله تعالى ليفتي عنه إيسها في الأحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي
 وتنبه **ح** ما اقتضاه كلام الشافعي من وجوب التجرد لأحرامه جزئه
 الرأسي في العزيم وتنويع في المجموع وهو مقتضى ضبط قول المنج
 ويجرد بالغم لكن جرى في مناسكه على أنه مندوب واستحسنه السبكي
 وغيره تبعاً للمحب الطبري (ويقره) ندبا (ويرتد البياض) أي يسن له أن
 يلبس أزاراً ورواء أيضاً جديدين والأفغوليين ونعلين ويصلي ركعتين
 للأحرام ويسن أن يطيب يده للأحرام **و** كذا ثوبه في الأصح ولا بأس
 باستخدامه بعد الأحرام ولو بطيب له جرم نكح زرع ثوبه الطيب ثم لبسه
 لزمته الهدية في الأصح ويسن للمرأة أن تخطب للأحرام يديها إلى
 الكوعين وأن تمسح وجهها بشيء من الحناء ثم لا تضر أن يحرم إذا استوت
 به راحلتها قائمة إلى طريقه أو توجه لغيره ماستيار **ثم** تسن (التلبية)
 بالوقوف وأكتارها موصاف عند تقاير الأحوال كقول **و** **ك**وب
 وصعود وهبوط واختلاط رقة وفراغ صلاة وغير ذلك وأظها البيت اللهم
 أهيك لي بيتك لا تشر ليك لي بيتك الحمد والتعظيم لك والملك لا تشر ليك
 ويسن أن يرفع الرجل يدهما بحيث لا يضر نفسه وتقتصر المرأة على سماع
 نفسها وإذا رأى ما يوجبها قال لي بيتك ان العيش عيش الآخرة وإذا فرغ من
 تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسأل الله تعالى الجنة
 ورضوانه واستعاذه من النار **(و)** سن (ان طواف قادم) الطواف المسمى
 بطواف القدوم الذي يبايع ولودخل الناس في مكتوبة من صلاة ما هم أولو
 أقيمت الصلاة وهو في أثناء الطواف قدمت الصلاة وكذا لو خاف فوت
 فريضة أو سنة مؤثراً ولو قدمت امرؤها أو هي جملة أو شريفة لا تبرز
 للرجال آخرت الطواف إلى الليل ويختص طواف القدوم بحاج دخول مكة
 قبل الوقوف ومثله الحلال **(و)** سن (الادعية) بالوقوف المأثورة لدخول
 المسجد وللطواف بالبيت وغير ذلك فيقول إذا أبصر البيت اللهم زدني
 البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريراً ما وهبته وزدني شرفه وعظمته بمن حجه
 واعتمره تشريقاً وتكريراً ما وتعظيماً أو برا اللهم أنت السلام ومنك
 السلام فینارینا بالسلام ويقول في أول طوافه قسالة الباب مأمراً وعند

الانتهاء الى الركن العراقي اللهم اني آصو ذبلك من الشك والشرك
والتفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد
وعند الانتهاء الى الميزاب اللهم اطلني في ظلك يوم لا تظلل الا ظلك واسقني
بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شراباً نبياً لا أنطمأ بعده أبداً اذا الجلال
والاكرام وبين الركنين انشأني واجماني اللهم اجعله حجاباً مبروراً وذنباً
مفقوراً وسعيماً مشكوراً وعلاماً مقبولاً وتجاراً لن تبور يا من يزيغفور
وبين الركنين المبانين ممر ويدعو بما شاء كما مر أيضاً ويسن أن
(يرمل) الذكركر (في) اشواط (ثلاثة) أول طوافه للاتباع والرملة فتح
الميم الاسراع في المشي كما قل (مهرولا) والمشي باقي سبعة) وهو الاشواط
الاربعة (تعملاً) أي على هيئة (و) سن (الاضطباع) بان يجعل الله كروسط
ردائه تحت منكبه الايمن وطرفيه على عاتقه الايسر ويكشف الايمن
كدأب أهل الشطارة (في طواف يرمل فيه وفي سعي بهيرول) قبالة على
الطواف الذي فيه الرمل (و) سن (ركعتا الطواف) بعده (من وراء
المقام) أي مقام ابراهيم للاتباع ويقرأ بعد الفاشحة في الاولى قل يا أيها
الكافرون وفي الثانية الاخلاص فان لم يصلهما وراة المقام (فالخير) يكسر
الحاء المهملة فان لم يصلهما في الحجر (المسجد) الحرام يصلح ما فيه (ان يكن
زحام) ثم في أي موضع شاء من الحرم ثم بعده في أي موضع شاء من غيره
ولا تقوت الاجموتة (و) سن ان (بات) من خرج من مكة يوم ثامن الحجة
المحرم يوم التروية (في منى بليل) يوم (عرفه) وجمعهما (أي يعني اظهر
والعصر والمغرب والعشاء فاذا طاعت الشمس على ثياب سار ثمرة حتى تزول
الشمس فاذا زالت اغتسل للوقوف وقد مسح ابراهيم فيه لي به اظهر
والعصر جمعا بشرطه ويسمع بخطبة الامام ثم يبادر الى الوقوف به سرفته
فيقفهم الى الغروب ثم يصد هردلفة كما قل (وبانزداه) (بت) أي امكث
وان لم تنم (وارشعل) منها (بغرا) عقب صلاتك اصبح للاتباع العسلوم
من الاخبار الهجعة (وقف) أنت نديا (بالمشعر) الحرام وهو جبل في آخر
المزدلفة يقال له قمر بضم القاف وقعر الزاى (تدعو) وتذكرا اسم الله تعالى
الى الاسفار مستقبل الكعبة للاتباع (واسرع) بطن (وادى) بانتهاب بنزع

الخائف أي في وادي (المحسر) بكسر السين المشددة موضع فاصل بين عرفقة
ومني سمي به لأن قبل أصحاب القبل حسرو فيه أي أعياى أسرع بمشيها أو
مشى دابته حتى تقطع الوادي للاتباع ورواه مسلم (وفي منى بالجمرة الأولى)
أي جمرة العقبة التي تلي مكة (رميت) بالوقف (بسيعة رميات الحصى)
أي الجسر (حين انتهت) أي وصلت إلى منى بعد طلوع الشمس للاتباع
رواه مسلم وخرج بالجرم لا يسمى جرمًا كالأنثى والزنيخ ويسن أن يرمى
بقدر حصي الخذف ويشترط قصد المرمى ولا يشترط بقاؤه فيه
وقوله (مكبر الأسكل) أي اسلك حصة ظهر مسلم عن جابر رضي الله عنه أنه
صلى الله عليه وآله وسلم أتى الجمرة يعني يوم النحر فرماها ببيع حصيات
يبيع بجمع كل حصة كل حصة منها قد رخص الخذف (واقطع تلبينه)
بالوقف أي عند ابتداء الرمي أن جعلته أول أسباب تقبل ذلك وهو الأفضل
والأفان قدمت الطواف أو الحلق عليه فاقطعه عنده (ثم اذبح الهدى)
بعد الرمي (بها) أي يعني أن كان معك هدى (كأضحية) بالوقف
أي في صفتها وفي ذبحها فيها (واحاق) أي بالذبح (بها) أي يعني
(أو تصرن) للاتباع في الحاقه ورواه مسلم والحلق أفضل قال تعالى محلقين
رؤسكم ومقصرين وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم ارحم المحلقين
المحلقين قالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين قال في
الرابعة والمقصرين رواه الشيخان ونقص المرأة ولا تؤمر بالحلق وقوله (مع
دفن شعر) أي سن دفته (وبعده) أي الحلق أو التقصير (طواف
الركن) ويسمى طواف الأفاضة والزياره والغرض والصدربفتح الدال
لقوله تعالى ثم ليقضوا فتهنم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق
واللاتباع ورواه مسلم ويسمى بعده أن لم يكن سمي بعد طواف القدوم تنبيهه
يستحب إذا فرغ من طوافه أن يشرب من سقاية العباس للاتباع ورواه مسلم
(وبعد يوم العيد للزوال) لكشمس (ترى الجمار لكل بالتوالي) أي
يدخل رمي كل يوم من أيام التشريق الثلاثة بزوال شمسها للاتباع ورواه مسلم
ويشترط ترتيب الجمرات كما مر وتسن المواولة في رمي الجمار (بائتين من
حلق) أي أو تقصير (ورمي) يوم (النحر) أو الطواف أي المتبوع

يا لسي لمن لم يفعله قبل حصول التحلل الاول من تحلل الحيو (حـ) فله
 الطفر * والحق ان لم يفعله قبل حصول التحلل (والابس) أي ستر رأس
 الرجل ووجه المرأة (وسيدو يباح * بنالت) أي يفعله باقي المحرمات وهي
 (وطء) ومباشرة فيمادون الفرج (وعقد) بالتزويج للشكاح لحصول
 التحلل الثاني وقوله (ونكاح) عطف تفسير (واشرب) أنت (لـ)
 كل (ما تحب) من مطلوبات الدنيا والآخرة (ما زمرم) * نذبالاتباع
 رواء الشخان ونظير الخاكم في السنة برك ما زمرم لما شرب له فاذا شربه
 للفقرة مثلاً تستقبل الكعبة ثم تسمى الله تعالى وتقول اللهم انه بلغني عن
 رسولك صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما زمرم لما شرب له وأنا أشربه
 لتغفر لي زلي وكذا ان شربه للشفاء من مرضي وشعوه ويسن التزود منه
 وأما ما يذكر على الاستسنة أن فضيلته مدام في محله فاذا نقل تغيير قال في
 المقاصد الحسنة هذا شيء لا أصل له وزمرم غرض من كثرة وأسماء منها
 زمرم وهزمة جبريل وسقيا اسمعيل وبركة وسيدة ونافعة وعونة وبشرى
 وصافية وبرة وعصمة وسالمة ومهيمنة ومباركة وكافية وعامة ومغذية وطاهرة
 وحرمة وغير ذلك (وطف) أنت (وداعا) وجوبا كما تقدم (وادع
 بالملتزم) * نذبا بعد فراغك من طواف الوداع وهو بين الركن والباب وسمى
 بذلك لأن الداعين يلتزمون عند الدعاء وهو من الأماكن التي يستجاب فيها
 الدعاء قال الشافعي رحمه الله تعالى فيسن لمن فسر غ من طواف الوداع أن
 يأق الملتزم فيلصق بطنه وصدره بحائط البيت ويهبط يديه على الجدار
 فيعمل اليمنى مما يلي الباب ويسرى مما يلي الحجر الاسود ويدعو بما أحب
 والمأثور أفضل ومنه اللهم ان البيت بيتك والعبد عبدك وابن أمتك حملتني
 على ما مضرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني نعمتك حتى
 أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت في راضيا فارددني راضيا والا فاعنني
 الآن قبل أن ينأى من بيتك دارى ويعد عنه مزارى هذا أو ان انصرف
 ان أذنت لي غيره سبيلك ولا يبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم
 فاصحبني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني العمل
 بطاعتك ما أبقيتني واجمع لي خيرا دنيا والآخرة انك قادر على ذلك ثم

يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم * وتسبى زيارة قبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعد فراغ الحج لخبر من حج ولم يزرق فقد جفا في رواه ابن عدى
في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زيارته وحبته لشفاعته
ومعهومه انها جائزة بغير زيارة فاذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة
استحب لهم ان يتوجهوا الى المدينة لزيارته صلى الله عليه وآله وسلم وليكثر
التوجه اليه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وآله وسلم ويزيد منهما
اذا آمد من ارجاء امثلا ويستحب ان يغسل قبل دخوله ويلبس أنظف
ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة الشريفة وهي ما بين القبر والمنبر
فيصل في تحية المسجد بحديث المنبر ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه
ويستدير القبلة ويبعد منه نحو أربعة أذرع ونصف ناظر الى أسفل
ما يستقبله في مقام الهيبة والجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم
ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ثم يتأخر الى صوب يمينه قد ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه
فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يتأخر قد
ذراع ويسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم يرجع الى الموقف الاول
قبا له وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويتوسل به في حق نفسه
ويستشفع به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء من المسلمين
ويحذر من الطواف بقبره صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز لاحد ان
يستحب شيئا من الاواني المعمولة من تراب الحرمين من الابارق والكيزان
المعمولة من ذلك (ولا زعمت دم وقارت) أي يلزم كلامهما دام أما الاول
فلقوله تعالى فمن جمع بالعمرة أي بسببها الى الحج فاستيسر من الهدى اذ
التمتع التلذذ بما كان حرم عليه بعد تحلله من العمرة وأما الثاني فلخبر
الصحين عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن
نساءه البقر يوم النحر قالت عائشة وكن قارنات ووجوب الدم به أولى من
وجوبه بالتمتع لانه أقل هملا وانما يلزم كلامهما الدم (ان كلن عنه) أي
عن مسكنه (الحرم) مسافة اقصر قال تعالى في التمتع ذلك ان لم يكن
أهله حاضري المسجد الحرام وقيس عليه القارن فعلم انه لادم على حاضريه

وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم والقريب من الشيء يقال
 انه حاضره قال الله تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي
 قرية منه ولا تأت اراقته بوقت وهو شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها
 سبع بدنة أو سبع بقرة والافضل ذبيحة يوم النحر ويجوز قبل الاحرام بالحج
 بعد التحلل من العمرة في الاظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الاصح (وعند
 الحجز) عنه في موضعه وهو الحرم بان لم يحجده فيه أو لم يجد ما يشترطه أو
 وجدا كثر من ثمن مثله (صام*) بالوقف بدله عشرة أيام (من قبل نحره)
 أي قبل يوم النحر (ثلاث) أي ثلاثة (ايام*) وتستحب قبل يوم عرفة
 لانه يستحب للعاج فطره كما في الصوم ولا يجوز تصديهما على الاحرام
 ولا صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق في الجديد (وسبعة
 في داره) اذ ارجع الى أهله قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
 في الحج وسبعة اذا رجعتم وقال صلى الله عليه وآله وسلم للعتة عين من كان
 معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا
 رجع الى أهله رواه الشيخان (وليحتمل*) وجوبا (لفوت وقعة) أي
 ووفاء بوفاته يفوت الحج (بعمره عمل*) أي بعمل عمره من طواف
 وسعي اذ لم يكن سعي بعد طواف القدوم وخلق لان في بقائه محرم ما حرم
 شيئا يسهرا حتمه أمام من سعى عقب طواف القدوم فلا يحتاج في تحله
 الى سعي * تنبيه ماذ كره من التحلل بما ذكره أراد به التحلل الثاني
 وأما الاول ففي المجموع أنه يحصل بواحد من الطواف والخلق به - مني من
 النسك لانه لما فاتة الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار كمن رمى ولا يحجزه
 عن حجرة الاسلام لان احرامه انقضى به لما فلا يصرف لآخر كعبه وانهم
 كلام الناظم انه لا يحتاج الى نية العمرة وهو كذلك وان - ا - تاج الى نية
 التحلل (وليقتض) الحج المنى فانه بفوت الوقوف وجوبا تطوعا كان أو
 فرضا فورا وذلك لما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح عن عمار بن الاسود أن
 عمر رضي الله عنه أفق بذلك واشتد في النهابة ولم يسكروه (مع دم) أي
 مع وجوب دم في القضاء للخبير أيضا (ومحصر) أي عن اتمام الحج
 أو العمرة أو قران بان منعه من ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع

الطرق (احل) أي جازله التحلل والافضل له تأخيرها ان اتسع الوقت والا
 فة يجزئها نعم لو علم انكشافه في مدة الحج بحيث يمكنه ادراكه وفي العمرة
 الى ثلاثة ايام لم يجزله التحلل وكذا لو منع من غير الاركان كالرحى والمبيت
 لا مكان الجبر بالدم والتحلل بالطواف والخلق ويجزئها عن حجة الاسلام وان
 منع من هرفة دون مكة وجب عليه ان يدخلها ويحل بعمل عمرة أو عكسه
 وقف ثم تحلل ولا قضاء فهم ما في الاظهر ويحصل تحلل المحصر (بنية) التحلل
 عند الذبح لان الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صارف
 (والحاق مع دم) وقوله (حاصل) أي حصل التحلل بما ذكر من الحلق
 والدم والمراد بالدم شاة مجزئة في الاضحية يذبحها حيث أحصر من حل
 أو حرم ويفرق لحمها على مساكين ذلك الموضع فان فقد الدم فالأظهر ان له
 بدلا وانه طعام بقية الشاة فان مجزئته صام عن كل مديوماله اذا انتقل الى
 الصوم التحلل في الحال في الاظهر بانطلق بالنية عنده ﴿ تنبيه ﴾ لا بد
 في التحلل اذ كور في النظم من مقارنته بنية التحلل للذبح ومن الحلق ومن
 تقديم الذبح على الحلق لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله
 ويلوغه محله فخره ﴿ خاتمة ﴾ لا تحلل بالمرض فان شرطه تحلله على
 المشهور واذا احرم العبد بلا اذن فليس يده تحلله وللزوج تحليل زوجته من
 حج تطوع لم يأذن فيه وكذلك ان الفرض في الاظهر ويسن للمسافر اذا رجع
 ان يحمل هدية الى أهله ولو حجرا وان يرسل اليهم من يعلمهم بقدمه اليهم الا
 ان اشهر بحجته مكان كان في قافلة أو نحوها

﴿ باب محرمات الاحرام ﴾

أي ما يحرم بسببه (حرم) أنت (باحرام) ولو طلقا على الرجل (مسمى
 ادس ﴿ خبط ﴾ أو نسج أو عقد في سائر بدنه وان بدت الذميرة من ورائه كما في
 الزجاج الشفاف الا اذا لم يجد غيره فيحوز له لبس السراويل منه والخفين اذا
 قطع من أسفل الكعبين ولا فدية وان احتاج الى لبس خيط لمسداوة
 ا وحرا وبرد جاز ووجب الفدية والاصل في ذلك كله الاخبار بالصحة
 ومن المحرم عليه ان يمسح بغيره ويحيط بمحشوة بطن يعمل للبدن ليقمها

من البرد ويزر على الساعدين أما المرأة فله لبس الخيط في الرأس وغيره
 الا انقار في الاظفر (و) حرم أنت باحرام (للراجل) بمعنى الرجل أى
 عليه (ستر الرأس) حق البياض الذي وراء الاذنين (وامرأة وجهها)
 أى ستره بما يعد ستر اصرفا من خيط او غيره كقائسوة وجمامة وخرقه
 وعصاية وكذلك الخمين تخمين في الاصح ومحمل التحريم اذا لم يكن عذر
 فان كان كمد او اوة او حرا وبرد جاز ووجب القديرة واحتمز في ستر الرأس
 بالرجل من المرأة وفي ستر الوجه بالمرأة عن الرجل وخرج بقولنا بما يعد
 ستر اما لا يعد كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل او حمل والتوسد بوسادة او جمامة
 والانغماس في الماء والاستغلال بالحمل وان مس رأسه (و) حرم أنت
 باحرام على المحرم ولو امرأة (دهن الشعر) أى من الرأس او اللحية بدهن
 ولو غير مطيب من سمن وزبد وزيت وذائب شحم وشمع وغيره المسانية من
 تربين الشعر وتفتيته المناسفين لحبر المحرم اشعث اغبر أى شأته المأمورية
 ذلك ففي مخالفتها بالدهن المسد كزور القديرة وخرج بالدهن الاكل
 فلا يحرم ولا قديرة في دهن رأس انزع واصلع وذفن امر دلاتفاه
 المعنى (و) حرم أنت بالاحرام (الحلق) للشعر أى ازالته من الرأس
 او غيره حلقا او غيره (والطبيب) أى استعمله في بدنه أو ملبوسه ولو
 زعلا كالسك والكافور والورس والزعفران ~~بوجوبه~~ تنبيه ~~بعدم استعمال~~
 الطبيب أن يأكله أو يحنقه به أو يستعط به أو يتخوى على بحسرة عديد
 فيتنجسه وأن يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو
 تلبس الحلى المشوبة وان يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة
 وان يدوس الطبيب بنعله لأنها ملبوسة (و) حرم أنت باحرام (قلم الظفر)
 من اليد أو الرجل والمراد ازالته بقلم او غيره وتكمل القديرة في ازالة ثلاث
 شعرات أو ثلاثة أنفجار (و) حرم أنت باحرام (اللبس بالشهوة) يعنى
 مقدمات الجماع بشهوة كالقبلة والمفاخذة قبل التحللين فان فعل ذلك صمدا
 لزمته القديرة سواء أنزل ام لا ولا يحرم بغير شهوة ومن فعلها ناسيا لا شئ
 عليه ~~بوجوبه~~ الاستثناء حرام بوجوب القديرة بشرط الاتزان كما ذكره
 في المجموع وقوله (كل) أى من لبس الخيط وما ذكره ~~بوجوبه~~

تخيره) أى المحرم (ما) زائدة (بين شاة) مجزئة فى الاضحية (نطلب*)
 أى تدبج (أو اصع) بالجمع صاع (ثلاثة لسته* مسكين) أى مساكين
 لكل مسكين نصف صاع (أو صوم ثلاث) من الايام (بيت*) أى بيت
 نية صومه بابل لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أى
 خلقى فدية من صيام أو صدقة أو نسك وتجبر الشيخين أنه على الله عليه وسلم
 قال لكعب بن عجرة أى ذيل هوام رأسك قال نعم قال انسك بشاة أو صم
 ثلاثة أيام أو أطعم فرقامن الطعام على ستة مساكين والفسق يفتح الفاء
 والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق وبالعدو وغيرهما أمانة الجماع فستأق
 وهذا دم تخيير وتقدير **تنبيه** لو عبرنا نأظم بدل أو بالواو كان أقوم بل
 قال بعضهم أنه العواب لان بين انما تكون بين شيئين وقوله (وهمد وطه)
 بالتصبيط فاعلى معنى ليس وبالرفع مبتدأ خبره (للتمام حقه قفا*) بألف
 اللمة لاق ان كان ما ضيا والافو بدل من فون التوكيد الخفيفة فيحسم
 بالاحرام الوطه ولولهميمة من غافل عامدا عالم بالتحریم مختار فى الاصع قال
 تعالى فلا رث ولا فسوق ولا جدال فى الحج والرفث الجماع والفسوق
 العريان والآية افظها لفظ الخبر ومعناها الهى أى لا ترقوا ولا تفقهوا
 (مع الفساد) فتفسد به العمرة مطلقا وكذا الحج قبل التحلل الاول بعد
 الوضوء أو قبله ولا يفد به بين التحليل ولا فساد لجماع الناس والجاهل
 بالتحريم ويرجن بعد ان أحرم عاقل فى الجدي ويجب اتمام ذلك التمسك
 من حج أو عمرة أو قران (و) يجب (القضا) بالضم للوزن اتفاقا وان كان
 نسكه تطوعا إذا التطوع عنه يصير بالشرع فيه واجب الاتمام كالفرض
 بخلاف غيره من التطوع (مضيقا*) لانه يضيق بالشرع فيه (كالصوم
 تكفير صلاة باعتداء*) أى كترك الصوم والصلاة باعتداء فان قضاءهما
 مضيق بخلاف تركهما بلا اعتداء وتكفير ما ارتكب موجب باعتداء فانه
 مضيق وان كان أصل الكفارات على التراخي لان المتعدي لا يستحق
 التكفير بخلاف غيره (و) بالقضاء يحصل ماله الاداء*) أى من فرض أو نفل
 فلوا أسد النفل ثم نذر حجا أو أراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يحصل له
 ذلك **تنبيه** محل وجوب القضاء إذا كان ما أفسد غير قضاء فان أفسد

قضاء لم يقضه وانما يقضى ما أفسده أولاً لان المقضى واحد (وصح) آى
القضاء (فى الصيا و) فى (رق) اعتباراً بالاداء وان لم يكن الصبي والرقيق
من أهل الفرض واذا أحرما بالقضاء فكذلك قبل الوقوف انصرف الى
فرض الاسلام وهلم بما القضاء * تنبيه * يوجد فى بعض النسخ بعد
قوله مضى ما

عليه كالتكفير الذى اعتدى * وباقضاء يحصل له الاداء
كترك الصوم واعتد أو كفره وقوله (كفره) * أى عمد الوطء المفسد (بدنة)
أى واحدة من الابل ذكراً كان أو أنثى لقضاء الهابة رضى الله عنهم بذلك
ثم (ان لم يجد) ها (فبقرة) * بالوقف للوزن (ثم) ان يحجز منها (الشيء
الستيع) من الغنم ويعتبر فى كل منها الجزاؤه فى الاذنية ثم ان يحجز منها
(فاطعام) بقيمة البدنة بأن يقومها بدراهم ويخرج بقيمتها طعاماً يتصدق
به ثم ان يحجز من ذلك (فالصيام) * بالعدم من امداده) أى عن كل مد يوماً
(وحرماً) * بألف الاطلاق ان كان ماضياً والا ففى بدل من وزن التوكيد
(للمحرم) أى عليه ولو خارج الحرم وحده أو مع الصيد (ومن يحل الحرماً) *
بألف الاطلاق ولو غير محرم أو كان الصيد بالحل كعكسه المفهوم بالاولى
(تعرض الصيد) ولو بتغير أو غارة أو لفة أو نصب شبكة أو وضع يده بشراء
أو عارية أو ودعة أو غيرها إلى كل صيد ما كوله بري أو متولد منه ومن غيره
من طير أو دابة لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً أى أخذه وخبر
الصيدين الله صلى الله عليه وسلم قال يوفى مائة من هذا البلد حرام بحرمته
الله تعالى لا يعرض شجره ولا ينفر صيده أى لا يجوز تغير صيده ولا لحظه ولا
لحلال فغير التغير الأولى وقيل بمكة باقى الحرم * تنبيه * يكره ان يفتى
رأسه ولحيته فان قتل منهما قتل يتصدق ولو بلقمة ثدياً (وفى الانعام) المثل
فالبعير كالعام * وفى الشعامة يفتح النود ذكراً كان أو أنثى بدنة كما حكم
به عمر رضى الله عنه وعلى وابن عباس رضى الله عنهما ومعاوية وفى بقرة
الوحش وحمارة بقرة (والكباش كالتضبع) وفى الضبع كبش وهو ذكور
الضأن والانتى نجسة وفى الظبي حتر كما قال (وعن ظبي) * والعنز أنثى من
المعزله أسنة (وكالحمائم) أى كل ما حب وهدر (الشاة) من ضأن أو معز

بحكم الهبة وفي الغيب جدى كما قال (ضبط جدى) وفي الارنب عناق
وهى الانثى من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة وفي اليربوع جفرة
وهى الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر وهى لا تفل فيه عن السلف
يحكم فيه بمثله عدلات قضيان فطنان ويختبر فى الصيد المثل بين ذبح مثله
والصدق به على مساكين الحرم وبين أن يقوم المثل بدراهم ويشترى بها
طعاما كما أشار إليه بقوله (أو الطعام قيمة) وبين أن يصوم من كل مديوما
كما قال (أو وما بعده من كل مديوما) قال تعالى هذا بالغ الكعبة
أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما وغير المثل يتصدق بقيمة طعاما
لمساكين الحرم ولا يتصدق بالدراهم أو يصوم من كل مديوما كالمثل
ويعتبر فى العدل الى الطعام سعره بمكة لا بحمل التلاف على الرابع
(بالحرم اختص طعام والدم) أى يجب اختصاص الطعام بمساكين
الحرم وكذلك الدم بأن يفرق لحمه على مساكينه أو يملكهم جملة مديوما
لأحياء ولا يجوز إلا كل منه (لا الصوم) فلا يختص بأرض الحرم بل يجوز
أن يصوم حيث شاء (إن يعقدنك أحجارا) فباطل ولو مع حلال ولما
كان العاقد أوز وجا أو وكبلا عن أحدهما وكذلك لو كان العاقد حلالا
ولروجة محرمة وسواء كان محرما ببيع أو محرمة أو محرمة أو محرمة مسلم
لا ينكح المحرم ولا ينكح والنهي يقتضى الفساد (وقطع نبت حرم) رطب
وقام سادون محررم) أى أنت على الحلال والمحرم والأطهر تعلق الضمان
به والمستقبت كغيره على المذهب فحرم قطع كل شجر رطب غير مخاوف
حرى لا ألبايش وكذا العوسج وكل شجر ذى شوك على الصحيح وتضمن
الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة وإن صغرت جسدًا فالقيمة وتضمن
السكراب بالقيمة فإن أخلف فلا وإن كان بإسقاطه فلا بأس أو قلعه ضمن
ويجوز ذلك للعدركمى الهاتم فيه وأخذها لعقلها ويحل الأذخر وكذا
غيره للدواء * فائدة * حدود الحرم معروفة وقد نظم بعضهم مساقفها
بالأميال فقال

وللحرم القديده من أرض طيبة * ثلاثة أميال إذا رمت اتفاقا
وسبعة أميال عراقى وطائف * وحدة عشر ثم تسع جعرانه

زاد بعضهم

ومن يمن سبع بتقديم سينه * وقد كانت فاشكر لربك احسانه
 * خاتمة * صيد حرم المدينة حرام وكذا وج في القديم ولا يضمن في الجديد

كتاب البيع

هولقة . قاله ثي بشي قال الشاعر

ما بعثكم موهبي الا بوملكم * ولا أسلمها الا ايديد
 وشرا عاقبة بل مال جمال - لي وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع
 آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وأخبار كثير سن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الكسب الحبيب قال علي بن الرجل يده وكل
 بيع مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة رواه الحاكم وصححه وأركاه ثلاثة عاقد
 ومعهود عليه وصيغته يداها فقال (واغما يصح) البيع (بالايجاب) * من
 البائع وهو ما دل على التملك بشئ دلالة ظاهرة كبيعك ومالكك
 (و بقبوله) أي الايجاب من المشتري وهو ما دل على التملك بذلك دلالة
 ظاهرة كقبولك وغلكت قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال صلى الله عليه وآله
 وسلم اغما البيع عن تراض أنيط البيع بالرضا وهو أمر خفي فاعتبر لفظ
 يدل عليه (أو استحباب) * كيعني وايجاب واستقبال كاشترى وقبول فلا
 يصح بيع بمعاينة ولو في المحقرات والمأخوذها كلها خور ذبيح فسد
 فيطأ ب كل صاحبه عاقدع اليه ويده إن تاف ويجوز تقديم فقط
 المشتري على لفظ البائع وينعقد بالكتابة مع انية كبيعته لك بكذا ومنها
 الكتابة ولو إلى حاضر لا على مائع وهو أو أمان العاقد بشرطه إن يكون بالغ
 عاقد رشيد الاسفهام مالا مختارا أو مكرها بحق وإن يكون بصيرا وأما
 المعقود عليه فله شروط ذكرها بقوله (في ظاهر) أي اغما يصح البيع في
 ظاهر أو يظهر بالفسل كئوب تجس بما لم يسترشدا منه فلا يصح بيع
 كاذب ولو معلوما بته وغيره وخنزير وشحها وبيع مالا يظهر بالفسل
 (منته فبه) حسا وشرا عاقد لا يصح بيع مالا نفع فيه أمانا لثته كعقبي حنطة

أو نخبته كحدأة ورخمة وغراب وحشرات لا نفع فيها وإن ذكرها سامنا ف
 في الخواص ولا يبيع آلة الله و يصح بيع الماء على الشط والخمر عند
 الجبل والتراب بالحصار عن حازها في الأصح (قدر) (*) بالبناء للمفعول على
 (تسليمه) والمعنى قدر على تسليمه حسا وشرا عا يوثق بمحصل الغرض
 ويخرج من بيع الغرر المنهي عنه في مسلم قال الماوردي والغرر ما تردد
 بين متضادين أغلبهما أخوفه ما وقيل ما انتطوت عنا عاقبته فلا يصح بيع
 الضال والآبق والغصب فإن باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح (ملأ
 لدى العقد) أي لصاحب العقد الواقع لحديث لا يبيع الا فيما يملك رواه
 أبو داود والترمذي وقال انه حسن فلا يصح بيع الفضولي (نظر) (*) بالبناء
 للمفعول أي من العاقدين فلا يصح بيع ما لم يراه أو أحدهما وإن وصف
 بصفات المسلم اهتبه انتهى عن بيع الغرر لان الرؤية تقيدها أمورا تقصر
 عنها العبارة وفي الحديث ليس الخبز كالعيان وأما خبر من اشترى ما لم يره
 فهو بالخيار إذا رآه فضعيف كما قاله المدارقني والبيهقي وتعتبر رؤية كل
 شيء على ما يليق به (ان عينه مع المهر لم) (*) أي بأن يعلم المتعاقدان عينه في
 المعين ومعه رهنما كان أو مئتمنا انتهى عن بيع الغرر في بيع احد العاقدين
 أو اثني بين بائع واحد وكذا الوبايع دارا محفوفة بمساكنه من كل الجوانب وشروط
 المشتري حتى المرور والها من جانب مهم لتفاوت الأغراض بالاختلاف
 في الجوانب وينبغي ان يرضى الى المنازعة بفعل اسماءه كلها مالم يبيع بخلاف
 ما إذا عينه له أو أثبتته من كل الجوانب أو أملك أو قال بعته كما محفوفة
 فيصح البيع ويتعين في الاولى ما عينه وله في البقية المرور من كل جانب فإذا
 كانت الأرض في حوزة المطلق ملاصقة للشارع أو للثلاث المشتري
 لم يستحق المرور وفي ملك البائع بل يمر من الشارع أو له ملكه القديم ويصح
 بيع صاع من سيرة تعلم صيغاتها وكذا الوجه لت في الأصح (*) تنبيه
 يستثنى عما ذكره المصنف ما لو اختلط حمام البرجين وياع أحدهما ماله
 لصاحبه فانه يبيع على الأصح كما ذكره التتوي رحمه الله تعالى في باب الصيد
 والذي يبيع وشراء كوز الفسفاع للضرورة والمساحة وقوله (أو وصفه
 وقدر ما في الخدم) (*) أي بأن يعلم العاقدان قدر المبيع ووصفه وكذا جسه

في الفضة ثمتنا كان أو ثمتنا لو قال بعثك بثلثي هذا البيت حنطة أو برة هذه
الحصة ذهباً لم يصح للجهل بالقدر أما المعين فلا يعتبر العلم به ندوه فيصح
بيع المشاهد من غير تقديره كصبرة الطعام والبيع به كصبرة الدراهم
لكن يكره لانه يقع في الندم فان علم ان تحتها دكة ومنخفضاً بطل البيع
وان جهل خبره **تنبيه** علم من صنيع الناظم ان شروط المعقود عليه
غير الربوي ستة كما جرى عليه البارزى وهي طهارته ونفعه والقدرة على
تسليمه وكونه مملوكاً له احب العقد ورقبته والعلم به لدخول اشتراط
الرؤية في اشتراط العلم وجعلها في المنهاج كغير خمسة **فرع مهم**
لو كان التوب على منسج قد نسج بعضه فباعه على ان يسج الباقي لم يصح
البيع قطعاً نص عليه **ثم** شرع في بيان الربا بالقصر وألفه بدل من وأو
ويكتب بهما وبالياء أيضاً لغة الزيادة وشرعاً عقد على عوض مخصوص غير
معلوم الثمن في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما
والاصل في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى وحرم الربا وخبر مسلم عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم آكله وموكله وكاتبه وشاهده ويقال انه علامة
سوء الخاتمة كإيذاء أولياء الله تعالى فقال (وشرط بيع التقديرات) أي
الذهب والفضة ولو خيره مضمونين (كما في بيع مطعموم) أي قصد لا طعام بأن
يكون معظم مقاصده اطعم أي الاكل وان لم يؤكل الا نادراً (بما قد طعماً)
بألف الـ للاق (تقايض المجلس) أي التقايض في المجلس للعوضين
(والحلول) أي حلولهما (زدي) انت (علم غائل) أي العلم بالمائلة (بجنس
يخصد) أي ان اتحد جنسهما كذهب بذهب وبر ببر وخرجه ما لو باع
ربوا بجنسه جزافاً فانه لا يصح وان خرج سواء للجهل بالمائلة عند العقد
والجهل بالمائلة كحقيقة المفاضلة وما لو باع ربوا بغير جنسه واتحد اعلة في
الربا كذهب بفضة فيستلزم الحلول والتقايض قبل التفرق فقط فان لم يتفرقا
في صلة الربا كان يبيع طعاماً بغيره كنفذ او ثوب لم يتلزم شيء من الثلاثة
والاصل في ذلك خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير
بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلاً يمتثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت
هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد أي مقابضة قال الرافعي

ومن لازمه الحسول أى غالباً ولا جازناً خيراً التسليم الى زمنه ومصلحة الرباق
التقد كونه تعدد اوفى المطعوم الطعم والمطعوم هو ما قصد لطعم الادعى
اقتياتاً أو تمكها أو تداءياً كما يؤخذ من الخبر فانه نص على البر والشعير
والمقصود منهما التقوت فالتحق بهما عا هوقى معناهما كالارز والذرة وعلى
التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فألحق به ما فى معناه كالزبيب والتين
وعلى الملح والمقصود منه الاصلاح فألحق به ما فى معناه كالسطكى والزنجبيل
والزعفران والسمونى والطين الارمنى لان الحسرا ساقى وسائر الادوية
(وانما يعتبر القائل) فى بيع الربوى بجنسه (حال كمال النفع) به بأن يتهبأ
لاكثر الانتفاعات المطلوبة منه أو يكون على هيئة يتأق معها ادخاره فقد سئل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص
الرطب اذا بيع قالوا نعم فنهى عن ذلك وفى رواية فلا إذن رواء الترمذى
وصححه وفيه اشارة الى ان القائل يعتبر عند الجفاف وقيس بالرطب غيره
(وهو) أى حال كمال النفع (حاصل) فى ابن والتمر) فيباع اللين باللين ولو
حامضاً أو رابياً أو خائراً أو خبيثاً على ما لم يضل بالنار أو يخط بالماء أو يذوقه ولا
مبالاة فى كون ما يحويه المسكالك من الخائرا أكثر وزناً لكن لا يباع الحليب
الا بعد انتزاع رغوته ويباع التمر بالتمر ولا تضره اوده ولا يظهر اثر زوالها فى
الكيل (وهو) أى التمر (بالرطب * رخص) فى العرايا ولو لا اغتياها (فى
دون نصاب) للزكاة وهو خمسة اوسق (كالعنب *) بانوقف والمعنى انه
رخص فى العرايا وهو بيع الرطب والعنب على شجره خرساً بمثله على
الارض زيبياً او تمراً كمالاً لانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
الرطب بالتمر ورخص فى العرايا أن تباع بخصره أو بأكلها اهلها رطباً رواء
الشيخان وروياً أيضاً انه رخص فى بيع العرايا ان تباع بخصره فيمادون
خمس اوسق أو خمسة اوسق شلداً ودين الحصى احد رواه فاخذ امامنا
الشافعى رضى الله عنه فى الظاهر قوله بالاقبل وقيس بالرطب العنب بجماع
ان كلامهم ازكوى يمكن خصره ويدخر بانه بخلاف سائر الثمار
كالجوز لانها متعرفة مستورة بالاوراق فهى لا يمكن خصره بخلاف الزائد
على مادون النصاب فى صفقة واحدة (تنبه) سكت المتعنف عن اشتراط

المماثلة والتعاضد العلم به مما هو ثم ذكر حكم بيع الثمر والزرع بقوله
 (واشترط) انت (لبيع ثمر أو زرع) من قبل طيب (الاكل) أى من قبل بدو
 الصلاح في الثمر واشتداد الحب من فردا عن الأرض (شرط القطع) وان
 كان المشتري مالك الأرض اخذ امن خبر مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما
 انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع السبل حتى يبيض او يشتد وخبر
 الحسن بن لا تبيده والتمر حتى يبدو صلاحه خرج منه بعبء بشرط القطع
 بالاجماع على جواز فاعمل به فيما عداه ومنعه وه ان غاية فيه جواز البيع
 بعد بدو الصلاح مطلقا وبشرط قطعه وبشرط ابقائه اما بيعه مع الأرض
 او الشجرة فيصح من غير بشرط القطع بل لا يجوز شرطه لمافيه من الحجر
 على المشتري في ملكه **فائدة** جعل الماوردي بدو الصلاح ثمانية
 اقسام الاول باللون كصفرة الشمس وحمرة العناب الثاني بالطعم كالألوة
 قصب السكر وحموضة الرمان مع زوال المرارة الثالث بالنضج في البطيخ
 والتين الرابع بالقوة والاشتداد كالتمج والشعير الخامس بالطول
 والامتلاء كالعلف والبقل السادس بالكبر كقضاء السابغ بالاشفاق
 اكما كالعطن والجوز الثامن بالانفتاح كالورد وورق التوت ولا يصح
 بيع المبيع قبل قبضه كما قال (بيع المبيع قبل قبض) بنحوين (بطلا *)
 بألف الاطلاق أى باطل منقولا كان أو عقارا وان أذن فيه البائع وقبض
 الثمن أقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام لا تبعن شيئا حتى تقبضه
 رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل ومثل البيع الهبة ولا جارة
 والوكالة والقرض وجعله مدافا أو عوض خلع وصلى ورأس مال سلم
 (كالحيوان اذ يلطم قولا) بألف الاطلاق أى باطل بيع ما يبع بالحيوان
 ولو يلطم بهما سواء كان من جنسه كعقربى بقررة أو من غير جنسه من
 ما كولد وغيره كعقربى بقررة أو بعبد لانه صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع
 الشاة بالعمرواه الحاكيم والبيهقي وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم
 بالحيوان رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسل وأسنده الترمذي عن
 زيد بن سلمة الساعدي ثم شرع في بيان الخيار وهو ضربان خيار نهض
 وسياق نوع منه وخيار ترك وهو ما يتعاقب بحد الشمس وله بيان المجلس

والشرط ويدأبلا قوله - ما قال (والبيعان بالخيار) في أنواع البيع
 كما يعرف ويبيع الطعام بالطعام والسلم والتولية والشرط وصلاح المعاوضة
 وشراؤه من يعتق عليه والهبة ذات التواب (قبل أن * يفترا) من مجلس
 العقد (عرفا وطوعا بالبدن) وان طال مكثهما أو تمساخا منازلا أو زادت
 المدة على ثلاثة أيام قال - إلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو
 يقول أحدهما للآخر اختر رواد الشيطان يقول قال في الجمع وحاله
 منه - وبأن يتقديرا إلا أن أوالى أن ولو كان معطوفا لكان مجزوا فيقال
 أو قل أما إذا افترا من المجلس صرفا وطوعا يدينهما ولو نسيانا أو جهلا
 فيقطع خيارهما اختيارا سابق ولا يثبت خيار المجلس في بيع العيدين نفسه
 والتسعة التي لا رد فيها، وطوأة وان جعلتها معا ولا في الإبراء والسكاح
 والهبة بلا ثواب وكذا الشفعة والأجرة والمسافة والصدق وعوض
 الخلع في الأصح ثم أشار إلى خيار الشرط بقوله (وشرط الخيار) أي
 يجوز شرطه (في غير السلم * ثلاثة) من الأيام متعاقبة بالعقد (وتوفاها)
 لا زائد عليها (من حين ثم *) العقد بالايجاب والقبول نعم أن شرطت في
 أثناء المجلس فابتدأوها من الشرط في الأصح وان شرط ابتداؤها من
 التفرق أو اختيار بل العقد للجهة التي تبيع به * يشمل كلامه شرط الخيار
 للقبولين ولا أحدهما وغيرهما حتى نهى المبيع في الظهور ومتى كان
 الخيار وحده فذلك للمبييع، وتوقف من تمام العقد بل أنه للشترى من حين العقد
 والأقلية منع أن كان لا - مدته تلك المبيع له وتصرفه فيه نفذ وله فوائده
 وعيوبه وثمة - حيث - حكم بطل المبيع لأحدهما حكم بطل الثمن للآخر
 وحيث توقف فيه توقف في الثمن ونبه بعد مجاوز شرط الخيار في السلم على
 غيره من الرويات لأنه إذا امتنع في السلم لأعتبار انقبض فيه من جانب
 واحد فمتناهة فيما شرط القبض فيه من الجانبين بطريق الأولى ثم أشار
 إلى نوع من خيار انقاص وهو ما يظن - صوله بالعرف المطرد وهو السلامة
 من العيب وضابطه هنا كل ما ينقص العين أو القيمة تقصا يفوت به غرض
 صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه بقوله (وان نجا) أي الذي (أي عيب
 يظهر * من قبل قبض) من المشتري للمبييع - واء أو جده قبل القبض أم

حدث بعده أي أو حدث بعد القبض واسعة إلى سبب مقدم وجهه المشتري
 (جائز للشري) أن (يرده فوراً على المعتاد) فلا يكلف غير المبادرة
 المعتادة فلو عمله وحضرت صلاة أو أكل أو لبس أو قضاء حاجة أو كان في
 حمام أو ليل فأخذه ذلك جازقن العيوب ما ذكره بقوله (كسكون من تباع
 في اعتداد) أي في الغدة وكسواء الرقيق وزناؤه وسرقته وابقه ويخبره
 وسنانه استحكم وبوله في الفساراش في غير أوانه وجماع الدابة وعضها
 ورعجها ولا مطمع في استبقاء العيوب وانضابط لها ما تقدم وخرج
 بقواهم في الضابط ما بقوت به غرض صحيح ما لوبان في الحيوان قطع فلة
 يسيرة من نخذه أو ساقه لا يقوت شتاء ولا يقوت صيفاً لا خيار بذلك
 وبقوله سم إذا غلب الخ الثبوت في الأمة المحقة للوطء فإنها تنقص القيمة
 ولا خيار بها إذ ليس يغيب في الأمه عدمها وبقية خيار النقص
 مذكورة في المطولات ﴿فرع﴾ الجوزة في البطح عيب بخلافها في
 الرمان ثمة لا يتوقف رده على حكم القاضي ولا على حضور الخدم وله
 الرد ولو بوكيل وله الرفع إلى القاضي فهو كدفعه كان البائع غائباً ولا
 وكيل له حاضر ورفع المشتري إلى الحاكم واثبت الشراء منه وتسليم
 الثمن اليه والعيب وانفسخ به وحلف قضي له بالثمن من ماله ووضع المبيع
 عنده دل فإن لم يكن له مال يبيع فيه المبيع ولو أمكنه الشهاد على القسخي
 طريقه لزمه فإن عجز عن الشهاد لم يلزمه التلقظ بالفسخ في الأصح وشرط
 في الرد تركه الاستعمال ولو استخدم العبد بقوله اسقني أو ناوتني أشوب
 أو أغلق الباب أو ترن على الدابة سرجها أو أكنها بطن حقه ويحذف في
 ركوب جوحه يسر سوتها وقودها

باب السلم

ويقال السلم وهو بيع شيء بوصف في مدة ملائمة سلم أو نحوه
 والأصل فيه قبض لا جماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ابتاعتم بدين
 إلى أجل مسجى الآية تزنت في السلم وخبر بها المحققين من أسلف في شيء
 فإسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (الشرط) في صفة

زيادة على شروط البيع أموراً أحدها (كونه) أي الثمن الذي هو رأس
 المال (مخبراً) أي حالاً لا مؤجلاً فلا وجه ولو لم يحظ له ببيع **﴿تتبعه﴾**
 اعلم أن عدم التعليق شرط في السلم والبيع ونحوهما وحيث قد قلنا من
 خواص السلم ولهذا قلنا كغيري أي حالاً لا مؤجلاً ولم أقل لا معلقاً (و)
 ثانياً (أن يقبض في المجلس) أي مجلس العقد (سائر الثمر) أي جميعه
 بأن يقبضه المسلم إليه أو وكيله قبضاً حقيقياً اذ لو أخر الثمن كان في المعنى
 بيع دين بدين فلو نفرق قبل قبضه بطل العقد أو قبل قبض بعضه بطل العقد
 فيما لم يقبض ولا تنكفي الحواشي أن حصل القبض في المجلس **﴿فرع﴾** لو
 جعل رأس المال منفعة دار متلاً حصل القبض بتسليم الدار في المجلس
 (وإن يكن) أي رأس المال (في ذمة يبيع) وجوباً (قدراً) له (ووصفاً)
 بمصفات السلم ليعلم ثم يدين ويسلم في المجلس (دون ما يبيع) **﴿فانه لا يشترط**
معرفة قدره بل يكفي كونه جزاءً كتناه بالعيان كما في البيع (و) ثانياً
(كون ما سلم فيه ديناً) فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العيد
ليبيع (مؤجلاً) أي حالاً بأن شرط حلوه في العقد أو أطلق (أو مؤجلاً)
بدراج المدة (لكنه) بألف الإطلاق (بأجل يعلم) بالبناء للفعول لقوله
تعالى إلى أجل مسمى ولغير المارأول الباب وإذا جاز السلم مؤجلاً فالحال
أولى بعده عن التفرقة بطرئ الوجه ولقوله في رجب مثلاً لانه جعله
خبرة فكذا في غيره في جزء من أجزائه بخلاف مقوله إلى رجب فانه
يصح ويحصل بأوجه تحق الاسم به **﴿تتبعه﴾ يصح اتفاقاً بالثبوت وهو**
نزول الشئ من رجب الميزان وبعيد التصاري أن عرفة المسلمون ولوعدين
منهم أو المنة أفند ورايهما كون المسلم فيه محاييم وجوده كما قال (والوجدان
عنه) الوقف (وهذا ما يحل يؤمن) بالبناء للفعول (العدم) بالوقف لمقدر
من سلجه عند وجوب التسليم فلو أسلم فيما يتعذر وجوده كعلم العبد في
موضع نغزة لم يصح نعم لو كن السلم حالاً وكن المسلم فيه موجوداً عند المسلم
إليه بموضع نغزة صح ولو أسلم فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كالنؤل
المكرور بواقبت أو فيما يندر وجوده كجارية وأختها أو خالتها أو صحتها
أو شاة ونحوه لم يصح ونؤا في قدر معلوم من ثمر أو زرع قرية صغيرة

لم يصح كما أشار بقوله (دون ثمار من صغيرة القري) ومثل ذلك تمر بستان
معين أو ضيقة لانه قد ينقطع بجاشحة أو ضوها ونظا هر كلامهم انه لا فرق في
ذلك بين السلم الحال والمؤجل وهو كذلك أما إذا سلم في غرة ناحية أو قرية
عظيمة صح لانه لا ينقطع غالبا وخاسها كون المسلم فيه (معلوم مقدار)
أى المقدار (بمعيار جرى) في الشرع من كيل فيما يكل أو وزن فيما
يوزن فعبرنا سار أو عدت فيما بعدة وذرعه فيه يذرع قياسا على ما قبلها
ويصح سلم انكيل وزنا ونوزن ادى يأتى كيله كيلا **تنبیه**
بشترط الوزن فى بطيخ واما عوايا دجنان وما أشبهه دت عا لا يضبطه
الكيل لتخاف فيه فى الكيل كقصب السكر والبقول ولا يكتفى فيه العد
لكثرة التفاوت فيها ويصح فى الجوز واللوز وإن لم يقبل اختلافه وزنا
وكذا كيلا قياسا على الحبوب والتمر فلو عين كيلا فى السلم ولو كان حالا
ان لم يكن ذنتا سكين معتادا كميلوز لا يعرف قدر ما يسع فان كان الكيل
معتادا ان صرف قدر ما يسع لم يقد السالم ويلغوت عينته كس ثرا شروط
ان لا غرض فيها (و) سدسها كوب مسلم فيه معلوم (اجنس) كخنطة
واشعير (والنوع) كتركي واشعير (كذا انصاف) انى (لاجنها)
بمختلف القيمات) اختلافها رايخه لاف ما يقسام الناس باهمال ذكره
غالبا كالكميل والسمن فى الرقيق فلا يشترط ذكره فى الاصح ويشترط
معرفة العاقدین صفات السلم فيه المذكورة فى العقد فان جهلها
أو أحدهما لم يصح العقد وكذا معرفة غيرهما فى الاصح يرجع اليها عند
تنازعهما أو هما عدلان على الاصح فيضبط الرقيق بالتوسع كتركي وزنجبى
فان اختلف صنف اشوع كرومى وجب ذكر لونه ان اختلف كذا بيض
مع وصفه كذى نصف ساضه بسمرة رذ كرسنه كابن خمس سنين وذ كرسنه
طولا أو ضيرة تمر بياق الوصف والنسب واقتضى لو شرط كونه ابن سبع
سنين مثلا من غير زيادة ولا نقص لم يجز ندرته ويشترط فى ماشية من
ابل أو بقرا أو غيرها مائة كرى الرقيق الا ذكر وصف اللون وانقد وفى
طير ومثل نوع وجثة وفى لحم غير طير ومسيل نوع ككهم بقرد كرخصى
رضيع معلوف جذع أو ضدها ويقبل المعتاد من العظم الا ان شرط ترعه

وفي ثوب ان يذ كرجنه كقطن ونوعه وبلده الذي يشع فيها ان اختلاف
 به القرض وطوله وعرضه وغلظه وسقاته ونعومته وأرضها ومطلق
 الثوب يجعل على الخام ويصع السلم في المقصور والمصبوغ قبل نسجه وفي
 القملونه ونوعه وبلده وشمته أو حداثته وصغر الجيات أو كبرها أو توسطها
 والخنطة وسائر الجيوب كالتمر وفي العسل مكانه كجبلي وزمانه كصيفي ولونه
 كما يبيض (و) سابقها (كونها) أي الصفات التي تختلف فيها القيمة
 (مضبوطه الأوصاف) فيصع في المختلط المقصود الأركان المنضبط كعتابي
 وخزمن اشباب وفي المختلط الذي يقصد أحد خليطيه والآخر من مصلحته
 كجبين واقط كل واحد منهما فيه مع الين المقصود المنع والانتفعة من مصالحه
 (لا مختلطاً) بغيره اختلاطاً لا ينضبط مقصوده كالمختلط المقصود
 الأركان التي لا تنضبط كهرية ومجنون وغالية وخف مر كب لا شتماله
 على خوارق ووطانة فلا يصع السلم فيه فإن كن الخلف مفرد اصح السلم فيه
 ان كن جديد أو انخذ من ضمير جلد والامتنع ولا يصع في رؤس الحيوان
 لأنها تجمع أجناساً مقصودة ولا تنضبط بالوصف ولا يصع السلم فيها دخالت
 فيه النار وأثر فيه كما قال (أو فيه نارد خلا) * بألف الاطلاق كخبز
 ومطبوخ ومشوى لاختلاف القرض باختلاف تأثيرات فيه وتعدنر
 الضبط بخلاف من يضبط تأثيره كالعمل المنه في ساء السكر والغايد
 واللبس وانما كمال اليه ترجع الثوب في الروضة وهو المعتمد وثانها
 تعيين مكان السلم فيه المؤجل كما تضمنه قوله (عين) أنت (لذي) تأجيل
 موضع الاداء * بقصر (ان لم يوافق مكان عقداء) * بألف الاطلاق أي
 ان لم يصلح موضع العقد له كالمغارة أو يصلح وان كان له مؤنة لتفاوت
 الأغراض فيما يراعى من الامكنة أما إذا صلح للتسليم ولم يكن له مؤنة فلا
 يشترط التعيين ويتعين مكان العقد للتسليم لعرف والمراد بموضع العقد
 تلك المحلة لانفس موضع العقد وخرج بالمؤجل الحال فيتعين فيه موضع
 العقد لاداء * حقيقة * لا يجوز أن يتبدل عن السلم فيه غير جوده
 ونوعه ويجب قبول الاجود ويحوز قبول الارداً

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الرهنية وشرط جعل عين ماله وثيقة يدين
يستوفي منها عند تضرر وفاته والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمرأان
مقبوضة وخبر الصحابي أن صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعه عند
يهودي يقال له أبو الشحم على ثلاثين مائة من شعير لاهله **تذكرة** في الوثائق
ثلاثة شهادة ورهن وضمانه شهادة خطوف الجحد والرهن والضمان لحرف
الافلاس وأركان الرهن أربعة مرهون ومرهونة وصيغة وعقد ويدكر
الأول بقوله (يجوز) أي الرهن (فيما يبيع جاز) من الاعيان فلا يصح رهن
دين ولو يمن عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منفعة كأن يرهن سكة
داره مدة ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكاتيب وأموال **تنبيه**
يستثنى من منطوق كلامه المدبر فان رهنه باطل وان جازي يسهل لان السيد
قد يموت فجأة فيبطل مقصود الرهن والارض المزروعة ويجوز بيعه اولا
يجوز رهنها ومن مفهومه الامانة التي اياها ولد غير محرر لا يجوز افراد أحدهما
عن الآخر لبيع ويجوز بالرهن وعند الحاجة بياعان ويوزع الثمن عليهما
ولا يصح انه قوة المرهون وسده شمع الاخر فالراند فيته **ثم** شرع في
الركن الثاني بقوله (**تذكرة** صح) أي الرهن (يدين ثابت) معلوم لكل منهما
(قد زما) يألف الاطلاق فلا يصح بلعين المضمونة كالغصونة والمستعارة
ولا بغير المضمونة كمال القراض والمودع لانه تعالى ذكر الرهن في المداينة
فلا يثبت في غيرها ولانها لا تستوفي من ثمن المرهون وذلك مخاف لغرض
الرهن عند البيع ولا يصح بغير الثابت كمنفعة زوجته في الغد لان الوثيقة
حق فلا يقدّم عليه ولا بغير انزاع كمال السكينة وجعل الجدة قبل المراج
من العمل **تنبيه** في سكت اننا طم عن الركنين الآخرين أم العقيقة فلا
يصح الا بالاجاب وايقول بشرطهما المتعبر في البيع والاعاقد فثبت شرط
كونه مطلق التصرف (للمرأان الرجوع) عن الرهن (ما لم يقض) أي
يقضه (كف) يصح ارتبانه (بأذنه) أي الراهن ويحصل الرجوع قبل
قضيه بتصرف يزيل انكسار الوال يحصل الرهن وبكافة وتدير واحبال لان
مقصودها العتق وهو مناف للرهن لا يوطء وتزوج لعدم منافاتها له ولا
جموت طافد وجنونه وانما هو ويختمه مير عسير وابق رقيق **تنبيه** على

الراهن المالك مؤنة المرهون كمنفعة رقيق وعلف دابة واجرة في
 أشجار ولا يمنع من مصلحة الرهن كصد وجامة وقول الناظم (حين
 رضى) تسكدة وايجاب والرهن أمانة بيد المرتهن (واغماضه المرتهن*)
 بالتفريط (إذا تعدى) بالتفريط (في الذي يؤثر*) لخروج يده عن الأمانة
 ولا يقط بتمه شيء من الدين ويصدق المرتهن في دعوى تلف يمينه ولا
 يصدق في الرد عند الاكثرين وهو المعتمد ضابط كل أمين ادعى الرد على من
 اتهمه يصدق بيمينه الا كثرين ولا تأجرو (ينفك) الرهن (بالإبراء) بالقصر
 من زمن جميع الدين فلا يبقى شيء منه لم ينفك شيء منه لانه وثيقة لجميع
 أجزاء الدين إذا تعدد صاحب الدين كأن رهن عبدا من اثنين بينهما
 عليه صنفعة واحدة ثم رى عن دين أحدهما أو الصنفعة وان اتحد الدائن
 وامدين كأن رهن نصف عبدا في صنفعة ثم باقية في أخرى أو من عليه الدين
 كأن رهن اثنين عبدا من واحد يدينه عليهما فبرئ واحد جاعليه
 انفك نصيبه وان اتحدوا كمالهما فلا يعتبر لان المدار على اتحاد الدين وتعدد
 وينفك الرهن أيضا بفسخ المرتهن كالمال (وفسخ الرهن*) أي إذا فسخه
 المرتهن ولو بدون الراهن لان الحق له وهو جائز من جهة اما الراهن فلا
 ينفك بفسخه الرهن لزومه من جهة (كذا) ينفك (إذا زال جميع الدين*)
 قضاء أو حرة أو غيرها

باب خبر

هو غصة منع وشرعاً منع من التصرفات المالية والاصل فيه قوله تعالى
 وباتوا ايتامى حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله تعالى فان كان الذي
 عليه الحق فقها أضعف الاول لا يستخيع وقد فسر الشافعي رضى الله عنه
 السقيبه بالبيدر والضعيف بضعى وبالكبير بخنجر وبأى لا يستطيع هو
 الغنوب على قوله في خبر الله تعالى أن هؤلاء يوب عنهم أوبى وهم فذل على
 تبوت الجرح عنهم وهو عين نوعين نوع شرع لمصلحة المحجور عليه ونوع شرع
 لمصلحة الغير نوع الاول لذى يشرع لمصلحة نفسه يضرب على ثلاثة فقط
 ويد أنشأهم يذكروهم بقوله (جميع من عليه شرعاً بخنجر) لمصلحة نفسه ثلاثة

(صغير) ذكرنا كان أو انشئ ولو عجزنا إلى بلوغه فبذلك بلا قاض لأنه حجر ثبت
 بلا قاض فلا يتوقف زواله على فلت قاض (أو) هي بمعنى الواو (محذون) إلى
 أفاقتهم فبذلك بلا قاض كما مر (أو) هي بمعنى الواو أيضا (مبذر) في ماله
 كأن يرهقه في بحر أو نحوه أو يبيع به بحال فحين فاحش في معاملة أو يصرفه
 في بحر ولا في غير كمدقة ولا في نحوه مطاعم وملابس ثم أشار إلى نتيجة
 الحجر على الثلاثة وقد تته به قوله (تصرفهم) أي في المال به ما وشرأه
 وقراضا وغيرهما من التصرف التولي وانعلى (انفسهم قد أبطأ) بأف
 الاطلاق أي ابطأ له اشرار لمصلحة أنفسهم اما الصبي فلأنه مملوك
 العارية والولاية الا ما استثنى من عبارة عجز واذنه في دخول وإصال هدية
 من عجز أمون وأما المحزون فملوك العارية في العبادة وغيرها الولايات من
 ولاية النكاح وغيرها وأما السفينة فملوك الولاية في التصرف المالي كبيع
 ولو بغطاة واذن الولي ويؤخذون بحماية لقوله لأنه من خطاب الوصي في غير
 أهله فان زال المانع لم يضر أو الالة أو الرشيد تصرف من حيث
 وانبلوغ يحصل ما يمكن خمس عشرة سنة قصرية تحسيدا أو ... أو وقت
 امكنه تسع سنين قصرية لاستقراره أو حبس في لانشي لا جوار الرشيد
 يحصل ابتداء صلاح دين ووال فالوفى بعد بلوغه رشيد ولا حجر عليه أو بذر
 بعد ذلك حجر عليه القاضى لا غيره وهو وليه أو جن بعد ذلك فولي له وليه في
 التصرف **تدبيره** ولي الصغير أب فأبوه وان علا فوصى بقاض وأما النوع
 الثاني الذي شرع لمصلحة الغير فقد أشار إلى بعضه بقوله (ومع ليس قد زدد
 دينه) الذي عليه لا دمي وهو محل لازم (ع) أمونه بحجره قض عليه
 (بطلا) بأف الاطلاق (تصرفه) أي تصرفه (في كل مستقرة) تعوق
 حق انغمرا به حيث نذرت حجر القاضى **تصرفه** في كل مستقرة تعوق
 أو بعضه ودينه قدر بحجره أو سؤل نفسه فلا حجر مؤجل لأنه لا يطالب
 به في الحال ولا بد من غير لازم كخروج السكبة تمكن لمدين من استعانة ولا
 بد من مساوئاته أو انقص عنه ولا بد من تهنه تعالى **تدبيره** تداع في المدينون
 بعد الحجر عليه مسكنه وخادمه وحر كوپ وترك له دست شرب يليق به ولا
 يجب عليه أن يؤجر نفسه لبقية الدين ويبطل تصرفه بعد حجره عينه

(لازمة) أى لا تصرفه الكائن فى ذمته فانه لا يطل كأن باع سلما طعما او
غيره واشترى شيئا بثمن فى ذمته اقترض او استأجر اذ لا ضرر على الغرماء
فيه وصرح نكاحه وطلاقه وخلعه زوجته واستيفاء دية القصاص واستقاط
القصاص ولو بجهان اذ لا يتعلق بهذه الاشياء مال (والمرض المخوف) *
بأن ظنتها مخوفة بما هو مذكور فى الطولات فى باب الوصية (ان مات فيه)
المريض (يوقف) بالبناء للفعول (التصرف فيها على ثلث يريده عنده) *
أى الموات (على اجازة الوريث) بفتح الواو وكسر الراء بو زن فعيل بمعنى
الوارث (بعده) * أى الموات لا قبله والاجارة تنفذ لا ابتداء عطية كما هو
معلوم فى محله وخروج بقوله المخوف ما اذا ظنتها غير مخوفة فان حمل على
النجدة كوجع اضرار من نفقة صرفه والا كسهال يوم أو يومين فمخوف
وبقوله ان مات فيه مالورئ منه فانه ينفذ (والعبد) ان (لم يؤذن له) بالبناء
للفعول أى لم يؤذن له سيدة (فى متجر) * أى فى التجارة لم يصح تصرفه ببيع
ولا شراء ولا قرض ولا ضمان ولا غيرها للمجرم عليه لحق سيدة (ببيع)
بالبناء للفعول (بالتصرف للتحرر) * أى العتق واللام بمعنى فى أو عند
أو بعد لانه لزمه برضا مستحق فان أذن له سيدة فى التجارة تصرف بحسب
الأذن له فى التجارة لا فى النكاح ولا يؤثر حرمة ولا تبين ولا يعمل سيدة
ولا رقية له اذون له فى التجارة ببيع وشراء وصيرته ما ولا يقسكن من عزل
نفسه ولا يدينه اذون له بسكوت سيدة وهو يقبل اقراره بدينون المعاملة
* فرع * من صرف رفق شخص لم يجزئه معاملة حتى علم الاذن بسماع
سيدة او بيينة أو بشيوع بين الناس ولا يكفي قول العبد أنا ما أدون لى لانه
منهم * فائدة * تصرف الرقيق يتقسم الى ثلاثة أقسام ما لا ينفذ وان أذن له
سيدة كالأليات والشهادات وما ينفذ بغير اذنه كالعادات والطلاق وما
يتوقف على اذنه كالبيع والتجارة

باب الصلح وما يذكر معه

وهو لغة قطع النزاع وشراعه يحصل به ذنب وهو أنواع صلح بين المسلمين
والكفار وبين لأمم والبلغاة وبين الزوجين عند الشقاق وصلح فى

المعاملات وهو المراد منها والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والصالح
 خير من غير الصالح جاز بين المسلمين لاصلها أحل حراماً وأحرم جلالاً وراه
 ابن حبان وصححه والكفار كالمسلمين وإنما خصهم بالذكور لانهما قايدهم الى
 الاحكام غالباً والصالح الذي يحل الحرام كان يصالح على خير والذي يحرم
 الحلال كان يصالح على ان لا يتصرف في المصالح به (الصالح) مما يدعى
 به عينا أو ديناً على غير المدعى به أو بهضه (جائز الاقرار) به من المدعى
 عليه (ان سبقت خصومة) (نكراه) في حضر القسح * بعد خصومة بلا
 انكار * فلا يصح على غير اقرار من انكار أو سكوت كما قاله في الطلب من
 سليم الرازي وغيره كأن ادعى عليه داراً فأنكر أو سكوت ثم تصالحا عليها
 أو على بعضها أو على غير ذلك كتب أو دين **بقرع** إذا تصالحا ثم
 اختلفا في انهما تصالحا على اقرار أو انكار فالذي نص عليه الشافعي
 أن القول قول مدعي الانكار لان الأصل ان لا عقد ولو أقيمت عليه بينة
 بعد الانكار جاز الصلح كما قاله الماوردي لان لزوم الحق بانبيته كزومه
 بلا اقرار ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح ولو أنكر فصول ثم أقر كن الصلح بالطلا
 ق الماوردي (وهو) أي الصلح مما يدعى به (ببعض المدعى) به (في
 المعين) * كان يصالح من دار على بعضا (هبة) للبعض الآخر فيثبت فيه
 ما يثبت فيها من القبول ومضى مدة أمكن القبض ويصح من البعض
 المتروك بلفظ الهبة والتعليك وشبهها أو ببعض المدعى به في الدين كان
 صالح من ألف في الذمة على بعضها ابراء كما تضمنه قوله (أو) بدرج
 الهبة نوزن (براءة في الدين) * فيثبت فيه ما يثبت في الأبراء ويصح بفظ
 الأبراء والخط وشبههما كوضع وانسقاط ولا يشترط في ذلك القبول
 على الاصح وهذا انوعان يسميان صلح الخطيئة (وفي سورة) أي المدعى
 به ولفظة في بمعنى الباء أو على أي والصالح من أو على غير المدعى به
 ص كان صالح من دار على ثوب (بيع) من المدعى للمدعى عليه لشيء المدعى به
 ثبت بقية احكامه من الردعيب وثبوت الشفعة ومنع تصرفه في المصالح
 عليه قبل قبضه وغير ذلك (أو) صالح من العيا المدعاة على منفعة كانت
 صالح من دار أو ثوب على خدمة عبده شهراً (أجاره) بالوقف محل الشفعة

بالعين المدعاة ثبتت فيها أحكامها (والدار السكنى من الاعارة) * بالوقف
 والعنى انما صالح على منفعة المدعى به أو منفعة به ضمه كسكنى الدار المدعاة
 فهو اعارة للمدعى به يثبت فيها أحكامها فان عين مدعة فعارية مؤقتة والا
 وطاقة وقديم ككون لما وجهه الى وخطها كما هو مذكور في المطبوعات
 و (بالشرط أبطل) أنت الصلح كما الحلت بكذا على ان تبني أو توجر جرفي
 المكان بكذا أو أبرأتك من كذا على ان تعطيني الباقي لانه اما هبة أو ابراء
 أو بيع أو اجارة وكل منها لا يصح مع هذا الشرط ونحوه فكذا كل
 ما كان به عتاه (واجز) أنت (في الشرع) * الصلح بمال (على مروره)
 في درب مثلا منع أهله استطرق من ليس له فيه حق لانه انتفاع بالارض
 و (أجز الصلح بمال على (وضع الجذع) * بالذال المجعولة على جدار بين
 دارين يختص به أحد المالكين أو يكون مشتركاً ولا يجبر عليه لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه (وجاز اشراع) أى
 اخراج (جناح) وهو الخراج من الحشيش ومنه السباط وهو سقيفة على
 حائطين هوي بينهما (معتلى) * أى عال بحيث يمر الماشي تحتها متعباً وعلى
 رأسه الحمولة العالية سواء كان الشارع واسعاً أو ضيقاً وان كان عمر
 القرسان والقوافل اعتباراً أيضاً أن يمر تحتها المحمل على البعير مع اخشاب
 المظلة لان ذلك قد يثقل وان كان دراً (المسلم) فلا يجوز الا شرعاً للكافر
 (في نافذ) بالذال المجعولة (من سبل) * أى طرف ما غير النافذ فلا يجوز ذلك
 فيه الا باذن أهله و (لم يؤخذ من مر) فان آذاه ولو بظلام الموضع لم يجز ويرأى
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والمزيل له الحاكم
 لا كل أحد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل أحد المطالبة بازالته لانه
 من ازالة المنكر واحترز التناظم بالجناح أى وما في معناه من غيره كبناء
 دكة أو غرس شجرة فان ذلك لا يجوز وان لم يضر (وقدم) أنت جوازاً
 (بابك) * أنت الاطلاق في درب غير نافذ الى رأس الدرب لانه تصرف في
 ملكك مع تركك لابهض حقلك انك يلمز من سد الباب الاول (وجاز) لك
 (تأخير) البابك عن رأس الدرب (باذن الشرع) * في الدرب وأهل الدرب
 غير النافذ من نفذ باب داره اياه لامن لاصفه جداره

باب الحوالة

هي بفتح الحاء أقصع من كسرهما من التصول والاتقال وفي الشرع
عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى والاصل فيها قبل الإجماع
خبر الصحابين مطلق الغنى لمسلم وإذا اتبع أحدكم على شيء فليتبع بأسكاته
التمام في الموضوعين أي إذا أحيل أحدكم على شيء فليحتل كما رواه البيهقي
والامرفيه للندب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات
وهي بيع دين بدين جواز الحاجة وقيل غير ذلك ولها سنة أركان محيل
ومحتال ومحال عليه ودين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال
عليه وصيغة (شرط) لهجة الحوالة (رضا المحيل و) رضا (المحتال) (*) أي لان
المحيل ايضاً الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة وحق المحتال في ذمة
المحيل فلا يتقل الأبرياء ولا يشترط رضا المحال عليه لانه محل الحق
والتصرف كالعبد المبيع ولا بد فيها من الصيغة نحو أحلتك على فلان
بالدين الذي لك على وتي شرط (لزوم دينين) المحال به والمحال عليه فلا
تصح على من لا دين عليه كإفهام من هذا الشرط وهو لاصح وتصح بالثمن
في مدة الخيار وعليه لانه آيل للزوم ولاصح بالجعل قبل الفراغ ولا عليه
ولا تصح بنجوم السكينة ولا تصح عليها ويشترط (اتفاق المال) (*) أي الدينين
(جنساً) كدعة فضة وذهب بذهب (وقدراً) كمائة (أجلاً) وحلولاً
وصحة (وكسراً) وهو اتفاقهما في الصفة لانه ليس على سبيل المعاوضة
وانما هي معاوضة ارفاق اجيزت للحاجة فاعتبر فيها التساوي كما في
القرض ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال كما قل (بما عن الدين المحيل
يبرأ) فلا رجوع للمحتال على المحيل وان كان المحال عليه مفسداً عند
الحوالة وجهل افلاسه وأنكر الحوالة أو دين المحيل تنصيره به بحث عن
حاله

باب الخمان

هو لغة الالتزام وشرطه ان لا التزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من
هو عليه أو عين مضمونه ويقال للعقد الذي يحصل به ذنب والاصل فيه قيل

الاجماع خبر الزعيم غارم رواء الترمذى وحسنه وخبرناكم باسناد صحيح
 انه صلى الله عليه وسلم جعل من رجل عشرة دنانير وللضمان خمسة أركان
 ضمان ومضمون له ومضمون عنه ومضمون به وصيغة وبدا التناظم بالضمان
 فقال (يضمن ذواته) أى يختار فيصنع الضمان من سكران وسفيه لم يحجر
 عليه ويحجر رفاث كثرته في الذمة وان لم يطالب الا بعد دوث الخمر لا من
 سبي ومجنون ومحبور وعليه بفسقه ومريض مرض الموت عليه دين مستقر
 في الذمة ومكره ولو باكرامه (واعلم) يضمن ديناً ثابتاً في الذمة فلا
 يصح ضمان ما ليس بثابت كنفقة ما به دانيوم للزوجة (قد لازم) بألف
 الألف أى أو نسبه للزوم فيصح ضمان ثمن المبيع بعد الزوم وتبطل
 الزوم والحاقه بالزوم ولا يصح ضمان ما لم يثبت كضمان ما سئبت ببيع
 أو قرض لأن الضمان قوطة بالحق فلا يبقى وجوده كالشاة (يعلم) بالبناء
 للأصول جنساً أو قدر أو صفة أى يعلم الضامن كذلك فلا يصح ضمان
 المجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعد تشابه البيع والاجارة (كالا براء) بالبراء
 فإنه يشترط كون البراءة منهم ولو ما في غير ابل الذمة فلا يصح من المجهول جنساً
 أو قدر أو صفة لأن البراءة متوفرة على الرضا ولا يعمل مع الجهة القوت شرط في
 الصيغة للضمن وكذا قاله الأئمة انقضت عهراً لا التزام كضمان دينك على فلان
 وتكفلت به في فرع (يصح ضمان المؤجل حالاً ولا يلزم الضامن تجهيل
 المضمون وان اتزمه حالاً كما لو تزمه الاصيل (والمضمون له) بالوقف (طالب
 ضامناً) أى له مطالبة الضامن (ومن تأمله) أى والاصيل بأن يطالبه ما
 جبهه أو يطالب أياً جاشاء الجميع أو يطالب أحدهما به وضمه والآخر
 بآتيه أما الضامن فخطير الزعيم غارم وأما الاصيل فلأن الدين باق عليه ولو
 أبرأ المستحق الاصيل برئ الضامن ولا عكس ولو أبرأ أحدهما والدين
 مؤجل حل عليه لأن ذمته غربت بخلاف الحى فلا يعمل عليه لأنه يرتفع
 بالاجل وانما يخبر بالمطالبة (ويرجع الضامن) لاذن على الاصيل بان أذن
 له في الضمان والاداء أو في الضمان فقط (بما أدى) لأنه صرف ماله الى
 منفعة الغير باذنه هذا اذا أدى من ماله اماناً أخذ من ماله امانة وأدى

عنه المدين فانه لا يرجع وان اتقى اذنه في الضمان والاداء فلا يرجوع له
 لتبرعه **﴿فرع﴾** لو ضمن بغير الاذن وأدى بالاقتل لا يرجع لان وجوب
 الاداء بسبب الضمان ولم يأذن فيه نعم لو أدى بشرط الرجوع رجع كغير
 الضامن ثم انما يرجع الضامن وكذا من أدى دين غيره بآذنه ولا ضمان
 (اذا أشهد) كل منهما (حين سلا) رجائين أو رجل وأمرأتين أو رجلًا
 له خلفه لان ذنبا حجة **﴿تنبيه﴾** حيث ثبت الرجوع في حكمه حكم
 القرض حتى يرجع في المتقوم بمثله سورة كفاة لقاضي حين (والدرك
 المضمون للرداءة) أي ردائة الثمن أو المبيع (يشمل) أي يشملها (و) يشمل
 (العيب) أي في الثمن أو المبيع (و) يشمل (نقص الصنعة) التي وزن بها
 الثمن أو المبيع بان يقول تمت للدرك أو هرة الثمن أو المبيع من غير
 ذكر استحقاق أو فساد أو رداءة أو عيب أو نقص صنعة وهذا وجه مرجوح
 وعليه الناظم بما للعاري الصغير والاصع في الشرح الصغير والروضة عدم
 شموله لفساد الرداءة والعيب ونقص الصنعة لان المتبادر منه الرجوع
 بسبب لاستحقاق واعلم انه يصح ضمان رد الاعيان الغير المضمونة كالأعين
 المضمونة لان المقصود منها المال بخلاف الاعيان الغير المضمونة كالوديعة
 ولا يصح ضمان الان الواجب على من هي تحت يده التخليه لا الرد أو ما ضمان
 قيمته الوثائق فلا يصح لعدم ثبوتها أو يصح ضمان الدرك وهو بفتح الدال مع
 فتح الراء واسكنها التبعة أي المطالبة والمؤاخذه سميت بذلك لان التزام القرم
 عند ادراك المستحق عين ماله ويسمى ايضا ضمان العهدة وقد أشار الناظم
 الى ذلك بقوله (صح درك) يسكن الراء أي ضمانه وان لم يكن بحق ثابت
 للاحاجة اليه وهو ان ضمن للشترى الثمن بقدر خر وروح المبيع مستحقا
 او متصفا بشئ مما صر (بعد قبض لثمن) فان لم يقبض لم يصح ضمانه لانه انما
 ضمن ما دخل في ضمان المضمون عنه ولزمه رد به بالتقدير السابق ثم أشار الى
 كفاة البدن وتسمى ايضا كفاة الوجه وهي بفتح الكاف اسم لضعف
 الاحضار دون المال فقال (وبارضا) أي من المكفول أي وعن وليه ان
 كان غير مكاف أو ارثه ان كان ميتا (سميت كفاة البدن) للاحاجة اليها
 واستؤنس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه وعلى ذيننا أفضل الصلاة

والسلام لن أرسله معكم حتى تثبتون ومثاق من الله لتأتني به الآية (في كل من حضوره) الى الحاكم (استحقاق) بألف الاطلاق عند الاستيفاء لمحق آدمي لازم ولو عقوبة او لمحق مالي لله تعالى كالدعي زوجيتها والمنيت قبل دقته يشهد على عنه من لا يعرف نفسه به بخلاف من لاحق عليه او عليه حق آدمي غير لازم كنجوم الكتابة وعقوبة لله تعالى (و) كفالة (كل جزء دونه لا يبيح) كراهه والجزء الشائع كثرة بخلاف ما يبيح الشخص بدونه كاليد والرجل (وموضع المكفول) الغائب (ان يعلم) أي يعلم المكفيل والطريق آمن ولا حائل لزمه احضاره (مهل) بالوقوف (قدر ذهاب) اليه (واياب) منه وقوله (اكتفى) تكمله ثم ان مضت المدة المدة كورة ولم يحضره حبس الى ان يتعذر حضار المكفول بموت او غيره او يوف الدين فان وقاه ثم حضر المكفول قل الاستوى فالنجه انه الاسترداد (وان بيت) أي المكفول (او اختفى) أي هرب فلم يعرف مكانه (لا يغرم) المكفيل شيئا من المال لانه لم يلزمه (مبطت) أي الكفالة (بشرط مال يلزم) المكفيل اذا مات المكفول واخفى او هرب لان ذلك خلاف مقتضاها

باب الشركة

هي بكثرة اثنين واسكان الرأى وحكى فتح الشين وكسر الراء واسكانها لغة الاختلاف وشرا ثبت الحق في شئ لاثنتين وكثروا الاصل فيها قبل الاجماع خبر يقول انه اثنا عشر شرا يكون ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما والمعنى انهما ما باللفظ والاعانة فامدهما بالاعونة في اموالهما وأتزل البركة في تجارتهم فاذا وقعت الخيانة رفعت البركة والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما وهي اربعة انواع شركة ابدان كشركة الحمالين وسائر المحترفة ليكون بينهما ما كسبهما متساويا او متفاضلا وشركة مفاوضة كان مشترك اثنان ليكون بينهما ما كسبهما وعاهما ما يعرض من غرض وشركة وجوه بأن يشتر كاليه يكون مرجع ما اشتبهه مع جمل أو بدل له ما ثم يبيعانه وشركة عنان بكسر العين من عناق شئ اذا ظهر وهي الصحيحة ولهذا الاقسام الثلاثة

الباقية قباله لا يهاشر كذا المفارقة نعم ان فوايا بالمفارقة شركة العنان
 وفيها مال صحت وأركان شركة العنان اربعة طاقد ومقدود عليه وصيغة
 ومحل (نصح) أى الشريك من جوزوا) أى العلماء (نصفه) بالوقف بان
 يكون أهلا لتوكل وتوكيل لان كلا من الشرى يمكن يتصرف فى ماله بالملك
 وفى مال الآخر بالاذن فكل منهما موكل وتوكيل يرفع كى لو كان احد
 الشرى ~~ممكن~~ هو المتصرف بشرط فيه أهلية التوكيل وفى الآخر أهلية
 التوكيل قطع حتى يجوز كون الشانى أعمى كما قاله فى المطالب بشرط اتحاد
 المالين كما قال (واتحد المالان جنسا وصفه) بالوقف (من تعداد) بدرجة
 الامزة (غير) بالتكوين أى اوفر من التليات ولودراهم مغشوشة وبشرط
 خلط المالين كما قال (وخلط) أى للالين بحيث (يتقى) تميزه) أى الخلط
 بحيث لا يميز احدىهما عن مال الآخر فلا بد من كون الخلط قبل العقد
 فاروقه ولوى المجلس لم يكف فيه ادالعقد بذلك ولا ~~يكفى~~ فى الخلط
 مع امكان التمييز نحو اختلاف جنس كدراهم ودناير أو صفة كصاح
 ومكسرة وحظية جديدة وحظية عتيقة أو بصفة سوداء لا مكان تمييز وان
 كان فيه عسر ~~(تنبيه)~~ علم بما تقرر عدم المحقق المتقوم وهو كذلك
~~(فائدة)~~ الحيلة فى الشركة فى العروض المتقومة ان يبيع بعض عرضه
 ببعض عرض الآخر وبأذن كل لا يخرق فى التصرف وبشرط الصيغة
 (بالاذن) من كل منهما للآخر (فى التصرف) لان المال المشترك لا يجوز
 لاحد الشرى يمكن التصرف فيه الا باذن صاحبه ولا يعرف ذلك الا بصيغة
 تدل عليه فن قال احدىهما الاخر اشعر او تصرف اشعر فى الجميع ولا
 يتصرف القائل الا فى نصيبه شاعا لم يأذن له الاخر فية تصرف فى الجميع
 أيضا فلو اقتصر كل منهما على اشتركتنا لم يكف فى الاذن المذكور ولم
 يتصرف كل منهما الا فى نصيبه لاحتمال كون ذنب اخبارا عن حصول
 الشركة فى المال ولا يلزم من حصولها جواز التصرف بدليل المال
 الموروث شركة (والراجح والخبر اعترى) أنت (تقسيمه) بالوقف (بدر
 مال شركة بالقيمة) بالوقف أى باعتبارها لا باعتبار الاجزاء اشترطا
 ذلك أم لا تساوى الشرى كان فى العمل أم تفاوتا فيه فان شرطا خلاه

بان شرط التساوى في الربح والخسارة مع التفاضل في المبالغ فقد انعقد
 انه مخالف لو وضع الشركة ولو شرط ان لا يزيد الربح ولا ينقص منها مالا بطل
 الشرط كالمشروط بالتساوى في الخسارة ويرجع كل منهما على الآخر
 باجتماعه في مال الاخر وكيفذا التصرفات منهما لوجود الاذن والربح بينهما
 يكون على قدر المساهمة في تقييده متى تمت الشركة تساط كل منهما على
 التصرف بالاصح فلا يبيع بنفسه ولا يغير قعد البلد ولا يشتري بغيره فاحش
 ولا يسافر بالمال المشترك لما فيه من الخطر فان سافر به ضمن فان باع صح
 البيع وان كان ضامنا ولا يدفعه لمن يعمل فيه لانه لم يرض بغيره فان فعل
 من هذا كله اذا فعله بغير اذن شريكه فان اذن له في تبيح ما كان
 و (فتح الثرى بك) عقد الشركة (موجب ابطاله) بالوقف (والموت)
 والجنون (واذ غمما) بالدم وجب ابطاله ايضا (كلو كلة) بالوقف لان
 هذا شأن العقد الجب ثمة من الطرفين (خاتمة) يد الشريك يد امانته فيقبل
 قوله في الربح والخسارة وفي التلف ان ادعاه بلا سبب او سبب خفي كالسرقة
 فان ادعاه بظاهر وجعل طول بيته ثم يصدق بالتلف به بغيره وتكره
 مشاركة الكافر ومن لا يحترز من الربا وضوه

باب الوكالة

هي بفتح الواو وكسر هاء نفاة تفويض فعل وكل امره الى فلان فوضه اليه
 وكنت في به ومنه توكت على الله وشرع الاستئابة جازا التصرف بمثلها فيما
 يقبل النيابة والاصار فيها قبل الاجماع قوله تعالى فابعدوا حكم من اهل
 وكم من اهلها وخبر العيين انه صلى الله عليه وآله وسلم بعث المدة
 لاخذ مال الزكاة واركنها اربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغته وكيل
 بالموكل فقل (اصح ان يباشر الموكل بنفسه) بثلث او ولاية (جازله
 الموكل) وهذا في الغائب والافقد استثنى منه مسائل منها الظاهر بخمس
 دمه لا يوكل في كسر الباب واخذ حقه ومنها غير ذلك فيصح توكيل الوكيل
 في حق محجوره ايا كان اوجه هذا في تزويج والمال اوقف في المال عمالم
 شجرة العادة بما اثره مثله وكما يجوز لشخص ان يوكل فيما دمر يجوز له

أن يتوكل فيه فلا يصح توكل سبي ومجنون ومعنى عليه ولا توكل امرأة
 في نكاح ولا محرم له عقد في إحصاءه وهذا في الغالب أيضا والاقتداستنى
 من ذلك مسائل منها الصبي المأمون فيتوكل في الأذن في دخول وإيصال
 هدية ومنها غير ذلك **في تنبيه** سكت الناظم عن أكثر شروط الموكل فيه
 وذكره من شرط واحد كما يأتي بشرطه أن يملكه الموكل حين اتوكل
 فلا يصح فيما يملكه وأن يقبل النيابة فيصح التوكيل في كل عقد لافي
 إقرار والتقاط وعبادة كالصلاة لافي نكاح أو عمة أو دفع نحو
 زكاة وذبح نحو غضبية ولا بد أن يكون الموكل فيه معلوما كما قال (وبما
 في المعلوم) ولو (من وجهه) كوكلتك في بيع أمواله وعقاراته لافي
 نحو كل أموري أوفى كل قاييل وكثير ولا بد من لفظ من الموكل يشعر
 برضاه كوكلتك في كذا ولا يشترط قبول الوكيل لفظا بل معنى وهو عدم
 الرد فلو رد فقال لا أقبل ولا أفضل بطلت وبصح توقيت الوكالة لا تعلية
 وبصح تعليق التصرف **كوكلتك الآن** في بيع كذا ولا تنعه حتى يجيء
 رمضان (ولا يصح) أي ولا يجوز للوكيل (أقراره على من وكلاه) بأف
 الإطلاق بما يلزمه ولو ياذنه على المعقولاته أخبار عن حق فلا يقبل
 التوكيل كاشهادة (ولم يبيع) أي الوكيل أي لا يجوز له أن يبيع ما وكل
 فيه (من نفسه) ولا من محبوه كاذ كره بقوله (ولا) من (ابن) بغير توثيق
 (طفل) أي صغير (و) لا من (مجنون ولو ياذن) الموكل في ذلك لأنه منهم في
 ذلك بخلاف أبيه وولده الرشيد ولا يبيع بغير إذن المثل ولا بغير إذن البلد
 (وهو) أي الوكيل ولو يجعل (أهله) فيما يرضه وفيما يصرفه
 (وبتفريطه من) بلوقف متناف في يده من مال موكله كسائر الأبناء
 وبصدق بيته في دعوى استنفال رد عن الموكل لأنه مؤتمنه بخلاف
 دعوى الرد على غير الموكل كرسوله (يعزل) الوكيل (يعزل) بن يعزل
 نفسه أو يعزله الموكل (واعضاء) بالهاء (وجن) بكسر الجيم أي جنون أي
 وبأعماؤه وجنونه **كذا** دعوى وكما هو زوال ملكه عن محل التصرف
 أو دفعه كبيع ووقف لزوال الولاية

باب الأقرار

هو لغة الاثبات من قرأ الشيء قرأ قرارا اذا ثبت وشرعا اخبار الشخص
 بحق عليه ويسمى اعترافا ايضا والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى كونوا
 قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين الآية
 فسرت شهادة المراء على نفسه بالاقرار وخبر الصحبين أنشد ما أنيس الى
 امرأته هذا قال اعترفت فأرجعها وأجمعت الامة على المواخذة وأمر كلته
 أن تسمي مقر ومقر له ومقر به وصيغة (واغما يصح) أي الاقرار (مع
 تكليف) المقر بلوغ وعقل (طوعا) أي اختيارا ولا يصح اقرار من هو
 دون البلوغ ولو عجز لم ينعى القلم عنه ولا اقرار مجنون ومعنى عليه ولا اقرار
 مكروه أو كره عليه قل تعالى الامر أكره وتاب عليه طمأن بالايمان جعل
 الاكره مطلقا حكمه كغيره بالاولى مصادره ومصادره الا كراه ان
 يضرب اية بل يضرب ايصدق في القضية فاقرب حال الضرب أو بعده لزمه
 ما أقربه لانه ليس مكروها اذ المكروه من أكره على شيء واحد وهذا انما
 ضرب ايصدق ولا يخصر الصدق في الاقرار ويصح الاقرار في مرض
 الموت لو اراد ولا يجزى كيقال (ولو مع مرض مخوف) لعموم أدلة صحة
 الاقرار لانه انتهى الى صدق فيه انما كذب ويتوب فيه انما فجر
 فظاهرا لا يترد الا بقرينة أو شرط مع حاصري لاقرار بالمال رشد المقر
 كيقول (أو رشد ذات ربه سأل) فلا يصح اقراره فيه بدس أو اتلاف
 من أوتى وثبتت بل لا يخبر ويهددهم يصح قراره في بياض فيقره بعد
 ذلك لا يخبر ان كان صادقا فيه وخرج بموجب امال اقراره بموجب عقوبة
 كدونه وتردوان في عنه على مل لعدم تعلقه بالمال وشرط المقر له كونه
 معينا او كونه فيه أهلية استحقاق المقر به وعدم كذبه للمقر ويشترط
 في الصيغة مذهب صحيح أو كناية تشعر بالانكشاف كقوله لزيد على أو عندى
 كذا أو شرط المقر به أن لا يكون ملكا للمقر حين يقر فقولنا ارى أو ديني
 اعم وغور (صح الاستثناء) بالمدن مقر وهو الاخراج مما لا يملك
 فيما يملك لا ونحوها اذ هو معروفي اقرآن وغيره (باتصال) بحيث يعد
 مع الاقرار كذا واحد فيضرا الفصل في ما يكلاه أخفى أو سكت
 ويختص به من اليمين قدوس كناية عن نفس أو حي وقد كرر أو انقطاع صوت

تنبية) يشترط لصفة الاستقامة قصد مقبل فراغ الاقرار فلا يكفي بعده
وعدم استقراره للمستثنى منه فان استغفره كعشرة الا عشرة لم يصح (عن
حقنا) معتبرا لادمين المأني وغيره (ليس الرجوع) من المقرب بما آفره
(يقبله) لا مبي على شدة (حق ربي) سبحانه وتعالى فله الرجوع
عما آفره من غير علة له في سرائر كتحديد تغزير بقائه على ما هو
(الرجوع) عما آفره (أضره) ثم قد عزر (رجس) بجهول آفره (كثي
وكذا رجلا) (بما طلاق واما لما عزر) (بما بكل مقتولا) (بأب
الاطلاق فيقول له على تين أو كذا قيل تهير بكل ما تقول وان قل كرهيف
وقلس لان شئ صادق عليه وقد يقبل نفسه به بزيادة ورد سلام (ثم
لو قال له على مال عظيم أو كبير أو أكثر من مال دلال قيل تعبره بأهل مقتول
و يكون وصفه بالعظم وشدة من حيث انتم غاصبه وكفر من قبله

بواب اعادة

بتشديد المياه ودرتخف وهي اسم باب واروحه في نهائره حدة وندفاع
بما يجعل لا تنفاج به مع بقاء عينه ولا صلها قبل الاجماع قوله تعالى
ويعذبون لما عاون قسره كثير من المفسرين بما يستعبره الجيران بهضهم
من بعض وخبر الله صلى الله عليه وآله وسلم استعار قرا من أبي
طخمة فركبه وقد تجب كعارة قوب لدفع حرا أو برد أو عارة الحبل لا تقاذ
غريق وقد تحرم كعارة الصيد من المحرم والامة من الاجنبي وقد نكره
كعارة العبد المسلم نكروها أربعة ركنه مبرومة تهير ومعار وصيغة
(صح) أي حار (ان وقت) بحد فم لونه أو أطلناه) (بأب الاطلاق
بأن لم يقيدها بحد وثرت المبرومة بحد لا يحسن من صبي وسفيه ومندس
ومكاتب بغير ادب سيدة وشروطه بلث منفعة أيضا وشروط الصيغة لا تدل
على الادنى لا تناف بفظ أو تحركه كعربا وحده لا تنفع به وأعرى
وشرم استمر ركونه (في عين انتفاعها) أي الانتفاع بها (مع لباها)
بالعصر كالعبد والمذور فلا يصح فيما لا تنفع فيه كالحمار الرمن وفيه نفع
ليكن باستهلاكه كذا طعمه لا تنفع المعنى المقصود والاستعارة لا تنفع

بحسب الاذن فان اعاره لزراعة حنطة زررها ومثلها ودونها لا ما فترها
 وحيث نذر ع مالبس له فلا ميعرقله مجانا فلو أطلق الزراعة صحت في الاصح
 ويزرع ماشاء فلو اعاره لزراعة لم يكن له بناء ولا غراس أو لا حده ما فله
 الزراعة وليس له الاخر في الاصح و (يضمنها) أي يضمن المستعير العارية
 اذا تلفت أي لا بالاستعمال المأدون فيه وان لم يستعملها ولم يقرط لقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم العارية مضمونة برواء أبو داود وغيره (و) يضمن
 (مؤن الرد) للعارية حيث له مؤنة نظير على اليد ما أخذت حتى تؤديه (وفي *
 سوم) أي على المستأتم قيمة ما أخذه بجهة السوم ومؤن رده ويضمن كل
 منهما ما ذكر (بقيمة اليوم التلف) لا ياقضي القيم ولا بقيمة يوم القبض
 * تنبيه الرد المبرئ من الغم ما ان تسلم العين لكما أو وصيكه
 في ذلك فلو رد له ابتداءً طيل أو اشوب أو فجرة لا بيت الذي أخذه هامة
 لم يبرأ ولو لم يجد المالك فسلها الزوجه أو هذه أرسلها الى المرحى فضاقت
 فاما ان شاء غرم المستعير أو التقسم منه والقرار عليه (والفعل والدر)
 أي للملن (بلا ضمان) أي توابع المعار غير مضمونة لانه لم يأخذها
 لا لتفادع بها (والمستعير لم يعرلثاني) اذا لم يأتن المعير في ذلك لانه غير مالك
 للمنفعة وانما أبيع له الانتفاع وله الا يؤثر (وأن يعر) المستعير الاقل
 لثاني (وهلكت تحت يديه) أي الثاني (يضمنها) مستعير (ثان ولم يرجع
 عليه) أي على الاول وأبجول كونه مستعيرا لانه قد دخل على حكم
 الضمان وقد تلف المستعار تحت يديه في نسخة ولا يعبر أول لثاني بدل قوله
 والمستعير لم يعرلثاني

باب الغضب

هو لغة أخذ الشيء ظلما وشرا لا ستيلا على حق الغير ولو منعة كقائمة
 من قعد سوق أو مسجد أو غير مال كزبل بغير حق والاصل في تحريمه قبل
 الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل واخيبار
 كخبر ادمكم وأموالكم وأمر ائسكم عليكم حرام الحديث وخبر من
 ظلم قبيح خبر من أرض طوقه الله من سبع أرضين رواهما الشيخان وذكروا
 الناطم نبذة من أحكامه فقال (يجب) على الغاصب (رد) أي المقصوب

على المصوب منه (ولو بئنه) الى بلد أو دار فيجب على القاصيرده
ولو غرم على ما ذكرنا ضعف قيمته نظير على اليد ما أخذت حتى تؤديه ويبرأ
بالرد على السالك أو وكيله (و) يجب عليه (ارش نفسه) أي المصوب ولو
كان الارش بغير استعمال (و) يجب عليه بتفويت منفعته (أجر مثله) *
ولو فأت منفعته بعد استعمال وهي أجرة مثله سليمان قيل القيص ومعيها
بعده (يضمن مثلي بجملة) لانه أقرب الى التالف سواء (تلف) * (لوقف
(بنفسه أو) بالتلف (متلف) فالحكم (لا يختلف) وهو (أي المثل
(الذي فيه أجازوا السمسار) بألف الاطلاق (و) يكون (بصره) السكيل
والوزن (الواو بمعنى أو) (كلمة) بالقصر أي كما بالمد عذب وتراب وشحاس
وحديد وقين وسبيكة ووسن وعبر وكافور وبلع ووجد وقطن ودقيق
وجوب وقور وزبيب وعنب ورطب ثم محل فمان المثل بجملة اذا كان
وقت المطالبة به له قيمة والا كان تلف الماء بمفازة وطول به عند م
بحر أو شاطئ نهر أو الجهد بالضعف وطول به في الشتاء ضعفه بجمته في تلك
أذلة كما أشار اليه الناظم بقوله (لا في مفازة ولا فاهيم) * (ذ) أي في الماء
أو شجره (وفي مقوم) بفتح الواو المشددة (أقصى اقيم) من غصبه لتلف
الذي انقص * لانه في زمن الزيادة فاصب يجب عليه الرد فالدالم برده من
الزيادة وسواء تلف كله أو بعضه ويجب القيمة (من نقد أرض تلف) وفي
نسخة بلد (فيها أغلب) * ذلك التقدان كان به نقد واحد فان كان فيها
نقدان فن نقدها الاغلب لانها محل وجوب الضمان * (خاتمة) لو طرح
شخص في معبد متاعا وأغلقه لزمه أجرة جميعه وان لم يغلقه لزمه أجرة
ما به غله ولو أدخلت به مقرا سها في قدر ولم يخرج الا بكسرهما كسرت ثم
ان كان صاحبهما معا ولم يكن معها ولم يفرط صاحب القدر فعليه الارش
والاقان تعدى كل منهما فكل متصادمين كما قل الماوردى ولو ابتاعت شيئا
مما يفسده الا ابتلاعه ضعفه صاحبها وان كان عمالا يفسده الا ابتلاع كقور
لم يتبع وان كانت مأكولة ويغرم قيمة المبتلع للصيلة

باب القفعة

باسم الله تعالى وحكي نعمها وهي لغة الضم وشرا حقيق غلك قهري ثبت

لشرب القديم على الحادث فيما يليكه بعوض والاصل فيها قبل الاجماع
 خبر البخاري عن جابر رضي الله عنه قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشفعة في كل مالم يقسم فادافعت الحسد ودوصرفت الطرق فلا شفعة
 وفي رواية لمسلم قضي بالشفعة في كل شرك لم يقسم بربعة أو حائط وانعي
 فيه دفع ضرر مؤنة القسمة واستجدات المرافق في الحصة العائرة الى
 الشريك الآخر بالشفعة كصعد وتنور وبالوعة والربعة تأثيت الربيع
 وهو المنزل والحائط البستان وله أربعة أركان أحدهم وأخوذاً مأخوذاً
 من مريضة وقد ذكرنا طم نبذة من أحكامها فقال (ثبت) أي الشفعة
 (في الشاع) مشترك (مر عشار) واربيع مع منقول (منقسم) أي
 محتمل لقسمة (مع بيع القرار) أي الذي يدرج في بيعه كباقيته أن يجاز
 ثبته بربعة غير مؤنة عند البيع وأرباب من صوبة بخلاف ما يدرج
 فيه كعجور جف وزرع فلا تثبت في منقول وان بيع مع عشار لانه لا يدوم
 ولا ضرر بشر كنهه ولا في أن يجاز بيعت مع غيرها فقط ولا في جدران مع
 آية (لا في بناء) مشترك (أرضه مشتركه) وهما ذلك بقوله (كنقول)
 في حكمه (ولا في أرض) مشترك (مستأجرة) وموقوفة كذلك ولا في طاحون
 وحمام ويزن يمكن جعلها طاحونين وحمامين وشرب للماصر أن علة ثبوت
 الشفعة قد دفع ضرر مؤنة القسمة ~~مخرج~~ فرع لو كان بينهما دار صغيرة
 فحدهما عترة ذراع حصص تثبت شفعة تدخر لانه من القسمة
 فلا تدفعه ما لا يجاب طم بخلاف للعكس وانما تثبت الشفعة لشريك
 عند البيع لا تثبت غيره ولو جاز أو شريك بعد البيع لا تنفع الشفعة عند
 البيع ولا يملك الشفعة إلا بالعق كالحديث بالشفعة مع بذل الثمن لا شري
 ورضا شترى يكون في ذمته أو فضاء أو فاضى له بالشفعة ثم أشار الى
 أحرفه فقال (يدفع) أي لشفعه لأخيه ذمته (منزلت) لا شقص
 (ربال) سكون الذل النجدة مصدر بذل بمعنى أعطى (قيمة) يوم
 البيع (ربيع) يدرج اليه مزرعة تقوم ولا يبيع بمؤجل ولا يظهرانه بخير
 من ريجل ولا يحد في حال وبيع أن يحد في الحول ولا يحد ولا يحد
 بغيره (و) يدفع مزرعة ثمة أو صفت (بهم) مزرعة والبناء للمعول

ان جعل الشقص صداقا لها والاعتبار به يوم السكاح على الصحيح (لكن)
 تثبت الشفعة (على الفور) كلرد بالعيب فذا علم الشفيع بالبيع قبل ايدار
 على العادة فلا يكلف العبد وشحوه ولو كان في مالا أو حام أو قضاء
 حاجة أو طعمام فله الاتماء على الأصح والاريض أو انغائب يوكل ان قدر
 والا فاشهد على الطالب ذر ترك المقدور عليه منه ما بطل حقه لثقه به
 في دفعه لو في المشتري فلم عليه أو قل بارك الله في صفقة تب و بكم
 اشتريت لم يطل حقه بخلاف لو قل له اشتريت رخيصة ثم ذكر تراجم
 المستحقين بقوله (الخصم) أنت (بشركا) بالخصم للوزن (قد رملك
 الخصم) فلو كانت دار بين ثلاث لو احدثت صفها ولا آخر ثم اول الآخر
 سدسها فباع لا قول حصته أخذ الثاني سهمين والثالث سهما واحدا

باب القراض

القراض من القرض وهو انقطع على بذل لان المالك قطع ما مل قطعه
 ومن ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضا ضاربة ومقارضة
 هو ان يدفع غيره مالا تجر فيه والربح مشترك بينهما او مضمرة
 الاجماع الحاجة الداعية اليه واحتج بقوله تعالى وآخرون يخسروا في
 الارض يتخون من فضل الله وأنهم على الله عابدين وسلم ضارب خبيثة
 بما لها الى الشام وانفذت معه عبدا ميسرة وله خمسة أركان عادة وصيغة
 ورأس مال ومحل وربح وقد أشار اليه بقوله (صح) أي القراض (بأن
 ملك للعامل) كقوله قرضتلك أرضا ضاربة أو عاملة مث على ان الربح
 بينهما نصيبين أو يؤول ما حاصل مع الوضوء الاعتبار في ذلك وقد ورد قول
 قرضتلك على ان الربح لي لم يصح أو نصحه شريفة في صح وكاتب بينهما
 نصفين وشتر في المالك أهلية التوكيد عامل أهلية توكيد ثم صار
 الى العمل بقوله (في متجر) يقع الجير أي تجارة بن ذنه فيها أو في بيع
 أو اشترافه فخره لم يشترى خبطة فيطبخها ويخبرها أو فخره لا فيلبيحه
 أو فخره في صهره أو صبيغته فساد ثم أشار الى رأس المال فقال (عين نقد
 الخاص) أي يتبرع بعهده القراض ان يكون في نقد دراهم أو دينار
 م ضرره فلا يجوز على الفلوس على المذهب ولا على الغشوش منه على

الصحيح لأنه انما يجوز الحاجة فاخص بمما يروج في كل حال وتسهل التجارة به
وان يكون رأس المال معلوما فلا يصح على الوجه ولقد روي للجهول بالربح وان
يكون معينة فلا يصح على أحد هذين الا لغيره ولو قارضه على دراهم غير معينة
في القصة ثم عينها في المجلس جائز كما صرف ورأس مال السلم كما جزم به ابن
المقري نقول الناظم حين أي ولو في المجلس وتبيع الناظم في ذلك غيره
وقضيته انه لو قارضه على أحد هذين الا لغيره مثلا ثم عينه في المجلس صح ربه
جزم ابن المقري واعلم انه يشترط ان لا يكون العامل مضيقا عليه بالتعيين
أو التوقيت كما قال (وأما في اذنه) التصريف أو فيما يعم وجوده (أي
ان يأذن له في التجارة مطلعا عن قيد التعيين أو به من شيء يعم وجوده
لا) فيما يدر وجوده (كشرايف وأم) لأنه تضيق بخلافه وقد
العقدو (غير مقدرة العمل * كسنة) كما غنك على ان لا تصرف
أو لا تبسع بعد عام لاخلال ذلك بقصود القراض فقد لا يجد راغباً في العام
ومعه (وان بعلقه) أي العاقلة لا عراض (بطل) كالبيع بالتعليق ثم
أشار إلى الربح بقوله (مدوم جزو ربحه بينهما) أي يشترط ان يكون
الربح بينهما معلوماً بالجزئية كالنصف أو الثلث أو الربع فلو قال على
ان لك فيه شركة أو أنه يبيع ويصرف العامل بالمصلحة لا يقين ونسبة
بلا اذن وعنه فعل ما يعتاد (ويجبر انفسر) الحاصل في مال القراض بعد
تصرف العامل (بربح قد غما) أي زاده على رأس المال لأنه وقاية لرأس
المال ولا قضاء العرف بذلك وان تأخر قبل تصرفه فن رأس المال في الاصح
(ويملك العامل ربح) قدر (حصته) بالوقف (بالفسخ) للعقد في ربح
(والنقص) لئلا يربح غير قسمه (مثل) ما يملكه عند قسمته (بالوقف فلا
يملك غيره ولا يملكه بالتعرض ولا بالتسوية قبل الفسخ) * تسعة *
لعل فسخه قد اقراض متى شاء ولو مات أحد هما أو جن أو أضحى عليه
أو هجر عليه بفسخ أو فسخ ويصدق العامل في دعوى التلف وفي دعوى الرد
بعينه في الاصح وفي ان اشترى له لا لقراض على المشهور

باب المداخلة

وهي مأخوذة من السقي المحتاج اليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها وأكثرها
مؤتة وحقيقتها أن يعامل غيره على نخل أو شجر غيب عليه هذه بالسقي
والترية على أن الثمرة له ما والاصل فيها قيل الإجماع خبرنا صحيح أنه
على الله عليه وسلم عامل أهل خير وفي رواية أنه دفع إلى يهود خيبر نخلاً
وأرضها بشظرم ما يخرج منها من ثمر أو ذرع والمعنى فيها أن ملكك الأشجار
قد لا يحسن تعهدها ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ فلا يملك الأشجار
فاحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولوا كثرة المال لزمته
الاجرة في الحال وقد لا يحصل شيء من الثمار وينهاون العامل فدعت
الحاجة إلى تجويرها وأركانها خمسة طاقدة وصيغة وشجر وثمره وحمل
فشرط العاقبة مصر في القراض وأما الصيغة فقصوة وللمالك سابقينك
على هذا النخل أو العنب بكذا وأما الشجر فقد ذكره بقوله (مست) أي
المساقاة (على أشجار نخل أو) أشجار (عنب) فقط دون غيرها من
البقول والزرع والأشجار المثمرة وثمرها فان ساقدها ساقداً فلهما
أو العنب لا سمح في الروضة الهبة ولم يقل كرم لأنها عنه قال صلى الله
عليه وسلم لا تسهموا العنب كرمنا إنما الكرم الرجل المسلم وثمره النخيل
والاعناب أفضل الثمار وثمرها أفضل الأشجار باتفاق واختلفوا
أيها أفضل والراجح أن النخل أفضل من العنب لورود أكثر مواضعكم
النخل المطعومات في أهل وانها خلقت من طينة آدم عليه السلام والنخل
مقدم على العنب في جميع القرآن وشبه النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن
بالخصاء بأنها تشرب برأسها وإذا قطع ماتت وينفع جميع أجزائها وهي
الشجرة الطيبة المذكورة في القرآن وليس في الشجر شجرة فيه ذكر وأنثى
فاحتاج الانثى فيه إلى الذكر سواء في فائدة النجم الشجر له ساق ودلا
ساق له نجم (ان اقتت بددة فيها غلب) فحصل ربه) أي بشرط نعمتها
شرط أن أحدهما أن يقدرها المالك بمدة معلومة يحصل ربه فيها غالباً
فأوقفت بددة لا يحصل ربه أي ثمره فيها غالباً لمصرع الشرط الثاني أن
يقعد (بجزءه لما) بألف الإطلاق للتعاقدين بالجزئية (من ثمر) فقد
على شجر (عامل) كك القراض فلو شرط بعض الثمرة لغيره ما أوكله

لاحد هــ أو جزأ منها العامل أو المالك غير معلوم فسدت ويستترط
 أن لا يترتب على العامل ما ليس من جنس أعمالها وأن يتفرد بالعمل واليد
 في الحقيقة ثم بين الناظم ما على العامل بقوله (واغما عليه) أي العامل
 (أعمال تربي في الثمر) فيجب عليه السقي وما يتبعه من اصلاح طريق
 الماء والاباجيبين التي ينفق فيها الماء وتنقية الآبار والانهار من الحماة
 وغرها وادارة الدواب وتقليب الارض بالماسح وكذا التلعيح والطلع
 الذي يلحق به على المالك لأنه عين مال وتخصية الحشيش المضروا القصبان
 المضرة وكل ما طردت العادة بحمله فهو عليه والحاصل أن كل عمل يحتاج
 اليه أثمارا لزيادتها واصلحها أو يتكرر كل سنة يكون على العامل واغما
 اعتبر التكرار كل سنة لأن ما لا يتكرر يبقى أثره بعد فراغ المسافة
 وتكليف العامل مثل هذا الجفاف وأما ما لا يتكرر كل سنة ويقصد به
 حفظ الأصول يكون من وظيفة المالك كما قال (ومالك) بالجرأى وعلى
 المالك ويجوز الرفع مبتدأ لكونه في محل تقسيم وتنوع (يحفظ أصلا
 كالشجر) فله به حفر الآبار والانهار وبناء الجيطان ونصب الابواب
 والدواب ونحوها وكل عين تلفت في العمل وآلة يوفى من ذلك العمل
 كقام ومهول ومخيل ومهجة الموترط ثم بما على المالك على العامل
 أو عكسه فسدت ولو عمل العامل ما على المالك بلا إذن فلائى له والا فله
 الاجرة **تفسيه** المسافة لازمة وبذلك العامل حصته بالظهور
 ثم أشار الى حكم المخابرة والمزارعة بقوله (اجارة الارض ببعض ما ظهر
 من ريعها عنه منها خبر البشر) على الله عليه وآله وسلم وفي الصحيحين
 عن جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المخابرة وفي صحيح مسلم
 عن ثابت بن الضحاك انه صلى الله عليه وآله وسلم عن نسي عن المزارعة
 فلا تصح المخابرة وهي اجارة الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من
 العامل ولا تزارعه وهي اجارة الارض ببعض ما يخرج منها والبذر
 من المالك وتنفق في الارض بمخابرة أو مزارعة فان كان البذر من
 المالك فالغلة له وعليه للعامل اجرة حمله وآله ودوابه أو للعامل فالغلة
 له وعليه للمالك اجرة مثل أرضه أو له فالغلة له وما على كل اجرة مثل

عمل الآخر في حصته فلو كان بين الشجر أرض خالية من الزرع وغيره
صحت المزارعة عليها مع المساقاة على الشجر وعلى ذلك يعمل ما روي
أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساقى أهل خيبر على نصف الثمر والزرع بشرط
أن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وعمر أفراد الشجر راسخ
والبياض بالمزارعة وجميعها في عقد واحد وتقديم المساقاة

باب الاجارة

بكسر الهمزة وحكى ضمها وفتحها وهي لغة اسم للاجرة وشراعية دلت
منفعة مفهومة معلومة قابلة للبذل والاياحة بعوض معلوم والاصل فيها
قبيل الاجماع خبر البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصديق
رضي الله عنه استأجرا رجلا من بني الدبل والحاجة داعية اليها ولها
أربعة أركان طاقدة وصيغة وأجرة ومنفعة كما سيأتي (شرطها) أي
المساقدان (كبايع ومشتري) وقد مر وأعادناظم تنبيه الضمير عليهما
لأنهم هما من لفظ الاجارة (بصيغة) وهي الايجاب (من مؤجر) كما جرت
هذا سنة بكذا (و) القول من (مكثري) متعلل بالايجاب كاستأجرته
ولا تنعقد الاجارة بلفظ البيع في الاصح تنبيه الاجارة فوهان واردة
على العير كاجارة دابة وتخص معينين وعلى الغنم كاستئجار دابة موصوفة
وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء ثم أشار إلى الاجارة بقوله (صحتها) أي
الاجارة (أما باجرة ترى) معينة كاشتمن ولا يضرب الجول بقدرها (أو)
لا ترى ولكن (علمت) جفدا وقد راوصفة حال كونها (في ذمة الذي
اكثري) كاشتمن فلو قل أجرته هذا بنقته وكسوته لم يصح ولو أجر
دارا بجمارتها أو يدراهم معلومة على أن يعمرها من عنده أو يصرفها
في العمارة لم يصح للجهالة ولأن العمل في انصرف مجهول ثم أشار إلى المنفعة
بقوله (في محض نفع) أي صحت في منفعة محضة مخصوصة وللنفعة شرط
أحدها أن لا يتضمن العقد لها استيفاء عين كما قال (مع عين بقيت) *
فلو استأجر بيتا لثمرة أو شاة لتناج أو صوف أولين أو نعما لا يقادح
أو طعاما لا كل لم يصح فانها أن تكون (مقدورة التسليم) حاسا (شرطا)

كافي البيع فلا يصح استيجار آبق ومغصوب وأخرس لتعليم وأعمى لحفظ
وحائض لتعليم قرآن أو خدمة مسجد اجارة عين ثالثا أن تسكون متقومة كما
قال (قومت) ليحسن بذل المال في مقابلتها فلا يصح استيجارته فاحضة للاثم
لانها لا تصدق في كسبه وبر ورايها كونها مقدورة اما بالزمان كما قال (ان
قدوت بجدة) كسكتي دار سنة واما بعمل كما قال (أو عمل) تكبها لحدة التوب
(قد عمل) أي المدة والعمل للعاقدين (وجمع ذين) بنصب العين مفعولا
مقدما لقوله (أبطل) أنت الجمع بين التقديرين العمل والزمان في الاجارة
كاستأجرتك لتحيط بالتوب اليوم اذ تمام العمل قد يتقدم عن آخر النهار
أو بنا آخر (تنبيه) مع شروط المنفعة حصولها للمستأجرا لا للوَجَر لئلا
يجمع العوضان في ملك واحدة وقال اكثر تدانك لتركها بما تعلق به
و (تجوز) أي الاجارة (بالحل والناجيل) للاجرة في اجارة العين اذا
كانت في الذمة كالتمن في المبيع فلا يشترط تسليمها في المجلس وسيأتي
الكلام على اجارة الذمة (ومطلق الأجر) بان لم يقيّد بتجيل ولا تأجيل
يحمل (على التجيل) كالتمن ويملك المؤجر الاجارة بنفسه القصد سواء
أكانت في الذمة أم معينة و (تبطل) أي الاجارة (ان تلف عين موجره)
بالوقف اجارة عين كدار معينة لفوات محل المنفعة هذا في الزمان المستقبل
بخلاف الماضي اذا كان لثمة أجرة لاستقراره بالقبض فيستقر سقطه من
المسمى باعتبار اجرة المثل اما اجارة الذمة فلا تبطل بتلفها بل على المؤجر
ايدائها (لا تبطل الاجارة بموت عاقد) سواء المؤجر والمستأجر بل ان مات
المكترى خلفه وارثه في استيفاء المنفعة والمكترى تركت العين المكتراة
عند المكترى الى انقضاء المدة وان كانت الاجارة في الذمة فما التزمه دين
عليه فان وفته التركة اكترى منها والا فان وفاه الوارث تقررت الاجارة
اول يومه فسخ المكترى (لكن بغصب) لأمين المؤجرة قبل انقضاء المدة
(خبره) أي خبره الشارع بين امضاء العقد وفسخه في الاجارة المعينة فان
كانت في الذمة فلا خيار بل على المؤجر الايدال ومثل غصب العين اياها
(والشرط في صحة اجارة للذمة) أي فمما كافي لصحة (تسليمها) أي
الاجرة (في المجلس للعقد) كالسليم أي فلا يجوز تأجيلها لان الاجارة في

الخدمة مسلم في المتاع وان لم تتعقد بلفظه فلا يجوز مالك أجرته إلا ببدل
 عنها ولا الإبراء منها ولا الحوالة فيها ولا عليها والمستأجر أمين (و) حيث
 (يضمن الاجير) العين المؤجرة (بالعدوان) أي بتعديده فيها كأن ضرب
 الدابة أو كسبها باللبام فوق العادة أو أركبها أو نقل منه أو نام ليل في الثوب
 أو سكن الدبر أو نثره كالحداد والقصار (ويده فيها) أي عليها (يد
 اتقان) ولو بعد مدة الاجارة (والارض) بالرفع والتصب (ان أجرتها
 بطلع) أي بطعام (أو غيره) كدراهم ودانير (صحت) أي الاجارة
 (ولو في الذم) لان الاجارة كالبيع فكل ما صح به بالطعام وغيره صحت
 اجارته بذلك (لا شرط) أي لا تصح بشرط جعل (جزءا) أي لانهما قد ين
 كالربع مثلاً (من ريعه) أي الشيء المؤجر (زارع) مثلاً
 بأن أجره أرضاً للزراعة بشرط جعل جزء من ريعها لزارعها لانه
 جعل الاجارة مما يجعل من عمل الاجير وهي غير مقدور عليها ومثل ذلك
 استثمار الدابة بعلقها أو سلخ الشاة بجلدها أو استثمار الطحان على طحن
 الخنطة ببعض دقيقها وكذا استثمار الاجير بكسوته أو شبعه كما قال (ولا
 بقدر شبعه) بكسر الشين المحجمة وسكون الواو أي لا تصح الاجارة بقدر
 شبع الاجير ولا بقدر ثمنه وعشائه لانه غير معلوم الثمن

باب الجمالة

هي بتبليط الجمل لغة اسم لما يجعله الانسان على فعل شيء وكذا الجعل
 والجمعية وشرها التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول والاصل
 فيها قبل الاجماع خبر اللديغ الذي رقاها الهادي بالقائمة على قطيع من
 الغنم كافي الصحين ولها أربعة أركان عاقدة وصيغة وعمل وجعل ويدأ
 بالعاقد فقال (صحتها) أي الجمالة (من) جاعل (مطلق التصرف) بأن
 يكون بالقاعداً لا غير محجور عليه ومن أهل العمل ثم أشار إلى الصيغة
 بقوله (بصيغة) أي من جاعل (وهي) كل لفظ دال على الاذن في العمل
 بعض معلوم سواء كان الاذن عاماً أو خاصاً (بأن يشترط في رد ودأق وما
 قد ساء كله) أي مائه كرد ثوب ونحوه كقوله من ردأق أو أدق زيد مثلاً
 فله درهم ولا يشترط القبول لفظاً وان كان العامل معينا فلور ردأقا

أو إذا ابغى اذن مالكه أو باذن بلا التزام فلا شيء له وأما العمل فهو كل أمر فيه كلفة أو مونة كرد أو بق أو خال أو حج أو خياطة فلو قال من رد مالي فله كذا فرد من هو في يده استحقه أو من داني عليه فله كذا فله من هو في يده لم يستحق أو غيره استحق ثم أشار إلى الجعل بقوله (معلوم قدر) أي يشترط كونه معلوماً فلو قال من رد هبدي فله ثوب أو دابة أو أرضه فسدت واستحق أجره المثل في فرع في لو قال من رد هبدي من بلد كذا فله دينار فرد من نصف الطريق استحق نصفه له ثاراً ومن ثلثه مثله وهكذا أو من أهد منه فلا شيء للزيادة (حاشي) أي ملكه أي العوض المشروط (من عمله) أي العمل جميعه بنفسه أو عبده أو معاون له بعد بلوغه الثمانية فلا يستحق من لم يتم العمل كأن رد الأبق فبات على باب دار مالكه أو غصب أو هرب أو ذل يحصل شيء من المقصود (وفسخها) أي الجعالة (قبل تمام العمل) (*) جائز من كل منهما أو فسخها (من جاعل) بعد الشروع (عليه) للعامل (أجر المثل) (*) لتمامه قبل الفسخ فإن فسخ العامل قبل تمامه فلا شيء له إلا أن يكون بسبب زيادة المترقى في العمل

باب أحياء الموات

وهو الأرض التي لم تعمر قط أو عمرت جاهلية ولا هي حريم لعمور وهو مستحب ويحصل به الملك والاصل في ذلك قبل الإجماع خبر من عمر أرضاً ليست في حد فهو حاق بها أو أرواه البخاري وخبر من أحيى أرضاً ميتة فله بها أجر ومالك العواني منها أي طـ لاب الرزق فهو له صدقة ورأه الناسي وغيره وصحبه ابن حبان (يجوز للمسلم أحياء) بالقصر للأوزن (ما قدر) (*) بالوقف على أحيائه (إذا ملك مسلم به أثر) (*) بالوقف أي يجوز له أحياء موات وقت لا يرى به أثر عماره مسلم ولا ما يدل عليها كأصل شجر وسواء اذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن وخرج بالمسلم الكافر فلا يجوز له ذلك وإن اذن له الإمام لم ينافيه من الاستعلاء وللكافر غير الحربى الاصطباذ والاحتطاب والاحتشاش في دار الاسلام وخرج بقوله (إذا ملكه مسلم به أثر) ما كان معموراً فإن عسرف مالكه فهو له مسلماً كان أو ذمياً أو لوارثه فإن لم يعرف فإن كانت عمارته إسلامية فملكه وأحكم الأموال الضائعة وإن كانت

جاهلية ملكها المسلم باحيائها كالزكاة فلا حرم قتلها الجاهلية أما إذا
كانت الأرض المواتية لا الكفار قتلهم أحياء ولا نهبهم من حقوق دارهم
ولا ضرر عليهم فليس يكون بالاحياء كالصيد ~~و~~ كذا المسلم ان كانت بها
لا يدفعون المسلمين منها كواب دارنا والافليس لهم أحياء وما كان عامر
من دارهم وعلق الثألم بقوله أحياء قوله (بما أحياء صمارة بعد *) أي
بفعل يسمى في إعادة صمارة و (بمختلف الحكم بحسب) بكون السنين
للضرورة أي قصد (من قصد *) تحكيما للعرف فان قصد مسكننا اشترط
لحصول الملك التخيوط بالابن أو الأجر أو الطين أو الخشب بحسب العادة
ولا يدمن تنقيب البعض على الأصم ونصب الباب أو قصد زريبة للدواب
أو حظيرة لتخفيف الثمار أو لجمع الحطب والحشيش اشترط التخيوط
ونصب الباب لا التقيف أو بستانا اشترط جمع اقتراب حدود الأرض
ان لم تجر العادة بالتخيوط والتخيوط حيث جرت به العادة وتهيئة ماء ولا بد
من الفرس (ومالك البئر والعين) أو نحوهما (بذل *) (حقا على المواشي)
التي لغيره مافضل عن حاجته طرمة الروح بشرط ان لا يبعد ما سكتها ماء آخر
مباحا وان يكون هناك كلا ثمعه وان يكون الماء في مستقره وان يفضل عن
مواشيه وزرعه واشجاره وان لا يتضرر بورود المواشي في زرع أو نحو
(لا) على (الزروع) فلا يجب بذل مافضل *) لهم ثم ذكر نبذة من الاعيان
المشتركة فقال (و) اما (المعدن) بكسر الدال (الظاهره والخارج *)
جواهره من غير ما يعالج *) فماها موصول حرفي أي من غير علاج وانما
العلاج في تحصيله (كالنقط) بكسر النون أفصح من فتحها (والكبريت)
بكسر أوله وهو عين شجرى ويضئ في معدنه فذاق قمر زال ضوءه (ثم
القار *) وهو الزفت وحكم الظاهر انه يباح أن يأخذ منه ما يحتاج اليه
ولا يمنع غيره من الأفضل وجوبا (و) يباح (ساقط الزروع واشجاره *)
المنتثرة على الأرض وكذا ما يثبت في الموات من الكلا والحطب وما يسطقه
الناس ويرمونه رغبة عنه فمن سبق الى شئ منه فهو أحق به من غيره والمعدن
الباطن ما كان مستترا لا يظهر جواهره الا بالعمل كالذهب والفضة
والفبر وزج والياقوت ونحو ذلك فيملك بالاحياء ولا يملك بالحفر والعمل

وأخذ النبل وان ملك النبل به **(خاتمة)** يجوز الوقوف بالسوارع
والجلوس للأعمال وغيرها اذ لم يضيّق على المسافر ومن سبق الى مكان منها
فهو أحق به الى أن يفارقه تاركاً لمسيرته مثلاً أو ينتقل الى غيره والأسواق
التي تنقسم في كل أشتى مرة إذا أخذت منها مقعداً كان أحق به في التوب
الآتية والجلوال الذي يقعد كل يوم في موضع من السوق يطلب حقه
بالمقارنة ولو جلس في مسجد لقرأ عليه القرآن أو نحوه فيمكن في مقاعد
الأسواق أو الصلاة لم يكن أحق به في غيرها وأحق به فيها وان فارقته
لغير

باب الوقف

هو نية لمس أو مباح غير مل يمكن الانتفاع به بقاء عينه بقطع التصرف
في رقبته على مصرف مباح والأصل فيه خبره سلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله
الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية
محولة عند العلماء على الوقف وأركانها أربعة واقف وموقوف وموقوف
عليه وصيغة ويدا بالوقف فقال (صحته) أي الوقف (من ماله) (تبرعاً)
بألف الاطلاق به بأن يكون فيه العبارة أهلاً للتبرع ثم بين الموقوف بقوله
(بكل عين) أي في كل عين مملوكة معينة قابلة للتقل (جازان ينتفعاً) بالبناء
للمفعول (بها) دوامه نفعه يصح الاستجار لها (مع البقاء) بالثبوت والوزن
لعمارة لا يصح وقف ماله ولا وقف أحد عبيده ولا وقف أم الولد
والامهات والموقوف ولا وقف الطعام والراحين المشهورة ولا وقف
الدرهم والدينار ويصح وقف غنار ومنقول وشائع ومعلوم وبئر الماء
وتحجر البحر وبه ثم الدين والموقوف ونحوه كوبر وشروط الوقف كونه
(مستجراً) فلا يصح أن يكون مغلقاً كقولنا ان جاء فلان فقد وقف كذا
وكونه لازماً فلا وقف بشرط اختيار أو أن يبيعه أو أن يرجع فيه متى شاء
أو يحرم من شاء أو يزيده أو ينقصه لم يصح وكونه مؤبداً بان يوقف على
من لا يقرض كالفقر أو العلماء والمساكين والفقراء والربط أو على
من لا يقرض ثم على من لا يقرض كزيد ثم على الفقراء فلو قال وقف على
سنة مثلاً لا يصح ثم بين الموقوف عليه (على موجود) أي على موقوف

عليه موجود (ان عليك تأهلا) حال الوقف أى ان كان الموقوف عليه
اذنك أهلا لتلك قبض على مدرسة ومسجد ورباط وذمى لا حربى ومرد
ولا صلى بنين الاتية ولا على العبد نفسه والوقف عليه مطلقا وقف على
سيده ولم يتعرض الناظم رحمه الله للصيغة نحو وقت كذا على كذا
أو حبسته أو ماله أو جعلته وقفا أو ما أشبه ذلك ثم اعلم انه يشترط أيضا
في صحة الوقف الاتصال أولا وآخر كما قال (ووسط) بفتح السين
(وآخر انقطع) أى لو وقف المذكور يسمى مقطوع الوسط ومنقطع
الآخر فمقطع الوسط كوقف على أولادى ثم جهة أو رجل أو عهد فلان
نفسه ثم الفقراء ومقطع الآخر كوقف على أولادى ولم يزد (فهو) أى
الوقف فيهما صحيح (الى أقرب واقف) أى لو وقف يوم الانقطاع (رجع)
في سير وقفا عليه لم لان وضع الوقف القرية ودوام الثواب وأوله موجود
صحيح فقدام سبل الخير والصدقة على الأقارب أفضل لما فيه من صلة الرحم
والمعتبر قرب الرحم لا الارث فيقدم ابن البنت على ابن الابن وعلى ابن
انعم ويختص بقراءتهم على الامع (والشرط) لفحة الوقف (فيما هم) أى
على جهة طاعة (نفي المعصية) بالوقف بان كانت بقرينة كنسا كبر
والحجاج والعلماء والمتعلمين والمساجد والمدارس والربط أو جهة لا تظهر
فيها القرية كالأغنياء فان كانت جهة معصية كعمارة الكنائس لم يصح
لما فيه من الاغانة على المعصية (وشرط) بالنصب (للبكرى) بصيغة
المجهول أى شرط الواقف انه لا يوجب (اتباع) أنت شرطه انه لا يوجب أصلا
أو أكثر من ستة مثلا (و) شرط (التدوين) بين المذكر والمذكر اتبع
أيضا (واخذ) أى التفضل بينهم في قدر الاستحقاق كقولنا ذكر
مثل حظ الاثنين (والتقديم) كتقديم البطن الاول على الثاني
(والآخر) كمنسأ وانه كذلك اتبع شرطه في ذلك ثم شرع في بيان
الناظر بقوله (ناظره) أى الوقف (يعود و يوجب) جهاته ويحصل
خلاته ويقسمها بمرسوقها ويحفظ الاول والفلات على الاحتياط
فان عين له بهض هذه الامور اتصر عليه (والوقف لازم) فلا بد من
قبض ولا الى حكم الحاكم (وملائك البارى) سبحانه وتعالى (الوقف) أى

الوقت ملك لله تعالى أي نفلك عن اختصاص الأدبيين (والمسجد كالأحرار) في انفسكاكهم عن الاختصاص وفي انه يملك كالحُر

﴿باب الهبة﴾

وهي التملك بلا عوض فان ملك محتاجا أو ثواب الآخرة فصدقة وان نقله إلى مكان الموهوب له أكرامه له هدية وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فان طبر لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هبة مبرئتا وخبر الصحابة لا تحققن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها وفي البخاري لودعيت إلى كراع لا جبت ولو اهدى إلى كراع قبلت (بمع) الهبة (فيما يبعده دعاء) بانف الإطلاق من باب أولى فان بهما أوسع (واستثن) أنت من قولهم يبيع بعه تصع هبته (تخوجبتن فيما) من المحقرات فنهما لا يبيع بهما وتصع هبتهما ﴿تنبيه﴾ أشار بقوله تعالى ان هنا أيضا أشياء تسمى شي وهو كذلك فنهما جلد الأخصية لا يبيع بعه وتصع هبته وبها أشياء أخرى كورق المطولات وتصع الهبة (بصيغة) وهي الإيجاب من الواهب كوهبتك كذا أو ملكتك كذا أو أعطيتك والقبول من المتب باللفظ متصلا كتهبت وتملكت وقبلت (كقوله امرتكم) هذه الدار (ماعت أو ممرتك) أي جعلتها لك ممرًا وان زادت فزادت ما عادت لي (أو أرقبة كن) هذه الدار أي جعلتها لك رقبتي أي انتم قبضي عادت لي وان مت قبلت استقرت لك وسميت رقبتي لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه ﴿تنبيه﴾ لا تشترط الصيغة في الهدية ولا في الصدقة (وإنما يملكه) أي الموهوب (المتب) أي الموهوب له (يقبضه) ولو على التراخي (والاذن ممن يهب) بفتح الهاء فيه وان لم يقبضه بنفسه لا باعده لانه عقد ارفاق كالعرض (ولارجوع) لنواهب بعده (أي التقيض (الاصول) وان علوا من جهة الاب أو الام فهو (ترجع) في حياتها الفروعه وان سفلوا قل صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لرجل ان يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فم (الا والدفن) يعطى ولده رواء الترمذي والحاكم وصححه ثم أشار إلى شروط الرجوع بقوله (اذلك

الرجوع لا يزول*) عن الهبة فلزوال وعاد لم يكن للأصل الرجوع فيه لأن ملكه الآن غيره. - تقادمنه*) تنبيه*) من شروط الرجوع أيضا أن يكون منجزا ومنها أن يكون باللفظ ~~ك~~ رجعت فيما وهبت أو ارتفعت أو نقصت الهبة وأبطنتها ومنها أن يتعلق به حق بيع البيع كالسكينة ~~في~~ خاتمة*) يستحب للوالد الرعاية العدل في عطية الأولاد أو دادا أعطى وعدل كره له الرجوع والله أعلم

باب اللقطة

بضم اللام وقع اتفاق وإسكان أو هي لغة الثمن الملتقط وشروط ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا مجتمع بقوة ولا يعرف الواجد مستحقه والأصل فيه قبيل الإجماع خبر الحصين عن زيد بن خالد الجهني أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف عقابها ووكاهها ثم عرفها. - ثم لم تعرفه. - ثم فقها ولتسكن بديعة عندك فإذا جاء صاحبها ابوامان الدهر فأذاها اليه ولا فشا نلهم أو سألهم عن ضالة الأبل فقال مالك ولوا دعه. - فإن معها أخذاءها وسقاءها ترد الماء. - وتأكل أشجار حتى يلقاها ربه أو سألهم عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لا خير أول الذئب (وأخذها) أي اللقطة (للعمر من ذواتها أو طرق) سواء كانت شاة أم لا في دار الإسلام أو دار الحرب فيها سلم أو دخلها الملتقط بأمان (أو مسجد الصلاة أفضل) من تركها (إن خيانة) بالتصيب من نفسه (قد أمننا) بألف الإطلاق (ولا عليه أخذها نعمة) أي وإنما يكون الانتقاط أفضل إذا لم يتعين عليه أخذها بأن كان هناك من أخذها ويحققه نعمة لم يكن هناك غيره وجب عليه أخذها كوديعة برأى لأن أوديعة تحت يد صاحبها ولا يستحب غير واثق أمانة نفسه ويجوز له ويكرهه مع سوق لا تدعوه نفسه إلى الخيانة وخرج بقوله الحر بعدون كن غير مكاتب فبيده هو الملتقط إن اتقهها بأذنه أو أقرها عنده ولا انتزعت منه فإن اتلفها اعتدق الضمان برقته وإن كن مكاتبه فسي له أن لم يجز والّا أخذها القاضى وحفظها المالكها ~~في~~ تنبيه*) إذا سكن الواجد لقطة صيدا أو مجنونا أو

محجور عليه بسفه اقتصرها منه ووليده وعرفها وتلكها له (يعرف) بفتح الباء
 الملقط فذا بعد اخذها (منها الخس) اذع بالافضة ام غيرهما (والوعاء*)
 بالد من جلد وغيره (وقدرها) بوزن او كسل (والوصف) كهروية
 يروية (والوكاء*) بالمد اي خيطه المشدودة (و) اذا اخذها للمفظ
 وجب عليه ان يحفظها في حرز من (التموين عرفا*) اي بالعرف وهي
 امانة في يده وان ترد (فتمتعها) اي تلك (تر) اي قلي منقول لا يعرف
 سئل (عرو) انت بالاب المثابة عن كون التوكيد الخفيفة (يقدر
 طاب) اد ترددنا نطقنا فاقده لا يعرض عنه فيه غالبا اما القليل غير
 المنقول كحبة لحنة او الزبيبة فلا يعرف ولو اجدته الاستبداد به فمن حرم
 رضي الله عنه نهى أي لا يعرف زبيبة فضر به بالذرة وقال ان من الويع
 ما يحقت الله عليه **تتبيه** قول الناظم ان ترد يجوز قراءته بالياء التحتية
 وعلى هذا يكون قوله عرفا فاقده لا ماضيا واما على ما قررناه فهو على امر (وغیره)
 أي وان ترد عليك غيره عرفه (سته*) بالتوقف حتما كاملة ولو متفرقة للغير
 السابق ويقاس على ما فيه غيره ويكون ذلك على العادة فيعرف أولا كل يوم
 مرتين طرقي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مرة او مرتين ثم في كل
 شهر بحيث لا تنسى في الاسواق وابواب المساجد عند دخروج الناس من
 الجماعات ونحوها من مجامع الناس في اماكن التقاط وقرية ولا يعرف
 في المساجد كما لا تطلب اذمة منها قال الرافعي في الشاشي به صحح جواز
 التعريف في المسجد الحرام بخلاف سائر المساجد (وليتك ان يردقته*)
 اي ان يكن ضامنا والمعنى اذا عرفه بعد قصد تملكه ولم يجد مالكة تملكه
 باللقط كفولك تملكه وتقصد ان تملكه (ان جاء صاحب) له وتكون قرضا
 عليك ثبت بدله في ذمتك **تتبيه** لك في قراءة قوله وليتك الوجوه ان
 السابقة في قوله وان ترد واشارة الاخرس المفهومة كاللفظ (وما لم يدم*)
 بكسر الميم أي الذي لم يبق على الهواء بل يسرع اليه الفساد كالبقل والبطيخ
 الاصفر والريسة والرطب الذي لا يتم خبز الملقط فيه بن خصلتين (ان
 شاء) بالمد (ماعه) وحفظ ثمنه الى حضور مالكة (واسأ) باقصر للوزن
 (الطم*) بفتح اياء اي يأكله (مع غرمه) فقهه (وذو علاج للبقا* كرطب)

اى ما يبقى بعلاج فيه كالرطب الذى يتقر (يفعل) حتما (فيه الالقاء)
 بالمصلحة والحظ للمالك (من) خصلتين أيضا (بيعه رطبا) يسكون الطاء
 وحفظ ثمنه الى حضور مالكه (أو التحقيف) له وحفظه الى ظهوره ثم ان
 تبرع بقوة فذالك والاقيباع بعضه وينفق على تخفيف باقيه وما فرق بينه
 وبين الخيوان حيث يباع جميعه كما أتى أن نفقة الحيوان تكرر فتؤدى الى
 أن يأكل نفسه (وحرما) اى الاثمة (لقطا) اى التة الحيا (من) الموضع
 (التخفيف) كالمغارة (المالك) يملك (حيوان) يسكون الباء للوزن (منوع
 من أذاه) بلوقف اى يمنع نفسه من أن يناله اذى من صغار السباع يتمر
 وذئب وفهد بقوة كبر أو بعد وكارنب أو بطيران كمام فان اخذه لفته ملك
 ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده الى موضعه فان دفعه الى القاضى برئ وخرج
 بقوله للمالك التقاطه للعقظ فيجوز وان لم يكن الملتقط قاضيا لئلا يأخذه مخائن
 فيضيعه ويقول من المخوف التقاطه من بارأ وقرية او موضع قريب منها فيجوز
 لملكه الا يضيع بامتداد اليد اخذت منه بخلاف المغارة فان غرقة الشاس
 بها لايم (بل) الحيوان (الذى لا يحمى) اى لا يمنع نفسه (من) اذى من
 السباع المؤذية لقوة يمنعها (كشاه) ويجعل وفصيل من الابل
 او الخيل يجوز ان تقاطعه فى العمران والمغارة بقصد التملك صيانة له
 و(خبره) اى مائة قطه أيضا (بين) ثلاث خصال (اخذه مع العلف) بفتح
 اللام له اى ان شاء أمسكه وعلقه يعلقه (تبرعا) بالعلف (أو اذن قاض) له
 ان لم يترع (بالسلف) اى ان فرض ان اراد الرجوع فالى يجرى كما انهم
 (أو باعها) اى المدة استة لالا ان لم يجرى كما والا فليس اذنه (وحفظ
 الاثمانا) بانف الاطلاق الحاصلة من بيعها الى ظهورها (أو كشها)
 ان كانت ما كولة (ماتر ضمانا) بان يغير قيمتها اظهر ما كها (ولم
 يحجب) عليه ان اكها (افرازها) اى القيمة المفروضة من ماله لامن على
 ما فى المدة فان افروزها كانت اربعة تحت يده (والمدة قط) فى الاوليين
 الهمة اى المتنتعة من صغار السباع وغير المتنتعة منها اذا وجدها فى
 العمران (فيه تخيير فقط) اى يجوز له التخيير فى اخذها فى الاوليين
 وهما اخذها واسما كهام مع العلف او يدها وحفظ ثمنها فقط دون الحاصلة

الثالثة وهي اكله افلا يجوز بخلاف المنافسة لانه قد لا يجد فيها من يشتري
بخلاف العمران ويشق النقل اليه ﴿تقته﴾ لو كان الحيوان غريماً كقول
كعب بن جريح فيه الخمرتان الا واما ان ولا يجوز غلته في الحال على الأصح

باب اللقيط

وهو صغير ضائع لا يعلم له كافر ويقال له ملقوط ومتبذود وعنه ويسمى
لقيطاً وما توطأ باعتباره ياتقط ومتبذوذاً باعتباره نبت اى الذى فى
الطريق ونحوه (للعادل) المكلف الحر المسلم الا بن الرشيد (يأخذ
طفلاً) أى غير بالغ ولو مجزاً (تبدأ) بالمال المجهمة اى التى فى طريق ونحوه
واخذه (فرض كفاية) حفظ النفس المحترمة عن الهلاك لقوله تعالى
وما يؤا على البر والتقوى وقوله تعالى ومن احياها فاكفها حيا انسان
جميعاً اذا حيا ثانياً اسقط الخارج من الناس فاحياهم بالخاء من العذاب
(وحضه) أى انقيا - تربيته (كـ) أى فرض كفاية لانه مقصود اللقيط
فلا يجوز من ذل اعراض سواه للساكن ويجب الاشهاد عليه وعلى ما معه
خيمة من استرقاقه ولا ضيع نسب فلو تركه فلا ضمان له ويجوز الانتراع
منه بخلاف القطة بدنة ودهن المال ولو لم يوطأ عسب غير ان سيد
انترع منه من دونه ولو لم يوطأ فانه لا ضمان له وهو نائب
اربعين سنة من ان يرد عليه ولو لم يوطأ فانه لا ضمان له وهو نائب
انقطاع كدرو لو انتقم من محبوس عليه فانه يتبع - نه (رقوته) أى
مؤنته (س ماله) أى العام كلو تفعل النظام والوصية لهم او انما هو
ما احتسبه كالتياب المنبوسة له والمنقوقة عليه والمزوشة تحتها والمغطى بها
والمشدودة بوابها من منطقة او هميان وحلى اذ يراه أو دناير واما
المال المدفون تحتها فلا يجوز له واكذ ثياب وامنته موضوع بقربه - كن
لا يفتى عليه منه الا بدنة انتفى كذا (من مضج) أى انى القاضى اذا
امكثت مراجعة فتن حاضضه ولا يرجع له لمجد قاضى اقل شهداً كما قال
(المقدمه) على ما يسهل عليه ثم لم يوجد لقيط مال فنفقته فى بيت المال
منهم اصداخ (تم اقرضاه) القاضى (عليه) أى على اللقيط من المسكين

(اذية قد بيت المال) بأن لم يكن فيه شيء أو كان وهذا كالحكم منه (والعرض
خلف) أنت (منه) أي من كسبه أو ماله اذ اظهر له مال (لدى) أي عند
(الكامل) له بل ووضعه وعقله أو من مال سيده ان كان رقيقاً اذ لم يظهروه له
في مل من ثمنه نفعه وبالإذية قضيه الحالك من هم الفقراء أو اساء
أو العاينين

باب الوديعة

قال علي الأديع وعلى العين المودعة من ودع الشيء ادع اذا سكن
لانما ساء كنة عند المودع وقيل غير ذلك والاصل فيما أتوه تعالى ان الله
يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها أو قوله تعالى فليؤد الذي ائتمن امانته
وخبرنا الامانة الى من ائتمنتك ولا تخفن من خانك رواه الترمذي وقال حسن
تخريب والحاكم وقال علي شرط مسلم ومعنى لا تخفن من خانك اي
لا تقبل به بخيطة ونها أو بغيره اركان سودع ومودع ووديعة ووصيعة (سن
قبولها) اي الوديعة (اذا اماننا) بانف الاطلاق فيه وفيما بعده على نفسه
(خيانة) فيما ودر على حفظها لانه من باب التعاون على بر أو تقوى
وهذا (ان لم يكن تعيها) عليه قبولها فان تعين بان لم يكن هناك غيره
وجب عليه قبولها كداء الشهادة ويجزم عليه اخذها عند عزه عن
حفظها ويكره عند القدرة ان لم يثق من نفسه و (عليه) أي المودع
(حفظها) اي الوديعة (بحرز المشرع) أو دفعه مطلقاً أو لوضعه في غير حرز
منها أو وقع الحريق في الدار وتركها حتى احترقت أو تركها علف الدابة
أو سقاها حتى ماتت أو تركها في باب الحرف وكل ما يسهل له الخود أو يسهل
اذا لم تدفع الآفة الا به حتى ائتمنت ضمها (وهو) أي المودع (ام من مودع)
بكسر الدال والجر بالإضافة (في الاصل) أي موضوع الوديعة اصله هو
الامانة فلو تلفت بلا شرط لم يضمنه لأن الله تعالى ما اماننا وما ضمان
ينافى (قوله بين) من المودع (قول الردي) لوديعة أي دعواه (المودع)
لانه ائتمنته (لا) قول (الرديع بالحد) أي الانكار لوديعة كأن أقام عليه
السالك بينة بما دعي ردعاً عليه فلا غيل قوله فيه أم لو أقام بينة بردها عن

مالها فانها تسمع لانه ربما نسي ثم تذكروا خرج بما ذكره الناظم مالو
ادعى رد الوديعة على غير من ائتمنه كان ادعى المودع وردها على وارث المودع
فانه بطالب بينة ﴿تبيينه﴾ العلم ان كل أمين كرتين ووكيل وشريك
وعامل قراض وولي محصور ومثقل لم يملك مستأجر واجر ونحوهم مصدق
في التلف على حكم الأمانة اذ الميز كرسياً أو ذكراً مباحفياً أو ظاهراً
عرف دون محومه وان لم يعرف فلا بد من اثباته بالبينه ثم يصدق بعينه
في التلف به وان عرف وقوعه ومحومه ولم يحتمل سلامتها صدق بلا بين
(وانما يضمن) أي الوديعة (بالتعدي) فيها كان خالف مالها
فما أمره في حفظها وتلفها سبب المخالفة فكأن قال له لا ترد على
المستدوق فردد وانكسر بشفقة وأسباب الضمان بالتعدي كثيرة (والماطل)
بالجرأى ويضمن بالماطل (في تخلية) بين المالك ووديعة (من بعد طهارها
من غير عذر بين) أي ظاهر ان تصيره بترك التخلية الواجبة عليه حينئذ
فان ما طار في تخليتها العذر ظاهر كسلا أو طهارة أو كل أو قضاء حاجة
أو غير عذر لكن لم يطام مالها لم يضمنها لعدم تصديره ﴿تبيينه﴾ أشار
بتصديره بالتقايضة الى أنه لا يجب على المودع مباشرة الرد ويحمل مؤتمنه بل
التخلية بينها وبين مالها (وارتفعت) أي الوديعة أي ارتفع حكمها
(بالموت والتحصن) أي بموت أحدهما أو جونه أو غنامه لانها وكالة
في الحفظ أي لها حكم الوكالة ﴿خاتمة﴾ مثل الشيخ عز الدين بن عبد
السلام من رجل فحتم يده وديعة مضت عليها مدة طويلة ولم يعرف صاحبها
وأي من معرفته بعد البحث التام فقال يصرفها في أهم مصالح المسلمين
ويقدم أهل الضرورة ومسبب الحاجة ولا يفتي بها مسجداً ولا يصرفها
الا فيما يجب على الامام صرفها فيه وان جهله فليسأل أربع العلماء بالمصالح
الواجبة التقديم

﴿كتاب القرائن﴾

أي مسائل مهمة الموارث جمع فريضة بمعنى مقروضة أي مقدرة لما فيها
من الهوام المقدرة فقلت على غيرها والاصل فيها آيات الموارث
واخبرنا كذا يجهين الحقا القرائن بآلهلها فابقى فلا ولي رجل ذكراً

وورد في الحديث على تعلمها وتعليمها أخبار كثيرة منها خبر تعلموا القرائن
وعلموها الناس في امرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر القن حتى
يختلف اثنان في القريضة فلا يجدان من يقضي بينهما رواه الحاكم وصححه
استادهم ومنها خبر تعلموا القرائن فانما من دينكم وأنه نصف العلم وأنه
أول علم يزرع من أممق رواه ابن ماجة وغيره وسعى نصفاً تنعقه بانوت
المقابل للحياة وقيل النصف يعني الصنف كقول الشاعر

إذا مت كنت اناساً منقاساً شامت * وآخره من بالذي كنت أصنع
وقيل غير ذلك ويتعلق بالتركة خمسة حقوق مرتبة أخذ في بيانها بقوله
(يبدأ) وجوب (من تركة ميت) بسكون الياء التحتية وهي ما يخلفه (بحق) *
على لغيره (كالهن) أي المرحون به (والزكاة) أي المال الذي وجب
فيه (بالعين اعتاقه) يعني بحق تعاقب من التركة كالهن والزكاة وأيست
صورات تتعلق بمحصرة فيما ذكره كإشارته به دخول الكف على أول
المائير والحاصر ما يتعلق به من وحده هو الحق والاقن وإثاني ما أشار
إليه بقوله (ثلاث تجهيز) وهو يحتاج به الميت من كفن وحنوط وأجرة
تدفيل وحفر وغير ذلك (بمعروف) بحسب يساره واعداً له ولا عبرة
بما كان عليه في حياته من أسرافه وتقتيره اثبات والرابع ما أشار إليه
بقوله (قدينه) أي الذي كان عليه قبله أو لأدعي (تم الوصايا) وما ألحق بها
(قوى) * من ثلث باقي الارث) أقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
توجيه * قدمت الوصية في الآية على الدين مع أنه مقدم للحكمة جليلة
وهي أن الماشتهر بالارث في كونها بلا عوض كذا في اخراجها مشقة
على الوارث تقدمت على أصل اخراجها ولا الوصية غير قد تكون
أضعاف قنوي جنبها لثمة في المذكور ثلاثاً يجمع فيها وصية ما من بخلاف
الدين فإن فيه من القوة ما يغني عن تقوية يشترطه أسرار إليه
بقوته (وانصيب) أي لو رث من حيث أنه ينط عليه بالتصرف
ليصح تخرجه عن بقية الحرق والادعاء بالتركة لا يمنع الارث على
الحقير منه إذ عطفه شرطه خوار وانصيب اما (فرض مقدر) فلا يراد
عليه إلا بالرد ولا يتقص عنه إلا بالمول (أو انصيب) * وسأيتي يانه

تم شرح في بيان الفروض بقوله (فالفرض) أي الفروض المقدرة في كتاب
الله تعالى (سنة) ويحتمل ما عدا ذلك قالها في حساب الجمل بخمسة وهي
عدد أصحاب النصف والياء اثنين وهي عدد أصحاب الربع والالف واحد
وهو إشارة لأصحاب الثمن والالف باربعة وهو عدد أصحاب اثنان والياء
بائتين وهو عدد أصحاب الثلث والراي بسبعة وهو عدد أصحاب السدس
ويعبر عنها ببارات أخصرها الربع والثلث وضعف كل واحد ضعف (فتصف
اكمل) أي كامل وهو أولها أو بدأه النظام كغيره لكونه أكبر كبر
مفرد وهو نقطة (للبنف) إذا انفردت (أو) هي بمعنى الواو (لبنف الابن
حاشد) يعني وان سئل الابن لقوله تعالى في البنف وإن كانت واحدة
فلهما النصف وبنت الابن كبنف (والاخت) بالجر (من أصلين) أي أبوين
إذا انفردت (أو) هي بمعنى الواو (من الابن) إذا انفردت قال الله تعالى
وله أخت فلهما نصف مترك والمراد غير الاخت للام كما سيأتي أن لها السدس
(وهو) أي النصف (نصيب الزوج ان لم يحجب) حجب نقصان (يولد)
لزوجته (أو ولد ابن) عند فقد الابن قد (علمنا) بالف الاطلاق أي الولد
أو ولد الابن يعني قد علم أو غلب على الظن حياتهما والافلا يتصل الزوج
من نصفه قال تعالى ولكم نصف مترك أنزواكم ان لم يكن لهن ولد وولد
الابن كالابن اجما في نفسه في المراد بالولدها وفيما يأتي لو ارتب بخصوص
المرأة فيخرج غير الوارث والوارث بهن وما كولد بنت الابن ويحتمل
أن النظام أشار إلى ذلك بقوله علمنا ^{وهو ثمة} الولد يقع على الذكر
والؤنث والجمع ويقع على ولد الابن مجازا وقبل حقيقة (و) الثاني من
الفروض الستة (الربع) وهو (فرض) اثنين (الزوج مع فرعهما) أي
مع فرع وارث ولد أو ولد ابن منه أو من غيره قال تعالى فإن كان لهن ولد
فلنكم الربع وولد الابن كالابن وخرج به ولد البنت (أو زوجة) واحدة
(فأعلا) أي فما فوقها إلى أربع (ان عدنا) أي الفرع الوارث للزوج
قل الله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد وولد الولد كالولد
(و) الثالث من الفروض الستة (ثمن) ويقال فيه ثمن أيضا وهو (لهن)
أي لجنس الزوجات واحدة أو أكثر (مع فرعهما) أي الولد أو ولد الابن

قال الله تعالى فان كان لَكُمْ ولد فاهن اثنين مما تركتم وولد الابن كلابن
 (فائدة) الانصاع أن يقال في الزوجية زوج والزوجة لغة مروجحة قال
 الثوري رحمه الله تعالى واستعمالها في باب النكاح من غير تعيين ليحصل الفرق
 بين الزوجين والجمعة في جعل نصيب الزوج على النصف من نصيب
 الزوجة في مذهبهم أن الله تعالى جعل سرجل على النساء درجة فكان معها
 بمنزلة الابن ع بنت (و) الرابع من افروض الستة (اثنان) وهو
 (فرض) أربعة بجميعها ذكره تناظم بقوله (من قد ضغرا) بالف
 الاطلاق من الآيات (بالتعريف مع مثل) بالنون (لها ما كثر) بالف
 الاطلاق وذلك اثنان فكثر من البنات أو بنات الابن أو الاخوات لأبوين
 أو لأب قال الله تعالى في البنات فان كن نساء فرب اثنتين فلهن ثلث ما ترك
 وفي الاثنتين فان كن اثنتين فلهما اثنان مما ترك وقيس البنات بنات
 الابن بل هن داخلات في لفظ البنات على القول بعمان اشط في حقيقة
 ومجازها وبالاختصاص اثنان وبنات الابن وبنات في عدم الزيادة عن اثنتين
 الاخوات (و) الخامس من افروض الستة (اثنان) وهو (فرض) اثنين
 من أولاد أم* بالوقف (فصاعدا) أي اثنين فزائد عنهما من الاخوة
 والاخوات للام سواء كانوا محض ذكورا أو ذوات أو مشركين أو مختلطين
 اذ الذكر والانثى من ولد الام سواء كما قال (أنثى) منهم (تساوي ذكرهم*)
 بضم المذال المحضة وسكون الكاف وقع الرأى أي ذكرهم لانه لا تعصيب
 فمن أدلواهم بخلاف الاشقاء أو لأب فان فهم تعصبا فذكرهم كمثل حفظ
 الاثنتين (فائدة) من الغرضيون أولاد الام يخافون بقية الورثة في حصة
 أشقاءهم إذا ذكرهم يدلي بالانثى ويرث منها ما يجزؤون من يدونه بحسب
 نقصان ثالثهم يرون مع من يدونه رابعها تعصبا بسوية خدتها
 ذكرهم المنفرد كناتهم المنفردة (وهو) أي التام لانه أن انثى (اذ لم
 تحجب*) بحسب نقصان من يأتي ذكرهم عن تعصيب الام ولما كان امتياد
 من اطلاق الثلث انصرافه الى ثلث المال وفي التنزيل ان ثلاثة اشقياء غير
 ما ذكره الناظم فيه على ذلك بقوله (و) بفرض (ثلاث الباقي لها) أي للام
 (مع الاب*) أي اذا كان معها أب (واحد الزوجين) بأن ماتت الزوجة

و بقي الزوج أو أبوا العكس فله زوج في الأولى النصف وللزوجة في الثانية
الربع وللأم فهم ثالث الباقي وللأب الباقي وعبر بثالث الباقي تأد باع لفظ
القرآن وتلقب بالقرابين وبالعمريتين وبالغريبتين (والسدس) بالنصب
مفعول أول لقوله (حبوا) وهو الفرض السادس أي أعطى العلماء على
سبيل الفرض سبعة (أما) وهو المفعول الثاني (مع الفروع) الوارث أي الولد
للبيت (وفرع الابن) أي ولد الابن (أو) اثنتين من أخوات أو من أخوة (*)
له سواء الاشتاء وغيرهم لقوله تعالى فإن كان له أخوة فلا ماله السدس (و)
حبوه أيضا السدس (الفرد من أولاد أم الميت) ذكر كان أو أنثى
أو خنثى (و) حبوه أيضا (جدة فصاعدا) من قبل الأب أو الأم موصوفة
بأنها (لامدلية) نالوقف (بذكر من بين ثنتين هيه) بهاء السكت بأن
تكون مدينية محض الأنثى أم الأم أو محض الذكور كأم أب الأب
أو محض الأنثى إلى الذكور كأم أم الأب أو من أدات بذكر بين اثنتين
كأم أب الأم فإنها لا ترث لانها مع الذكور من ذوى الأرحام والأصل فيها
ذكر ما رواه أبو داود وفي مراسيله والمدار فطني يستدبر من سئل أنه أعطى
السدس ثلاث جذات ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم (و) حبوه
أيضا (بنت الابن فصاعدا) أي واحدة ما كثرت وحذف الفاء للوزن (مع
(بنت) صلب) وفي نسخة فرديا لترخم بدل صلب أي فردة (وأختا) واحدة
فأكثر (من أب مع أخت) أصلين) أي مع الأخت لا بوبن (و) حبوه أيضا
(الأب وجدا) عند عدم الأب (ماعلا) مع ولد) لميت (أو ولد ابن) له
(سفلا) يفتح الذاء ورسمها وألف الإطلاق ذكر كان أو أنثى قال الله
تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما تركا إن كان له ولد وولد الابن
كالابن كما مروى في باب الأب الجد وخرج باب الأب وإن علا أبو الأم وإن علا
فانه من ذوى الأرحام * ولما انتهى الكلام على ذوى الفروض شرع
في ذكر العصباء فقال (لا قرب العصباء) جمع عصبه وهو من ليس له
سهم مقدور حال تعصيه (بعد الفرض ما يبقى) من الميراث وهذا صادق
بالعصبية بنفسه وهو كل ذى ولاء أو ذكر نسبته ليس بمتعويين الميت أنثى
وبغيره وهو كل أنثى عصبها ذكر ومع غيره وهو كل أنثى تصير عصبه

يا اجتماعهما مع أخرى (فإن يفقد) أي صاحب القرض (فكلا غشاً) أي
 غش أقرب العصبه كل المال وهذا صادق بالاصبة بنفسه وبغشه وغيره
 معا والاصل في ذلك خبر الحق والقراض بأهلها وقدم واقرب العصبات
 (الابن) لقوة عصيته لأنه قد فرض للاب معه السدس وأعطى هو الباقي
 ولأنه يعصب أخته بخلاف الابو (بعده ابنه ماسة فلا) أي ابن الابن
 وهكذا فهو مقدم على الاب للمام ومؤخر عن الابن لادلائمه (فلا ب)
 لادلائمه سائر اعصبات به (فأجمله) أي للاب (وان علا) أي أجده كافي اب
 الاب وهكذا * ثم شرع في نبذة يسيرة من مسائل اجتماع الجد والأخوة
 والكلام فيها خطير في اشترائض فقال (واحيكن) أي الجد اجتمع هو
 و (أولاد أصليين) أي الاب والام أخوة وأخوات لا يوين (واب) الوار
 بمعنى أو أي وأخوة أو أخوات لاب وخص هؤلاء لأن الأخوة والأخوات
 لأبيسة طوبن به هؤلاء لا يسقطون به ولا اجتماع الجد مع الأخوة
 والأخوات لا يوين أو لاب حادثان الأولى أن لا يكون معهم ذوفرض كما
 سيذكره بقوله اذ ليس فرض فله خير أمرين من التسمية وثالث جميع
 المال وهذا معنى قوله (وزادته) أي المال (على قسم) ينتج انقاف أي
 مقاسمة (وجب) أي الثلث المذكور اذا زادوا على مثليه ولا يخصر
 صوره كما اذا كان معه اخوان وأخت أو ثلاثة أخوة أو خمس أخوات
 فالثالث أكثر فاذا أخذ الثلث فالباقى لهم للذ كرمثل حظ الاثنين كما يأتي
 وقد تكون المقاسمة خيرا له اذا كان معه من الأخوة والأخوات أقل
 من مثليه وذلك في خمس صور أن يكون معه أخ أو أخت أو أختان أو ثلاث
 أخوات أو أخ وأخت وقد يستوى الثلث والمقاسمة اذا كانوا مثليه وذلك
 في ثلاث صور اخوان أو أخ وأختان أو أربع أخوات وقد علم ان قور
 اننا ظم (اذ ليس فرض) من تمام الحجة الأولى كما تقرر أخانة ان
 يكون معهم ذوفرض فيأخذ فرضه والباقي له أجوال الأول ان يكون فوق
 السدس فللجد الاكثر من سدس التركة وثالث الباقي بعد القرض والمقاسمة
 بعد القرض كواحد منهم وهذا معنى قوله (أو يكون رافى) بالوقف
 (بسدسه) أي يكون زائدا على سدس جميع المال (أو زاد ثلث الباقي)

بعد الفرض الذي هو مستحق (أو كان) الزائد (في القسمة فرض وجدا*)
 بألف الإطلاق (والجدا أحد الأجزاء) بألف الإطلاق من
 الأمور الثلاثة ففي بنتين وجدوا أخوين وأخت السادسة أكثر من ثلث
 الباقي ومن القاسمة وفي زوجة وأم وجدوا أخوين وأخت ثلث الباقي أكثر
 وفي بنت وجدوا أخ وأخت القاسمة أكثر (ثم) بعد أخذ الجدا نصيبه
 (اقسم الحاصل للاخوة) والاخوات (بين) جعلتهم فذكر كالتين*) كما
 لو لم يوجد جد ومن أراد فروع الجدا والاخوة قليلا راجع المطولات ثم رجع
 الناطق إلى ترتيب بقية الوراثين فقال (فالاخ للاصلين) أي الابوين
 (فإن أنصر أم*) بالوقف بقعة ربيعة أي الاخ للاب بعد الشقيق (فإن أخ
 الاصليين) أي ثم ابن الاخ للابوين (ثم) ابن اخ (الاصل) الواحد وهو الاب
 (ثم) العم للبت لابوين (ذنبه) أي ثم ابن العم لابوين (فعم للاب) ثم ابنه
 وهكذا يقدم الأقرب فالأقرب حتى تنفد حصيات النسب (فغنى) أي
 ثم بعد عصبية النسب الميراث للعنق فيكون المال كله (فالعصب*) أي
 فالرلم يـ كن معنق فالمراث للعصبية من النسب فان لم يكن له عصبية فلعنق
 المعنق ثم عصبته كذلك وهكذا ولا تراث امرأت ولا لامعتمة أو متعتما اليه
 بنسب أو بلاء (ثم) ان لم يوجد للبت عصبية بنسب ولا ولا فالمال كله
 أو ان فاضل بعد القروض (لبت المال) المنتظم انما للمسلمين لا مصلحة كما
 قال (ارت) الشخص (القاضي) خبراً وارت من لا وارت له أعقل عنه
 وارثه رواء ابوداود وصححه ابن حبان فان لم يكن بيت المال منتظما
 فالراجح انه يرد القاضل من أصحاب القروض عليهم كما قال (ثم ذوى
 القروض) الموجودين يرد عليهم (لا الزوجان*) أي لا يرد عليهم ما اذلا قرابة
 بينهم ما قدر وجد فيهما قرابة دخلا في ذوى الارحام وسبق في بيانهم ويرد في
 ذوى القروض (نسبة القروض) أي بنسبة سهام من يرد عليهم طلبا للعدل
 ففي بنت وأم يرد فيهما خراج فرضهما سهامان من ستة للام ربعهما نصف
 سهام وللبنت ثلاثة أرباعهما ما قصح المسئلة من اثني عشر وترجع
 بالاختصار إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد ويرت ذوو الارحام عند فقد
 هؤلاء كما قال (ثم ذوى الرحم*) قرابة فرضا وتعتصيا) مفعولان مقدمان

أقوله (عدم) أي إذا عدم القرابة بفرض وتعصيب صرف إلى أقوى
الأرحام وهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبته وهم عشرة أمهات
أبوالأم وكل جد وجددة ساقطين وأولاد البنات وبنات الأخوة وبنو
الأخوات وبنو الأخوة بلام راءهم بلام وبنات الأعمام والعلمات والأخوال
وإخالات والمندون بعشرة (وعصب الأخت) الشقيقة والأخت برب
(أخ بئله) أي يساويها قرابته يكون مال أو ما بقي منه بعد الفروض
لأن كل مثل حظ الأنثيين كما يعصب به الذب وخرج بمساوي غيره
فلا يعصب الأخ لأب الأخت الشقيقة بل يفرض لها معه ويأخذ الباقي
بالتعصيب ولا الأخ لأبوين الأخت لأب بل يعصبها (وبنت لابن مثلهما)
أي يعصبها أخ يساويها في الدرجة كإخها وابن عمها سواء فضل لها شيء من
أشياء أم لا كما يعصب الابن البنات والأخ الأخوات وخرج بقوله مثلهما
من هو أعلى منها فانه يستطها (و) يعصب بنت الابن أيضا **الذكر**
(انزاله) عنها من أولاد الابن أي ان يكن لها شيء من أشياء من كبنتي
بالبنت بنت ابن وابن ابن بنت أو بنت ابن بنت بنت أو بنت ابن السدس كاملة
الثلثين والباقي له لأن لها فرضا استغنت به عن غيره وهما اثنتان حر
مذكورة في المطولات (والأخت لا فرض مع الجد لها) سواء كانت لابوين
أولاب (في غير الكدوية) وهي جدواخت شقيقة أو لأب (كلها) أي تك
ورثها (زوج واه) فلزوج النصف ولأهله الثلث وللبعد السدس وفرض
للأخت النصف عتلا لأنها لا يدس لها شيء تعصيب فتعصب بـ ١٠٠ من
سنة إلى ١٠٠ ثم يجمع مع عصب الجد وعصب الأخت وهو ١٠٠ من سنة إلى ١٠٠
أي بعد نصيب الزوج والأم (يورث) بعد ذلك من ١٠٠ من سنة إلى ١٠٠
للجدواخت (بأجر الثلث) يضم الأم فتملك ١٠٠ من سنة إلى ١٠٠ من
فتعصب بـ ١٠٠ من سنة إلى ١٠٠ من سنة وعشرين بنزوح ١٠٠ من سنة إلى ١٠٠ من سنة
وللأخت أربعة وجبة شائعة وصحبت الكدوية بـ ١٠٠ من سنة إلى ١٠٠ من سنة
السائل عنها والمسؤل أو الزوج أو بداراميته أو ذمها كدست على ريد
مذهب وقيل غير ذلك ثم شرع في ذكر الحجب وهو لغة الشئ شرعا منع من فعله

به سبب الارث من الارث بالسكينة أو من أو فر حظيه ويسمى الثاني حجب
 نقصان وقد مر والاول حجب حرمان وهو المراد بقوله (وكل جدة) من جهة
 الام أو الاب (في الام احجب) يكسر الباء للوزن للاجماع (ويحجب الاخ
 الشقيق) ومثله الاخت الشقيقة (بالاب * والابن وابنه) وان سفل
 بالاجماع (وأولاد الاب *) ذكر أو أوتانا جميعهم (بهم) أي بهؤلاء الثلاثة
 لأنهم جميعوا الشقيق فهم أولى (وبالاخ الشقيق فاحجب *) أيضا أولاد
 الاب لأنه أنوى منهم (و) يحجب (وله الام) أي الاخ لام (اب أو جد) عند
 فقد الاب وان علا (ولد) ذكر أو كان أو أنثى (وولد ابن) ذكر أو كان أو
 أنثى وقوله (يبدو) أي يظهر تركه له * ولما فرغ من ذكر الحجب بالشخص
 شرع في ذكر الحجب بالوصف فقال (لا يرث الرقيق) فتنا كان أو مدبرا
 أو مكاتباً أو أم ولد لأنه لو ورث لكان الملك للمسيّد وهو اجنبي من الميت
 ومثل الرقيق الميعض لكن يعورث عنه ماملك بحريته لقيام ملكه عليه
 (و) لا يرث (المرتد) من مسلم وان عاد إلى الاسلام بعد موته ولا من كافر
 اذ لا موالاة بينهما وبين غيره فلا يرث ولا يورث بل تركته في (و) لا يرث
 (قاتل) ممن قتله مطلقاً لخبر انتم ذى وغيره ليس للقاتل شيء من الميراث
 ولأنه لو ورث لم يؤمن ان يستجمل الارث بالقتل فاقضت المصلحة حرمانه
 اذ من استجمل شيئاً قبل أو اثناء عقوبته بجرماته سواء كان القتل عمداً أو غيره
 مفعولاً أم لا بجماعة أم لا فله صدقة كغيره من الاب والزوج والعلم أم لا
 مكرهاً أم لا ثم أشار إلى غير المضمون بقوله (كما تم بحمد) كما اذا قتل
 الحاكم مورثه حد الكوفة زانياً محصناً أو كان قتله دفعاً للصيالة أو تصالماً
 * تنبيه * قد يرث المقتول من قتله وصورة أن يجرح مورثه ثم يموت
 الجراح ثم يموت الجرح من تلك الجراحة (ولا تورث) أنت (مسلم من
 كفر) فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اذ لا موالاة بينهما وبين
 غيره سواء كان ذمياً أو معاهداً أو مؤمناً أو حراً ولا العكس كما قال (ولا
 معاهد) يكسر الهاء وفتحها (ولا من حربي ظهر) أي ظهرت حرابته ولا
 العكس لخبر ان جدير لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم متفق عليه
 ويرث الكافر الكافر على حكم الاسلام وان اختلفت ملته ما لم يكن

المشهور أنه لا توارث بين حري وودي

باب الوصية

هي لغة الأصيل لان الموصي وصل خبر ونسباً بخبر عفاياه وشرعاً بغير حق
مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق على صفة وان اتفق بها حكم
كتابع المخير في مرض الموت أو الملقق به والاصل فيها قبل الاجماع قوله
نعم على من بعد وصية يوصي بها أو دين وخبرنا المحققين ما حق امرئ مسلم له
شيء يوصي فيه يبيت ليلة أوليئتين الأول وصيته مكتوبة عنده ولها أربعة
أو كان موصى به وهو وصى له وصيفة (تصح) أي الوصية من مكاف
مخترار ولو عجزوا عليه بفلس أو سفه أو كفر ولو حرياً (بالمجهول)
كل وصية باحد أربعة أو بعينه الوارث (والمعذور) كل وصية بما استحمله
هذه الدابة أو شجرة لان الوصية احتل فيها وجوده من انفراد وفقاً بالناس
وتوسعة عنهم وقد علم انها تصح بالمعلوم والموجود بالذات ويشترط في الوصية
به كونه مقصوداً بلا نقل مختصاً بالموصي عنده مئة لا يزيد على الثلث اذا
لم يكن له وارث خاص وتصح الوصية (لجهة توصف بالعموم) قريبة كنت
كالساحلو الفقراء وغير قرينة كالاعتناء (ليست) أي الوصية المذكورة
(بائتم) كعمارة ككنيسة ونحوها ولا تصح الوصية لأهل الحرب والردة
(أو لوجود) معين عند الوصية (أهل) بغير ملك الهاء للوزن (للملك عند
موته) أي الموصي (كن قتل) الموصي ولو تعدياً بان اوصى لجارحه ثم مات
بالجرح أو لانسان قتله لعدم الادلة وتصح الوصية بعد ان يوجد عندها
ولا تصح الوصية لجل سيوجد ولا يثبت ~~في~~ قروح ~~في~~ وأوصى بشاة غيره وقصد
الصرف في عائلتها صحت الوصية فان لم يقصد الصرف في ذلك فهو باطل
ثمانيكها أو تصد لها بطايت وتصح لمجدد أو قصد تملكها (وإذا صح) الوصية
(لوارثان) أجز في ررت يضم الوارث وتشد الراعي وارث له (لمن)
(دفن) أي لمن استحق الدفن وهو وقت الموت أي اذا كان المجهزون مطافى
انصرف وان اوصى له بدون اثبات خبر اليه في غيره من رواية عطاء عن
ابن عباس رضي الله عنهما لا وصية لوارث الا ان يجيز الوارثة قال الذهبي انه

صالح الاستناد اما اذا ردوا فإلّا تصح للوارث وخروج بالوارث الاجنبي فلا
تقتصر وصيته الى الاجازة الا فيما زاد على الثلث وتشترب الصيغة كأوصيت
له بكذا او اعطوه كذا او ادفعوا اليه او جعلته له او وهبته له بعدم وقى واذا
أوصى لغيره معين كالقراءة لزم الوصية بالموت بلا قبول أو لعين اشترط
القبول ولا يشترط قبول ولا رد في حياة الموصي

﴿باب الوصاية﴾

هي اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت قال أوصيت لفلان بكذا او أوصيت
اليه أو وصيته اذا جعلته وصيا واركانها أربعة وهي وصي وموصى وفيه
وهو التصرف المالي المباح كقضاء الديون وتنفيذ الوصايا وامور الاطفال
المتعلقة بأموالهم فلا يصح الايصاء بتزويجهم ولا بتزويج أرفاقهم وصيغة
كان يقول أوصيت اليك أو فوضت اليك أو اختلقت مقامي أو جعلتك وصيا
وتشترط القبول ولا يعتد به في حياة الموصي ولا يعتبر القبول بعد الموت (سن
لتنفيذ الوصايا أو وفاء ديونه) ورد دعواه ربه وودائعته وشحوها (ايصاء محر) كله
أو بعضه (كقفا) بالف الاطلاق يلوغ وعقل لم يوص به انصب القاذي
من يقوم بها وخارج بالحر الرقيق وبالمكلف غيره فلا يصح ايصاؤه (و)
سن الايصاء (من ولي) أب أو جد أي الى أب وان علا (و) من (وصي أذنا) (و)
بأنف الاطلاق له (فيه) أي اذن له الولي في الايصاء عن نفسه او عن الموصي
(على الطفل) والسفبه الذي يبلغ كذا (ومن نحننا) بالف الاطلاق فلا
يصح الايصاء على غيرهم مطلقا ولا عليهم من غير المذكورين ولو أبا وأخا له
لا يلي امرهم فكيف ينصب فيه وانما يصح الايصاء من ذكر فيمن ذكر
(الى مكلف يكون عدلا) (ولو في الظاهر أي مكافئاً للتصرف الموصى به فلا
يصح الايصاء الى صبي ولا مجنون ولا الى من فيه رق ولا الى كافر من مسلم
ولا الى فاسق ولا الى عاجز من اتصرف لفسقه أو هرم أو غوه) (فائدة) *
حصر والتروط بلفظ مختصر فقالوا ينبغي كونه بحيث تقبل شهادته
عليه وتعتبر هذه الشرط عند الموت على الأصح (و) لا تشترط الذكورة
بل الأنثى (أم الاطفال بهذا) أي بالايصاء عليهم (أولى) * من غيرها اذا

اتصفت بالشروط لان الشفق من غيرها **فقته** الوصاية جائزة فلا يوصى
 عزل نفسه الا ان يتعين عليه أو يغلب على نفسه تلف المال باستيلاء ظالم وله
 أن يוכל فيما لم يجز العادة بما شرب مثله فإذا بلغ الطفل ونازحه في الاتفاق
 عليه صدق الوصي بهيته وكذا الوادعي الاسراف فيه ولم يعين قدر او ان عينه
 نظرت فيه وصدق من يقتضي الحال تصديقه ولو ادعى انه باع ماله بلا حاجة
 ولا غبطة فالقول قول المدعي بهيته ولو ادعى الولي دفع ماله انيه بعد الافاقة
 او البلوغ او الرشد لم يقبل قوله الا بيمينته

كتاب النكاح

هو لغة الضم وشرعا عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ **انكح** او تزوج وهو
 حقيقة في العقد يحاز في الوطء على الاصح والاصل فيه قبل الاجماع آيات
 كقوله تعالى **انكحوا ما طاب لكم** من النساء وقوله تعالى **وانكحوا**
 الايامي منكم واخبار كعبرتنا **كحوا** **كثروا** واخبر من احب فطرق
 فليس نفس يسنني ومن سني انكح رواء الشافعي بلاغا (سن المحتاج) ابيه
 بان تنوق نفسه الى الوطء (مطبق للاهب) يضم الهمزة وفتح الهاء جمع
 اهبه بان يجمد مؤنته من مهر وكسوة فصل التمسك ونفقة نفقه يومه سواء كان
 عشتقلا بالعبادة أم لا تحصينا للدين ونحو الصبيحين يامعشر الشباب من
 استطاع منكم البائة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن
 لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء بالمداي دافع لشهوته والبائة بالدم مؤن
 النكاح فان فقد المحتاج انيه اهبه سن له تركه ويكسر ثم وبه الصوم ارشادا
 للغير ما غير المحتاج انيه فان فقد اهبته كره له لمسا فيه من الزمان لا يقدر
 عليه من غير حاجة وسواء كان به علة أم لا وكذا ان وجدها وبه علة كهرم
 أو تعنين وان لم يكن به علة لم يكرهه لكن تحبته بعبادة أفضل منه ان كان
 يتعبد والاه النكاح أفضل وسن للمحتاج الى النكاح (نكاح بكر) الا لعذر
 خبر عليه **كم** بالابكر فمن اعذب افواها وأتق ارحاما وارضى باليسير
 بخلاف ما اذا كان به عذر كضف آتته عن الاقتضاض أو احتياجه لمن
 يقوم على عياله (ذات دين) خبر الصبيحين تنكح المرأة لربيع ثلثها

وطلأها وحسبها ولدينها فاطفر بذات الدين تربت يداك أي افتقرتان
 خالفت ما أمرت به بخلاف الفاسقة (و) ذات (نسب) نجبر تخيير والتطفك
 رواء الحياكم وصحبه بل يكره نكاح بنت الزنا وبنت الفاسق وبسن كونها
 ولودا ودوا بالغة الحاجة أو مصلحة ذات جمال خفية فمهر ذات خلق
 حسن وأن لا يكون لها ولد من غير المصلحة وأن لا تكون شقرا أو لا مطلقة
 يرغب فيها مطلقها ويسن أن لا يز يد على واحدة الحاجة (ويجوز للحر
 بأن) الباء زائدة للوزن (يجمع بين) أربعة) باتساء بمعنى أربعة أشخاص
 (والعبد بين زوجته) اما الحر فلقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
 النساء مثنى وثلاث ورباع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعيلان وقد أسلم
 ونحوه عشرة نسوة أم مثل أربعاء فارق سائرهن صحبه ابن حبان والحاكم
 وغيرهما وإذا امتنعت الزيادة في الدوام في الابتداء أولى قيل وكان
 في عشرة سيدنا موسى الجوازم غير حصر تغليب المصلحة الرجال في شريعة
 سيدنا عيسى لا يتزوج غير واحدة تغليب المصلحة النساء وراعت شر يعتنا
 مصلحة النوعين وأما العبد فلأنه على النصف من الحر والمبعض كالعبد فان
 نكح الحر محصنا ماعطيان أو مريتا فالخامسة **فرع** نكح الأخت
 والخامسة في عدة بائن لا رجعي (واغمايشك حر) مسلم (ذات ريق) أي
 رقيقة غير أمة فرعه ومكاتبه بشرط أن تكون (مسلمة) فلا يحل له نكاح الأمة
 الكافرة ولو كانت مكاتبه ومملوكة لمسلم بشرط أن يخاف زنا كما قال (خوف الزنا)
 أي لخوف الزنا أن يغلب على خذه الوقوع فيه قال الله تعالى ذلك لمن خشي
 العنت منكم أي الزنا وأصله المشقة هي به الزنا لأنه سببها بالحد في الدنيا
 والعقوبة في الآخرة وان لا يطبق صدق حرة كما قال (لم يطبق صدق حرة)
 تصلح للاستمتاع قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات
 المؤمنات الآية والطول السعة والمراد بالمحصنات الحررات أمالو كان خذه
 حرة لا تصلح للاستمتاع فإنه يحل له نكاح الأمة ثم شرع في بيان حكم المس
 وانصر بقوله (وحرمة) أمت (مسما) صادرا (من رجل) أي ذكر دخل بالغ
 حائل مختار (لامرأة) أجنبية لاه إذا حرم النظر إليها فالمس أولى لأنه أبلغ
 في اللذة وكذا يحرم مس شيء من شعرها وغيره وان أبين ونظر المرأة إلى

الرجل كنظره اليها **تنبية** قضية كلام الساطم انه يحرم نظرا الى جل
 الفعل الى وجه المرأة الاجنبية وكفها عند أمن الفتنة وهو ما يحرمه في
 المحرم والمنهاج ويحل النظر الى الصغيرة الا لفرج ويحل نظر الرجل الى
 الرجل والمرأة الى المرأة كما أفهمه كلام الساطم الاما بين السرة والركبة
 (لا عرسا) بكسر العين له (أوامة) له أى لا يحرم عليه من شيء من زينة
 أوامة لانها محرم استمتاعه (ولا يحرم أيضا) (نظر) الى جميع بدن عرسه
 أوامة (حتى الى فرج) زوايا طنا لانه محل عتقه (ولكن كرهه قدوة لـ)
 بالالف الاطلاق عن الأئمة لخبرنا النظر الى الفرج يورث الطه من أى العمى
 زوايا ابن حبان وغيره في الصفاء وخالف بن الصلاح فقال انه جسد الاستناد
 (والمحرم) بالتصعب (انظر) أى يساح لث النظر الى المحرم (واما) بالرجوع
 أمية (رؤيته) بغيرك نظره من جميع البدن (لا بين سرة وركبة يدت)
 أى ظهرت فيصير في المسئلة ينظر لما بين السرة والركبة وسواء المحرم
 بالنسب والزنا والمصاهرة **فائدة** النظر بشهوة حرام كرهه نظور
 اليه الأزوجة وامته (ومن يرد معها) أى لاجنبية (الشكح) أى عزم على
 عقد الشكاح عليها (نظرا) بالف الاطلاق قبل خطبتها (وجهها وكفا) أى
 وجهها وكفها (باطنا وظاهرا) وان لم أذن له فيه لقوله عليه السلام لا خيرة
 وقد خطب امرأه انظر اليها فانه احرى أن يؤدم بينكما أى تدوم المودة واللافة
 بينكما رواه الترمذى وحسنه وخرج بالوجه والكفين غيرهما فلا ينظره
 لانه عورة منها وفى نظرها كفاية اذا تبدل بالوجه على الجمال وبالكفين
 على خصب البدن وله تكريره ليتبين هيتها لا بد منه من كفاها ونحما
 كان قبل الخطبة لا يحرم عنها مذيها ونسبها أيضا ان نظرا
 وجهه وكفيه اذا عزم على نكاحه لانها يحجبها امته ما يحجبها منها وخرج
 بالنظر من الجانبين المس اذا حاجة اليه ثم استسقى من تحريره انظر
 مسائل أولها ما ذكره بقوله (وجازل شاهد) لها وعليها عند الاداء وتحمل
 نظرو وجهه للصاحبة والصحيح جواز النظر الى فرج الزانية لتحمل الشهادة
 بالزنا وان فرجها ونسبها الشهادة بالولادة والزنا وتحمل الشهادة
 بقوله (أو من عاملا) بالف الاطلاق أى الاجنبية يبيع أو غيره (نظر وجهها) قدما

لذلك ثانياً ما ذكره بقوله (أو) من (يداوى علاجاً) بخوفه فسدوا بحماة
 وغيرهما ومثله المسمى بشرط حضرة محرم أو نحوه وقد قدمنا علاج من كل صنف
 كما يأتي في قوله وان شجداً انتي الى آخره وأن لا يكون ذمياً مع وجود مسلم
 وكشف قدر الحاجة فقط رابعاً ما ذكره بقوله (أو) من (يشترى) أي
 عند شرائها (تدريجاً نظراً) وهو ما عدا ما بين السرة والركبة لان ما جاز
 للضرورة بقدر قدرها (وان شجداً) أي المرأة المحتاجة الى العلاج (انتى)
 تعالجهما (فلا يرى الذكر) أي يحرم ذلك مع وجود انتى تعالجهما (ولا يصح
 العقد) للنكاح (الابولى) بالوقف (وشاهدين) لطبرين حبان في صحته
 لانكاح الابولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل
 فان تشاجروا فلا سلطان لولى من لاولى له والمعنى في اعتبار الشاهدين وان
 كنت الزوجة ذمية الاحتياط للابضاع وصيانة الانكحة عن الحدود
 و (الشرط) في كل من الولى والشاهدين (اسلام جلى) أي ظاهر وخرج
 به مستورا لاسلام وهو من لا يعرف اسلامه فلا ينقذه (لا في لولى زوجة
 ذمية) فلا يشترط الاسلام قال الكافى نكاح مولى الكافرة وان اختلفت
 ملتهما قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض (واشترط
 التكليف) ايضاً الحاصل بالبلوغ والعقل (و) اشترط (الحرية) فلا ولاية
 لاصبي ومجنون وان تقطع جنونه ولا رقيق ولا مبيع بعض لنفسه واشترط ايضاً
 (ذكورة) فلا تزوج امرأة نكحها ولا غيرها ولا تقبل نكاحاً لاجد ولاية
 ولا وكالة واشترط ايضاً (عدالة في الاعلان) أي الظاهر في عقد بالمستور
 من كل من الولى والشاهدين وهو المعروف بظاهر الا باطناً بان عرفت
 بالمخالطة دون التزكية عند الحاكم لان اظهار من المسلمين العدالة
 تنبيهه يشترط ايضاً في شاهدين سمع وبصر وضبط ونطق وقد اختلف الحرف
 الدنة والاصح انعقاده باني الزوجين وعدو بهما ولا تشترط العدالة
 انظاهرة في سيدامة كما قال (لا سيدامة) بناء على الاصح انه يزوجها
 بالملك لا بالولاية فيزوج الفاسق امته ولا في السلطان كما قال (وسلطان)
 بناء على الاصح وهو انه لا يغزل بالفسق فيزوج السلطان الفاسق بناءً
 وبنات غيره لولاية العامة تنبيهه سكت الناظم عن الايجاب والقبول

فلا يصح عقد النكاح الا بالعباد وقبول فلا يصح كقول الولي زوجتكم أو
 انكحتكم ابني أو تزوجها أو انكحها أو اقبل كقول الزوج قبلت نكاحها
 أو تزوجها أو هذا النكاح أو التزويج أو نكحت أو تزوجت بفتك ولو اقتصر
 على قبلت لم يصح بخلاف البيع ويشترط في الزوجين خلوهما من موانع
 النكاح وتعيينهما والعلم بكورة الزوج وأوقاف الزوجة ولا يصح تعليق
 النكاح ولا توقيته ولا نكاح الشغار نحو تزويجكها على ان تزويجني بفتك
 وبضع كل واحدة وأنفسداق الاخرى * ثم شرع التناظم في بيان ترتيب
 الأولياء بقوله (ولي حرأب) فيقدم على غيره لانه أشق من سائر العصابات
 ولا ثم يذلون به (فالجد) أبو الأب وان صلا الى حيث ينتهي لان لكل منهم
 ولا يلقه وصوبة ويقدم الأقرب فالأقرب (ثم أخ) لأبوين ثم أخ لأب
 ثم ابن أخ لأبوين ثم ابن أخ لأب وان سفل ثم عم لأبوين ثم عم لأب ثم ابن عم
 لأبوين ثم ابن عم لأب وان سفل ثم سائر العصابات من القرابة كالأخت كالأخ
 (فكالعصابات ترتيب ارثهم) * ثم ان لم يوجد نسب (ففق) بزواج (فعاصب)
 للعق عند فقد زواج (كاتب) * أي ترتيب عصابات المعتق هنا
 كترتيب عصابات النسب فان لم يوجد عصابة من جهة الولاء (خاكم)
 بزواج المرأة التي في محل حكمه وان كان مالها في غيره بالولاية العامة بخلاف
 الثانية عن محل حكمه وان كان مالها فيه (كفق عضل الأقرب) * أي
 فان لم يكن بزواجها أيضا عند فق الأقرب منه في الولاية من نسب أو ذى
 ولاد أو عضل الأقرب من العصابة أي منعه من تزويج موليته فان لم يكن
 بزواجها الا بعد كما في غيبته لمساقة القصر أو إحصائه لان تزويج حق
 عليه فان امتنع منه وقاه الحاكم ويأثم بالعضل لقوله تعالى فلا تعضلوهن
 أن ينكحن أزواجهن الآية وقد اوصل بعضهم انه ورائي بزواجها الحاكم
 الى عشرين صورة وقد نظمها الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في خمسة
 أبيات وشرحها فليراجعها من أراد وانما يحصل العضل اذا دعت باقية
 حائلة الى كفاء وامتنع الولي من تزويجها وان كان امتناعه ناقص المهر أو
 لكونه من غير نقد البلد لان المهر يتعوض حقاها * تنبيه * قول
 التناظم كفق غير ممنون لاضاقتهم لثأل ما أضيف اليه عضل وحذف منه حرف

الطاف لكن فسق الاقرب ينقل الولاية للابعد فلا يصح ما ذكره الناظم
فيه لان الحاكم لا يزوج حينئذ واعل عبارته كانت كعند عضل الاقرب
فصحت عند فسق و (حرم) انت (صرح خطبة) بكسر الخاء (المعتمد) *
عن طلاق رجعي او بائن او وفاة (كذا الجواب) اى التصريح بجواب
خطبتها يحرم لاجتماعهما (لارب العدة) اى ما خطبها الذى يحل له
نكاحها فلا يحرم تصريحه فيها ولا اجابته اليها لانه يحل له نكاحها فى عدته
(وجاز تعرض) بالخطبة (ان) اى لامرأة (قد بانث) بكسر التاء للوزن
بطلاق او فسخ او وفاة فيعرض لها بخلاف التصريح لانه اذا صرح شغقت
رغبته فيها فلم يمتنع ان يكذب فى اثناء العدة بخلاف الرجعية فيحرم التعريض
لها لانها فى معنى النكوح (ونكحت) اى جازا (عدتنا قضاء العدة) من
شامت لزال المساع (تنبه) التصريح بما يقطع بالرغبة فى النكاح كريد
ان انكحك او اذا انقضت عدتك نكحتك والتعريض ما يحل الرغبة
فى النكاح وغيره كزواج فيلنا ومن يجد ذلك او انت حيلة (والاب
والجد) ابوه عند فقد (البكر) اى لم توطأ فى قبلها (اجبراء) بالف التثنية على
النكاح كزواج المثل من نقد البلد من كفها او مبرمها صغيرة أو كبيرة
باقية البكارة او نافقتها بلاوطه كأن زادت اصبغ او زينة او خلقت بلا بكارة
وخرج يا قبل المدر فلا يعتبر عدم وطئه تمام علم انه لا بد من عدم المداوة
الظاهرة بينهما وبين الاب والجد ويستحب استئذان النكاح كبرية طيبا
نحو طهرها اما وطوأة فى قبلها احلالا او حراما فلا تجبر وان عادت بكارتها
(وثيب) وهى ضد البكر (زواجها) وهى صغيرة عاقلة (تعذرا) بالف
الاطلاق حتى يتابع عاقلة فتأذن كما قال (بل اذننا بعد البلوغ قد وجب) لان
الاب لا بد من اذنها ومن عدلى حاشية التسبب كخ وهم لا يزوج صغيرة
أو مجنوننة بحال بكر كانت او ثيبا لانه انما يزوج بالاذن ولا اذن لها
ويكفى سكوت البكر ايا لغة اذا استؤذنت لغيره سلم البكر تستأمر واذنها
سكوتها وسواء اضحكت ام بكيت الا اذا بكيت مع صياح وضرب خد فان ذلك
يتعذر عدم الرضا (وحرما) اى العلماء على التاميد (من الرضا
والسب) من النساء كل قرابة لا ولدها فى العمومة او ولد الحرة

(المعصية) وهم أولاد الأعمام والعَمات وأولاد الأخوال والخالات
 وقد تتبع التأليف في هذا النصاب الاستناداً بامتداد البيهقي وهو
 أرجح من غيره. وأبرز والأصل في المحرمات قوله تعالى حرمت عليكم
 أمهاتكم وبناتكم الآية وغير محرمة من الرضاع من ينسب
 إذا علمت ذلك من أنسب كل أنثى ولدتها أو ولدت من ولدك بواسطة
 أو غيرها وبناتك منه كل أنثى ولدتها أو ولدت من ولدها بواسطة أو غيرها
 وقيس عليهما البقيات وأما من الرضاع كل امرأة أرضعتك
 أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت من ولدك بواسطة أو غيرها أو ولدت
 المرضعة أو الفحل وبناتك منه كل امرأة أرضعت بلبنتك أو بلبن من ولدته
 أو أرضعت امرأة ولدتها وكذا بناتها من أنسب الرضاع وقيس عليهما
 البقيات أما ولد العمومة الشامل لولد الأعمام والعَمات وولد الخولة
 الشامل لولد الأخوال والخالات فتصل من أختهم ولا تحرم مرضعة الأخ
 وولد الولد ولا أم مرضعة الولد وبناتها (ومن صهارية دحرماً زوجات
 فرعه) الابن وان سفل قال تعالى وحلائل أمهاتكم الذين من أصلابكم أو
 زوجات (أصل) لهن أب أو جد (قد غاب) أي علام من قبل الأب أو الأم أو
 تعالى ولا تنكحوا ما تنكح آبؤكم من النساء (وامهات زوجة) (له) (ادعلم) *
 أي إذا علمت من أم أو جد من نسب أو رضاع قال تعالى وامهات نسائكم
 وأعلم أن النكاح الفاسد لا يتعلق بحرمة كالأخت بغير حل المشكوكه
 (وبالدخول) بالزوجة (فرعها) من بنت وحافدة وإن سفلت (محرم) *
 نكاحها قال تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن
 وذكر المحجور جرى على الأب دون الأم ولا يمكن وطء أي ولا استدخال ما يحترمه
 لم تحرم فروعهما بخلاف أمهاتها كما مر والفرق أن الرجل يتبع عادة بمكة
 أمهاتها عقب التقديرين أموره فحرمن بهن بخلاف فروعهما ولا تحرم
 بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم بنت الأم ولا بنتها
 ولا زوجة الربيب ولا زوجة الرأب (محرم) جميع امرأة واختها أو صمته
 المرأة أو غنائها (من نسب أو رضاع في نكاح أو وطء) عليك قال تعالى وأن
 تحبهما وبين الأختين إلا ما قد ساف وقيل صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح

المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على
 بنت أخيها إلا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى انكسرت
 اذا ماتم ذلك قطعتم ارحامهم **تبييه** ضابط من يحرم جمعها هي كل
 امرأتين بينهما قرابة او رضاع ولو قدر احدهما ذكرا الحرم الجميع بينهما ثم
 شرع في خيار النكاح بقوله (وبالجنون) ولو متغلا عا وهو ذوالشعور
 من الغلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء (والجذام) بالجمجمة وان قل
 وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر (والبرص) وان قل
 وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته (كل) بالتخوين اي كل
 واحد (من الزوجين ان يختل) على القور والفرقة من المصائب بذلك
 (خلص) ان شاء فسح أورغى وان قام به ما قام بالآخر لان الانسان
 يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه (كرثة) ما بفتح التاء (أورقن) بها
 بفتح الراء واسكنها وهما انسداد حمل الجماع منها لهم في الاول وبمعظم
 في الثاني فزوج في هذين (بخيرته) بين الفسخ والامضاء (كألها)
 الخيار (بجبه) أي قطع ذكره بحيث لا يبقى منه قدر الحشفة ولو بقعاها
 (وعنته) أي عجزه من الوطء لعدم انتشار لته ان كان قبل وطء منه
 في قبلها في ذلك النكاح بخلاف عنته بعد ذلك لانها عرفت قدرته ووصلت
 الى حقها منه والجزء بعده لعارض قد يزول بخلاف الحب بعده الوطء
 لا يسهط الخيار لانه يورث اليأس من الوطء وخرج بهذه السبعة غيرها
 من حق وانحما وبخروم سنان واستحاضة وعصى وغير ذلك وبالزوجين الولي
 فانه لا خيار له بجأث ولا بمقارن حب وعنة ويختار بمقارنة غيرهما والخيار
 على القور ويشترط في الفسخ بالعيوب الرغى الى الحاكم وثبت العنة
 باقراره ولا يتعذر ثبوتها باليدنة وكذا ثبتت بيمينها بعد نكوله واذا ثبت
 ضرب القاضي له ستة يطأها فاذا ماتت رفعت اليه فاذا قاتل وطئت ولم تصدقه
 حلفت فان نكل حلفت فان حلفت أو أقر به وقال لها القاضي ثبتت العنة
 أو حق الفسخ استعانت به **تبييه** الفسخ بعينها أو بعينيه قبل وطء
 يسقط المهر ويحده بوجوب مهر المثل ان فسح بمقارن او جأث بين العقد
 والوطء والا فالعصى كفساخه برده بعدوط

باب المداق

هو دفع الصادق كسرهما واجب بنكاح او طء او تقويت بضع نهر
 كرضاع وجوع شهود وله ثمانية اسماء بمجموعة في بيت
 صداق ومهر فله وفريضة * حياء واجرم عقل علائق
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله
 صلى الله عليه وسلم لم ير د التزوج التمس ولو خاتما من حديد (يسن في العقد
 ولو) كان المداق (قليلًا) بحيث لا يصل في القلة الى ما لا يتم قول (مهر)
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يحل نكاحا منه والمراد تسن تسميته ويجوز اخلاؤه
 منه اجساما كما يأتي (كمنع لم يكن مجهولا) أي يجوز ان يكون المهر منفعة
 والحاصل ان المهر كالتمن فامع ثمنه صداقا وما لا فلا ولا يجوز ان يصدقها
 ما لا يتقر ولا يجهول وتصوهما (ولو لم يسم) مهر (صع عقد) للنكاح فلا جاع
 (واقتم) أي وجب مهر (اما بفرض منهما) اي الزوجين كان فرض
 له اقدر او وجب ان رزيت به (او) بفرض (من حكم) أي الحاكم عند
 امتناع الزوج من الفرض او تنافرا في قدره (وان) (بط) أي الزوج
 الزوجة قبل فرض منه او من حاكم (او) ان (مات فرد) اي واحد منهما
 اي الزوجين (او جب) بكسر الباء انت مهر مثل لاستقراره بطوء ولان
 الموت كلوط في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض ثم اشار
 الى مهر المثل بقوله (كمهر مثل عصيات النسب) وهو التقدير الذي يرغب
 به في مثلها أي اعتبر في مهر مثله اي نساء عصيات النسب ويقدم أخوات
 لأبوين ثم للأب ثم بنات الاخ ثم بنات ابنه ثم محبات ثم بنات اعمام كذبت
 فان تعذر الاعتبار بين اعمامهن او جمل مهرهن او لانهن لم يشكوهوا اعتبر
 بنوات الارحام كعمات وخالات تقدم القرى منهن على البعدي فتقدم من
 ذوات الارحام الام ثم الاختلام ثم الجدات ثم بنات الاخوة لام ثم
 الخالات ثم بنات الاخوات اي لادم ثم بنات الاخوال فان تعذر الاعتبار
 بنساء المعصية ونساء الارحام اعتبر من يساويها من نساء بلدتها ثم اقرب
 البلاد اليها ثم اقرب النساء اليها شها وتعتبر اوصاف آخر من ذكرورة
 في المطولات (والاطلاق قبل وطئه) أي الزوج (سقط) (بالوقف من المهر

(نصف) له عنه ان كان ديناً في ذمته ويهود اليه نصفه بنفس الطلاق ان كان عينا ولم يزد ولم ينقص (كما اذا انحلت اقامته) (يحيط) بالوقف عنه نصف المهر لان الغائب فيه جائب الزوج لا يستقله بالطلاق قال تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقس بالطلاق غيره من كل فرقة في الحياة لا منها ولا بسببها كإسلامه وورثته وشرائه إياها ولعانه وارضاع امه لها وهي صغيرة أو أمه له وهو صغير **في خاتمة** يجب المطلقة قبل وطء منعة ان لم يجب لها شطر مهر وكذا الموطوءة في الاظهر ويستحب ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وان لا تزاد على حصة ائمة درهم ولا حد للواجب واذا اتراضيا على شئ فذاك والا قدرها الحساكم باجتهادهم معتبرا حالهما كسائر الزوج واعادته ونسبها وصفاتها

باب الوليمة

أخوذة من الولم وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ له سرور وحادث من عرس وإلا لآ وغيرهما لكن استعمما لها في العرس أشهر والاصل فيها فعله صلى الله عليه وسلم وتوله في البخاري انه أولم على بعض نسائه مجدين من شعير وفي الصحيحين انه أولم على صفية بئر وسمن وأقط وانه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو شاة والامرفيه لاندب قياسا على الاخضية وسائر الولائم ولا به أمر فيه بالنشاة ولو كان الامر للوجوب لوجبته وهي لا تحب اجساها ولهذا قال الثاظم (وليمة العرس بشاة قد ندب) بالوقف اليها لما ذكره قوله بشاة أشار به الى أقلها لا يمكن ما غيره فقلها ما يقدره عليه (لكن اجابة بلا عذر فجب) بالوقف عينا على من دعي اليه بدون غيره من الولائم لخبر الصحيحين اذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبره مسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعي اليها الاغتيا ويترك الفسقراء ومن لم يجب الدعوة فقد هوى الله ورسوله والمراد وليمة العرس لانها الموهوبة عنهم ويؤيد ذلك ما في مسلم أيضا اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليجب والاعذار التي تمنع الاجابة كثيرة منها ان يكون هناك من يتأدى منه أولا يليق به بحالته كالفلة والاراذل أو يكون

هناك منكر لا يقدر على إزالته ~~كشرب~~ شرب مخمر وضرب ماله واستعمال
أواني الذهب والفضة وإفتراش سرور أو مقصوب وصورة حيوان
على نحو سقف أو جدار أو سادة منصوبة أو ستر معلق ومنها أن يكون
معدن ورابعه في ترك الجماعه ومما عير ذلك (وان أراد من دعاه) إلى
منزله أنه (يا كن) من طعامه تترك أو تودد شق عليه صومه (فقطره)
من طعام الله اعني (من صوم نفل أفضل) من إتمامه لما فيه من جبر
خاطره وإدخال السرور على قلبه إن لم يشق عليه إتمامه أفضل مما صوم
الفرض فلا يجوز الخروج منه مضيقا كان أو ميسرا كالنذر المطلق
﴿ثمة﴾ يستحب للأطيرالا كل واقه لقمة ويا كل المضيف بما قدم له بلا
لفظ من المضيف اكتفاء بقريته التقديم الا اذا كان ينتظر قدوم غيره
فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف انقطاعا ولا يتصرف فيه الا بالاكل فلا
يعام سائلا ولا هرة الا اذا علم رضاه ولمضيف تقيم صاحبه الا اذا تناقض
طعامهما وكره تفاسله والتطفل حرام وهو الحضور بلا دعوة مسبب
إلى طيفيل الاعرام ويجوز ترخوس كرو لوز وجوز في املاك وخمائن ويجوز
التقاطه وتركه أفضل وللاكل واشرب آداب كثيرة

﴿باب القسم﴾ دفع القاصف والشور

أي الخروج من طاعة الزوج ويقال له الشوص بالصاد (وبين زوجات)
أي جنسهن (فقسم حتما) بالاف الاطلاق أي وجب على الزوج اذا اراد
الميت عند واحدة (ولو) امتنع الوطع طبعيا او شرعا كما كانت الزوجة
(مريضة تورثها) وحالات ان المقصود الانس قال تعالى وعثر وهن
بالمعروف وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان عند زوج امرأتين فمعدل
بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أي ساقط روه ابوداود وغيره ومحمد
الحاكم وخروج الزوجات الا ماء وان كن مستولات لكن يستحب العدل
بينهن والاصل في القسم العدل والنهار يبع فان عملت لا وسكن ثم ارا فافصل
في حقه النهار والليل تبع والمراد من القسم لزوجات الميت عتدهن ولا يلزمه
ذلك ابتداء لانه حقه فلو تركه جاز وانما يلزمه اذا بات عند بعض نسوته ولو

اعرض منهن أو من الواحدة ابتداء أو بعد التقسيم بأثم ويستحب أن لا يعطلن بأن يبيت عندهن ويحسمن وكذا الواحدة وادنى درجاتهن أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة اعتبار أربع لهن أربع زوجات و (انما) لغير مقسوم لها يقتصر * دخوله في الليل حيث ضرره (أي حيث دخل لضرورة كمرض مخوف وشدة طاق وحينئذ ان طال مكثه قضى مثل ما مكث في نوبة المدخول عليها والافلا قضاء) (فرع) لو تعدى بالدخول عصى بذلك ثم ان طال مكثه قضى والا فلا (و) يقتصر الدخول (في النهار) على غير صاحبة التوبة (عند حاجتها) * كان يعودها اذا ما مرضت * وكذا سبب نفقة واخذ متاع أو وضعه وله استمتاع بغير وطء ويقضى ان دخل بلا سبب واذا اراد السفر المرخص به من زوجاته لغير نفقة فحكمه ما ذكره بقوله (وانما بقرعة) يبين حتما (يسافر) أي لا يجوز له ان يسافر ببعضهن ولو سافرا قسيرا الا بقرعة فان سافر بها لم يقض ذهابا ولا ايابا لفعله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين وامان اراد السفر لثلاثة فانه يحرم عليه ان يستحب بعضهن بقرعة وغيرها وان يخافهن حذر امن الاضرار بل ينقلهن أو يطلقهن فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للمخلفات حتى مدة السفر وقوله (او يتدى بعضهن الحاضر) * عطف على يسافر اي انما يسافر بقرعة وانما يتدى الحاضر المراد ان تقسم به بعض نساءه فيه عند ارادته بقرعة لانه اعدل فيتدئ من خرجت قرعتها و بعد تمام فوبتها يفرع بين الباقيات ثم بين الاخيرة ذاعت التوبة راعى الترتيب (والبكر تختص بسبع ولا) * أي اذا تزوج جديدة هي من يقسم لهن خمس البكر وجو يا بسبع ليال ولا بلا قضاء (و) تختص (ثيب ثلاثة) بالثيب أي بثلاثة (على الولا) * بلا قضاء أيضا الخبران حيان في صححه سبع للبكر وثلاث للثيب والمعنى في ذلك والاختصاص بينهما وزيد للبكر لان حياها أكثر والمراد بالبكر يكفي من سكوتها في الاذن في النكاح وانما اعتبر ولأه المدينين لان الحسنة لا تزول بالمفرق فلو فرق لم يحسب فيوفها حقها ولاه ثم يقضى ما فرق وخرج بقولي جديدة الرجعية لبقائه على النكاح الاول * تنبيه * بسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء اقتداء به صلى الله عليه وسلم (ومن)

من الازواج (امارات النشوز) أى علاماته (لخطاها) أى ظهوره (من زوجة قولاً) كأن تحببه بكلام خشن بعد أن كان بليناً (وفهلاً) كأن يجد منها اعتراضاً أو عيباً بعد لطف وطلاقة وجه (وعظاً) بانث الاطلاق بلا هجر لقوله تعالى والادنى يخافون نشوزهن الآية كأن يخوفها الله تعالى ويذكرها ما أمراً يجب الله تعالى له عنها من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالخالفه والمعصية وينسقط بذلك من حقها من نفقة وكسوة وقسم وما يباح له من هجرها وضررها (وهجرها حيث النشوز حقها) أى اذا لم يفسد الوعد وعلم نشوزها هجرها في مضيقها اذا في الهجر شرط ظاهر في تأديب النساء وأما الهجر في الكلام فيجوز في ثلاثة أيام ويحرم فيما زاد هجرها الغير عذر شرعى فان كان لعذر كبعدة المحجور أو فسقه جاز (ووسط) حينئذ (القسم لها والنفقة) بالوقف لان النفقة وجبت لكونها معطلة المنافع بحبوسة عنده فاذا انشئت سقط ما يقابل التمكين (فان اصررت) على النشوز وتكررت هجرها ذلك (جاز) مع هجرها (ضررب) لها تأديباً للآية وانما يجوز له ضررها (ان يجمع) أى اذا في نفسه حال كونه (في غير وجه) ونحوه بحيث لا يخاف منه تلف ولا ضرر ظاهر (مع ضمان دفعه) منه تبين انه اتلاف لا اصلاح والا ولى له ترك الضرب اما اذا لم يجمع الضرب فإمرا كمالى التعزير وان منها حقاً كقسم ونفقة الزمة القاضى توقيته فان اساء خلقه وآذاها بضررب بلا سبب من ماء عن ذلك فان عاد اليه هززه بما يراه وان قال كل أن ساجده متعدي عليه تعرف القاضى الحال من نفقة في جوارها خبير بشأنها فان لم يكن اسكنها ما يجنب نفقة ينقص عن حالها ما ذابن له الظالم منعه من الظلم واذا اشتد الشقاق وداس على التساب والتفاحش والتضارب بعث الحاكم حكم من اهل الزوج وحكم من اهل الزوجات ليعتدوا في اضرارها ويصلحها بينهما او يفرق بينهما لاصلاح والمبعوثان وكيلان فى الاصح

باب الخلع

بضم الخاء من الخلع بشقها وهو انزع سمى به لان كلام الزوجين ايساس

الآخر وهو في الشرع فرقة بعوض راجع لجهة الزوج أو سيده واصل الخلع
 مجمع عليه واستعمل القرآن على ذكره قال تعالى فان خفتن ان لا يقيم
 حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ويعصم الخلع في حالي الشقاق
 والوفاق وذكر الخلع في الآية جرى على الغالب وهو مكرهه على الاصح
 الا ان يخافا أو احدهما ان لا يقيما حدود الله التي افترضها في النكاح
 أو ان يخاف بالطلاق الثلاث على عدم فعل ما لايده عن فعله فيخالف ثم يفعل
 الخلع عليه لانه وسيلة للتخاص من وقوع الثلاث واركانه ثلاثة طاقده
 ومفقود عليه وصيغة وبدا بالعاقد فقل (يصح) أي الخلع (من زوج
 مكلف) أي بالغ عاقل (بلا * كره) أي اكراه فلا يصح من صبي ومجنون
 وسكره ويصح من سكران بشرط القابل من زوجة أو اجنبي بجواب
 أو سؤال الطلاق تصرفه في المال بان يكون بالغ عاقل لا غير محجور عليه وبشرط
 المعارض وهو البضع ان يكون مملوكا أو زوج فيه من زوجة لانها كالزوجة
 بخلاف البنت اذا فائدة فيه وذكر الخلع مع ذكر المال صريح في الطلاق
 لشيوعه في العرف والاستعمال للطلاق ويدونه كناية وقيل صريح وسأني
 في النظم ويصح الخلع بساقى كليات الطلاق مع اتيه وبغير العربية ثم
 ذكر العوض بقوله (اذا عوض) بالبناء للمفعول أي الزوج (مالم يصحلا)
 بلا ان المتعلمية عن نون التوكيد ان خفيمة أي الخلع المقيد لبيئته هو الذي
 على عوض معوضه فخرجه المجهول كما قل (اما الذي ظهر أو مع) بالسكون
 (جول *) كنيوز غيره من ولا وصف (فانه) يصح (وجوب مهر المثل *)
 لانه المراد به عند فساد العوض ~~بوتبيه~~ يستثنى من وجوب مهر المثل في
 ثلاثة الخلع بمهر أو نحوه الكافر اذا حصل الاسلام بعد قبضه من شروط
 العوض كونه متهولا كما علم من قوله بانخرم مملوكا مستقرا مدة دورا
 على تسليمه معلوما كما علم من كلامه ثم اصله أن الخلع طائفة باثنتان لان العوض
 انما يبدل لفرقة والفرقة التي يمكن الزوج ايقاعها هي الطلاق دون الفسخ
 فوجب أن يكون طلاقا باثنا واهـ هذا قال النازم (تلك نفسها) أي المرأة
 (به) أي الخلع المذكور (ويستنع * طلاقها) فلا يلحقها الطلاق بعده ولو في
 العدة لينبذتها (وماله أن يرتجى) أي ولا يملك رجعتها فلا تحمل له الا بعدئذ

جديد وقرو ع الخلع كثيرة فنتراجع من المطولات

باب الطلاق

هو في اللغة حل التقييد وفي الشرع حل عقد النكاح بلفظ الطلاق أو نحوه والاصل فيه قوله تعالى الطلاق مرتان وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فقال راجع حقة فأنها مائة تامة وأنها زوجتك في الجنة رواه أبو داود بإسناد حسن وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق رواه أبو داود بإسناد صحيح وأركنه أربعة صيغة ومطلق وقصد للطلاق وزوجه وبأب الصيغة فقال (صريحه) وهو ما لا يحتمل غير الطلاق (سرحه) وما اشتق منه كانت مسرحة (أو طاقته) وما اشتق منه كانت طاق ومطلقة وبالطالق أو (خالعت أو فاديت أو فارت) وكذا ما اشتق منه كانت مفارقة وبالمفارقة أنت طلاق ولا الطلاق وفراق والفراق وسراح والسراح أما الطلاق فلا شهارة فيه لقته وعرفه وأما الفراق وانسراح فلورودهما في القرآن معناه قال تعالى أو فارتوهن بهن زوج وفوقل تعالى وسرحوهن سراح جيلا وأما لفظ الخلع فاشيع في العرب والاستعمال في الطلاق وأما المفاداة فلورودها في القرآن بانخاع قل تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴿تنبه﴾ قضية كلام الناظم كلها ج وغيره أن لفظ الخلع والمفاداة صريح في الطلاق وإن لم يذكر المال وفي ذلك خلاف طويل والمعتد أن ذلك صريح مع ذكر المال وبدونه كناية وقد مررت الإشارة إليه ﴿فرع﴾ لو اشتهر بلفظ نطق كالحلال أو حلالته عى حرام أو أنت على حرام قل الراغب صريح في الأصح عند من شتهر عنه صريح صحيح التوروى أنه كتابه لانصرح بما عاينوه عند من وردوا بقرآنه وتكرره على لسان حملة الشريعة ونيس المذكور كذلك ولو قل أنت حرام ولم يقل على فهو كناية قطعاً ولو قل هذا ثوب أو الطعام أو العبد حرام على قلغو (وكل لفظ نفريق) وغيره (احتمل) فهو كناية) ووقع إطلاقها (بينة) مشروطة باللفظ (- جـ) أى الفراق فإن لم ينل يقع والسكيات

كثيرة كاطلقة أو أنت مطلقة بسكون الطاء خلية بربقة بثة باشن اعتدى
استبرئى رحلت الحى بادهك حلت على غاربك لانده سربك أعزى اغربى
دعيتنى وقد عيتى تزودى تجرعى ذوقى اذهبى كللى اشربى وغير ذلك وإشارة
ناطق بطلاق اغرو ويعتد بإشارة الاخرى فى العدة ودوال الحلول خان فهم
طلقة بها كل أحد فصر يخته وان اختص بة فهم ما فطنون حكاية ثم شرع
الناظم فى بيان الطلاق السنى والبدعى فقال (والسنة) لالطلاق أى
والطلاق السنى (الطلاق) لا مراًة مدخول بها (فى طهر خلاه من وطئه)
أى الزوج أى لم يجامعها فيه ولا فى حيض قبله ولم تستدخل فيه ماءه المحترم
وليس بحامل ولا صغيرة ولا آيسة وهى التى لا تعتد بالآيسة راء وذلك
لاستعانة الشرع فى العدة وعدم الندم (أو باختلاع) منها (حصلاً)
بألف الاطلاق أى الطلاق السنى شأن أحده ما أن يقع فى طهر ولم
يجامعها فيه أو فى طهر وطئت فيه واختلعت حاجتها الى الخلاص حيث
افتدت بالمال **تبيينه** ما ذكره الناظم فى المختلعة رأى مرجوح
والمعتقد أن طلاقها ليس بسنى ولا بدعى وأما الطلاق البدعى فهو طلاق
مدخول بها بلا عوض منها فى حيض أو نفاس ولو فى عدة طلاق رجعى وهى
تعتد بالآيسة أو فى طهر جاءها فيه ولو فى دبرها أو استدخلت ماءه أو فى
حيض قبله وكانت ممن تحمل ولم يقين حملها أو يشد بلس طلق بدعى ان
يراجع ما لم يدخل الطهر الثانى (وهو) أى الطلاق (المر لم يوطأ) بحذف
الهمزة للوزن (أو من يمشى) أى بلغت سن اليأس فصارت من ذوات
الشهر (أو ذات حمل لا ولا أو صغرت) أى هؤلاء الاربعة طلاقهن
لا تصف بسنة ولا بدعة لان الاولى لاهدة عليها والباقيات لا تطول العدة
ماهن ولا ضررون من هذا القسم المختلعة كما تقررو (للعر) الزوج (تطبيق)
الطقات (الثلاث) التى عليها على زوجته ولو أمة (تكرمه) بالوقف
لحر يتهلقوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان
أين الثالثة فقال أو تسرجح باحسان (والعبد) أى ولا عبد (ثنتان) فقط
وان كانت زوجته حرة لانه على النصف من الحر والطلاق لا يبعث
والابعض كاقصر والغاية فى قول الناظم (ولو من الامه) راجعة الى الحر

نقط على بعد في ذلك قال بعض شارحيه وكان يمكنه ان يقول
 للعز تطبيق الثلاث كره * والعبد ثقتان ولومن كره
 (وانما يصح) أي الطلاق (من مكلف) أي بالغ عاقل فلا يصح من صبي
 ومجنون ولا يصح طلاق السكران وان كان غير مكاف (زوج) فلا يصح طلاق
 غير الزوج أو وكيله فيه الا فيما يأتي في الايلاء (بلا اكراه ذي تخوف) *
 بان يكون مختاراً غير خائف ممن يخفيه على فعل يؤثر انعاق الاقدام عليه
 حذوا مما هدد به فيختلف باختلاف المطالب والاشخاص فلا يصح طلاق
 المسكره بغير حق بخير لا طلاق في اغلاق وفسر امامنا الاغلاق بالاكراه
 في تنبيهه في يشترط كون المخذور عاجلاً وقدرة المسكره على تحقيق ما هدد به
 بولاية أو تغلب ويحجز المسكره عن دفعه من ربه وغيره ونظيره انه ان امتنع
 حقه (وليس في مدة الرجعية) * بالوقف أي يصح الطلاق ولو وقع على
 الرجعية الا يصح طلاق غير الزوجة وهي زوجة بدليل ان كلامهم ما يرت
 الآخر (لان تبين بعض العظمه) * أي بما لا يخلط فانها لا يخلطها الطلاق
 لانها ليست بزوجة ومثل ذلك انقضاء العدة في تنبيهه في يشترط قصد
 اللفظ لعناء فكتابة الطلاق وطلاق اثنائه غير وقع طلاق لهان في
 الحديث ثلاثة جدهن جده وهن من جد طلاق وانكاح والرجعة
 قال الترمذي حديث غريب واحكامهم صحيح الاسناد وقد قيل ثلاثة أحرف
 شعبة طاء الطلاق وضاد النعمان وواو الودعة (وصح تعليق الطلاق
 نصفه) * بالوقف كنه عليه فعله أو فعل غيره كقوله ان دخلت الدار فأنف
 طائي وأدوات التعليق ان اذا اوسى رعتي موكاه او نحوها وأمنها
 مذ كورة في الطولات ولا يقتضين فوراً ان علق عنت كنه دخول في غير
 خلع الا انت طالق ان شئت ولا تكرارا الا كما في فروع في لوعاق بني فعل
 فالذهب انه ان علق ان كان قال ان ليدخني الدار فأنف طائي وقع عند
 اليأس من المدخول أو غيرها كذا فعنده مني زمن يمكن فيه ذلك الفعل من
 وقت التعليق ولم يقبل يقع الطلاق ولو علق الزوج الطلاق بفعله كان علقه
 بدخوله الدار ففعل المعقوب ناسياً للتعليق او ذا كراهه مكرهاً على الفعل أو
 طائعا بما لا يأنه المعلق عليه لم تطلق في الاظهر ولو علقه بفعل غيره ممن

بإلى تعليقه صداقة أو نحوها وعلم به أو لم يعلم وقصد الزوج اعلامه به وفعله
 ناسياً أو منكراً أو جاهلاً فلا يقع الطلاق في الاظهر وإن لم يبال بتعليقه
 كالسلطان أو كان يبالي به ولم يعلم به ولم يقصد الزوج اعلامه به وقع الطلاق
 بفعله وإن اتفق في بعض صورته نسيان أو نحوه لأن الغرض حيث لا يجد
 التعليق بالتفعل من غير أن ينضم اليه قصد المنع منه وقوع الطلاق
 بأكل رقيق أو رمانة كان قال أن أكلت هذا الرقيق أو الرمانة
 أو رقيقاً أو رمانة فأنت طالق فبقى من ذلك بعد أكلها المالبية أو حبة
 لم يقع الطلاق وفروع الطلاق لا تنحصر ومع تعليق الطلاق كما ذكر
 (الا إذا بالتحليل وصفه) فلا يصح ولا يترتب عليه وقوع كقوله إن حدثت
 النساء ونحوه لأنه لم ينجزه وإنما علقه بصفة ولم توجد وقد يكون الغرض
 من التعليق بالتحليل امتناع الوقوع لامتناع العلق به كما في قوله تعالى حتى
 يلج الجمل في سم الخياط وما قررت به كلامه هو الأقرب وهو الاعتماد وإن
 أوهم كلامه الوقوع (وصح الاستثناء) في الطلاق كأنك طالق ثلاثاً إلا
 واحدة فيقع ثنتان لوقوعه في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو الإخراج
 بالأو إحدى أخواتها من متكلم واحد واحتمل شروط أحدها أن يكون
 متصلاً باللفظ كما قال (إذا ما وصله) بالمتن من اتصالاً عرفياً فان انفصل
 لم يصح ولا يضر سكتة تنفس أو حى أو تعب ويضر الكلام اليه بغير الإيجبي
 على الصحيح الشرط الثاني ما ذكره بقوله (أن يشوه) أي الاستثناء (من قبل
 أن يكمله) أي من قبل فراغ اليمين الثالث أن يتلفظ به بحيث يسمع نفسه
 الرابع عدم استغراقه بالمتن من فلو قال أنت طالق ثلاثاً لا ثلاثاً لم يصح
 الاستثناء ووقع الثلاث **تقته** لو قال أنت طالق إن شاء الله أو إن لم
 يشأ الله وقصد التعليق لم يقع الطلاق لأن العلق عليه من مشيئة الله تعالى
 أو عدمها غير معلوم ولأن الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال وكذا
 أنت طالق إلا أن يشاء الله وكذا يجمع التعليق بالمشيئة انعقاد التعليق وعق
 وبين ونذر وكل تصرف غير ما ذكر كبيع وغيره

باب الرجعة

يفتح الرء وكمرها وانفتح أفصح منه الجوهري والكسراً كثر عند

الأزهرى وهى افة المرقم من الرجوع وشرا العود الى النكاح فى عدة طلاق
 غير بائن على وجه مخصوص والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتم
 أحق برؤسهم فى ذلك أى فى العدة ان أرادوا اصلاحاً أى رجعة وقوله تعالى
 الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريحاً بحساب وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لعمره فليراجعها أو لها أربعة أركان من تجميع وزوجة وطلاق
 وصيغة (ثبت) أى الرجعة لمن له أعلية النكاح بنفسه وصيغتها رجعت
 أو أرتجعتك وأمسكتك ورد ذلك الى شهرتها فى ذنب ولاضافة فى رد ذلك
 الى واجبة بخلاف غيرها لانه يفهم من الرد الى الايون بسبب الفراق
 بخلاف غيرها ولا تقبل الرجعة تعدياً كالتكاح وذلك لرجعتك ان
 شئت فقلت شئت لا تحصل الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء وقدماته
 (فى عدة تطليق) لامرأة قابلة للحمل (بلا نهوض) بخلاف المنة بعوض
 ليدئونها (اذعدد) للطلاق (لم يكمل) بأب الاطلاق المبدئية من تون
 التوكيد بالان يكون ثالثة لحر ولا ثانية غيره (وبانقضاءها) أى المطلقة
 (يعدد) النكاح بعد جديداً يئونها (ولم يخل) المطلقة لطمعها (اذيم
 العدد) بثلاث أو اثنين (الا اذ العدة منه تكمل) ونكحت سواء
 نكاحاً صحيحاً ثم يدخل بها به دوطء زوج (ثاندرقت) وعدة الفرقة
 من هذا) ثامى (انقضت) لقوله تعالى فان طلقها أى اثالثة فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجاً غيره مع خبر المحججين جاءت امرأة فافعة العرقى
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رقاعة فطالقنى فبنت
 طلاقى فزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاى فغشاهم كهدية
 التوب فقال أتريدى ان ترجعى الى رفاة عة قالت نعم قال لا حتى تذوقى
 عسلته ويذوق عسلتك والمراد به الوطء والمعتبر فى الوطء ايلاج الحشفة
 أو قدرهما من فاقدها ولو بمحائل كخزقة فى قبها بمن يمكن جماعه بشرط
 الانتشار بالآلة ولو انتشاراً ضعيفاً (وليس الاشهاد بها) أى بالرجعة
 (يعتبر) نص عليه الام والمختصر * ولولم ترض الزوجية ولو لم يحضر
 الولي لانها فى معنى استدامة النكاح السابق (وفى القديم لا ارتفاع) يصح
 (الا) بشاهدين قاله فى الاملا * أى وهو من الجديد لا كقولهم بامرأة ابتداء

التسكاح بل اظا هر قوله تعالى فامسكوهن بمعروف أو فارتدوهن بمعروف
 وأشهدوا ذوي عدل منكم أى على الامساك الذى هو بمعنى الرجعة وعلى
 المفارقة * وأجيب بحمل ذلك على الاستحباب (وهو) أى وجوب الاشهاد
 (كما قال) أبو محمد (الريبع) سليمان المرادى (آخر * قوله) أى
 الشافعى رضى الله عنه فيكون مذهبه (والترجع فيه اجنث *) أى احق
 وقال البلقينى كان ينبغي ان يرجموا هذا ولم يرجموه (وهو) أى الاشهاد
 (على القولين) جميعا (مستحب *) قطعا (واعلم الزوجة) المراجعة اياها
 المراجعة (فهو) أى الاعلام (بذبح *) للامن من الجحود وليس بشرط
 * خامسة * يصح ايلاموطهار وطلاق ولعان من الرجعية ويتوارثان
 نية آثار الزوجية

(باب الايلاء)

وهو لغة الحلف قال الشاعر
 واكذب ما يكون أبو المثنى * اذا آلى يميناً بالطلاق
 وشرا ما يأتى فى النظم وهو حرام لا يذاه وأركان ستة حالف ومحلوف به
 ومحلوف عليه وزوجة وصيغة ومدة الايلاء وشرا (حلقه) أى الزوج الذى
 يصح طلاقه بالله تعالى أو بصفة من صفاته أو بتعلق طلاق أو عقد
 أو بالتزام ما يلزم بالنذر (ان لا يطرأ) بالسكون للوزن (فى العمر * زوجته)
 فى قبله أو وطؤه اهما يمكن ولو رقيقة أو رجعية أو صغيرة أو مريضة (أو)
 لا يطرأ منا (زائد اثنى أشهر * أربعة) ولو فى ظنه كأن يقول والله لا أطولك
 محرى أو لا أطولك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان والاصل فيه قوله تعالى
 للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة اشهر الآية وقد علم مما سار انه لا يصح
 من أجنبي حتى لو نكحها لم يكن مولىا بما قال ولا من صبي ومجنون ومكره ولا
 من شل أو جبد ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة ولا من رقءا وقراء * تنبيهه *
 ينعقد بالعسر يج كالجماع والوط * والافتراض للبكر والسكناء مع الشية
 كالباضة والباشرة والممس (فإن مضت) أى الاشهر الأربعة (لها الطاب *
 بالوط *) الذى امتنع منه بان يولج حشفته أو قدرها (فى قبل) يسكون

الموحدة وليس اسيدأمة وولى حرية مطلقة لان الاستمتاع حق المرأة
(وتكفير وجب) أى يلزمه كفارة عيتمه فى الحلف بالله تعالى لا بغيره ان
وطئ مختارا بمطالبة او بدونها فان حلف بتعليق طلاق او عتق وقع بوجود
الصقة أو بالتزام قربة لزمه ما لزمه او كنفارة عيتم والوطء هو المراد بالافقة
فى آية الوطء (أو) لها الطلب (بطلاقها) طلاق رجعية ان لم يطأ للآية (فان
اباهما) أى الفينة والطلاق (طلو فرد طلاق من حكماء) أى طلق
الحاكم عليه طلاق واحدة رجعية نيابة عنه بسؤاله الى الله تعالى ما ذكره
الناظم من انهما تردد الطلب بين الوطء والطلاق هو ما فى الروضة وأصلها
فى موضع وصوب الزركشى وغيره الترتيب بين مطالبتها بالفينة والطلاق

(باب الظهار)

ما أخذ من الظهار لان صورته الأصلية ان يقول لزوجته أنت على كظهر اى
وخصوا اظهر لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج والا صل فيه
قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم الآية وهو حرام لقوله
تعالى وانهم ليقولون منكر من القول وزورا واركانه أربعة زوجان ومثبه
به وصيغة كما يعلم بما فى والظهار (قول) زوج (مكاف) أى بالغ عاقل (ولو)
كان ذلك القول (من ذمى) أو رفيق أو محبوب أو خصى (لعرضه) بكسر
العين أى زوجته (أنت) على (كظهر اى) ونحوه (من تشبهها بحملة
انثى او بجزء منها لم يذكركم لكرامة محرم لم تكن حلاله كقوله أنت على
أومنى أو عندى كظهر اى وكذا أنت كظهر اى مرجع على الصحيح
وقوله جسمك او بدنك او نفسك كبدن اى او جسمها او جانتها وانت
كبدن اى أو بطنها او صدرها او شعرها أو رأسك أو يدك أو رجلها او نصفك
كظهر اى أو بدنها أو شعرها فلا يصح من اجتناب حتى لو نكحها لم يكن
مظاهرا ولا من صبي ومجنون ويصح من السكران وخرج بما ذكره
التشبيه بجزء ذكر كالاب او بجزء انثى غير محرم كاللاصقة أو بمحرم
لمكن كانت حلاله كمرضعته وام زوجته والتشبيه بما يذكركم لكرامة
كقوله أنت كأمى او كراحمه فإنه كناية وخص الذى بالذ كرمع دخوله

في المكافاة لآبي جزيمة رضي الله عنه فيه (فان يكن لا يعقب) أي لا يتبع الظهار (طلاقها) كأن يقول أنت علي كظهر أبي أنت طالق متصلا حتى لا تلزمه المكافاة بل قال ما ذكر ولم يعقبه متصلا أنت طالق (فما تدرى) أي عسل لها زمنا يمكنه فلم يرقم فيه ولم يمارق فتلزمه المكافاة لأن العود لا يقول بخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه وعاد فيه ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وأما كها بخالفه وهذا في الظهار غير المؤقت أما العود في الظهار المؤقت فهو أن يطأ في المدة تنبيه الأوجه أن المكافاة تجب بالظهار والعود **﴿فرع﴾** لو طاهر من أربع بكافة لزمه بأهـا كهن أربع كفارات و **﴿يحتجب﴾** (المظاهر الوطء) لها (كالخائض) والنفساء (حتى كفراً) بألف الإطلاق بما يأتي أي يحرم الوطء قبل التكفير أي ومباشرتها فيما بين سرتها وركبتها دون ما عدا ذلك ثم بين المكافاة بقوله (بالعتق) أي على الوجه المعتبر من أنه (نوى) بالكفارة (الفرض مما طاهره) بألف الإطلاق منه كأن يعتق بنية الكفارة فلا يكفي نية العتق الواجب لأنه قد يكون عن نذر وكذا يقال في الصوم والأطعام (رقبة مؤمنة بالله) عز وجل **﴿جل﴾** قياساً على كفارة القتل والجماع في شهر رمضان (سليمة مما يحل بالعمل) كية يوم يكمايته في تفرغ له عبادات وظوائف الأحرار فيأتي بها تكمة لا لحاله وهو مقصود العتق والعاجز من العمل والتكسب لا يأتي له ذلك فلا يحصل بعقه مقصود العتق فلا يجوز في نسخة بدل يحل بضر ثم (ان) عدم الرقبة بان (لم يجز) ما حاسب ولا شرفه (يعوم شهرين على **﴿تتابع﴾** أي متتابعين بالنص بنية الكفارة أصوم كل يوم في ليلة فيجب الاستئناف بقوت يوم ولو اليوم الأخير ولو اليوم الذي مرض فيه أو سافر فيه أو نسي التبعة أو أكرهه على إيفاء فيه (الاعذر حصلاً) بألف الإطلاق بأن فاته يجنون أو انجاء أو حيض أو نفاس وإن شهران يعتبر بالاهلال **﴿تنبيه﴾** لا يكفر العبد إلا بالصوم لأنه لا يملك شيئاً (و) مظاهر (عاجز) عن الصوم بهرم أو مرض يدوم شهرين فيما يظن بالعادة أو يقول الأطباء أو بالحوق مشقة شديدة (مستين مداهم) مستين مسكيناً أي ثلاثين مسكيناً مستين مسكيناً كل مسكين مد وذلك بدل عن

سوم ستين يوموا التعبير بالمسكين يشهل الفقير كالعكس وانما خص المسكين
بالذكر تمييزا بالآية ولا يكفي دفع لاكثر من ستين لانتفاء تجليك كل واحد
منهم مداولا قل من ستين ولو في ستين دفعة لاشتمال الآية على العدد
(كفطرة حكي) اى المديكون من طعام فطرة وهو غالب قوت بدار المكفر
كما تقدم هناك **تنبيه** من عجز عن جميع خصال الكفارة استقرت
في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصله فعلها

باب اذعان

هو اذعان الطرد والابعاد وشرا كلمات معلومة جعلت هجة للاضطراب الى تلاف
من لطمع فراشه وألقى العارية أو الى أنفى ولد والأصل فيه قبل الاجماع قوله
تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية وله ثلاثة أركان متلاعنان وصيغة
وشروطه سبق فذف بوجوب الحد كقوله من صراحته زنت أو بازانية وعن
كذاباته زنت في الحبل أو فاجرة فلا يجوز اللعان بدون ذب الآية صور معلومة
في المطلق (يقول) أى الملاعن وهو الزوج الذى يصح طلاقه (أربعا) من
المرات ما يأتى (ان القاضى امر) بذلك اذ بشرط فيه أمر القاضى وبقن
كلمات اللعان في الجنين فيقول قل أشهد بالله الى آخره اذ اللعان بين واليمين
لا يستعملان قبل استخلاف القاضى وان كان المقلب فيه معنى الشهادة فهو
لا يؤدى الا عنده باذنه (اذا زنت زوجته عنها اشهر) بين الناس كان اشهر
بين الناس عن زوجته انها زنت فلان مع قرينة كان رأها فى خلوة أو
رأها تخرج من عنده ولا يكفي مجرد اسمها عا اذ قد يشيعه عدوها أو له أو من
طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا بمجرد تقرينة المذكرة لا نرى بما دخر عنهما
نخوف أو سرقة **تنبيه** مثل ما ذكرنا اذا علم زناها أو ظنه فنام أو كذا
كان رأها أو اقربت به أو أخبر به عن عيان من يشق به وان لم يكن من أهل
الشهادة (أو ألقى الطفل به) حال كونه (من الزنا) وهو يعلم أنه من الزنا
مع احتمال كونه منه بادل لم يأتها أو ولدته لدور ستة أشهر من وطنه
أو فوق أربع سنين التى هى أكثر مدة الحمل اذ يلزمه حينئذ نفيه وكيفية
اللعان أن يأتى بخمس كلمات فيقول (أشهد بالله لصديق أن) أى اثنى لمن

الصادقين (فيما رميته به) من الزنا ان كان قد فها به وان كان هالدا ولد
 بنفيه ذكره في الكلمات كما قال (وانا) بتشديد النون (ذا) الولد (ليس مني)
 أي ان هذا الولد من زنا وان لم يقل ليس مني وهذه الكلمات مرة ويقولها
 أربع مرات ويقول (خامسا) أي في الخامسة (أن) بفتح الهمزة (لعنا*)
 بفتح اللام وسكون العين أي ان لعنة (عليه من خاتمه) أي ان لعنة الله عليه
 (ان كذبا*) بألف الاطلاق أي ان كان من الكاذبين فيما رماها به من
 الزنا (يشيران تحضر له انخاطبا أو سميت) حيث لم تكن حاضرة ويأتي
 بدل ضمير الغائب بضمير المتكلم فيقول لعنة الله على ان كنت الى آخره
 (وهي تقول) أي تلاه من بعد تمام لعانه (أربعاً*) من المرات (أشهد بالله
 تكذبا داعي*) أي انه لمن الكاذبين (فيما رمي) به من الزنا (و) تأتي
 (خامسا) أي في الخامسة (بالغضب*) ان) كان (صادقا فيما رمي من
 كذب*) وتشير اليه في الحضور وغيره في الغيبة كما في جانبها في الكلمات
 الخمس وتأتي في الخامسة بضمير المتكلم فتقول غضب الله صلى الى آخره
 ولا تحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه **تنبيه** يشترط أن
 يتأخر لعانها عن لعانه كما اقتضاه كلام الناطم لان لعانها لا سقط الحد
 الذي لزمه سابعه وبسن التقليظ يمكن وزمان وأشار الى الاول بقوله
 (وسن بالجاء عند المنبر*) والمراد أشرف مكان بلاد اللعان وتلاه من
 حاضر ونفساء بباب المجد طرمة مكثافيه (بجميع) أي وبسن ان يكون
 بمخروج من أعيان البلد (عن أربع) أي أربعة (لم يترور*) أي لم
 يذهب فان الزنا لم يثبت بهذا العدد فيحضرون اثباته باللعان وأما الزمان
 فيه عصر الجمعة والاف بعد عصر أي يوم كان لان الجين الفاجرة بعد
 العصر أغلظ (ونوف الحاكم) أو نائبه (حين ينهي*) أي عند
 الخامسة (الكل) أي خوف كل واحد منهم ما يد با من عذاب الله تعالى
 ويذكرهما ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويقرأ عليهم ما ان
 الذين يشتركون بعهد الله وإيمانهم ثننا قليلا الآية وان يقول له ما قاله صلى
 الله عليه وسلم للثلاثة انين وهو وحسابكم الى الله تعالى والله يعلم ان أحدكما
 لكاذب هل منكم من نائب رواده الشجان ويبالغ عند الخامسة

في وعظ كل منهما كما أشار إليه في التنظيم فيقول له اتق الله فان قولك
على لعنة الله تعالى توجب اللعنة ان كنت كاذبا ويقول لها مثل ذلك
بلفظ الغضب لعلها يتزجران أو يتركان فان آياتهما الخامسة (مع
وضع يد) بذبا (من فوق فيه) أي كل منهما عند الخامسة للامرية ويأتي
من وراءه فيضع الرجل يده على فم الرجل والمرأة يدها على فم المرأة ثم شرع
في بيان عشرة اللعان بقوله (وبلعانها) أي الزوج (انتفى عنه السب) للولد
ان كان قد نشأه في لعانه لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما
وألقى الولد بالمرأة (و) انتفى (حده) أي حد قد فها باها ان كانت محصنة
والا فالتعزير (لكن عليها) الحد (قد وجب) لزناها ان لم تدفعه باللعان
قال تعالى ويدرا عنها العذاب أن تشهد الآية (وحرمة بينهما) أي المتلاعنين
(تأبذت) أي صارت محرمة عليه أبدا لخبر النبي المتلاعنان لا يجتنه ما ن
أبدا (وشطر المهر) اذا كان ذلك قبل الدخول (وأخت) لها (حالت) أي
أي أباحت له لعدم المانع (وبلعانها) أي الزوجة (سقط الحد) عنها
الواجب عليها (عن الزمان رجها) ان كانت محصنة (أو جلد) ها
وتغريها ان كانت غير محصنة لآية المقدمة ويتعلق بلعانها أشياء أخر
في المبسوطات

باب العدة

من فيها المرأة لعرفة براءة فرجها أو للتعبد أو لتفجها على زوج
قبل الاجماع الآيات والاخبار الآتية وهي ضربان الاول
فاة والثاني يتعلق بفرقة حياة بطلاق أو فسح وبداء التناظم
وث زوجها) أي مدة الزوجة موت زوجها (ولو من قبل
يستكمل وضع الحمل) ولو كان الحمل ميتا أو مضطعة غير
نوابل انها أصل آدمي قال تعالى واولات الاحمال أجهلن
فهو مختص لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية
نه كما قال (يمكن من ذي عذة) أي أن يكون الحمل منسوبا
ولو كان صاحبها محبوبا أو مملولا أو كانت نسبة الحمل

إليه احتمالا ككتفى بلعان وان انتفى عنه ظاهر الاحتمال كونه منه فان لم
يكن نسبته اليه لم تنقض العدة بوضعه كأن مات وهو حسي وامرأته حامل
لا تنقضه عنه وبشترط انفصال الحمل كله حتى تاتي ثلثي أو أمسين بأن يكون
بينهم ما دون ستة أشهر لا غم محمل واحد بخلاف ما اذا انحلت بينهما ستة أشهر
فاكثر فالثاني حمل آخر وبخلاف ما اذا لم يفصل كله اذ لا يحصل بوضعه
براءة الرحم ولان هذه لم تضع حملها **قاعدة** يختلف في الحمل اذا مات
في البطن والمعتمد عند مشايخي انه لا تنقض العدة الا بوضعه للآلية (فان
فقد) أي الحمل (ثلاث عام) وهو أربعة أشهر (قبل عشر) من اللبالي
بأياها (تستعد من حرة) أي تعتد بها قال تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وتعتد بها الاشهر
بالأهلة ما يمكن ويكمل المبكسر (ونصفها) وعشرون وخمس ليال بأياها
(من الأمة) بالوقف ولو ببيعة تعتد بها ان كانت حائلا فان كانت حاملا
فبوضعه كما مر (و) العدة (للطلاق) أو الفسخ (بعد طء) بإيلاج الحشفة
أو قدرها ولو في البر بخلاف ما قبل الطء لانه تعالى أوجبها على المطلقات
بلفظ يقتضي التعميم ثم خص منه من لم يدخل بها بقوله عز من قائل ثم
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها
وكالوطء ادخال مني محترم لانه أقرب الى العلوق من مجرد الايلاج وفي معنى
ذئب الوطء شبهة أو ادخالها شيء من طنته زوجها أو سيدها وقوله (تممه)
تكملة واذا علم ذئب فعدة الطلاق (بالوضع) للعمل و (ان يفقد) أي الحمل
(فربع السنة) ثلاثة اشهر للآلية (من حرة ونصفها من أمة) وهذا
(ان لم تحيض) أي الحرة والأمة الصغر (أو اياس حلا) بانف الاطلاق أي
أوحل بالحره والأمة اليأس بحلول وقت سنه وهو اثنتان وستون سنة قال
تعالى والاعقاب من من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة
اشهر وللأمة لم يحض أي عدتهن كذلك والأمة على النصف من الحره (لكن
يشوري الأمة أولى) من شهر ونصف ليكونا بدلا عن قرأين وخروجهم
خلاف من أوجبها و (ثلاث طهار) أي أقراء عدة (لحره تحيض)
لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والقرء لا تبعض (و)

عدة (الامة اثنتان) أى طهران (لفقد التبعيض) فان الامة على النصف
 والقره لا يتبعض فان عثقت في عدة رجعة كملت عدة حرة في الاظهر
 تنبيه من انقطع دمها ولو تغير عدة نصبر حتى تحيض فتعبد بالاقرار
 أو تبأس فتعبد بالاشهر والمعتبر بآس كل النساء وأقسامه اثنتان وستون
 سنة كامر **فرع** لو عاتر مطلقه كزوج بلا طء في عدة اقراء واشهر
 فالاصح ان كانت بائنا انقضت والا فلا ولا رجعة بعد الانقار أو الاشهر
 وان لم تنقض مما للعدة احتياطاً ولطقة المطلاق الى نقضاء العدة
 ويجب (الحامل) بائن بسبب الحمل (وذات رجعة) أى رجعية (مؤن) من
 نفقة وكسوة وغيرهما الامونة بالتنظيف فلا يجب لها الامتناع الزوج
 منها ما يخرج بالرجعية البائن اذا لم تكن حاملاً فلا يجب لها تلك المؤنة
 لخبر مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما طمعت بفت فليس لافقة لك وكانت
 بائناً حائلاً ولم يفرقه ولم يفرقه تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى
 يرضعن منهن من السكّر لمعدة طلاق ولو بدنا بخلع أو ثلاث حاملاً
 كانت اواحداً لا ناشزة ويجب له عدة وفاة في الاظهر (وذات عدة) بطلاق
 رجعي أو بدئن بخلع أو ثلاث حاملاً كانت امرجاً لا (تلازم السكن) الواجب
 لها بالفراق وجوبا (حب الفراق) أى تلازم السكن الذى كانت فيه
 عند الفراق الى انقضاء العدة فلا تخرج منه ولا يخرجها صاحب العدة
 قال تعالى لا تخرجوهن من يوتن ولا يخرجن الا ان يأتين به اخصة مبينة
 قال ابن عباس أى بالبداءة على اهل زوجها والخبر يرضع بضم الفاء بنت
 مالك اخت ابي سعيد الخدرى ان زوجها قتل فسلت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان ترجع الى اهلها وقالت ان زوجي لم يتركنى في منزل يملكه
 فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة اوفى الى
 دعاني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت عددت ليه
 اربعة اشهر وعشر ايامه اترمدى وغيره ثم استئني انناظم من وجوب
 ملازمتها السكن ما ذكره بقوله (الحاجة الطعام) وخوفها ما لا ونفسا
 كانه دام) اى يجوز خروجها لثراء طعام ونحوه كثر اقطن ويسع غزل
 أى نهارا لا ليلا الا ان لا يمكن ذلك نهارا او خوفها انفسا او مالا من نحو هدم

كفرق لان الخروج لذلك اشد من الخروج للطعام ونحوه ويجوز لها ان كانت فريدا رجعية أن تخرج ليلا الى دار جار لغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ﴿فرع﴾ يجوز لها الاتة قال من سكن الفراق ان تأذت بالجيران أو تأذوا بها أدى شيئا (وللوفاة) للزوج (الطيب والترزین) بما يدعوا الى شهرتها والميل اليها مدة العدة (يحرم) عليها (كأنه فليس يدهن) بالادهان الطيبة والمعنى يجب الاحداد على معتدة الوفاة لخبر الصحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتدعى على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا أى فانها يحل لها الاحداد عليه أى بل يجب بالاجماع عند ارادته ﴿تنبيه﴾ الاحداد يرجع الى ثلاثة امور احدها ترك التزين فى الملبوس فلا يحرم جنس القطن والصوف والسكبان وكذلك الابريسم على الارحج بل يجوز لبس المنسوج منها على اللون الاصلى ولكن ما صبغ للترينة يحرم لبسه ولا فرق بين اللين والخشن ثانيها التحلى فلا يجوز لها لبس الحلى من الذهب والفضة وكذا التحلى بالانثر على الاصم ثالثها التطيب فليس لها ان تطيب فى بدنها ولا فى ثيابها ولا تسكحل بكل فيه طيب ولا ياتخذ محض الحاجة كرمدها فريضة فيه بحسب الحاجة والمراد بالطيب ما يحرم بالا حرام وبالشعر فى النظم شعر الراس واللحية ان كانت فلا يحرم دهن سائر البدن بما لا طيب فيه كاشيرج ولا يامس بالتجميل فى القرش والاثاث والتنظيف بغسل الراس وازالة الاوساخ ﴿تنمية﴾ لا يجب الاحداد على المعتدة لغير الوفاة وللراة احدا على غير زوج ثلاثة ايام فساد ونحوه وتحرم الزيادة عليها

﴿باب الاستبراء﴾

هو لغة طلب البراءة وشراعا التبرص بالامه مدة بسبب ملك اليقين حدوثا او زوالا لمعرفة براءة زوجها من الحمل والتعبد واقتصر واعلى ذلك لانه الاصل والا فقد يجب الاستبراء لغيره كان وطئ أمة غيره فلما نأنا أمة والا صل فيه قوله صلى الله عليه وسلم فى سيايا أو طاس ألا لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة رواء ابوداود وغيره وقاس الشافعى

رضي الله عنه غير المسبية عليهم اجماع حدوث الملك والحق بمن تعديس من
 لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهور غالبا وهو شهر كما يأتي (ان يطرأ)
 بحذف الهمزة الساكنة توسعا (ملك) جميع (امة) ليست زوجة له بشراء
 أو ارث أو هبة أو غيرها (فيحرم * عليه) أي على سيدها (الاستمتاع) به أو طء
 وغيره قبل الاستبراء ولو في مدته (بل يستخدم *) أي يجوز له استخدامها بلا
 استبراء اذ لا مانع منه وسواء البكر ومن استبرأها البائع قبل البيع والمتغلة
 من مبي أو امرأة والصغيرة والأيسة وغيرهن للخبر السابق وخرج عن ذلك
 الامة ملك بعضها فلا استبراء وبه قولنا يستزوجه له بالملك زوجته فله
 الاستمتاع به بعد لزوم العقد بلا استبراء لكن يستحب له كما يأتي في النظم
 (وحل غير الوطء) كالقبلة والمس والتظر (من ذي سبي *) أي مسبية
 أو ماوطؤها فانه حرام لقهرهم الخبر السابق ولما روي البيهقي أن ابن عمر قبل
 التي وقعت في سهمه من سبايا أو طاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد
 من الصحابة ومارفت المسبية غيرها بأن غايتها أن تكون مستولدة حرة وذلك
 لا يمنع الملك وانما حرم الوطء ميانة لسانه لا لاختلط بجماعه في الحرمة
 ماء الحربي * ولما فرغ من السبب الاول من سبي الاستبراء وهو حدوث الملك
 شرع في الثاني وهو زوال الفرائض فقال (أو هلك) أي مات (السيد)
 للمستولدة (بعد وطئ *) بإبدال الهمزة ياء أي بعد وطء مستولدة فيجب
 استبرأؤها (قبل زواجها) لاقتضاء زوال الفرائض التي تبص بخلاف البيع
 لان المشتري يقصد الوطء وغيره والاستبراء يحصل (بوضع الحامل *) حملها
 و (لو) كان الحمل (من زنا) لظاهر الخبر السابق (و) بمعنى (حيضة) كاملة
 (للعاقل *) ذات الاقراء لحصول البراءة بهما والخبر السابق (واستبرأ) است
 (ذات أشهر) وهي الصغيرة والأيسة (شهر *) لانه يدل عن اقراء حيضا
 وطهر في الغالب (واندب لشارى عرسه) أي زوجته أن (يستبرئ)
 ليمتيز ولد النكاح عن ولد ملك اليمن

باب الرضاع

هو يفتح الراء وكسرهما لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشرعا اسم لحصول

ابن امرأة أو ماحد منه في جوف طفل وقد تقدم التحريم في كتاب
 النكاح والكلام هنا في بيان ما يحسد له وأركانه ثلاثة مريض
 ورضيع وابن كاي علم من قول الناطم الرضاع (من) امرأة (ابنة
 التسع) من السنين القمريّة تقريباً (الطفل) حتى له من تمام انفصاله
 (دوناً* - ولين) بقينا (خمس رضعات) بقينا (هنا*) بالتشديد (مفوقات)
 وأصلاّت لجوف الرضيع يثبت تحريماً كما يأتي فلا تثبت حرمة بابن رجل
 ولا بابن خنثى لم تتضح أئوته لأنهما لم يخلقا الغذاء الولد فاشبهها بأثر
 المعاتعات ولا بابن بهيمة حتى لو شرب منه ذكراً أو أنثى لم تثبت بينهما الأخوة
 لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الأدميات ويؤخذ من هذا التعليل أنه
 لا تثبت حرمة الرضاع بابن جنية وهو كذلك لأن الرضاع تلوا أنساب والله
 تعالى قطع النسب بين الجن والانس ولا تثبت حرمة لبن من لم تبلغ تسع
 سنين لأنّها لا تحتمل البلوغ ولا يوصله إلى جوف ميت غرضه عن التغذي
 ولا بالرضاع بعد ذلك ولا مع الشك ولا بدون خمس رضعات يقيناً ولا مع
 الشك فها الشك في سبب التحريم وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها
 كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن فقد ضمن بخمس
 معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي
 يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ اقرب وضبطهن بالعرف وإن
 لم يشبعن فلو طعن لاهن وأولته نفس وعادفن أو شحطن من ثديها إلى الآخر فلا
 تعدد في تشبيهه لا بد أن يكون الرضاع والحلب في حياتهما الحياة المستمرة
 فلا تثبت حرمة بابن ميتة لأنه من جنة منفكة عن الحل والحرمه كلبن البهيمة
 ولا لبن من انتهت إلى حركة مذبوح لأنّها كالهيئة ولا تحريم بوصول اللبن
 للجوف بجمعة والرضعات الخمس المذكورة (صيرتها) أي المرضعة (أمه*)
 أي الرضيع وآبائها أجداده وأمهاتها أجدادهم وأولادها أخوته وأخواته
 وأخوتها وأخواتها أخواله وخالاته (و) صيرت (زوجها) وهو صاحب اللبن
 (أبا) للرضيع وآبائه جدّه وصيرت (أخاه) أي أخا الزوج (همه*) أي عم
 الرضيع والرضعات المذكورة تثبت تحريماً كماض) أي كما مضى (في)
 باب (النكاح* ونظروا خلة بذاً) السبب الذي هو الرضاع بالشروط المعبرة

(يباح) كل منهما وينتشر التحريم من كل من المرضعة والفعل الى الاسول والفروع والحواشي ومن الرضيع الى فروعه دون اصوله وحواشيه كما قال (لا تتعدى حرمة الى اسول طفل) فلا تسرى الى آباءه وامهاته (ولا تسرى التحريم الفصول) له بل يجوز لايه واخيه ان يشكك المرضعة وبناتها وقد نظم بعض الفضلاء فيما ذكر يبين فقال

وينتشر التحريم من مريض الى * اسول فصول والحواشي من الوسيط ومن له درة الى هذه ومن * رضيع الى ما كان فرعه فقط

(باب النفقات)

جميع نفقة واسبابها ثلاثة النكاح والقرابة وملك العين ويدأ لناظم بأولها فقال (مدان) من الحب (للزوجة فرض الميسر) الحر (ان مكنت) زوجها من نفسها بان تعرض نفسها عليه والمعتبر في عرض المراهقة والمجنونة عرض الولي وانما لم تجب المؤنة بالعقد لانه لا يوجب مؤن من تحتين فلو اختلفا في التمكن صدق بيمينته (والمد فرض الميسر) اي ومن به رقي (وآمد ونصف متوسط) مافي (اليده) اي فرض المتوسط الحريين الميسر والميسر واحتج الاصحاب لاصل النفقات بقوله تعالى ليعتق ذوسعة من سعته والمد رطل وثلاث بغد ادى وهو مائة واحد وسبعون درهما وأربعة اسباع درهم بناء على الاصح ان رطل بغداد مائة وعشرون درهما وأربع اسباع درهم وسكينة الزكاة ميسر ومن فوقه ان كان لو كاف مدين رجب مسكينة المتوسط والاقرس ويعتبر باليسار وغيره بطول الفجر والامداد المذكورة (من حب قوت غالب في البلدة) فان اختلف وجب لائق بالزوج ويجب عليه مؤنة طعن الحب وبجئته وخبره **فروع** لو كانت معه على العادة سقطت نفقته في الاصح ان كانت رشيدة أو غير رشيدة واذن ولها في اكلها معه فان كانت غير رشيدة ولم يأذن ولها في اكلها معه لم تسقط ويجب اكلها أيضا لادم كما قال (والادم) وهو ما يتأد به من آدم غالب البلدة كزيد ومن وجب ونقر ويختلف بالفصول فيجب في كل فصل في ما يناسبه (واللحم كعادة البلدة) ولو كانت تأكل الخبز

وحده وجب الادم ولا نظرا الى عاداتها قال تعالى وغاشروهن بالمعروف
 وليس من المعاشرة بالمعروف تكليفها الصبر على الخبز وحده ويجب ايضا
 الاخدام كما قال (ويخدم) بضم الياء التحتية أى الزوج الزوجة (الرفيعة
 اقدر) الحرة التى لا يليق بها ان تقدم نفسها (احدا) باغتر بيعة
 أى واحدا ولو كان الزوج معسرا او رقيقا لانه من المعاشرة بالمعروف
 ويحصل بكرة أو أمة أو محرم لها أو صبي غير مراهق وليس له ان يخدمها
 بنفسه فى الاصح وخرج بالحرة الرقيقة فلا اخدام لها وان كانت جميلة يخدم
 مثلها ومن لا يليق بها اخدمة نفسها أى فى بيت أو غيرها أمثلا لنفسها من لم
 يخدم اذ ذلك وان سارت يخدم فى بيت زوجها والمراد عادة منها فى ذلك
 نعم ان احتاجت للخدمة لمرض او زمانة وجب اخدامها ويجب ان يخدم
 بالشفقة كسوة تليق بها لهما من قيص ومقنعة وملحفة لحاجتها الى الخروج
 وجبة فى الشتاء لاسراويل عند الجهم ورو يجب ما تفرشه وما تغطى به
 الآلة لتطيف فان كثرت وتأذت يوسع وجب ان ترفع بما يرضى به ويجب على
 الزوج فى أوّل كل فصل من الشتاء الصيف كسوة لزوجته كما قال (لها) أى
 يجب لها (خمار) أى مقنعة للرأس (وقيص ولياس) أى سراويل أو نحوه
 (بحسب) يسكون السين للوزن (عادة) لها (وفى الصيف مداس) بفتح الميم
 وحكى كسرها وهو ما يسمى بالسرموزة تبقى قدمها من شدة الحر وكذا
 القبقاب فى الشتاء ان اقتضاه العرف (و) يجب (مثله) أى مثل هذا
 (مع جبة) محشوة بطن أو نحوه (فصل) بفتح اللام أى فى فصل (الشتاء)
 للحاجة الى ذلك وجنس الكسوة قطن ويكون لزوجته الموسر من لبنه
 ولزوجة المعسر من غليظه ولزوجة المتوسط من بينهما فان جرت عادة بلد
 الزوج لملكه بكتان أو حرير وجب فى الاصح ويقاوت بين الموسر وغيره فى
 مراتب ذلك الجنس والى هذا اشار الناظم بقوله (واعتبر العادة جنسا
 ثباتا وحاله) أى الزوج (فى لبنها) أى الكسوة وخشوتها وغليظ القطن
 والكتان رقيقهما (تنبيه) بوجود كثير فى نسخ المان وحالها فى لبنه
 وهو سبق فلم من الكاتب لا من الناظم اذ فى شرح الناظم ان المعتبر حال
 الزوج فى لين الكسوة وخشوتها فالصحيح ما قررناه ويجب لها ما تقدم عليه

وكذا فرائض في النوم في الاصح ويحبها آلة تنظيف كمشط ودهن من
زيت أو شحوه وممر تلك أو شحوه دفع صنان اذا لم يدفع بالماء والتراب لا كحل
وخضاب وما يتزين به فان اراد الزينة به هيأ له الماء والاصح وجوب اجرة حمام
وشحوه بحسب العادة فان كانت المرأة لاتعتمد دخوله فلا يجب ووجوبه عن
ماء غسل جباغ ونفاس لا حبس واحتلام ويجب لها عليه تهيشة ممكن
يليق بها عادة واماء عليه آلات اكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز
وجرة ومغرفة ولوليم ينقوا ويكس مدة قدين ثم شرع في الفسخ بقوله
(وراء) بانف الاطلاق (الفسخ) لنكاح (بالقاضي) بعد ثبوت حق الفسخ
عنده ولا تستعمل هي بالفسخ بل ينسخه القاضي أو يأذن (لها) فيه (ان
اعمرها) بانف الاطلاق الزوج (عن قوتها أو) عن (كسوة أو) عن
(منزل) والمراد الجوز من قوت زوجته الواجب على المعسر ومن
كسوتها كذلك أو عن منزل يليق بها وثبت في ذمة الزوج (ثلاث أيام
لا قضي المهر) اي اذا ثبت لها حق الفسخ أمول الزوج ثلاثة أيام ثم
في صبيحة اليوم الرابع يفسخ القاضي نكاحه بطلها أو يملكها من فسخه
واحتري بقوله ان اعمرها عن القادر عما ذكر ولو بالكسب أو كان يجود
بالعادة غذاها ما عشت عاشا حتى لو امتنع من أداء الواجب عليه
فلا يفسخ لاتنفا المهر المثلث له وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم
أو يبيدها ان قدرت وهما لوظا بموسر ولم يعلم حاله قبل الفسخ بل يبعث
حاكمها بالدها الى حاكم والده ليطالبه ان علم موضعه ومتى ثبت عجزه جاز
الفسخ ولا يتوقف على بعث ولا يفسخ بعجزه عن نفقة الموسرين والمتوسطين
وكسوتهم لان واجبه الآن واجب المعسر (و) لها (الفسخ) بالقاضي
كأمر (قبل طلقها بالاهر) أي ان عجزته الزوج بجحلاف ما بعده
فلا يفسخ به ثم شرع ان اظم في السبب الثاني وهو القرابة فقال (وافرض)
أنت (كفالة على ذي) أي صاحب (يسر) أي موسر بقاضل من
مؤنته ومؤنة عياله في يومه وويلته (لاصل أو فرع) أي لاصله أو فرعه
الحرف القبر كذا (لغير محيا) أي محب الاصل والفرع من نفقة وادم
وكسوة وسكنى ومؤنة خادم ان احتاج اليه واجرة لطيب وحن أدوية

وغيرها اما وجوب نفقة الفرع فلقوله تعالى فان ارضه من لكم فلا تؤمن
أجورهم ووجهه انه لما زمت له اجرة الرضاع للولد كانت نفقته ألزم
ونحسب هذه امرأة ابى سفيان انه اجابته الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ان ابى سفيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني وولدى الا ما اخذه
منه سراوه ولا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال خذي ما يكفيك وولديك
بالمعروف ورواه الشيخان وفي الحديث فوائد منها وجوب نفقة الزوجة
والولد ومنها انه يجوز للمرأة ان تخرج من بيتها تستغنى ومنها ان صوتها
ليس بعورة ومنها انه يجوز ان يمنع حقها ان يشكروا ويظلم ومنها انه
يجوز ذكر الغائب بما يسهوه عند الحاجة فانها وصفته بالشع ومنها انه
يجوز لمن له حق في غيره وهو متع ان يأخذ من ماله بغير اذنه ومنها تحريم ذلك
وأما وجوب نفقة الأصل فلقوله تعالى وصاحب ما في الدنيا معروفا ومنه
القيام بنفقتهما وبيع في نفقة القريب ما يباع في الدين من عقار وغيره
وتسقط نفقته ما بقواتها ولا تصير دينا الا باذن قاض في اقتراضه الغيبة أو
منعوا مسلم أن نفقة الفرع تجب على والدهم اما بالفقير والصغير الذي
لا يتيأمه العمل فالغنى الكبير لا تجب نفقته كما قال (لا الفرع ان يبلغ)
واما بالفقير والزمانة فالغنى القوي لا تجب نفقته واما بالفقير والجنون فالغنى
العاقل لا تجب نفقته كما قال (ولا) ان يكن (مكتسبا) كسبا يليق به فلا
تجب على أصله نفقته وتجب عليه نفقة أصله اذا كان غير مكسب وان لم
يكن زميئا ولا صغيرا ولا مجنونا لعظم حرمة الأصل ولانه مأمور به صاحبه
بالمعروف وليس منها تكليفه العكس وخروج باصله وفرعه الحريين
الزريقان واخوته واخواته ونحوهم لانهم ليسوا في معنى المنصوص عليه ثم
شرح المناظم في السبب السائل وهو ذلك اليمين فقال (لهذا) والمراد هنا
ما يقتنى (قدر) بالثبوت (كفاها) من العلف والسقي لحركة الروح ونحسب
الصحيحين دخلت امرأة النار في هرة حبستها الا هي اطعمتها ولا هي ارسلتها
تأكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسر الهاء اي هواها ويقوم مقام
السقي والعلف تخليتها الترحى ونزد الماعان كانت ممن ترحى فان امتنع المالك
من الاتساق أجبره الحاكم في الماء كولة على بيعها او هبتها او ذبحها وفي

غيرها على العاقب او البيع فان لم يفعل تاب الحيا كم غشه في ذلك على ما يراه
 و يقتضيه الحال ولا يجلب من اينها ما يضر ولدها وانما يجلب ما يفضل عنه
 (كالزئبق) أى كما يجلب للرقيق ولو ابقا وزمنا وام ولد ومهره وانما ساجرا
 ومعا راعى ما يملكه كما يتنه من نفقة وكسوة وسائر المؤن بحسب العرف في نظير
 لاملوك طعامه وكسوته ولا يكاد من العمل الا يطبق ولا تجب نفقة لمكاتيب
 على السيد لاستقلاله وتجب كفاية الرقيق من غالب ثوبت ارقاء البذر
 وادهم وكسوتهم ويراعى حال السيد في اليسار والاعسار وتقط بعضى
 الزمان ويبيع القاضى فيها ماله فان فقد المال امره ببيعه او اعاقه (ولا يكادها)
 بالتثنية وحذف ثوبت الرفع لغير ناسب ولا جائز كما هو لغة فيه وقال بعض
 الثمراح بالجزم على التمسى أى يحرم عليه ان يكلف كلاما من الهداية والرقيق
 (سوى شئ يطبق) كل من مآدوا له للغير السابق ~~في~~ ثمرة مالا روح له
 كدار وقناة لا تجب عمارتها ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب
 ويكره ترك سقى الزرع والتجبر عند الاكابر حذرا من اضاعه المال ويكره
 له الدعاء على نفسه وولده وماله لغيره وأما ما ورد من ان الله لا يقبل دعاء
 حبيب عن حبيبه فقد ضعفوه والله أعلم

باب الحضانة

بفتح الحاء، أخذ ومن الحزن بكسرهما وهو الجنب لضم الحضانة الطفل
 اليه وشرا حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلحه والاناث أليق بهما
 ومثناة الحضانة على من عليه النفقة وقد شرع الناظم في شروطها بقوله
 (وشروطها) أى الحضانة (حرية) فلا حضانة لمن فيه رقب جلا كان أو امرأة
 ولو لم يعضا (وعقل) فلا حضانة لمن فيه جنون ولو منقطعها الآن يقل زمنه
 كيوم في سنة فهو كمرض بطرأ أو يزول والاسلام كما قال (مسلمة حيث
 كذاك الطفل) أى مسلم فلا حضانة لكافر على مسلم لانه لا ولاية له عليه
 اما الطفل الكافر فالمسلم والكافر حضانته والامانة كما قال (امينة) فلا
 حضانة لفاسقة أى فاسقة لانه لا يلى ولا يؤتمن وكذا صبي وسفيه ومغفل
 وارضاع المرأة الرضيع كما قال (وترضع الرضيعها) فان لم يكن لها لبن أو

امتنعت من الارضاع فلا حضانة لها كما أفهمه كلام الروضة وأصلها
ولا حضانتها بخلاف لمويل حاصله أنه ان لم يكن لها لبن فلا خلاف في
استحقاقها وان كان لها لبن وامتنعت فالاصح لاحضانة اذ غابتها أنما اذا لم
يكن لها لبن ان تكون كالأب ونحوه من لا لبن له وذلك لا يمنع الحضانة
منه **تنبيه** من شروط الحضانة أن تكون فارغة خلية فلو سكنت اجنبيا
سقط حقها من الحضانة لان التكاح يشغلها بحق الزوج ولا أثر لرضا الزوج
وهذا اذا نسكت من لاحق له في الحضانة اما اذا نسكت من له حق في
الحضانة كم الطفل وابن عمه فان حقها من الحضانة لا يسقط كما يأتي في
كلامه **تم** شرع في بيان من يستحق الحضانة فقال (ام) أى تقدم ام
المحضون على جميع اثارهم الوفور شقةتها (فامهاتها) المدليات باناث
لما اركتن لها في الارث والولادة تقدم منهن القربى فالقربى وقوله (جميعا)
تأكيد (قدم) أى قدم في الحضانة ام فامهاتها (فالاب فامهات) للاب
المدليات بالاناث القربى فالقربى (فالجد) أبوالاب يقدم بعد الاب وامهاته
(فوالدات) جد الى الاب الوارثات (فالاوين يولد) أى مادام يوجد من
الاصول أحده على هذا الترتيب لا يعدله أحد الا من على حاشية النسب
فان فقد الاصول قدم ولد الاوين اخا كان أو ختانا (وبعدده) أى وبعد ما يولد
للاوين تقدم (الحالات) لاوين ثم لاب ثم لام (ثم) بعدهن (الولد) * يولد
لاوين ذكر اكن أو أنثى (فلاي) * أى ثم يولد ولد الاب ذكر اكن أو أنثى
لابن لاخت لاوين اولاب كما يؤخذ من قوله بعد حيث ارث همه (ثم بنات
ولدام انتساب) * أى لليت والمراد به ولد بنات ولد الام أخا أو أختا واحترز
بنات ولد الام من ابنائه (يتلوه فرع الجد للاولين) أى ولد الجد للاوين
من العم والعمة (ثم) الفرع للجد (من اب) من العم والعمة (فعمة لام) *
بخلاف العم لادم لاحضانة له (فبنات خالة فبنات همه) * بالوفاء لهما
بالاوتنة الى الحضانة (فولدهم حيث ارث همه) * أى ثم ولد العم للاوين
أولاب ذكر اكن أو أنثى لو نور شقةتها وخرج بقوله حيث ارث همه ولدهم
لاورث له وهو ولد العم لادم فلا حضانة له كايه (تقدم الانثى بكل حال) *
أى بكل منزلة على الذكور كما قدمت الام على الاب فيقدم كل من الاخوات

الثلاث على أختها الذي في مرتبتها وكذلك في الباقي لما مر ان الحضانة
بالاناث أبقى و (أخواته) أي المحضون من أي جهة كانت لابوين أولاد
أولاد (أولى من) الخالات و (الأخوال) أقرب من وارثهن * واعلم ان من
شروط الحضانة الإقامة ببلد المحضون بأن يكون أبواه مثلاً مقيمين به أو واحد
ولذلك قال (ووالدهما آخر لثقله) * بالوقف له أخذ ولده منها حفظاً لنسبه
ورعاية لصحة تربيته وتعليمه بشرط أمن المربي الذي يسافر فيه والبلد
الذي يقصده فإن وافقته الأم في سفرها استمر حقها وخرج بقوله والده
ما لو سافرت الأم لثقله أو لحاجة وبقوله لثقله ما لو سافر لحاجة أو شعورها
فليس للسافر أخذه من المقيم في المـ ورتين لخطر السفر مع توقع العود *
واعلم أن والد الطفل أولى بحضنته من أمه ان نسكت كما قال (أو نسكت
لغير حاضنه) * بالوقف وان لم يدخل بها الزوج نكحاً أنت أحق به ما لم تنكح
ولا أثر لرضا الزوج كما مر اما اذا نسكت من له حق في حضنة الولد كعمه
وابن عمه فلا بد لطل حقه وقدمت الإشارة الى ذلك * فرج * لو طلق
منكوحه عاد حقه الزوال المانع * تبينه * ماذا كرفي نكاح الأم يأتي في
غيرها من بقية الحاضنات (وان يميز) المحضون (واباه اختاره) * أي اذا
ميز خير بين أبويه ان اقترا وصح لانه صلى الله عليه وآله وسلم خير فلا يميز
اسمه وامرؤاته الترمذي وحسنه والقلامه كالغلام ويكون عنده من اختاره
منهما فان اختار الأب (بأخذو الأم لها الزياره) * فلا يمنعها منه ولا يكون
قاطعاً للرحم ولا يمنع زيارتها كيلا يكلفها الخروج لزيارته الا ان يكون
انثى فله منعها زيارتها لتألف العيانه وعدم البروز والأم أولى منها
بالخروج والزيارة في الأيام مرة على العادة لا كل يوم وان اختار والد كرامه
فعدته ليلاً وعند الأب نهاراً يؤديه بالأمور الدينية والدنيوية أو اختارتهما
الانثى فعدته ليلاً والنهاراً ويترورها الأب على العادة وان اختارهم ما الولد
أقرع بينهم وان لم يختار احدهما فالأم أولى

كتاب الجنائيات

الشاملة للجنائيات الجارية وغيره كسحر ومثقل فتعبيه بها أعم من تعبير غيره

بالجراح والاصل في ذلك آيات كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصاص في القتلى وأخبار كخبر الحبحابين لا يجعل دم امرئ مسلم يشهد أن
 لا إله إلا الله وإن رسول الله إلا بحدى ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس
 والتارك لدينه المفارق للجماعة وقد تقدم في المقدمة أن القتل لا يقطع
 الاجل عند أهل السنة والجماعة تنوع إلى عمد وخطأ وشبه عمد وقد اخذ في
 بيانها فقال (فعمد محض) بأضافة الموصوف إلى صفته أي العمد المحض
 (هو قصد الضارب) ضرباً تعدياً (شخصاً جماً) أي بشئ (يقتله في الغالب) *
 سواء كان بجراح أو مثقل (وانطأ الرمي لشخص بلا قصد) و (اصاب
 بشراً قتيلاً) * بألف الإطلاق ومنه ما إذا راق وقوع على أناس قاتل (وشبه
 العمد بأن يرمى إلى شخص جماً في غالب لن يقتل) * بألف الإطلاق كان
 يضربه بسوط أو عصا فيؤت منه (ولم يجب قصاص غير العمد) * اذ يحصل
 (الازدواج) للروح (بالتعدي) بقصد من الشخص بما يقتله في الغالب
 أي لا يجب القصاص إلا في العمد فقط للاجماع لقوله تعالى ولكم في
 القصاص حياة وتلخيص البخاري كتب الله القصاص وانما لم يجب
 القصاص في الخطأ وشبه العمد لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
 رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله الآية وتلخيص الخطأ شبه العمد قتل
 السوط والعصا فيه مائة من الابل رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان
 وغيره (فالوعفا عنه) أي القصاص (على أخذ الدية) * بالوقف من القاتل
 (من يستحق) القصاص (وجبت) الدية (كأهيه) * بهاء السكت أي
 بحالها المقرر كما يأتي (الكن) تجب (مع التغليب) بالثلث الآتي (و) مع
 (المأول) ولو بسخط قاتل المقول * أي عدم رضاه بالدية لقوله تعالى فمن
 عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأخرج بقوله على أخذ الدية ولو أطلق
 العفو ولم يف عليها على الفور فانما لم تجب لأن القتل لم يوجبها والعفو
 استقام ثابت لا إثبات معدوم والوعفا عن الدية فان عفو لا غ ومالوعفا على
 بعض الدية كتعفو فانما لا يجب إلا ما عفا عليه (و) تجب الدية (في الخطأ)
 المحض (وعده) أي عمد خطأ المسمى بشبه العمد (مؤجله) * بالوقف (ثلاث
 أهوا على من عقله) * بالوقف أي على عاقلة القاتل في آخر كل سنة نأشأ

أما كونها مؤجلة فلان العاقلة تجعلها على وجه المواساة فوجب ان يكون
وجوبها مؤجلا قياسا على الزكاة وأما كون الاجل ثلاث سنين فلا جماع
وتوجب دية المرأة في سنتين في آخر الأجل وثلاثها وفي آخر الثانية الباقى
وفي دية السكاني والمجوسى وضوءه في سنة تؤخذ في آخرها ودية العبد
في كل سنة قدر ثلث ديتيه **(تبيينه)** محل تحمل العاقلة دية الخطأ
وشبه العمد اذا صدقوا القاتل أو قامت به بيته وسجيت العاقلة بذلك
لعقلهم الا بل يقتناه دار المستحق وقيل غير ذلك وهى العصيات الا الاصل
والقرع (وخفف) أى الدية بالتخميس الآتى (في الخطأ الهض كما*)
انما (قد غلطت) بالتثنية (في العمد) المحض ومثله عمد الخطأ (فيما
قدما*) في البيت قبله وقدمه الا ان ديتيه العمد مغلفة من وجبه وهو
كونها مثلثة ومخففة من وجهين كونها مؤجلة على العاقلة ومثل ذلك دية
الخطأ الواقع في حرم مكة أو الأشهر الحرم أو كان المقتول محرما ذارحم
من النسب و (يقص) من القاتل عمدا (في غير أب) أو أم أى في غير أصل
و يقتل الولد بالوالد وسائر المحارم يقتل بعضهم ببعض كما قال (من محرم*)
أى يقتص من محرمه بمحرمه (و) يقتص من القاتل للمقتول (في الثور
الحريم) يسكون الرأى للوزن وهى ذوات القعد وذوات الحجة والمحرم ورجب (أو
في الحرم*) المبكى ان التحا إليه سواء التحا فإرا من القتل أم لا (في الحال)
أى يقتص المستحق على الثور ولو فى حرور برد ومرض ويثبت القصاص
لكل وارث وينتظر قاتلهم الى ان يحضرو صغيرهم الى أن يبلغ ويحتمونهم الى
ان يفيق ويحبس الحامل حتى ترضع ولدها الأبا ويستغنى بغيرها أو فطام
الحولين (والجمع) بالنصب ولو أهل بلد (بفرد قاتل*) اذا كافأ كل واحد
وكان فعل كل قاتل لو ان فردا أو ثورا طؤا لأن عمر رضى الله عنه قتل ذرا خمسة
أو سبعة برجل قتله غيلة أى حيلة وقال لو عملا عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعا
ولم يشكروا عليه فصا راجعا أو القصاص يكون (في النفس أرقى عضو)
أى الشخص (ذى المفصل*) بفتح الميم وكسر الصاد فى عضوله مفصل
لخطر القصاص فاخص بالأعضاء المنتهية الى المفصل كالأنامل والكوع
والمرق والركبة والكف ومثل ذلك الاطراف المنضبطة كعين وأذن

وجفن ومارن واسان وذ كروا نذيين وحشقة وشفرين وألين ﴿تنبية﴾
يجب القصاص في ابطال المنافع كسمع وبصر وشم وذوق وكلام وبطش
ولا قصاص في العقل للاختلاف في محله ﴿ولان يجب عليه القصاص بشرط
أشار إليها بقوله﴾ (ان يكن القاتل ذات كلف) أي ككافة القصاص على
سبب ويجنون ولو قال كانت عند الجنانية مبياً أو مجنوناً صدق بيمينه وان لم يكن
الصبا وعهد الجنون قبله ولو قال أنا صبي الآن فلا قصاص ولا يحاف أنه
صبي ومن الشر وط أن لا يكون الجاني أصلاً للمعنى عليه كما قال (وأصل
من يجني عليه يقتل) عنه القصاص فلا قصاص على الأصل بجنانيته على
فرعه وان سفل لم يبر لا يقاد للابن من أبيه معهما الحاكم والنفث كالابن
والأم كلاب قياساً وكذا الأجداد والجداث وان علوا من جهة الأب أو الأم
والمعنى في ذلك ان الوالد كان مبياً في وجوده فلا يكون الولد سبباً في عدمه
وأشار بقوله (كاستقام من نزلاً) الاطلاق (عنه) أي من القاتل بأنف
(بكمراً) بدرج الله زرة (برق حصلاً) بأنف الاطلاق الى الله يشترط في
القصاص أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو ريق بل اسامساؤه
أو أكل منه فلا يقتل مسلم بكافر بل كافر بكافر أو لا يقتل مؤمن بكافر
ويقتل المذمى بالمسلم وبالمذمى وان اختلفت عقيدتهما ولا يقتل حر بمسلم
رقق قوله تعالى الحرب بالحر والعبد بالعبد والخمر بالدارقطني لا يقتل حر بعبد
قبل ان يعض أهل العلم كان اذا قرر هذه المسئلة في المدرس يستشهد
بمذهبن البيهقي

خذوا يدعي هذا الغزال فانه ﴿وما في بدعي مقتله على عهد
ولا تقتله اثنى انا عبده﴾ وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد
ويقتل قن ومذبر ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض ولا يذبح بعض من
مبعض ولا قصاص بين عبده مسلم وحر ذمي ﴿تنبية﴾ ترك الناطم من
الشر وط كونه استملاً لا احكام وكونه معصوماً باسلام او امان (واشترط)
أنت بعد الشر وط السابقة في قصاص الطرف بأن طرف والجرح بالجرح
(تساوي) بالسكون للوزن (الطرفين في الجمل) ﴿وضابطه الاشتراك
في الاسم الخاص لا طرف المقاطوع كسكون اليد يميني أو يسرى فتنقطع

المعنى باليمين واليسرى باليسر ولا تفتح اليسرى باليمين ولا عكسه
 ولا تفتح الأبهام بالسبابة والتخمس بالتصير ولا عكسه ولا شقة طليا
 بسفلى ولا عكسه ولا أتممة باخرى ولا زائر برائد في عمل آخر لا تنقاء
 المساواة في الجميع * ثم اشار الى التفاوت في الصفات بقوله (لم تنقطع
 صحبة) من يداور رجل (بذي شلل) أي بطلان عمل فلا تؤخذ الصحة
 بالشلاء وان رضى به الخافي وتؤخذ الشلاء بالصحة الا ان تقول أهل
 الخبرة لا ينقطع الدم لو قطعت فتجب دية الصحة وتؤخذ شلاء بمذاها
 أو أقل شلاء ان لم يخف نزف الدم وتؤخذ انف صحيح باخشم واذن سميع
 باسم لا عين صحبة بعدة نهيماء ولا لسان ناطق باخرس * ثم شرع في بيان
 الذنابات وهي المال الواجب بالحناية على الحسر في نفس أو فيها دونها
 فقال (ودية) واجبة (في كمال النفس) بالاسلام والحرية والذكورة
 (مائه) بالوقف (ابل) بسكون الباء أي بعير ذكرا وانثى (فان عظمتها)
 بالتمثيل (فالمائة المجزئة) بالوقف نصفها (ستون بين جذعة وحقة) *
 بالوقف أي ثلاثون من كل نوع منهما (وأربعون) خلفه وهي (ذات حمل)
 أي حوامل وقوله (حقه) أي حق القتل العمد وشبهه وفيه جناس محرف
 (فان تخفف) بالتحميم في الخطأ (فأبنة الخفاص) عشر ون كآبة اللبون
 المسامي * في الزكاة ذكرها (وابن اللبون قدرها) أي عشرون (ومثلها) *
 أي عشرون (من) جنس (حقه) أي من حقائق (و) مثلها من جنس
 (جذعة) بسكون الميم أي من جذاع خيل الترمذ وغيره بذلك ولا تقبل
 هذه المائة الا (اذ) أي وقت (كلها) من ابل صحبة سليمة * بالوقف
 (من عيها) فلا تقبل سقيمة ولا مريضة ولا معيبة الا برضا المستحو
 (ولا نعدام) بالتثوين حسا أو شرعا للابل المذكورة وجبت (قيمة) *
 بالوقف لها بالغة بالغة (والنصف) من الدية للرجل (للاثنى) أي
 واثنى نفسا وجرما (وللسكتاني) * وهو اليهودي وانصراني ائذان
 نحل منا كتهما (ثانها) أي ثلث دية المسلم وهو ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلاث بعير
 (كشبة الكتاب) * مراده بذلك كما يفهمه كلامه في شرحه السامرة
 من اليهود والصابئة من النصاري حيث لم يكونوا حريين فقيم ثلث الدية

وهو المتقول (وعابد الشمس) والقمر وضربهما (وذوا الشمس*) أى
 الجوسى (وعابد الاوثان) أى الاصنام اذا كانا لهم مكان (ثلث الخمس*)
 من دية المسلم وهو ستة اجرة وثلاث بعير و (قحم) أنت (رفيقا) أى يجب
 بقتل الرفيق المتقول قيمته باللغة ما بلغت عبيد الأمانة لانها ما مال فاشها
 سائر الاموال المحقومة والمبعض يجب فيه قسيمة جزته الرفيق ودية جزته
 الحر (و) قوم (جثين الحر*) أى قوم الجثين الحر المسلم ان انفصل
 في حياة أمه بجناية مؤثرة بأن ضرب مشلا يطن امرأة حدية ضربة مؤثرة
 فالت جثين اثنين فيه شئ من خاق آدم كلهم قال القوابل فيه صورة خفية
 ميتا مع صومع الضرب (بغرة) أى رفيق ولو أمة (ساوت) تلك الغرة
 (لنصف العشر*) من دية الاب المسلم وهو عشر دية الام المسلمة ويعتبران
 يكون الرفيق محمدا سليمان عيب مبيع اما اذا كان ما ألتقه حيا فيه
 المدينة ان كان حرا أو القسيمة ان كان رقيقا كما يأتي ان مات عقيب أو دام ألمه
 الى موته لاثنية قناحياته وقدمات بالجناية فان بقي زمنا ولا ألم فيه ثم مات فلا
 ضمان فيه لان لم تحقق موته بالجناية فان تنازع في انه مات بالجناية أو لا
 حلف الجاني انه لم يمت بجنايته لانه الاصل فان كانت المرأة ميتة حال
 الضرب او كان الجثين ضربه معصوم عنده فلا شئ فيه لظهور موته بموتها
 في الاولى وعدم الاحترام في الثانية (ودية الرفيق) ذكرنا ان كان أو أنثى من
 حيث الغرة ان انفصل كحصر (عشر غرمة*) بالوقف (من قيمة الام)
 وان كانت حرة والغرم (لسيد الامه*) بالوقف لانه المالك غالباً ويعتبر
 أفعى قيمتها من الجناية الى الاجهاض وخرج بالرفيق الميعض
 فالتوزيع بالحصة **فرع** لو ألت الامه بالجناية عليها ميتا ثم اعد
 عتقها آخر وجب في الاقل عشر قيمة الامه وفي الثاني غرة ويجب (في)
 ازالة (العقل) دية والمراد به العقل الغريزي لخبر البهقي بذلك ولا يزداد شئ
 على دية العقل ان زال بما لا ارسله ولا حكومة كطامة (و) في قطع
 (اللسان) دية ولو لا لكان وأرث والتغ ولطفل الحر معصوم بن حزم وفي
 اللسان الدية رواه ابو داود (و) في ابطال (التكلم*) دية وان كان لا يحسن
 بعض الحروف خلقه لانه من أعظم المنافع ونقل الشافعي في الام فيه

الاجماع وانما تؤخذ منه اذا قال أهل الخبرة لا يعود نطقه (و) في (ذكر)
 أي قطعه أو اسلالية دية لخبر ابن حزم في الذكرا الدية (و) في ابطال
 (الصوت) مع بقا اللسان على اعتداله وتسكرته من التقطيع والترديدية
 لانه من المنافع المقصودة فلو أبطل صوته وحركة لسانه فدينان (و) في ابطال
 (الانطعم) وهو الذوق دية كغيره من الخواص وتذكره حلاوة وخوضه
 ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزع الدية عليها فان نقص الادراك فحكومة
 (و) في (كرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهي الحشفة دية لان معظم
 منافع الذكر وهي لذة المباشرة تتعلق بها فاعداها منه تابع لها
 كالنكاح مع الاصابع (كدية النفس) أي الدية الواجبة في الاشياء
 السابقة كدية نفس المجنى عليه من رجل وامرأة وغيرهما (و) في قطع
 (اذن) نصف الدية وسواء في ذلك السميع والاصم لخبر ابن حزم وفي الاذن
 خمسون رواة الدار طئي وغيره (أو استماعها للاحرف) أي في السمع اذا
 ذهب نصف دية لخبر البيهقي بذلك ولانه من المنافع المقصودة (و) في (اليد)
 نصف دية (و) في ابطال (البطش) من يد واحدة نصف الدية لانه من
 المنافع المقصودة (و) في ازالة (شم المخثر) بفتح الميم وكسر هاء مع كسر الخاء
 أي الواحدة بالجنابة على الرأس وغيره نصف الدية لانه من أعظم المنافع
 كالبحر وفي ازالة الثمن المخثرين دية صاحبها لانه من الخواص التي هي طلائع
 البدن فكان كغيره منها وان نقص وعلم قدرها فذهب وجب قسطه مولا
 فحكومة (و) في ازالة (شفة) وهي التي في عرض الوجه الى الشدة وفي طوله
 الى ما يترالشفة نصف الدية (و) في (العين) الباصرة نصف دية لخبر ابن
 حزم وفي العين خمسون من الابل رواة مال ولو كانت جمرًا وهي التي
 لا تبصر في الشمس أو حولا وهي التي كأنها ترى غير ما تراه أو عشاء وهي
 ضعية الرؤية مع سيلان الدمع غالبا أو عشاء وهي التي لا تبصر ليلًا قط
 أو بها يابض لا ينقص الضوء (ثم) في ذهاب (البصر) من عين واحدة
 ولو يبقا ثمان نصف الدية (و) في (الرجل) الواحدة نصف الدية (أو) ابطال
 (مشيها) أي في ابطال مشيها نصف الدية (أو خصية) بضم الخاء
 أنقص من كسر هاء أي احدى الاثنين وهي البيضة ويجب فيها نصف الدية

وفي البيهقيين الحديثة (و) في (آلية) وهي اللحم الناتق من البدن أى عن
 استواء الظهور والتخذ نصف الحديثة وفي الالين الحديثة (و) في (اللى) بفتح
 الهمزة ويجوز كسرهما واحداً العينين بالفتح وهما العظامان اللذان تتبع
 عليهما الأسنان السفلى (نصف الحديثة) كالاذن وما عطف عليها (و)
 في (طبقة من مارن) وهو سالن من الأنف وخلا من العظم والآنف يشتمل
 على طرفين مسميين بالمتخزين وحاجز بينهما في كل منهما ثلث دية صاحبها
 وفي الجمع الحديثة لخبر ابن حزم وفي الأنف إذا استوصل المارن الحديثة
 السكالة رواه البيهقي (أوجافته) بالوقف وهو جرح يصل إلى جوف فيه
 قوة بحلة للغذاء والدواء كبطن وصدر وثغرة نخر فيخرج داخل الذكور
 والعم والآنف فلا يسمى جائفة (ثلاثاً) أى ثلث دية صاحبها (و) في (الجفن)
 وهو غطاء العين من الجفون الأربعة (ربيع) الحديثة (السالفه) وفي
 الأربعة الحديثة لأن فيها اجالا ومنفعة تامة وتجب (لأصبع) أى فهم من يد
 ورجل (عشر) أى عشر دية صاحبها (ومها) أى من الأصبع (الأغلة)
 الغير الأبهام (ثالث) من العشر المذكورة لأن واجب غير الأبهام التي
 هي ثلاث أنامل عشر الحديثة (و) في (أغلة) (من بهم) بفتح الباء الموحدة وهي
 الأبهام نصف عشر دية صاحبها لأن واجب الأبهام التي هي أغلستان عشر
 الحديثة (وفي المنغلة) بضم الميم وكسر القاف المشددة وهي التي تنقل العظم
 أى إذا كانت في الرأس أو الوجه نصف عشر دية صاحبها (و) في (السن)
 أى عن سقطت رواده ثم ثبتت أو ظهر فادعيتها بالجناية نصف عشر
 دية صاحبها وفي السن الشاذبة حكومة (أو موضحة) وهي التي توضع
 العظم (وما شمه) وهي التي تشمه أى إذا كان في الرأس أو الوجه
 (نصف عشرها) أى دية صاحبها وخارج الوجه والرأس عظم سائر البدن
 فلا تقدر فيه لأن أدلة ذلك لا تشمله لاختصاص أسماء الثلاثة المذكورة
 بجراحة الرأس والوجه وإيس غيرها في معناها زائدة الخطر وقوله (بلا
 شخاهه) تكمله ثم شرع في بيان الحكمة بقوله (عضو بلا منفعة
 معلومة) كيدشلاء أو رجل شلاء (والجرح) حال كونه (لم يقدر) له ارش

من جهة الشرع ولم ينته الى مقتدر يعرف نية منه (الحكومة) وهي
جزء من نية الى دية النفس نسبة ما نقص بالجناية من قيمته لو كان رقبيا
بصفاته ثم بين التكفارة بقوله (في القتل) لا دمي معصوم بآيمان أو أمان
(تكفير) يجب بماسيأى قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة وغير الخطأ أولى منه وروى أبو داود وغيره عن واثمة بن الأسقع
قال أتينا النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قتل النار بالقتل
وقال أعتقه وأعتقه رقية يعتق الله بكل عضو منها عضوًا منه من النار (فقرض
البارى) أي غفر الله تعالى الذي فرضه في كتابه العزيز بقوله فتحرير
رقبة الآية (العتق) رقية مؤمنة سليمة من عيب يجعل بالأهل (ثم) بعد رقية
ان لم يقدر عليها (الصوم) والمراد صوم شهرين متتابعين (كأنظاره) *
وسكت الناظم عن الاطعام اشعارًا بأنه لا يجب اذا عجز عن الصوم وهو
كذلك اقتصارا على الوارد فيها من اعتاق رقية مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين ولا يحمل المطلق هنا على المقيد في كفارة الظهار
الوارد فيها فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كما في الايمان لان هذا في
أصل وذاك في وصف **خاتمة** لا كفارة على من اصاب غيره بالعين
واعترف انه قتله بها وان كانت العين حقا لان ذلك لا ينفي الى القتل غالبا
ولا يعتد به لسا

باب دعوى القتل والقصاص

(ان قارنت دعواه) أي القتل (لوث) بفتح اللام وسكون الواو والمائة وهو
مذكور وانما جعل الضهير العائد عليه المتصل بالفعل تاء تأنيث نظرا الى
تفسيره بعد القرينة وهي مؤنثة (سعت) * تلك الدعوى المفصلة من كون
القتل عمدا أو خطأ أو شبهة أو انفراد أو شركة فان أطلق استحب
للقاضي ان يدرسته له قال الماوردي يفتني من وجوب التفصيل السهر
فلو ادعى على ساحرانه قتل أبيه بسحره لم يفصل في الدعوى بل يسأل الساحر
و يعمل بعتقه بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المطلب الطلاق غيره
بخلافه ولا بد أن يكون المدعي عليه مدعيًا فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع

(وهي) أي الأوثانته باعتبار ما بعده شرعا (قريته لظن غلبت) صدق المدعي كان وجد قبيلة أوبعضه في محلة أو تفرق جميع عنه محصورون وشهادة العبيد أو النساء لوث وكذا قول فحسة وصبيان وكفار ومن الأوثان التسامع بأن وقع على ألسنة العام والخاص أن فلانا قتل فلانا وليس منه قول الجريح فتلقى فلان وإذا سمعت الدعوى ووجد اللوث (يحلف خمسين عينا مدعي) ذلك ولو تفرقة ظهرا العيمين بذلك المخصص لظهور البيهقي البينة على المدعي واليمين على من أنكر وإن تعدد المدعي حلف كل بقدر حصته من الإرث وجبر المنكسر إن لم تنقسم صحبة لأن اليمين الواحدة لا تقبض فلو كانوا ثلاثة مثلا حلف كل منهم سبعة عشر (ودية العمد على جاندي) حالة في ماله ولا قصاص عليه لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري إيمان تدوا صاحبكم أو تأذوا بحرب من الله ورسوله بخلاف ذية الخطأ وشبه العمد فانها على العاقلة مخففة في الأول مغالطة في الثاني كأمير (فان يكن) أي المدعي (من اليمين) كلها أوبعضها ولو واحدة (امتثعا) بألف الإطلاق (حلقها) أي الخمسين (الذي عليه يدعي) أن كان واحدا فإن تعدد المدعي عليه حلف كل خمسين كاملة والفرق بينه وبين تعدد المدعي أن كلام المدعي عليه ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد وكل من المدعين لا يثبت لثمة ما يثبت المنفرد وإذا حلف المدعي عليه لم يطالب بشيء

باب البغاة

جميع باغ سموا بذلك المجاوزتهم الحدود الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الجروح على الإمام صريح كنهاتشمله لعدمها أو تقتضيه لأنه إذا طلب القتال لبغي طائفة على طائفة فالبغي على الإمام أولى وقتالهم واجب فان رجعوا إلى الطاعة قبلت توابعهم وترك قتالهم لانهم مسلمون (بخالفوا الإمام) الأعظم بخروجهم عليه وترك الانقياد له ولو كان جائزا لانه لا يعزل بالجور (أذناؤا) أي لأجل أن تأولوا (شيأ يسوغ) تأويله ويعتقدون به جواز الخروج على الإمام (وهو ظن بالطل) كتابيل الخارجي على رضى الله

الله عنه وكرم الله وجهه بأنه عرف قتلة عثمان رضي الله عنه فبقدر علمهم ولا يقتص منهم لو أطاعوا إياهم وتأويل بعض ما نرى الزكاة على أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدعون الزكاة إلا لمن لا تمسكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم (مع شوكه) لهم بأن يكونوا في منعة بكثرة عددهم بحيث (يمكن) أي طائفة البغاة (المقاومة) أي للامام والشوك لا تحصل إلا بطاعه وان لم يكن إماما ولهذا لم يذكرناظم المطاع (مع المنع لأشياء لازمة) كمنع حق توجه علمهم سواء كان قصاصا أم حدا أم لا كزكاة فإن اتفق شرط مما ذكره فمقطع طريق وسأيت حكمهم وأما الخوارج وهم منصف من المبتدعة يكثر ون من أتى كبيرة ويطعنون بذلك في الأئمة ولا يحضرون معهم في الجمعة والجماعات فحكمهم أنهم إن لم يقاتلوا وكانوا في قبضة الامام تركوا نعم إن تضرروا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر وحيث اجتمعت الشروط المذكورة في البغاة قاتلهم الامام ولا يقاتلهم حتى يبعث لهم أمينا أو ثنائيا مع إيساء لهم ما ينفعون فإن ذكروا مظلة أو شبهة أزالها فان أمر وانهم ووعظهم فإن أمر وادعاهم إلى المناظرة ذن لم يجيبوا وأمر وامكابر إن ذنبهم بالقتال فإن استعملوا فيه فعل مراء مصلحة وإذا قاتلهم دفعهم بالأخف فالأخف (ولم يقاتل) إذا وقع القتال (مدبرينهم) لأنهم عنه كبار واه اليهم والحاكم وشمل كلامه من تخبرنا إلى قتلة بعيدة أو أعرض عن القتال أو بطلت قوته أو آمن ولي محضر القتال أو منحصرنا إلى فتنة قريبة فانه يقبض ويقاتل وكذا الواجعة واجتبعوا تحت راية زعيمهم (ولا) يقتل (جرمهم ولا) يقتل (أمر حلالا) يأنف الإطلاق لأنهم عنه (وعند أمن العود) أي عود البغاة للقتال (اذ تفرقوا) عند انتهاء الحرب الأخير يطلق (والمراد به الصالح لقتال أم غير صالح لقتال كإراءة والصبي غير المراهق فيطلق بعد انتضاء حرب وإن لم تكون غاشتهم نعم إن قلت انشاء فكذلك لا يطلقن إلا بعد أمن غائلتهن (وما هم) من سلاح وخيل وغيرهما (يرد) إليهم وجوب (بعد) انتضاء (الحرب) والامن من غائلتهن (في الحال واستعماله) أي ما لهم يحرم فلا يجوز (كالتغصب) أي كاستعمال المصوب من غيرهم إلا ضرورة بأن لم يجد أحدا يدفعه عن نفسه إلا

صالحهم أو ما ركبوه وقد وقعت هزيمة الإخيلهم ﴿ثمّة﴾ يؤخذ منهم ما أخذوه منا ولا يجب عليهم ضمان ما أنفقوه من نفس ومال وضوهم ما أضروا القتال كاهل العدل بخلاف ذلك في غير القتال أو فيه لا أضروا ربه فيها يخفون على الأصل في الاتلاف والله أعلم

﴿باب الردة﴾

اعلنا الله منها بجنه وكرمه ووالهنا واولادنا ومشائنا ومحبينا وهي اثمه الرجوع عن الشيء الى غيره وشرعا ما يأتي في كلام التاظم وهي أخش أنواع الكفر وأغلاها حكم القول تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيت وهو كافرا الآية ونظير البخاري من بدل دينه فاقتلوه (كفر المكلف) أي الردة شرطا كفر المكلف (اختيارا ذى هدى) أي مسلم ويحصل فيه كفرا وقول مكفرا أو فعل مكفرا سواء في القول أكل استهزاء أم عنادا أم اعتقادا كل تردد في الكفر أو عزم عليه في المستقبل أو اعتقاد قد دم العالم أو حدوث الصانع أو كذب رسولا أو حلل محرما بالاجماع معلوما من الدين بالضروة كركعة من الصلوات الخمس كإفلال (ولو فرض من صلاة) من الخمس (بهذا) بأن الف إطلاق أي أنكروا واعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كذلك صلاة سادسة أو آتق مصفاة بذورة أو سجد أصم أو ضحوة أو ادعى نموة بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم أو صدق مدعيا أو استخف باسم الله تعالى أو رسوله أو رضى بالكفر أو ذف عاتق رضى الله عنها أو في المبسوطات من هذا القبيل شيء كثير ﴿فاقتة﴾ قال ابن عبد السلام إذا قال الولي في غيبته أنا الله مزرر ولا ينال في الولاية (ويجب استنابة) للرب (لن يهلا) أي في الحال (ان لم يتب) واجب أن يقتل (من الإمام أو نائبه) نظير من بدل دينه فاقتلوه وهو شامل للمرأة وغيرها ولأن المرأة تقتل بالزنا بعد الاحسان فكذلك بالكفر بعد الايمان (من دون بعد حامدا ما صلى) أي ترك صلاة من الخمس حامدا كسلا لا حمدا بأن آخرج الصلاة (عن) وقتها أو (وقت جمع) فيها له وقت جمع بأن تجمع مع الثانية في وقتها وهو وقت الضرورة (استتب) قبل القتل كالربد

لانه ليس آدموا حالاً منه وهي في الحال ومسخية خلافاً لظاهر النظم فان تاب
 وجب القضاء مضيقاً فان لم يتب قتل بالسيف حداً لا كفراً كما قال (فاقتلوا
 بالسيف حداً) وحكمه حكم أموات المسلمين غسلاً وتكفيناً وصلاةً ودفناً كما
 قال (بعدذا) أي بعد قتله (صلاتنا) عليه ثم الدفن في قبورنا) ولا يطمس
 قبره كسائر أصحاب الكفار من المسلمين ﴿تفنيه﴾ قد علم انه لا يقتل بترك
 الظهر حتى تقرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في
 الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع النجم
 ﴿خاتمة﴾ قل الغزالي لو زعم زاعم ان بينه وبين الله حالة استقطعت عنه
 الصلاة أو أحلت له شرب الخمر أو أكل مال السلطان كما يفعله بعض من
 ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوه في التارظ و قتل
 مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر

باب حد الزنا

وهو رجم الحصن وجلد غيره وتقريره والحد في اللغة المنع وفي الشرع
 عقوبة معينة على ذنب والزنا اقصر أقصر من مده وهو من المحرمات
 الكبائر قال تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة الآية ومن ابن مسعود
 رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم قال أن تجعل لله نداً
 وهو خلقك قال قلت ثم أي قال أن تقتل ولدك وخشيته أن يأكل منك قال
 ثم أي قال أن تربي بجملة جارك وأجمع أهل المال على تحريم الزنا وهو إيلاج
 المكاف المختار حشقة ذكره المتصل أو قدرها من فاقدها بفرج أصلي
 متصل محرم لعينه خال عن الشهوة مشتهى فخرج غير الإيلاج كالمفاخذة
 ومساحقة المراتين والإيلاج في غير الفرج أو في فرج زائد أو مشكوك
 فيه أو ميان وإيلاج دون قدر الحشقة أو قدرها من زائد أو مشكوك فيه
 أو ميان فلا يوجب ذلك الحد بل التعزير قال بعضهم وأثم مساحقة المراتين
 كآثم الزنا (برجم) زان (حر) رجلاً كان أو امرأة مسلماً كانا أو ذمياً
 (محرم بالوطء) بان يغيب حشفته أو قدرها في قبل (في عقد صحيح) وإن
 لم ينزل ولو في حيض أو أحرار (وهو ذو مكلف) أي مكلف بالسلوك

والفعل فلار جم على من فيه ريق ولا على من زنى وهو غير مكلف لان فعله
لا يوصف بغيره **لكن** اعتبار التكليف لا يختص بالرجس بل هو شرط
في أصل الحد واعتبر واقعيه لا الخشعة في نكاح صحيح لانه قضى الشهوة
واستوفى اللذة فحقه أن يعتد به عن الحرام فلا يكتفى به في ملكة العين والشبهة
والنكاح الفاسد واعتبر واقعه في حال كاله بالحرية والتكليف لانه
مختص بكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبروا حصوله من كامل والرجس
بجمارة معدلة له ولا بجمارة خفيفة فتولا بصخرة مذقة ويحيطون به من
الجوانب بأمر الامام ولا يقتل بسيف وضوءه (و) يقابل المحسن التيب
الزاني (البكر) فحده (جلد مائة) من الجلادات (للعمر) المكلف (ونفى
عام) أى تنزيهه (قدر لمعن القصر) أى مسافة القصر فافوقه القول
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة مع اخبار
المحسن المزيدها النفي على الآية (والعبد) ذكرنا كذا أو أنى حده
(نصف الجلد والتغريب) سواء القن والمبعض وغيرهما قال تعالى في
الاماء فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب وقيس بين العبد ولا
يكتفى بنفى الزانى نفسه في الاصح وانما يحصل بنفى الامام ولا تقرب امرأة
وحدها بل مع زوج او محرم أو نسوة ثقات مع أمن الطريق وعليها أجرته
اذا لم يخرج الاباء فان امتنع لم يجبر * ثم انتقل الى حد اللواط فقال (ودبر
العبد) أى الاباح حقيقته او قدرها في دبر عبده (زناكا) لحرا (لا جني) *
اى كى لا جاني دبر الاجنبى ذكرنا كذا أو غيره غير جم الفاعل اذا كان
محسنا ولا يجلدو يغرب ان لم يكن محسنا لانه زنا شرعا قال صلى الله عليه وسلم
اذا أتى الرجل الرجل فهما زنايان فدخل في قوله تعالى الزانية والزاني وأما
المفعول به فيجلدو يغرب اذا لا يكون محسنا وقد روى البخارى عن ابن
عيسى عن رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنثيين
من الرجال والمترجلات من النساء وقال اخرجهن من بيوتكنم واخرج
فلانا وفلانا * (تنبيه) يؤخر الجلد لمرض ان رجى برؤه والا جلد
بشكل عليه مائة غصن مرة فان كان عليه خمسة غصن فمئة غصن
بحبب خمسة الغصان أو يتكبس بعضها ببعض ويحرق في حرو برد شديد

لم يكن يجب تأخير الجلد الزوال ذلك كما هو المذهب في الروضة فلو جلد
 الامام فيها فهلك لم يضعه ولا تحمّل ولو من زنا حتى تضع وترضعه ويوجد
 له كافل بعد فطامه سواء وجد ما يستغني به من امرأة أخرى أو ميمّة ولا
 سكران حتى يثيق كما يأتي ولا ذوا عشاء حتى يثيق ليرتدع (ومن أتى ميمّة
 أو ذراية) بالف الاطلاق (زوجه) بعد ما منعها الحاكّم منه (أو) أتى
 الاجنبية فيها (دون فرج) كالنكاح ومقدمات الوطء (عزوا) بالف
 الاطلاق بما يليق به من ضرب أو صفع ولا يبلغ به أدنى حدود العزير
 أو حبس أو نفي ولا يبلغ به ستة أشهر ونصفها لغيره أو توبخ على ما يتردى
 اليه اجتهاد الحاكّم من جمع واقتصار على واحد ولا يرقى الحاكّم الى درجة
 وهو يرى مادونها كافيا **تتبيه** ضابط التعزير بأنه في كل معصية
 لا حد فيها ولا كفارة **تتبه** لو عفا مستحق الحد فلا تعزير للامام
 أو مستحق التعزير فلا امام التعزير

باب القذف

بالجمّة وهو الرمي بالزنا وهو من الكبائر قال صلى الله عليه وسلم لم اجنبوا
 السبع الموبقات وما هن يارسول الله قال الشرك بالله والمجبر وقتل النفس
 التي حرم الله الا بالحق واكل الربوا واكل مال اليتيم وانتولي يوم الزحف
 وقذف المحصنات (أوجب لرام) أي عليه (باللواط والزنا) كقوله لشخص
 لعلت أو زنت أو لاطت بك فلان أو يلائط أو يازاني والرامي مكانه تارة غير
 أصل (جلد ثمانين) جلدة (لحرأحصنا) ألف الاطلاق بشرائط الاحصان
 الآية (والرفيق النصف) أربعون جلدة قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
 والرفيق على النصف ولا حد على صبي ومجنون ولا على أصل بقذف فرع وان
 سفل لكن يعزّر (وهرف) انت (محصنا) بكونه (مكفلا أسلم) أي
 مسلّا (حرام زنى) لكونه عقيفا عن الزنا بأن يكون ما وطئ أصل
 أو وطئ ولما لا يجده فلا حد على قاذف صبي أو مجنون أو كافرا أو رقيق
 أو غير عفيف عن الزنا بل يعزّر (وان تقم بينة) أربعة شهداء (على
 زناه) أي المقذوف ولو بعد القذف (يسقط) بالجزم جواب الشرط أي

الحل (كان مدق) المذوق (قذا) صدر من القاذف (أو عفاه) أي عفا المذوق عن القاذف من الحد فانه يسقط اذا لحقه فلا يستوفى الا باذنه (وشرع) لو اباح قذفه كان قال لغیره اقدفني لم يجب الحد (وشرع) لو شهد دون أربعين أو ثلاثة مع زوج المرأة عدد أو لو شهد واحد على اقراره فلا حد عليه

باب حد السرقة

ينفع السب وكسر الرأه ويجوز اسكانها مع فتح السب وكسرها وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذته خفية من حرز مثله بشرط تأتي وهي كبيرة موجبة للقطع لقوله تعالى والسارق والساورة فما قطعوا أيديهم وأولها ثلاثة أركان سارق ومسروق وسرقة (وواجب) أي القطع (سرقة) السارق (المكلف) بالبلوغ والعقل المختار الملتزم بالأحكام العالم بالتحريم مسلماً أو ذمياً رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً (لغير أسله) وإن علا (وشرع) له وإن سفل (ماتني) قيمته حال السرقة (ربيع دينار ذهب) بالوقف بلغة ربيعة أي يشترط في المسروق أن يكون لغیر أصله وفرعه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق وإن يكون ربع مثقال ذهباً خالصاً ضرورياً كما يشهده لفظ الدينار إذ هو خاص بالمضروب أو تبلغ قيمته ذلك (ولو) كان الذهب (قراضة) أو تبرأً تبلغ قيمته ربع دينار مضروباً (بغير لم يشب) أي خالص نخب مسلماً لا قطع يد السارق إلا في ربع دينار فساعد أو خبز الجارية لا قطع اليد في ربع دينار أو فيما قيمته ربع دينار فساعد أو الدينار المثقال واحد شرزاً للنظام بقوله بغير لم يشب عن المغشوش فإنه إذا لم يبلغ خالص المسروق منه ربع دينار لم يقطع ولو كان المسروق ماسوياً للذهب قوم بالذهب حتى لو سرق دراهم قومت بالذهب (من حرز مثله) أي بشرط كون المسروق من حرز مثله فلا قطع فيه لم يحرز ويختلف الحرز باختلاف الأحوال والأموال ولم يحدد الشرع ولا اللغة فراجع فيه إلى العرف كالقبض والاحياء (ولاشبهة فيه) أي المسروق (سارق) أي ويشترط أن لا يكون للسارق فيه شبهة (كشركة) لأن له في كل قدر جزأ وإن قل فيصير شبهة

دافعة للقطع (أو يدعيه) السارق له وجهان أما الشافعي رضي الله عنه
 السارق الظريف فلا قطع بما ادعاه ولا سرقة ما وهب له قبل قبضه
 ولا سرقة ما ظنه ملكه ﴿فرع﴾ لومك السارق المسروق قبل الرفع إلى
 الحاكم فلا قطع لتوقفه على طلب المسروق منه وقد تعذر ﴿تنبيه﴾ قد
 علم عامر في تعريض السرقة أنه لا قطع على من أخذ المال عيانا كالخمس
 وهو من يعتمد الهرب والمنتهب وهو من يعتمد الغلبة والقوة والوديع
 والمستعبر إذا جهدا الوديعه والمستعار والسارق الموصوف بما مر إذا
 سرق المال بصفاته السابقة (تقطع بمناه) أي يده العيني ولو أعسر (من
 الكوع) للآية ويحجب عليه رد السرقة فإن تلقى لزمه بدله (فإن عاد) لها أي
 للسرقة وسرق ثانيا بعد قطع العيني (فرجه اليسار) تقطع (من) مفساها
 فإن يعد بالياء فتنقطع (يسرا من يد) أي يده اليسرى (فإن عاد فبمناه) أي
 تقطع رجله العيني لما رواه الشافعي رضي الله عنه عن أبي هريرة رضي الله
 عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال السارق إن سرقه فاقطعوا يده ثم إن سرق
 فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله وقدمت
 اليد لأنها أخذت (فإن يعد) بعد قطع الأربعة (فتعزير) يجب لأن معصية
 ليس فيها حد ولا كفارة فيكفي فيها التعزير (وقيل) يوجب هذا القفل
 (قتلا) وحمل الخبر الوارد فيه على أنه مفسوخ أو مؤقّل بل قال ابن عبد البر
 أنه منكر لأصله (و يغمس القطع) أي يحل (بزيت) أي أودع (مغلي) (لـ)
 لسد أفواه العروق فإن جرت عادتهم بالحسم بالنار حسمه وليس ذلك قيمة
 للحد بل حق لقطع الطوع لأن المقصود منه المعالجة ودفع الهلاك عنه بنزف
 الدم فلا يفلح إلا بآذنه ومؤثته على المقطوع كاجرة الجلاد

باب حد قاطع الطريق

الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
 الآية قال أكثر العلماء نزلت في قطاع الطريق لآي الكفار واحتجوا به
 بقوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية إذا المراد التوبة
 عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار لكانت توبتهم بالإسلام وهو

دافع للعدو قبل القدرة وبهذه (وقاطع الطريق بالارهاب) أي بالاخافة
 ولم يأخذ مالا ولم يقتل نفسه (عززه) أيها الامام بالحبس وغيره ويعتبر في قاطع
 الطريق الاسلام والتكليف والاعتماد على الشوكة والقوة واليعد من
 الغوث بعد السلطان واهوانه اولضعفه ولا يشرط فيه المنكورة
 (والآخذ) بالمد (للتصاب) أي نصاب السرقة المار (كفت) اليد (اليمن)
 اقطع ويرجل اليسرى) دفعة واحدة للآية السابقة (فان يعد) لقطع
 الطريق بعد قطعهما (كفا ويرجل الاخرى) أي والرجل الاخرى
 (ان يقتل ويحرق) بالدرج (بهد) عدوانا (ينضم) قتل له عند المكافاة
 والعصمة ومعنى النظم انه لا يسقط بعفو ولي القصاص ولا بعفو السلطان
 ولو قتل جماعة قتل بأحدهم والباقيين الهيات او مرتبا بالاول (وبالقتل
 مع الاخذ) للتصاب (لزم) قتل له (وصلبه) على خشبة ونحوها بعد غسله
 وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثة) من الايام ليشتد امره فان خيف تخيره
 قبله انزل وانما يصاب قبل القتل لان فيه تعذيرا فان مات قبله سقط عنه
 الصلب لسقوط متبوعه (واذ) يتوب) قاطع الطريق (قبل ظفريه بنذيه) أي
 طرح وسقط عنه (وجوب حد) لله تعالى وهو القاطع ونظم القتل والصلب
 لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم بخلاف ما لو تاب بعده
 لمقهومها ولتمة الخوف (لاحق آدمي) قصاص وحد قذف فلا تسقط
 بها واذا اجتمع على شخص عقوبتان فاكثر غير القتل كجلد وقطع طرف
 فرق بين الجلد والقطع كما قال (وغير قتل فرقن) بنون التوكيد الخفيفة
 ولا يوالي بينهم ما لا يغني الى الهلاك اما القتل فيوالي بينه وبين غيره لان
 النفس مستوفاة وقدم غير القتل عليه وان تقدم القتل ليحصل الجمع بين
 الحقين فيجلد ثم يقطع ثم يقتل ويبادر بقتله بعد قطعه لا قطعه بعد جلده لما مر
 (وقدم) أيها الحاكم عند اجتماع حق الله وحق العباد (حق العباد) على
 حق الله تعالى وان كان الله احق ليناؤه قهم على المشاحة وحق الله تعالى
 على المشاحة فيقدم حد القذف على حد الشرب والزنا ويزم قتل القصاص
 على قتل الزنا وان لم يجتمع حق الله تعالى مع جسيق الادمي بل تمحضت لله
 اول العباد واختلف في الخفة والغاظة (فالاحف موقعا) يقدم قن زنى وشرب

وسرق حد للشرب ثم لا زنا ثم قطع يده للسرقة ولا يوالى بينهما الماسرفان
لم يختلف خفة وظلما (فالسبق السابق) يقدم كما إذا قذف جماعة على
الترتيب فيحد للاول فالاول وكما لو قتل جماعة على الترتيب يقتل بالاول
وللباقين الهديات (ثم) إذا لم يرتب فلم يكن بعضها اسبق من بعض بان وقعت
معا أو شئت في المعية أو علم السابق ولم يعلم عين السابق (أقربا) بالالف المبدلة
عن نون التوكيد ان كان امرا وبالالف الاطلاق ان كان ماضيا أى اقرب
وجوبا ومن خرجت قرعته استوفى له وللباقين الهديات

باب حد الخمر

الاصل في تحريم الشرب قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية وقوله تعالى
قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى والاثم
الخمر قال الشاعر

شربت الاثم حتى شل عاقل * كذاك الاثم يذهب بالعقول
وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وكان تحريمها في السنة الثانية من
الهجرة (يحد كامل) أى مسلم بالغ عاقل مختارا لم بالتحريم (لشرب مسكرا)
جنسه من خمر أو غيره وان لم يسكرا لحد المشروب منه (باربعين جلدة)
بسوط أو غيره للاخبار الصحيحة وفي معنى الشرب اكله بان كان ثخيناً
أو اكله بغيره أو طبخه لهما أو اكل مرقه بخلاف اكل اللحم لطبخه فذهب العين
فيه وبخلاف الاحتقان والاستعاط ولا حد على صبي ومجنون ومكره على
تناوله وجاهل تحريمه تقرب هذه بالاسلام أو نشته ببادية بعيدة عن العلماء
وكافر أى لم يلتزم تحريمه ولا حد بقول دواء مجتنب لانه لا يلد ولا يطرب
ولا يدق قلبه الى كثرة بل يعزبه ويعزرا كل الحبيثة واقد اخطأ وضل
وجعل وزل من قال فيها

حرموها من غير عقل ونقل * وحرام تحريم غير الحرام
واعلم أن شرب المسكر من خمر وغيره حرام وان قل لثدا أو عطش نعم من
غص بلقمة ولم يحد فيه حل اسأغتها به بل وجب وكذا لو انتهى الامر
بالعطشان الى الهلاك ولم يحد فيه * ثم اعلم ان غير الاشربة عايز للتعقل

كالخمر حرام أيضا ان كثر ومن ذلك الخمر ان كثرت كما افترق به بعض
 المتأخرين * تنبيه * لا يحسد السكران حال سكره بل يؤخر الى ان يفيق
 ليردع (وعزير) أيها المستوفى للعد (الى عثمانين) جلدته (أجز) في الحدان
 رأيت ذلك كلفه صرصر في الله تعالى منه قال لأنه اذا تم بتسكروا ذاسكر
 عذري اذا هذى اقترى وحده الافتراء عثمانون والزبادات تعزيرات الخنايات
 قولت من الشارب والامساك جزر كهلوا الى ذلك أشاء الناطم بقوله وعزير
 (والعبد بنصفه) أي الحر حد اوتة عزير كما نظائرته (واغما يحسد) الشارب
 المذكور (ان شهد العدلان) أي الرجلان لرجل وامرأتان ولا يكفي عين
 مردودة ولا علم القاضي بأنه شرب مسكرا (أو أقرا) بالغ الاطلاق أي
 اغما يحسد ان شهد العدلان أو اقربه (لا) في (نسكة) أي راحة فقه (ولا في
 ان تقا يا خرا) فلا يحسد بذلك لاحتمال ان يكون غالطا ومكرها

باب الصيال *

هو الاستطالة والثوب والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا
 عليه بمثل ما اعتدى عليكم وخبر البخاري رحمه الله انصرا خاك نظاما
 او قتلوا وما الصائل ظالم فيمنع من نظامه لان ذلك نصره وخبر الترمذي وصحبه
 من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون
 ماله فهو شهيد (ومن على نفس بصول) كان أراد قتل شخص (أو)
 على (طرف) كان اراد ابطال المنفعة شخص (أو) على (بضع)
 أو مال فوضيها (ادفع بالاخف فالأخف) لقوله تعالى ادفع بالتي
 هي أحسن السيئة ولان ذلك جوز للضرورة ولا ضرورة الى الاثقل مع
 امكان تحصيل المقصود بالاخف فيدفعه بالهروب منه فبالزجر فبالاستغاثة
 فبالضرر باليد فبالسوط فبالعصا فبالقطع فان لم يدفع الا بالقتل فقتله لم
 يضره كما يأتي ومحل رعاية الترتيب في العصوم اما غير مكرب ومرد فله قتله
 لعدم حرمة ويستثنى أيضا مالوراء أو يلج في اجنبية فله ان يبدأ بالقتل وان
 اندفع يد وبه وكان غير محصن لانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالانه ومالو
 التهم القتال بينهم واشتد الامر وخرج عن الضبط فيسقط مراعاة

الترتيب ﴿فرع﴾ لو سقطت جرة من علو على إنسان ولم تنفذ دفعه إلا
 بكسرها فكسر هاجمها لأنها لا قصد لها ولا اختيار حتى يحال عليه نصار
 كالضطر إلى طعم الغريباً كله ويضمته (والدفع واجب إن يكن من دفعه)
 سواء كان يضر أم لا أجنبية ولو أمة لأنه لا سبيل إلى إباحته (لا) مال
 إذا قصد الصائل أخذه أو تلفه فلا يجب دفعه ويجب الدفع أيضاً عن
 النفس المحترمة إذا قصد هاجمته أو كافر ولو معصوماً إذا غر المعصوم لحرمة
 له والمعصوم يطلب منه نصيبه ولو لا الاستسلام للكفر ردل في الدين
 بخلاف ما لو كان الصائل مسلماً فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له (واهدر
 تألفا بالدفع) لأنه ما مريد دفعه وقد أبطل حرمة نفسه بأقده على الصائل
 فلا يضره بقود ولا دية ولا كفارة ﴿فرع﴾ لو عرض شخص معصوم ولم يرفع
 إلا بارتفاعه أي العضو من فيه فأنزله فأنثرت أسنانه والعضو معصوم
 أو حربى لم يضره سواء كان العاض ظالم أو مظلوماً أم كنهه بالخص بغير
 العض أم إذا دفع بغير الانتزاع فيض من لتركه الواجب عليه من التخلص
 بالأسهل من ذلك من فلت طيبه وضرب شدة فيه أو كان العضو من غير من ذكر
 فيض من لأنه لا ينبغي لئله أن يفعل بالعاض ذلك أو كان العاض المظلوم
 لا يمكنه أن يخلص حقه إلا بالعاض فيض من العضو لأن العاض أراد
 التخلص حقه بالعاض (واضح) أي التي البهية في يده (لما) أي شيء (تلقفه
 البهية) من نفس أو مال لئلا أو نأرا سواء كنت سائئها أم أراكم أم قائدها
 فإنها في يدك وعليك تعهدا وحفظها أما إذا كنت الهابة وحدها فأنقلت
 زرعاً وغیره فيض منها صاحبها (في الليل) إذا غالب حفظ الدواب في الليل
 (لا) في (التمار قدر القيمة) في المتقوم فإن كان من لئله إذا إعادة أن أصحاب
 الزرع ونحوه يحفظونه نهاراً والهداية تحفظ لئلا فلو جرت عادة ببلادنا بعكس
 انعكس الحكم نعم إن لم يضر في ربطها بأن حكمه وعرض حله أو خضر
 صاحب الزرع وتمت أو في دفعه أو كان الزرع في محوط لباب وتركه مقتوماً
 لم يضره ﴿فرع﴾ لو أرسل دابته في البلد أو ربطه بطريق ولو وسعاً
 فأنقلت شيئاً عنه مطلقاً ﴿تقته﴾ لو حمل على نوره أو بهيمة خطباً فحلت
 بقاء فسقط ضمته لأن سقوطه به فعه أو بهيمة دابته المنسوب إليه أو أرسل

كتاب الجهاد

وترجمه: بعضهم يكتبون السير لان الاحكام المودوعة فيه متعلقة من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم واكثرها والسيرة الطريفة والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقتلوا المشركين كافة واخبار تنبيه الصحبين امرت ان اقاتل الناس حتى يشعروا لا اله الا الله والجهاد بعد الهجرة (فرض) على الكفاية (مؤكد) كل سنة ولو في عصره صلى الله عليه وسلم كاحياء الكعبة لا فرض عين ولا لتعطل المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية ودكر فضل المجاهدين على القاعدين ووعد كلا الحسني والعاصي لا يورثهم او تحصل الكفاية بان يشهد الامام الثغور بمكانتين للكمفار مع احكام الحصون والخذادق وتقليد الاصرام بذلك او بان يدخل الامام او نائبه دار الكفر بالجيوش لقتالهم الا ان يحيط العدو بما فيصير الجهاد فرض عين وللجهاد شرط بينما يقوله (على كل ذكر) فلا جهاد على امرأة وخشى لضعفها عن القتال قالوا (مكلف) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم اهليتهما (اسلم) فلا جهاد على كافر لانه غير مطايع كالصلاة (حر) فلا جهاد على من بهرق لعدم اهليته (ذي بصره) فلا جهاد على أعمى (و) ذى (صحة) فلا جهاد على مريض يتعذر قتاله او يشق عليه مشقة شديدة (يطيقه) أى يطيق القتال فلا جهاد على من لا يطيقه كذى عرج بين أو أقطع أو أشل ومعدن أو الحرج الا ان كان عدم استطاعته لخوف طريق من كفار أو لمصوص فانه يجب عليه الجهاد لان بناءه على ركوب الخوف ويعتبر اذن رب الدين الحال في سفر موسى للجهاد أو غيره سواء كان رب الدين مسلما أو ذميا بخلاف الموحل ان قصر الاجل والحال اذا كان المدين معسرا نعم لو استتاب الميسر من يقضى دينه من مال حاضر جاز له المقربون اذن رب الدين ويعتبر اذن الأيوين المسلمين في سفر مخوف لان برهما فرض عين بخلاف أيوب الكافرين وبخلاف غير المخوف لا يعتبر الاذن فيهما (وان أسره) بالوقف الامام أو الجيش احدا من

أهل الحرب (رق النساء) والنخثاني (وذوالجثون والصغرة) أي ومن فيه رق
 فيصرون بنفس الأسر أرقاء لتأفيسيون كسائر أموال الغنمة (وغيرهم)
 أي الرجال البائسون العاقلون الأحرار (رأى) فهم (الامام الأجود*)
 بالاف الإطلاق للمسلمين (من قتل) بضرب الرقبة (أورق) لهم (ومن)
 بخفية سببهم (وقد*) بمال أوسرى) بدرج الهزرة من المسلمين لا تداع
 في الأربعة ويكون مال الفداء ورقابهم إذا رقا كسائر أموال الغنمة
 فان خفي على الامام الا حلف للمسلمين في الحال حبسهم حتى يظهر له فقهه
 (وماله) أي الاسير أي وده رجلا كان او امرأة (اعصما*) بالالف المبدلة
 من قوت التوكيد الحقيقية حال كونه (من قبل خيرة الامام اسلام*) بالاف
 الإطلاق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا
 ان لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم وبقي الخيار في
 الباقي بين الاشياء الثلاثة لكن يشترط في فدائه حينئذ أن يكون له عندهم
 عز او مشيرة يسلم بهم دينه ونفسه (و) من أسلم (قبل اسر) اعصم مغدسه
 (لطف ولد) بضم الواو (الذنب*) أي صغار أولاده الأحرار (و) اعصم
 (ماله) لازوجته ثم شرع في الاسلام بالاتبعية فقال (واحكم باسلام صبي*)
 بالوقف وصية (اسلم من بعض أصوله) وان علوا (أحد*) فيحكم باسلام
 الصبي في الحال لقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم بايمان الحقنا
 بهم ذرياتهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مولود يولد فدا على الفطرة فأبوا
 يهودانه وينصرانه ولان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فان بلغ ووصف كفرا
 فترد اسبق الحكم باسلامه فاشبهه من أسلم بنفسه ثم ارتد (أو ان سباهه
 حين انقرد*) عنهم) أي عن آيائه واحدهم فبقيته في الاسلام لانه صار
 تحت ولايته كالأبوين أما اذا كان معه احبدا أصوله بعد سبيهم فانه
 لا يحكم باسلامه فان تبعه منهم أقوى من تبعية السابق فلو مات احداصوله
 بعد سبيهم معه استمر كفره فلا يحكم باسلامه لان التبعية انما تنبت في ابتداء
 السبي * بتبنيه * معنى قولهم أن يكون معه احداصوله أن يكون في جيش
 واحد وغنيمة واحدة ولا يشترط كونهم في ملك رجل واحد وكذا صغير
 الجثون وخرج بقوله المسلم مالوسا * أي مذكى طلق بيلاذ الاسلام فانه لا يحكم

باسلامه اذ دخل به دار الاسلام (كذا القبط) المصبي أو الصبية (مسلم)
 حكيما (بان * يوجد) في دار الاسلام ولو كان فيها اهل ذمة أو يدار كقصر
 (حيث مسلم) يمكن ان يولد فيها (بها سكن) فيحكم باسلامه تغليبا لدار
 الاسلام ونحو دار الاسلام لا يعلو على غلبه اما داخل مسكن بها مسلم فانه كافر

باب الغنمة

وفي بعض النسخ قسم النبي والغنمة والا صل فيها قبل الاجماع قوله تعالى
 ما افاء الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة
 الايتين ولم تحصل الغنمة الا هذه الامة وهي ما أخذنا من الحربين قهرا
 كالأخذ بقتال الرجال في السفن والتقى الصفان فانهم راعاه قبل شهر
 السلاح او صالحوا عليه عند القتال وما أهدوه لنا والحرب قائمة وما أخذنا من
 دار الحرب بسروقة أو وجد كهشة اللقطة ولم يمكن كونه لمسلم (يختص منها)
 أي من الغنمة (قاتل) مسلم (بالسلب) بالقتل يكتسب السلب قتيل لم ينع من
 قتله لخبر الصحيحين من قتل قتيلًا غله سلبه وخرج بالمسلم الكافر فلا سلب له
 وان قاتل باذن الامام والسلب ما يصب الحربى من ثيابه وملبوسه وخفه وغير
 ذلك مما هو مذكور في المطولات (و) بعد اخراج السلب ومؤنة الحفظ
 والنقل (خمس الباقى) من الغنمة خمسة أقدام تساوية يأخذ خمس
 رفاع متساوية ويكتب على واحدة منها لله تعالى وللصالح وعلى أربع
 للغانم ثم يدرج في بنادق مستوية ويخرج لكل قسم رفاعا يخرج عليه
 سهم الله أو المصالح جعله بين أهل الخمس يقسم على خمسة فتسكون الخمسة
 من خمسة وخمسين وتكتب القسمة يد ارا الحرب (فخمس للنبي*) صلى الله
 عليه وآله وسلم أي كان له عليه الصلاة والسلام ينفق منه على نفسه واهله
 ومصالحه وما فضل جعله في السلاح مدة في سبيل الله وسائر المصالح وضافته
 الى الله تعالى تبركا بالابتداء باسمه وكان عليه الصلاة والسلام يملكه لكن
 جعل نفسه فيه كغيره تسكر ما ولا يورث عنه بل (يعرف) بعده (في مصالح)
 للمسلمين كسنة تغور وعمارة حصون وقتنا طرومسا جندوار زاق قضاة وعلما
 وهؤذنين ويجب تقديم الهم فالهم وخمس ان ذكره بقوله (ومن نسب*)

أي من جهة الأب (لو اشم ولا خيه المطاب) وهو آله صلى الله عليه وآله
 وسلم دون من نسب لعبد شمس وقوف فان كان الاربعة أولاد عبد مناف
 لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسمة على بني الأولين مع سؤال بني
 الآخرين له رواه البخاري اما من نسب اوما من جهة الام فلائتي له (والذكر
 اضعف) أي اجل للذكر ضعف ما للأنثى لانه عطية من الله سبحانه وتعالى
 فيستحق ان يرأه الأب كالابن (و) خمس (للبناحية) جمع يقيم ذكرا كان
 أو أنثى أو خنثى وهو صفة من خمس (ب) الأب) سواء كان له جدام لا (ان لم ير
 احتلاما) فان كان محتلم لم يعط وخمس لمن ذكره بقوله (واله قراء
 وللساكنين) والخمس انما من لان السبل كما قال (كالا بن السبل) وقد
 مر تعريف الثلاثة كما قال (في الزكاة قدما) يالف الاطلاق أي في باب قسم
 الصدقات (وأربع الاخماس) من الغنمة عقارها ومنقواها (نسم
 المال) بفتح القاف أي يقسم مالها (لشاهد الواقعة) ولو في اثنتاهما وكان من
 يسهم له وحضر (في القتال) وان لم يقاتل أو حضر لابنته وقائل وشعب
 التسوية بين الصغار في الاخماس الاربعة الا انه يعطى (لراجل) أي
 للقائل على رجله (سهم) واحد (كما) يعطى (الثلاثة) بالوقف (نفارس)
 له سهم ونفرسه سهمان للتباع وان مات بعضهم بعد انقضاء الحرب
 والحياة وبعد انقضاء الحرب وقيل الحيازة اقتتل حصه (لورائه) (لورائه)
 فترته ورثته ولو مات في القتال فلائتي له (والعبد) بالجسر عطا على لراجل
 (والانثى وطفل يغني) أي ينفع في القتال (وكافر حضرها) أي الواقعة
 (باذن) امامنا بلا اجرة (مهم) أن ما بدا (أي أسلم من سهم راجل
 ويسمى بالرضخ وان كانا فرسانا (قدره) الامام حيث اجتهدا) يالف
 الاطلاق أي باجتهاده بحسب النسخ والزمن والاعشى ونحوهما كالتفعل
 في الرضخ (والتي عما يؤخذ من كفارة) في أمهم) لاقتال ولا يخاف خيل
 ولا ركاب من متقول وعقار (كالعشر) المأخوذ (من شجار) (من
 وكالجزية وما أهدوه في غير الحرب وما لذي مات بلا وارث أو فضل عن
 وارثه وما لمرته قتل أو مات (نخصه) أي مال النبي يصرف
 (كالخمس من غنيمته) بالوقف كما تقدم (والباقي) بحذف الياء لا وزن

(الجهاد) المرتقة المرسدين للجهاد (بحو واتسميه *) (أى حازوا أقسامه

باب الجزية *

تطلق على العقد وعلى المال المترتب به وهى مأخوذة من المجازاة لكثرتنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال الله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أى لا تقضى والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب كإرواء الجارى ومن أهل شجران كإرواء أبوداود والمعنى فى ذلك أن فى أخذها معونة لنا واهانة لهم ورجاء يعلمهم ذلك على الاسلام وقد مر اعطاء الجزية فى الآية باتزامها والصغار باتزام أحكامنا وأركانها صيغة ومال وعاقده وعقود له ويمكن قبل للتقرير فيه وصيغتها كان يقول الامام أقررتكم بدار الاسلام أو أذنت لكم على إقامتكم بها على أن تلتزموا كذا جزية وتعتادوا الحكمنا أى الذى تعتقدون شجرة كزنا وسرقه دون غيره كشرية سكر ونسكاج مجوس ومحارم (وانما تؤخذ) أى الجزية (من حر) لامن رقيق لان الاخذ لظن الدم وهو محققون الدم (ذكر) لامن أننى ونخنى للآية (مكلف) لامن صبي ومجنون (له كتاب اشهر) أى ان له كتابا لم يعلم تمسك جده به بعد نسخه كما يأتى كتسك بهف ابراهيم عليه وعلى نبينا والانباء أفضل الصلاة والسلام (أو) شبهة كتاب نحو (المجوس) للآية والخبر المار تغليا لظن الدم (دون من تهود) بألف الاطلاق (آ) بأؤه من بعد بعثة الهوى *) أى لا تعتد لمن علمنا انه تمسك بدين بعد نسخه كمن تهود بعد بعثة عيسى أو تنصر بعد بعثة نبينا عليهم ما والانباء أفضل الصلاة والسلام وكذا عبدة الاوثان والشعن والقمر وشعورهم (أثلهما) أى الجزية الواجبة على كل شخص عنه تؤتتا (فى الحول دينار ذهب) لقوله صلى الله عليه وسلم لما فلما بعثته الى اليمن خذ من كل حالم أى محتلم دينارا أو عدله من العاقرة ثياب تكون بالعين رواء أبوداود وغيره ومعه ابن حبان والحاكم وظاهر الخبر

مصفاً للعقد بما قبله دينار والمثول تعين الدينار لكن بعد العقد به
 يجوز أن يأخذ عنه ما قبله دينار وعليه يعمل الخبر (وضعه) أي
 الدينار هو ديناران (من متوسط الرتب) ويؤخذ على وجه المماكة
 (ومن غنى أربع) والمماكة تسن للامام ومعلمها (إذا قبل) ذلك
 من ذكر فإن ائتمن من الزيادة وجب قبول الدينار به تبرأ الغنى وشده وقت
 الأخذ لا وقت العقد (واشترط) على سبيل التدب عليهم إذا صولحو إلى
 بلدهم (ضيافة) على غنى ومتوسط لا تفسير في الأصح (لنهم تزل) *
 من المسلمين (ثلاثة) من الأيام لما رواه البيهقي انصلى الله عليه وسلم صالح
 أهل آية على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يخرجهم
 من المسلمين وروى الشيخان الضيافة ثلاثة أيام (و) يلزمهم ان (يلبسوا
 القباراء) بكسرة الميمته وهو تغيير اللباس بأن يخط فوق الثياب بموضع
 لا يعتاد الخياط عليه كالكتف ما يخالفونه لون ملبوسه والاولى
 بالتماري الأزرق والرمادي والهود الأصفر والمجوس الأحمر والأسود
 ويكتفى عن الخياطة بالصمامة كما عليه العمل الآن (و) يغيرون أيضاً
 بأنهم (فوق ثوب جعلوا زائراً) بضم الزاي وهو خيط غليظة اللون يشد
 على الوسط ويكتفى بالغيار أو بالزائر كما يؤخذ من تغيير غير النظم بأو بل
 ومن تعبيره في بعض النسخ بما أوجعهما المتقول عن سيدنا عمر رضي الله عنه
 لئلا يكيد قاتلهم فلهذه تركه (و) يلزمهم ان (يتركوا ركوب خيل
 حربنا) نفيسة أو غيرها وكذلك البراذين النفيسة لأن في ركوبنا إياها
 أرها بالاعدا وهو عز للمسلمين وخروج بالخيل غيرها كيفال وحيرناهم
 ركوبها بالكاف وركوب خيل لأحد يد أو نحوه عرشاً (و) ان (لا يساووا
 المسلمين في البناء) فيمتعون أن يساوا وأجيرانهم المسلمين في ارتفاع بنائهم
 بأن يكون أنزل من منازلهم ولا يعلى عليه وخروج بالجار فيه كان
 أنفردوا بعمل بطرف البلد منفصل عنها فيجوز رفع البناء ويمتعون من
 أحداث نحو كنيسة كنيعة وصومعة للتعبدها يسلا دنائهم ان فتننا
 بالاصطفا وشروط كونها وشروط أحداث ما ذكر فلا يمتعون من
 لأحداث ويمتعون من دخول مسجد بلا إذن منا ومن ان يبيعوا مسلماً

خجرا أو يطعموه لحم خنزير ولا يمكن كافر من سكنى الجاز ولا يوتر
ولا يسافر في مجلس فيه المسلمون (وانتقض العهد) أى عهد الذمة (بجزية
منع) اداءها للمسلمين (و) يمنع (حكم شرع) أى منع انتقامهم له
(بتردد دفع) أى بسبب ذلك (لا) بسبب (هرب) من اداء الجزية
اَوْضَحَ الانتقام لحكم الشرع كما صرح به الناظم تبعاً للأمام والغزالي
والطحاوي وغيره. ما ذلك وهو ما في المنهاج وغيره وسواء اشتراط الانتقاض
بذلك أم لا كما اطاعه الناظم وقيد بالشرط فيما يأتي وكذا ينتقض (بالطعن
في الاسلام) أى أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم بما لا يعتقده
ككسبه الى الزنا أو الطعن في نسبه بخلاف ما لو وصفه على وفق اعتقاده
كقوله انه ليس بنبي أو انه قتل اليهود بغير حق فلا ينتقض بذلك وإن شرط
الانتقاض به (أو فعل بغير المسلمين) فينتقض العهد به كأن زنى بمسلمة
أو قتل مسلماً من دينه أو قطع عليه الطريق أو دل أهل الحرب على عورة لثا
(القتل) هو مبتدأ خبره بالطعن في الاسلام (لو شرط ترك) له عليهم أى
ترك الطعن والفعل المذكوران في العقد وشرط انتقاضه بفعل أحدهما
والا فلا يخرج عما ذكرناه عنهم المسلمين شركاً أو اعتقادهم في عزير والمسيح
عليهم أو على نبينا أفضل الصلاة والسلام والطهارات قوم وعيد فلا ينتقض
العهد بها وإن شرط وإذا انتقض العهد لم يبلغهم المأمن (والأمام خير) (*)
بأنف الاطلاق (فيه) بين القتل والرق والمن والعداء (كافي كامل
قد اسرا) فان اسلم قبل الاختيار امتنع هذا إذا انتقض بغير قتال أما إذا
انتقض بقتال فقتل

﴿ كتاب الصيد والذباح ﴾

بمعنى الصيد والذباح جمع ذبحة بمعنى مذبوحة والاصل فهم اقوله تعالى وإذا
حللتم فاصطادوا وقوله الأماذ كبتهم (من) كل (مسلم) يطبق الصيد أو الذبح
من ذكر أو أنثى (و) من كل (ذئب كتاب) أى كتابي بشرطه في الشكاح
(حـ) (*) بأنف التثنية أى الصيد والذبح سواء ذبح ما يستعمله هو أو الكلابي
أم لا كذبجه ابلأخلاقاً لما لك رضى الله عنه (لا) من (وثني) وهو طاب الوثن

(و) لا من (المجوس أصلاً) وهم عباد النار ولا من لا كتاب لهم فلا
اعتبار بصيدهم وتذكيتهم (و) فرع (يحل ذكاة أمة كتابية وصيدها
وان لم يحل منها لحمها) يشبهه (يعتبر في الصائدين أن يكون بصيراً وفي
الذابح أن لا يكون محرماً والمذبح صيد ويجعل ذبح أحمى وصي ولو غير محب
ويحنون وسكران لان أهم قصد اواراد في الجملة (والشرط فيما حلوا)
ذبحه من الحيوان (ان يقدر عليه) أى على ذكاة الحيوان المأكول البري
(قطع كل حلق) أى الحلقوم وهو مجرى النفس (و) كل (خري) بالهمز
مع فتح الهمزة وهو مجرى الطعام والشراب فلو ترك شيئاً من الحلق أو المجرى
ولو قليلاً ومات الحيوان ذكراً وحرام (حيث الحياة مستقر الحركم) أى
والشرط كون القطع المذكور حال استقرار الحياة في المقطوع أما
قطعا أو ما طناً أو فحصل الظن بانفعال الدم وتدفقه وبشدة الحركة بعد
القطع وغير ذلك واعتبرت الحياة المستقرة ليخرج ما إذا فقدت وكان
قد هاب بسبب من جرح أو انعدم سقف أو نحوهما لوجود ما يحال
الهلاك عليه أما إذا كان لمريض فيحل مع قدها ثم شرع في آلة الذبح
بقوله (يجرح) أى القاطع يجرح كيديدون نحاس وذهب وفضة ورمصاص
وخشب وغيرها (لا تحرق أو عظم) كالسن فلا يجوز لقطعهم ما لم يأنهر
الدم وكراهم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وما أحدثكم من ذلك
أما السن فعظم وأما الظفر فسدى الحية والحق بهما باقى العظام (وغير
مقدور عليه) من الحيوان المأكول البري حالة كونه (صيداً) ككثير
وحش وحماره وبعير انسى تو حش فذهب على وجه شاردا كما قال (أو البعير
تذ أو ترذى) أى سقط في بئر ونحوها وتعد ذر قطع حلقومه ومريشه قصير
أعضائه كلها ما لم يجانف أى عضو حصل (الجرح) أجزاً (ان يزهرن) نفسه
أى يخرجها (بغير عظم) أو تفر كما مر وتصل ذكاة الصيد أيضاً ما ذكره
بقوله (أو جرحه) أى بارسال سهم (أو موته بالسم) من الكلب أو الطير
(أو ارسال كلب جرح أو غيره) من جوارح السباع مما يجرح العبد
بنايه (من سبع) وفهد وغر (معلم) بالشروط الآتية (أو طيره) أى جرح
من جوارح الطير يجرح بظفره كالصقر والشاهين ونحوهما لقوله

تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين أي صيده وشرائط
 الجوارح المعلقة لصل صيدها أنه (يطيع) وأنه تنكروا طاعتها (غير مرة)
 بحيث يغلب على الظن تأديها وطاعتها أن تكون إذا أرسلها استرسلت
 وما حجت بأغرائه كما قال (إذا اشهر*) سواء كانت من السباع أو الطيور
 وأن تنكروا بحيث إذا اقتلت حيد المأكل منه كما قال (ودونك أكل) بل
 تحبسه للصائد لقوله صلى الله عليه وسلم فإن أكل فلا تأكل فأنما أمسكه على
 نفسه رواء الشيطان ومن طاعتها أن تكون بحيث (ينتهي أن يتجر*)
 في ابتداء الأمر بعد شدة عدوه (أنما يجعل صيد) إذا (أدركه*) بالوقوف
 (مبتأ) بسكون الماء بقم الجوارح له (أو المذبح حال الحركة*) بالوقوف أي
 وكذا إذا أدركه في حركة المذبح الاضطرابية أو أدركه وفية حياة
 مستقرة وذهذه به بلا تقصير منه كأن عدل السكين فبات قبل إمكان ذبحه
 أو اشتغل بطلب المذبح أو توجهه للقبلة فان مات بتقصيره حرم ولو شئت في
 التمكن من ذكائه حل في الأنظر **في تنبيه** قديقتي كلام التلهم
 أن التردى بإرسال السكب أو نحوه حلال والأصح خلافه (ومن) في الذبح
 زيادة على ما مر (أن يقطع الأوداج) جمع ووج يفتح الواو والدال وهما
 عرفان في صفحتي العنق يحيطان بالحنقوم فالولم يقطعهما حل (كما) بصربية
 البعير قائما*) على ثلاث قوائم معقول الركبة اليسرى والافياركا ويذبح
 حتى يقرب والغنم لا تتبع فلو عكس وقطع حلقوم الابل رابة ضيرها لم يكره
 والابرة يفتح اللام من أسفل العنق ويسن أن تكون البقرة أو الشاة مضجعة
 على جنبها الأيسر وتترك رجلها اليمنى لتستريح بغير يكها وتشد باقي
 القوائم (ووجه المذبح نحو القبلة*) نذبالانها أشرف الجهات (وقبل أن
 تصل) على النبي صلى الله عليه وسلم أي المذبح (قل بسم الله*) بأن تسمى الله
 سبحانه وتعالى نذبا وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن تقول
 بسم الله واسم محمد لا يسمه التثنية كما لا يجوز أن تقول بسم الله بالذكرة على
 المذبح قال الشيخان وأقضى أهل بخارا بتعريم ما يذبح عند لقاء السلطان
 تعري باليه ثم قالوا أعلم أن الذبح لله وبأسمه كالعجود له فمن ذبح لغير الله
 تعالى أوله ولغيره على وجه التعظيم والعبادة لم يفعل ذبيحته وكفر بذلك

كن "بعد لغيره" عبادة وان كان على غير هذا الوجه كان ذبح السكبية
تعظيما له لا انما ابنت الله تعالى اولاد النبي صلى الله عليه وسلم لانه رسول الله
اولا فبشارا بتقدم السلطان خلف ولا يكفر بذلك كما لا يكفر باليهود
لغير الله تذللوا وخضوعا وان حرم وعلى هذا القول بسم الله واسم محمد واران
اذبح بسم الله واتبرك باسم محمد فينبغي أن لا يحرم ويحمل اطلاق من نفي
الجواز عنه على انه مكروه لان المكروه يصح نفي الجواز عنه (وسم في
أخصية وكبرا) بالالف المبسوطة من قول التوكيد الخفيفة لانها أيام تكبير
(وبالهاء بالقبول فاجمرا) فداقة قول اللهم منك واليك فتقبل مني ولو
قات كما قبلت من ابراهيم خليلك ومحمد عبدك ورسولك صلى الله عليهما
وسلم لم يكره ولم يحسن **في تنبيه** يوجد في بعض النسخ وقبل ان تصلي بدل
تصل وهي صحيحة أيضا اذ تنسب التسمية عند التذكية بقطع أو جرح أو
اوارسان جارحا وسهم أو عض جارحة سيد أو اصابة السهم اياه

باب الأخصية

بضم الهمزة وكسرها وهي اسم لما يذبح من التمتع تقربا الى الله تعالى يوم
عيد النحر الى آخر أيام التشريق وسبقت بأول زمان فعلها وهو الضحى
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر اى صل صلاة
العيد وانحر التمتع وخبر مسلم عن انس رضي الله عنه قال خشي رسول
الله صلى الله عليه وسلم بكيتين المحلين اقرنين ذبحهما بيده الشريفة وهما
وكبر ووضع رجله على فخا حهما والامح قبل الايض الفالس وقيل الذي
يباضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك وابست الأخصية واجبة بل هي
سنة كفاية (ووقتها) أي اول وقت التضحية (قدره) لا مكرهتين من
الطلوع (لأنه) (تنقضي) تلك الصلاة (و) قدر (خطبتين) أي يشترط
مضي قدر ركعتين وخطبتين خفيفات بعد طلوع الشمس (وضن من بعد
ارتفاعها) أي النجس كرمح وريق وقت الذبح (الى) (غروب شمس آخر
(ثلاثة) أيام) (التشريق) المتصلة بعاشر ذي الحجة (ان تكملها) بالالف
الاطلاق سواء الليل والنهار ولكن يكره الذبح ايلا فلذبح قبل ذلك

او بعد ولم تقع الشخصية نعم ان لم يذبح الواجب حتى فات الوقت ذبحه قضاء
و (من واحد ضان) أى يجزى عن شخص واحد شاة ضان جذعة (له حول
كل) * وطعن في الثانية (أو معز في ثاثة الحول دخل) * بعد استكمال
الحولين (كبقرة) وهى التى اهاستان وطعنت في الثالثة (لكن) ثنية (من
السبع كفت * وابل) بالجر مطلقا على بقرة حال كونها (خمس سنين
استكملت * ودخات في السادسة فى انها تكفى عن سبعة والبقرة عن
سبعة) * تنبيه * أفضلها سبع شياه ثم بعير ثم بقرة ثم ضان وشاة أفضل
من مشاركة بقدرها فى بدنة او بقرة تلبيس مسلم عن جابر بن رافع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة والبقرة عن سبعة (ولم تجز بينة
الهزال) * وهى التى ذهب نخها من شدة هزالها (و) بينة (مرض و)
بينة (عرج) بحيث تسبقها الماشية الى الكلا الطيب ولو عرجت عند
اضطجاعها للذبح كقال (فى الحال) * وهو الاصح وبينته عوركا لعلماء كما
يأتى ولا يضرب سيراها بخلاف سيرا الحرب لانه بنفسه د اللحم والود لشوه
الدهن (وناقص الجزء كبعض اذن) * لا يجزى لذهاب جزءه كقول منته نعم
لا يضرب قطع فلقه لحم يسيرة من عضو كبير كنفذ لان ذلك لا يظهر ذكروه فى
الروضة وأصلها وتجزى المخلوطة بلا ضرع وألية بخلاف المخلوطة بلا اذن
لان الاذن عضو لازم غالبا (او) ناقص بعض (ذنب) لا يجزى أيضا
(كهوى العين) * ولو بقيت الحذقة (أو العمى) فيضرب من باب أولى
(أو قطع بعض الالبسة) * وقطع الكل من باب أولى (وبما نقص قرنها
والخصية) * فلا يضرب فواتهما لان النقص يزيل اللحم طيبا وكثرة القرون
لا يمتلئق بها كبير غرض وان كانت ذوات القرون أفضل من غيرها نعم ان
انكسر القرن وأثر انكساره فى اللحم ضرب كما نقله الشيخان عن القفال
* تنبيه * يس فى الشخصية استسمانها لقوله تعالى ومن يعظم شئعته
الله قال العلماء واستسمان الهدايا واستحسانها وان لا تكون مكسورة
قرن ولا فاقدة (والفرض) فى الشخصية نقل (بعض اللحم) يتصدق به
(ولو ينز ر) أى قليل أى يطعم الفقراء والمساكين ما ينطق عليه الاسم
لقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير والمراد بالتصدق غلبت الفقير الشامل

للسكين ولو واحد اشيا من لجه هانسا لامطبوخا ومؤنة الذبح على المفصى
فلا يعطى الجزار منها شيأ وله الطعام الاغنيا منها الاتعليكهم وبأ كل ثلثا
ويتصدق بالباقي والافضل التصديق بكله الا لقماتيركبا كلها كما يأتي
ويتصدق بالجلد او يتفقه في استعماله وله اعارته دون يعسه واجارته
(وكل) أيها الضعى (من المندوب) نذا اقتدا به صلى الله عليه وسلم فانه
كان يأكل من كبد أمهيته (دون التذرع) فيحرم الاكل من أمهيته
والمراد الواجب نذرا أو غيره كما في الكفارة سواء أوجب بالتزام
كالواجب بالتذرع بغيره كدم القران والتمتع فلوأكل منه شيأ وجب
عليه مثل ماأكله على الاصح (وخاتمة) يس لمريد الاضحية ان لا يأخذ
شيأ من شعره ولا ظفره في عشرة ذى الحجة حتى يضحي بغيره مسلم اذا رأيت
هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليسل عن شعره وظفره وفي
رواية فلا يأخذ من شعره واطفاره شيأ حتى يضحي

باب العقيقة

وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين يولد وشعر ما يذبح عند خلق شعره
وهي كالأضحية في احكامها الا بالتصدق باللحم وهو في ويندب ان يعطى
رجلها للقبيلة والاصل فيها اخبار كخبر الولد مروهون بعقيقته فذبح عنه
يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى (تسن) أي العقيقة (في سابعه) أي
سابع ولادة المولود فهو أفضل من غيره ويحسب منها يوم ولادته ويسن
ذبحها في صدر النهار وعند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها اسم الله
وأنه أكبر اللهم مثلك واليك اللهم هذه عقيقة فلان ولا يكره تسميتها عقيقة
خلاف ابن أبي الدم (واسم حسن) أي والسنة تسعيتها يوم السابع باسم
حسن ولو سقطا كعبد الله وعبد الرحمن ويكره باسم قبيح وما يتطير به فيه
كنافع وأفلح ونجيب وبركة وست التماس أو العلماء ونحوه أشد كراهة
ويحرم بملك المولود وشاهن شاه (و) س (خلق شعره) بعد الذبح والتصدق
برتبه من ذهب أو فضة (والاذان في الاذن) العيني والافامة في اليسرى
ويحذف بقرنان لم يكن فيعلو (والشاة للأنثى) أي وانلختي كما قاله الاستوي

(والغلام شاتان) ويحصل أصل السنة في حقيقة الغلام بشاة (دون الكسر للفظ م) فلا يسن بل تفصل الأعضاء تقاؤا لسلامة أعضاء الولد ويسن أن تطبخ بماء قنأ أو لا بجلاوة أخلاق الولد ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلو والعسل وإن تطعم للفقراء كالأخصية ويعتق المهرم أولى من أن يدعوه **﴿خاتمة﴾** لا بأس بلطخ رأس الولد بزعفران أو خلوف ويسن تهنئة الوالد بالولد بأن يقول بارك الله لك في الموهوب وشهـ كرت الوهاب وبلغ أشده وورقته برة ويسن أن يردده على المهني فيقول بارك الله لك وبارك عليك وجزاك الله خيرا أو رزقك الله مثله أو جزاك الله ثوابك وضو ذلك والله اعلم

﴿باب الأطعمة﴾

أي ما يحل منها وما يحرم والأصل فيها آية قل لا أجد فيها أوصى إلى محرما الآية وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (يحل منها) أي من الأطعمة طعام (طاهر لمن ملك) أي ملكه سواء أكان جادا أو حيويا بخلاف غير الطعام كالزجاج والحجر والخيط والبصاق وبخلاف الخبث ويحل أكل دود الفاصكة والخل وضوحها معها وإن مات فيها لا منفردا ثم شـ من الناطم للطعام الطاهر بقوله (كتبته من الجراد والبعث) وهو ما يعيش في البحر وإذا خرج منه كان عيشه عيش مذبوح وإن كان نظيره في البر بحر ما لم يرا حل لنا ميتتان ونحوه وهو الطهور وماؤه الحل ميتته ويحل أكل البذر وقروصه وطير كدجاج وحمام وضبع وبربوع وبنت هرم وقتقت لأنهم من الطيبات (وما يغلب) بكسر الميم من الطير كباز وصقر (وناب) من السباع (يقوى) أي يعدوه على غيره (يحرم) كالتساح وابن آوى) بالمد بعد الهمز وهو فوق الكلب طويل الخفاف والأظفار فيه شبه من الذئب وشبهه من الثعلب والأسد وخرج مائة ضئيف كضبع (أو) ورد (نهر تحريمه) كما في آية حرمت عليكم الميتة وما تولد من حرام له حكمه في التحريم وإن كان أحدا عليه حلالا تغلبا للحرام كما قال (أو يقرب منه) كالغزال المتولدة من الحجر والخيل ويحرم

ما نهي عن قتله كخطف ونحبل او امر به تله كحبة وعقرب وحدة وفارة
 لان النهي عن قتل شيء والا امر به يقتضي حرمة كانه يحل كل الخيل اما
 ما لم يرد فيه نص يحل ولا حرمة فيرجع في حله وحرمة الى استطابة العرب
 واستخبائهم كما قال (كذا ما استخبه العرب *) أي عدوه خبيثا فيكرم
 تكشرات وهي سفار دواب الارض كغنساء ودودة ودرة وطاوس وذباب
 (لا ما استطابته) فيحل (ولا يضطر) العصوم (حل *) بالوقف الا كل
 (من ميتة) ولو من ميتة آدمي غير بني اى والمراد ان يأكل منها (ماسد)
 بالهمزة والمجتمعة (قوة العمل *) أي ماسد مرقه اذا لم يجد حلالا يأكله
 وخاف على نفسه موتا أو مرضا مخوفا أو أجهده الجوع وعيل سببه اى جاوز
 تلف نفسه وسلامتها على السواء وفرض ذلك قال تعالى فن اضطر غير باغ ولا
 هاد أى سدا للجوع فلا اثم عليه ولا يباح ذلك للعاصي بسفوره وكذا المشرف
 على الموت لانه حينئذ لا ينفع * تنبيه * تذكره الحلاله من نعم ودجاج
 وغيرها ما أى يكره تناول شئ منها كلبها ويضها والجهل او كرمها بلا حائل
 اذا تغير لجهلها الى ان تلف طاهر اذ تطيب او تطيب بنفسها من غير شئ
 ويكره الحمر تناول ما كسب بمخامرة نجس كجماعة وكس والاجر على
 زبل او نحوه * فائدة * لا يكره اخذ الاجرة على الرقية ولا الاكل عما
 أخذ منها للاخبار الصحيحة * خاتمة * كان أهل الجاهلية يتقربون
 الى الله تعالى باربعة أمور أبطلها الله تعالى بقوله ما جعل الله من بحيرة
 ولا سائبة الآية فالبحيرة هي التي تنبع خمسة أبطن آخرها ذكرك ريشق
 ما لكها اذ نمتا ويخلى سبيله ولا يتفعم ولا بد منها بل يحلها الا يضيق
 والسائبة نوعان احدهما العبد يعقده منكم سائبة أى لا يتفعم به ولا
 بولائه والثاني البعير يسديه منكم لقضاء حوائج الناس عليه والوسيلة
 نوعان احدهما الشاة تنبع سبعة أبطن عناقين عناقين ذن تنبع في الثامنة
 جد باوعناقا قالوا ولدت أختها فلا يذبحونه لاجلها ولا يشرب ابن الام الا
 الرجال دون النساء وجرت مجرى السائبة والثاني الشاة كانت اذا نمت
 ذكرا ذبحوه لالهتهم أو أنثى فلهم أو أنثى وذكرا قالوا وولدت أختها
 ولم يذبحوه لالهتهم والحامى هو الفعل الذى يضرب فى ابل الشخص

عشرتين فما كثر في حق سبيله ولا يطرد من ماء ولا مرعى ويقولون الآن قد
حى ظهره فلا يفتنهون من ظهره بشئ

﴿باب المسابقة﴾

على الخيل والسهام وضوهما فالمسابقة قسم المناضلة وهي ستة اذا قصد بها
التأهب للجهاد قال المزي رحمه الله تعالى وهذا الباب لم يسبق الشافعي الى
تصنيفه (تصح) أى المسابقة (في الدواب) كالتخيل وهي الاصل لانها تصلح
للكرواقر بصفة الكمال ويطبق بها ماله خف أو حافرة فلا تصح على الطيور
كمسابقة الحمام ولا على الصراع (و) تصح المسابقة في (السهام) العربية
وهي النبل والهجبة وهي النشاب والمسلات والأبرص كما جزم به في أصل
الروضة وكذا رماح وأجبار باليد وبالقلاع وكل نافع في الحرب لخبر لا سبق
الا في نصل أو خف أو حافر رواء الشافعي وغيره ومحمد بن حبان وقيس
بما فيه كل آفة حرب بخلاف غيرها كبندق وعموم وكرة صولجان وشطرنج
فلا تصح المسابقة عليها وتصح المسابقة (ان علمت مسابقة المرامي) بالذراع
أو بالمشاهدة وهو الموضع الذي يتد ثابته والغاية التي ينتهيان اليها (و)
علمت صفة (المرمي) من كونه مبادرة بان يدير أحدهما بأصابة العدد
المشروط أو محاطة بان تقابل أصابتهما ويطرح المشترك فن زاد بعده
كذا استحق المال المشروط والاطلاق محمول على المبادرة لانها تغالب
تفسيه (الاصح ان صفة الرمي المذكور لا يشترط بيان أو يشترط امكان
سبق كل من الراكبين والرامي واما كان قطعه المسافة بلاذور وتعيين
المفرسين ولوباوصف وبيان اليا دى الرمي ولو بينا صفة المرمي في الاصابة
من قرع وهو اصابة السن بلا خدش له أو خرق بالمججمة والراى وهو ان
ان ثقبه ولا يثبت فيه أو خسق وهو ان يثبت فيه أو مرق وهو ان يغذمن
ابطاب الآخرة تابع وان اطلقا اقتضى التفرع لانه المتعارف (سواء)
في صحة المسابقة فيما ذكران (يظهر المال) المعلوم جنسا و قدرا وصفة
(شخص منهما) كقولهم ان سقتني فلان على كذا وان سقتني احزرت مالى ولا
شئ لي عليك (او) يظهره (آخر) غيرهما كقول الامام أو غيره من سبق

منسكافه في بيت المال أو على كذا أو (إن أخرجنا) أي جعلنا المتسابقين
 المال من جانيهما (فهو قرار) بكسر الهمزة وفتحها (منهما) لان كلامهما
 مترددين ان يغتم ويغرم وهو صورة القمار المحرم (الاذا) دخل (محلل
 بينهما) فيجوز بشرط المسكافة في المركوب وما يرمى به كقال (ماضته كفؤ
 لماضتهما يغتم) المال (ان يسبقهما) جاءهما أو مرتباً وان سبقاه (ان
 يغرمهما) باللف الاطلاق شيئاً وان سبقاه وجاءهما لا شيء لاحد وان جاء مع
 أحدهما وتأخر الآخر فالهذه النفسه ومال المتأخر للمحلل والذي معه
 لانهما سبقاه وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فالآخر لا أول لسبقه
 الاثنين

باب الايمان

نجمع بين والا - لهما قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله
 باللغو في أيمانكم وأخبار كثير البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف
 لأولي قلب القلوب واليمين والحلف والايلاء الفاسط مترادفة وهي شرعا
 متعدي في ما لم يجب وقوعه ماضيا كان أو مستقبلا نقيا أو اثباتا صادقة كانت
 اليمين أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به والكاذبة مع العلم بالحال تسمى بين
 الله ومن لانها تغمس صاحبها في الاثم أو النار وهي من الكبائر (واعلم
 يصح) أي اليمين (باسم الله) تعالى وهو لا يستعمل غيره كواثقه والرحمن
 والاله ورب العالمين ومالك يوم الدين ولا فرق بين ما كان من أسماءه الحسنی
 أو لا كالذي أعبد أو أمجد له أو صلى له ولا تدين في ذلك فلو قل أردت غير
 الله لم يقبل ظاهرا ولا بالحنالان اللفظ لا يصلح لغيره (أو صفة) من الصفات
 التي (تختص بالاله) فهو جل كقوله وعزته وجلاله وعظمته وعلمه وقدرته
 ومشيئته وحده والقرآن والمصحف وحرمة وكبريائه وكلامه وسمعته وبقائه
 فتعبد اليمين بكل منها ما لم يرد به غيره كأن يريد بالعزة والجلال والعظمة
 والمشيئة والبقاء والكبرياء ظهوراً ثارها على الخلق وبالعالم المعلوم وبالقدر
 المقدور وبالحق العبادات وبالقراءة الخطبة أو الصلاة وبالمصحف الورق
 والجلد وبالكلام الحروف والاصوات الله عليه وبالسمع السموع وأما اسم

الله تعالى بالاطلاق عليه وعلى غيره قليلا كالرحيم والرب والمالك فتعتقد
 بعينه بذلك أن قصدها أو المطلق لا أن نوى بها سواء تعالى لاحتمال اللفظ له
 وأن نواه وخرج باسم الله وصفته الخلف بغيرها كالنبي والكعبة فلا
 يتعبد بذكره وكقول الشخص ان فعلت كذا فانا يهودي أو يري من الله
 ورسوله أو نحو ذلك فلا كفارة بالخث فيه ثم ان قصد تبعيد نفسه عنه لم يكن
 وليقل ندبا كما صرح به النووي في نكته لا اله الا الله ويستغفر الله تعالى
 وان قصد الرضا بذلك اذا فعله كفر في الحال وتنفق الدين بالتزام قرينة أو نذر
 كما قال (أو التزام قرينة أو نذر) أي أو كفارة كقوله ان كملت زيدا أو ان لم
 أكمله فعلى صلاة مثلا أو نذر أو كفارة عين وهذا نذر العاج وسبأ في الكلام
 عليه في باب (لا اللغو) بان سبق لسانه الى لفظ الدين بلا قصد كقوله في حال
 غضبه أو بواجب أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى (أو سبق اللسان
 بغيره) الى لفظه بلا قصد كان حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره فلا
 تتعبد اذا لا قصد به ما تحقيق شيء وجعل صاحب الكافي من اللغو ما اذا
 دخل على صاحبه فأراد أن يقرم له فقال لا والله وهو عما حمت به البلوى
 وحروف القسم ثلاثة الباء نحو بالله والتاء نحو بالله والواو نحو والله ولو قال
 الله مثلا وضم أو فتح أو كسر أو سكن فمكناية **فائدة** يتقطع حكم
 الدين بالخطأ لالها كان وقت حلفه جده واقطعت أو بر في عيته أو حنث فيها
 وباستثناء جسيمة الله متصل بالحلف ان نواه وأفتى بعض الأكابر مشايخنا فيمن
 حلف انه لا يكلم فلانا لا في شيء أنه ان كلمه في شيء بر وأخلت عيته أو في غيره
 حنث وأخلت عيته (وحالف لا يفعل الامرين) نحو ليا كل هذين
 الرغبةين مثلا (لا حنث بالواحد) أي بفعل الواحد (من هذين) **فائدة** ما لو
 حلف لا يفعل كلامهما كان أعاد حرف النفي كقوله والله لا أكمل كذا ولا
 كذا فانه يحنث باحدهما (وليس) الحالف (حاشا اذا ما وكلا) بالاب
 الاطلاق (في فعل ما يحلف ان لا يفعل) **فائدة** بالاب الاطلاق سواء العقود
 والحلول أو غيرها غير تزوجه كالحلف لا ينكح أولا يتزوج فانه يحنث بعقد
 وكيله لان الوكيل في قبول النكاح سفير يحض لا بدله من تعبئة الموكل
 فروع مشورة **فائدة** لو حلف لا يحلق فامر غيره فله لم يحنث في أصح الوجهين

ولو حلف لا يأكل خبزاً حنت بكل خبز كان ولو خبز أرز في غير بلد برستان ولو
 حلف لا يدخل داراً فحمله غيره ودخل به حنت إن كان ذلك ما دونه كما لو ركب
 دابة أذا فعل منه سبب إليه لا مع سكوته فلا حنت وإن تمكن من الاستماع
 أذ لم يوجد منه حقيقة ولا حكار ولو حلف لا يدخل داراً فنزل من سطحها إليها
 حنت ولو حلف لا يدخل بيتاً حنت بدخول بيت شعراً وأدام وهو أجداد أرواح
 سواء القروى والبدوى لو وقع اسم البيت على الكل لغت ولا يحنت الحالف
 على البيت بدخول المسجد والكعبة والغار والجليل والطا حونة والحمام
 والبيعة والكثيرة لأنها ليست بالأبواب والبيت انما يقع عليه بضرب تشديد
 ولو حلف لا يسكن أو لا يسافر أو لا يركب أو لا يلبس وهو بهذه الصفات
 فاستدام حنت وكذا كل ما يتقدر به بخلاف ما لا يتقدر به كالأحلف
 أن لا يتزوج أو لا يتطيب أو لا يطأ أو لا يصلى وهو بهذه الصفات فاستدام
 لا يحنت ولو حلف لا يأكل هذه الثمرة وهي في فم ولا يخرجها ولا يمسكها
 برأ كل بعضها وبأخرجه من فمها لا في الحائل لأنه لم يأكلها ولم يخرجها
 ولم يمسكها ولو حلف لا يأكلها فاختلطت بغيرها كالهاتمة لم يحنت
 والورع تحثت نفسه أو لا يأكل حنطة فأكل دقيقاً أو سويقاً منها
 أو عجيناً أو خبزاً لم يحنت أو لا يأكل لحماً فأكل ألبنة أو شحمها فحنت
 شحم ظهر وخنثياً ولم يغبر لحم النعم والصيد والطيور والطيور ولا يأكل
 رطباً فأكل تمر أو ولو حلف لا يأكل رطباً فأكل زبد أو جبناً أو لا يأكل
 خبزاً فأذاه وشربه أو لا يشرب شياً أفاد أنه لم يحنت في هذا كله ولو حلف
 لا يكلم الناس حنت إذا كلم واحداً كما لو قال لا تأكل الخبز يحنت بما
 أكل منه ولو حلف لا يكلم ناساً حمل على ثلاثة كذا مخرج الشيطان
 وخاف ابن الصباغ وغيره * ثم شرع الناظم في كفارة اليمين بقوله (كفارة
 اليمين عتق رقبة * مؤمنة سليمة من معيه) * أى عيب يحل بالعمل كما سبق
 في الظهار (أو عشرة) يسكون الشين المججمة (تمسكوا) أى مساكين
 (قد أدى) * أى دفع (من غالب الأقوات) يبلى المكفر (مدامداً)
 لكل واحد فتكون الامداد عشرة (أو كسوة) للعشرة (بما يسمى
 كسوة) * وقد بينها بقوله (تواقباء أو رداء أو فروة) * أو أزاراً أو حمامة

أوسراويل او متديلا أو مقنعة او طيلان صوفا وكتانا وقطنا وشعرا ولابدا
اعتيد اليه ولو نادرا ولا يشترط كونه مخيطا ولا ساترا له ورته (وعاجز)
عن واحد من الثلاثة حسا أو شرعا (صام) حقا (ثلاثا) أى ثلاثة أيام
(كالرفيق *) ولو مكتابا حيث لم يأذن له سيده فيكفر باليوم لا المال
(والافضل الولا) بين صومه ما خروجا من خلاف من اوجبه (وجاز)
التفريق *) بينها لبناتها على التحفيف

باب النذر

بالجمعة هو اقامة الوعد بخيرا وشرا قال الماوردي الوعد بخير خاصة
وقال غيره التزام قرينة غير واجبة علينا كما يأتي والاصل فيه قوله تعالى
وليوفوا نذرهم وخبر البخاري من نذر ان يطيب الله فليطعه ومن نذر ان
يعصى الله فلا يصح وأركان ثلاثة ناذر ومنذوره وصيغته (يلزم) أى النذر
(بالتزامه) أى الناذر البالغ العاقل المسلم (لقرينة) غير واجبة وجوبين
كما قال (لا واجب العين) فلو نذر ان يصلى الخمس لم يصح نذره (و) لا (ذى
الاباحة) أى المباح كما كل وفوه فلا يصح نذره لخبر ابن داود ولا نذر الا فحشا
انتبه وجه الله (باللفظ) أى لمزم القرينة باللفظ كذا اثر العقود فلا يكفي
الاتزام بالقلب وانما يلزم النذر بالتزام قرينة الى آخره (ان علقه
بنعمة * حادثة او اندفاع نعمة *) كقوله ان رزقنى الله تعالى ولدا اوفى الله
مريضى فعلى كذا (او تجزأ النذر كنه على * صدقة) او صوم او اعتكاف
أو عتق فيلزمه وهذا احد نوعي نذرات تبرر والتعرب الى الله تعالى من غير
تعليق بشئ و (نذر المعاصي ليس شئ *) بالوقف بلفظة ربيعة أى ليس
ينعقد (ومن يعاق فعل شئ) من أفعاله (بالغضب * او ترك شئ) منها
(بالتزامه القرب *) أى ما يسمى قرينة غير صادية التبرر واليمين وهو الباج
يفتح اللام نحو ان فعلت كذا او ان لم أفعل كذا فعلى كذا (ان وجد
المشروط) فعلا وتر كفاقت (ألزم من خاف *) بالخلاء المحمة كقارة
اليمين مثل ما سلف *) فى الباب قبله (كجابه) أى بهذا الحكم وهو ان فيه
كفارة يمين (افق الامام الشافعى *) رضى الله تعالى عنه وعليه الامام أحمد

وجماعة من الصحابة والتابعين (وبعض أصحابه) أي الشافعي كالغوري
والإمام والقوري والخوانساري وغيرهم (كل رافعي) (رحمهم الله تعالى
لأنه بسبب اليمين) (أما) شيخ الإسلام أبو بكر بن أبي شيبة (الثوري) رحمه الله
تعالى (فقال خبراً) (أي الحالف) (ما) (بزيادة) (ما) (بين تكفير وما قد نذراًه)
بأنف الاطلاق أي قال هو مخير بين كفارة يمين وما التزمه لوجود شبهة
اليمين والنذر (ومطلق القرية) كأن نذر صلاة وأطلق (نذر ما) (أي
يلزمه نذر أي أقل واجب في الشرع لا أقل جائز فيه ومثله بقوله (نذر الصلاة
ركعتان فأشما) (لأنه أقل واجب في الشرع وهو الصلوة هذا إذا أطلق
فإن قيد بأن قال أصلي فاعاد فله العودة طعناً (والعتق) مطلقه (ما كفارة
قد صلا) وهو عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب نزيلاً له على واجب
الشرع كما في نذر الصلاة وهو المنصوص في الامم ومقتضى كلام الرافعي وصح
الثوري حمل نذره على جائز الشرع فيجوز عتقه الكافرة والمعيبة قال وهو
الاربع عند الأكثرين والراجح في الدليل أن الأصل براءة الذمة والقصد
من العتق تخليص الرقبة بخلاف القصد من الصلاة وأن نذر صفة وأطلق
لزمه أقل مقول كما قال (صدقة أقل ما تقول) (والصوم المطلق أقله يوم
بضاعة) لوقال الله على أن ادعوه باسمه الأعظم يدعوه بتسعة وتسعين اسماً
قال الأذري وأظهر أنه أراد بذلك الاسماء الواردة في الخبر انتهى وكأنه
في ذلك على أنه لم يبين عنده الاسم الأعظم والافعل ما نقله البتديجي عن
أكثر أهل العلم من أنه الله أو على ما نقله الثوري عن بعض الأئمة المتقدمين
من أنه الحى القيوم فالوجه الاكتفاء بالظاهر

كتاب القضاء

أي الحكم بين الناس والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وإن
أحكم بينهم بما أنزل الله وأخياركم خير للصالحين إذا اجتهد الحاكم فأخطأ
فله أجر وإن أصاب فله أجران وفي رواية صحيح الحاكم استأذنها فله عشرة
أجور وروى البيهقي خبراً إذا جاس الحاكم للحكم بعث الله تعالى له
ملكين يسدانه ويوقفانه فإن عدل أقام عتده وإن جار عرجا وتركاه
(وأنما يليه) أي القضاء (مـ) فلا يتولاه كافر ولو على كفار (ذكركم)

فلا يتولاه امرأة اذا يلقونها بمجايسة الرجال ورفع صوتها بينهم والخطي
كل امرأة (مكاف) فلا يليه سبي ومجنون (حر) فلا يليه رقيق ولومبعضا
لنقصه وعدم فراغه (سبيع) فلا يليه اصم (ذو بصر) فلا يليه اعمى
(ذو بقة) فلا يليه مغفل (عدل) فلا يليه فاسق (والخلف) فلا يليه اخرس
وان فهمت اشارته (وان * يعرف احكام الكتاب والسنة) فلا يليه
جاهل بالاحكام الشرعية (ولغة) اى معرفة طرف صالح من لسان العرب
لغة ونحو (والخلف) الواقع بين العلماء (مع اجماع) اى وان يعرف اقوال
العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا لثلاثا فهم في اجتهاده
(وطرق الاجتهاد بالانواع) المتعلقة به ليستفيد الاحكام الشرعية منها
من انواع القرآن العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والناسخ
والمنسوخ ومن انواع السنة المتواترة الاحاد والمرسل والمستند وحال
الرواية وقوة وضعفها ويعرف ايضا سبيل القياس وخفيه ويمنع منه من
فاسده ولا يعتبر التجربى في هذه العلوم بل يكفي معرفة جمل منها فان تعذر جمع
هذه الشروط كفى في زماننا فولى سلطان ذو شوكة فاسقا راضوخه فغذضاؤه
لا ضرورة (ويستحب) كونه (كاتبيا) ولا يشرط لانه قد يكتب الى غيره
ويكتب غيره اليه فلا يحتاج الى كاتب ولا الى قارئ (ويدخل) في باب الله
حكمه (بكرة) يوم (الاثنين) يدرج الهمزة فان تعدد فالحكميس والا فالسبت
(ووسطا ينزل) ليلة اوى التام في قصده (ومجلس الحكم يكون بارزا)
اى ظاهر المهدى اليه كل احد (متسعا) حتى لا يزدحم فيه المصوم (من
وهج حر) مؤذ (حاجزا) اى معونا من وهج حر وأذى برد وريح وغبار
ودخان (بكرة) القضاء (بالجد حديث تصدا) بأف الاطلاق (حكم)
صوته عن ارتفاع الاصوات واللفظ الواقعين بمجلس الحكم عادة (خلاف
ما لا واحد) فعندهما لا يكره القضاء فيه اما لو اتقت قضية او قضايا في
وقت حضوره في المسجد لالة او غيرها فلا بأس بفصلها (و) يكره للقاضي
حال جلوسه للحكم (نصب حاجب) بحجب التام عن الوصول اليه لخبر من
ولى من أمور الناس شيئا فاحجب بحجبه اقل يوم القيامت رواه ابو داود
والحاكم وصححه اسناده (و) يكره اتخاذ (واب) يمنع التام ويغلق الباب

ذوبهم (بلا عذروا) اي وان كان له عذر كزجة (فامينا عاقلا) ينصيه
 واستحب ابن خبيران كونه كهل كثير السعة على الناس (وحكمه) اي
 القاضى (مع ما يحذر فسكره) بالوقف (كغضب لحظ نفس) لا لله (يكروه) *
 بالوقف تنزيها (ومرض وعطش وجوع) * مفرطين و (حقن) و (نعاث)
 غلب عليه و (ملل) اي تعب (وشبع) * مفرط وشديد (حرو برد) وغلبة
 شهوة (فرح وهم) * مفرطين (والقاض) بحذف الباء لا وزن المتصف
 بهذه الاشياء (في ذى) الاحوال (نافذ للحكم) * مع الكراهة وخرج بقول
 الناظم لحظ نفس الغضب لله تعالى وقد استثناء الامام والبقوى وغيرهما
 واستغفره في البصر قال البلقيني والمعمد الاستثناء لان الغضب لله تعالى
 يؤمن معه التعدى بخلاف الغضب لحظ النفس وقال الاذرى الرابع من
 حيث المعنى وانما هو قولنا مطلقا لا حاديا وكلام الشافى والجسمه ور
 انه لا فرق لان المخذور تشويش الف كرو ولا يختلف بذلك و (تسوية
 الخصمين في الاكرام) * لهـ ما (فرض) بالتكوين على القاضى في
 دخول عليه باذن له ما فيه وقيام اهما ونظر اليهما واستماع لكلامهـ ما
 وطلاقة وجهه لهما وجواب سلام منهما ويجلسهما ان كانا شريفيين بين يديه
 أو أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله (وجاز) للقاضى (الرفع بالسلام) *
 في محاسبة كافر ومسلم بان يجلس المسلم اقرب الى القاضى ومثل المجلس
 سائر وجوه الاكرام * تنبيهه للقاضى ان يقول للخصمين اذا حضرا
 عنده تكلما اوليتكلام المدعى منكأوله ان يسكت عنهما حتى يتدنى
 أحدهما بالكلام واذا اجتمع مدعون قدم وجوبا السابق غالبا ان سلم
 فان جاؤا معا أو مرتبا وجهل السابق اقرع بينهم وقدم من خرجت قرعته
 اعلى كان ثم مسافرون مستوفرون أو نسوة أوهما فانه يسن تقديم
 المسافرين على المقيمين ولونسوة ويقدمه على المقيمين ان قلوا ولا يقدم
 السابق الابدعرة واحدة (هدية الخصم ان لم يعتد) * أى للقاضى الذى لم
 يعتد اهداء الخصم له (قبل القضاء حرم) أنت على القاضى (قبول ما هدى) *
 اليه من أهل عمله لخبره دايا العمل غلول بخلافها من غير أهل عمله
 فانها لا يحرم قبولها كما في الروضة كاصلها ويوجد في بعض النسخ بدل قوله

لمن كره بالكاف فقلها يكون معنى كلامه هدية أن له خصومة إلى القاضي
 حرام أي فيسرم عليه قبولها ولو عهد ذلك منه قبل القضاء مكن لم يعتد قبل
 القضاء الهدية إلى القاضي ولا خصومة له فانه يحرم على القاضي قبول
 هديته في محصل ولا يتموم مثل الهدية الضيافة والهبة وأما الرشوة وهي
 ما يذل له ليحكم بغير الحق أو يجتمع من الحكم بالحق فحرام سلفا
 وتنبية قال السبكي ولا يلتحق بالقاضي في الأهداء المار بالمفتي والواعظ
 ومعلم القرآن لانهم ليس لهم اهلية الالزام والاولى في حقهم ان كانت
 الهدية لاجل ما يحصل منهم من الفتوى والوعظ والتعلم عدم القبول
 ان يكون عملهم خالصا لله تعالى وان اهدى اليهم تودد او تحصيل العلم
 وصلاحيهم فالاولى القبول وهذه هدية السلف وأما اذا أخذ المفتي الهدية
 ليرتض في الفتيا فان كان بوجه باطل فهذا رجل فاجر يبدل أحكام الله
 تعالى ويشتري بها غنا قايلا وان كان بوجه صحيح فهو مكر وه ويحتمل تحريمه
 (ولم يجز تلقين خصم مدح) جنة لما فيه من كسر قلب الآخر (ولا تعيين
 قوم) من الشهود (غيرهم لن يقبلا) بألف الاطلاق أي لا يتخذ شهودا
 معينين لا يقبل غيرهم لان فيه اضرارا بالناس (وانما يقبل قاض) في بلد
 الخصم الغائب (ما كتب) أي الكتاب الذي كتبه (قاض) ببلد المدعي
 (اليه) أي إلى قاضي بلد الغائب (حين مدح طلب) أي انما يكتب له اذا
 طلب المدعي انتهاء الحال إلى القاضي المذكور (بشاهدين ذكرين شهدا)
 بما حواه أي اشهدهما القاضي على نفسه بما تضمنه الكتاب اذا اذعقاد
 انما هو على شهادتهما وختم الكتاب وذكر فيه نقش خاتمه الذي ختم به
 مع نضجة مع الشاهد من غير محثومة للطاعة ويكتب القاضي اسم نفسه
 واسم المكتوب اليه في باطن الكتاب وعلى العنوان ثمان المكتوب اليه
 بحضور الخصم ويستوفي منه الحق ان اعترف والا فيشهدان عليه (حين خصم
 بخدا) بألف الاطلاق بما يعلمانه وتنبية مختصر ما ذكره الشافعي
 في هذه المسئلة انه اذا ادعى شخص على غائب بمال وثبت عليه فان كان له
 مال حاضر قضاء القاضي منه وان لم يكن له وسأل المدعي انتهاء الحال إلى
 قاضي بلد الغائب أجاه إلى ذلك ثم ان ثبت الحق عند القاضي بسمع

الهيئة ولم يحكم فيوزله الانهاء ليحكم بها بشرطه وهو بعد المسافة وان
ثبت عنده وحكم به فينهي بذلك ليقضه ولا يشترط في هذه الحال ان يعد وفسر
الاصحاب انهاء الحال بما ذكره الناظم

باب القسمة

هي تمييز الحصص بعضها من بعض والاصل فيها قبل الاجمع آيات كآية
واذا حضر القسمة وأخبار كخبر الصحبين انه على الله عليه وآله وسلم كان
يقسم اثنتا عشر بين اصحابه (يجوز ما حكم عليها) أي القسمة (الممتنع) منها (في)
قسمة اقرار وهي قسمة (مقشاه) كالحبوب والادهان والبراهم ونحوها
(و) في قسمة (تعديل) وهي ما قسم باعتبار القيمة بان تعدل السهام بالقيمة
كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة التبنات وقرب ما هناك كانت
لاثنين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالي عن ذلك
جعل الثلث سهما والثلثان سهما وأقرع بكناية الاسمين او الجزأين على ما يأتي
فمن خرج له جزء اخذه وقوله (شرع) معناه شرع اجبار الحاكم الممتنع
من القسمة في الحالين (ان لم يضربا لم يوجب القسمة) فلو كان له عشر دار لا يصلح
للسكنى والباقي لا خير يصلح للسكنى فطلبها لم يجبر الا آخر لان طلبه تعنت
بخلاف الآخر (و) للنوع الثالث (قسم رد) كان يكون في أحدا الجانبين
من الارض بشر وشجر لا يمكن قسمته فيرد من يخرج له بالقرعة فقط
قيمه فان كانت القاوله النصف رد خمسة مائة ولا اجبار في هذا النوع كما
قال (بالرضا) اذ شرط قسمة الرد الرضا (و) يكون بعد خروج (القرعة) (*)
اذ هي بيع ولا يصح بدون الرضا كقوله ما رضى بنا بهذه القسمة أو بما
آخر جته هذه القرعة وكيفية القرعة أن يجزأ ما يقسم كإلحاق المسكيل
ووزناني الموزون وذرعاني المذروع وعدا في العدود ويكتب في كل رقعة اسم
شريك أو جزء ويدرج في بناء في مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة
على جزء أو اسم فيعطى الجزء من خرجت له ويقفل ذلك في الرقعة الثانية
ويتبين الثالث لليلق ان كانت أثلاثا أو يجزأ ما يقسم على أقل الانصاء ان
اختلفت ك نصف وثلث وسدس فيجزأ ستة اجزاء ويجوز ان يكتب الاجزاء

عن طريق حصّة واحد بان لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا بدأ به حيث نذ
 ر بما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيقترب من له النصف أو الثلث
 فيبدأ بمن له النصف فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني اعطيه ما
 أو الثالث وبنى بمن له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيه
 والخامس وتعين السادس لمن له السدس وان استوت الاقسام جزئ
 ما يقسم عليها ثم قد يقسم الشركاء أو منصوب بهم أو منصوب الامام (ويُنصب
 الحاكم) للقسمه قاسماً (حراً) لا عبداً (ذكراً) لا امرأة (كاف) لا عبداً
 ومجنوناً (عدلاً) لا فاسقاً (في الحساب) والمساكين (مهرراً) من المارة وهي
 الحذق لانه يلزم كالحاكم وليصل الى كل ذي حق حقه (ويشترط) بالبناء
 للمجهول في القسمه (اثنان اذا يقوم) التقسوم المحتاج الى تقويمه لانها
 شاهدان بالقيمة (وحيث لا تقويم) في القسمه (فرد) أي واحد (يقسم)
 كالحاكم سواء نصبه الامام أم الشركاء **في خاتمة** اعلم انه لا يجوز المأثارة
 في الحيوان اللبون ليحلب هذا وما هو هذا وما ولا في الشجرة المثمرة لتكون
 شجرة ما هذا عاماً ولهذا عام بل طريقة ان يبيع كل واحد نصيبه لصاحبه

باب الشهادة

أعرض الكتاب والسنة للشهادة وحكمها مستفيض واضح لقوله تعالى ولا
 تكتبوا الشهادة الى غيرهما من الآيات ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس لك
 الا شاهدك أو يمينه وهي اخبار بشئ بلفظ خاص وأركانها خمسة شاهد
 ومشهود له ومشهود عليه ومثله ودينه وصيغة وبدأ الناظم بالشاهد فقال
 (وانما تقبل) أي الشهادة (عن أسلم) فلا تقبل من كافر ولو على أهل دينه
 (كاف) فلا تقبل من غير مكلف (حراً) فلا تقبل شهادة من فيه رفق (ناطقاً)
 (قد علم) بالبناء للمجهول وألف الاطلاق كونه (عدلاً) أي ظهرت
 عدالته فلا تقبل شهادة من لم تثبت عدالته كالفاسيق والعدو العلى ما قاله
 الغزالي في المستصفى هيئة راسخة في النفس تجعل على ملازمة التقوى
 والمروءة وفسر الناظم العدالة بقوله (على كبيرة) وهي ملحق صاحبها وعبد

شديد يضل كتاب أو سنة وقال بعضهم الكبيرة ما فيها حدا ولعن أو تهديد
 بلبس أو وجع شديد كالقتل والزنا واللواط وعقوق الوالدین والصهر
 والزور واليمين الغموس والفرار من الزحف والقذف وشرب الخمر والربا
 وكل ما في التميم والكبر والجح و غيرها مما هو مذكور في المبسوطات
 (ما قدمنا بطولاً) على (صغيرة) وهي كل ذنب ليس بكبيرة (قد لزنا) (*)
 أي أصراً والأصرار عليها الاكثار من نوع أو أنواع منها فتنفي به الله - تعالى
 الا ان تغلب طاعات الصبر على ما أصر عليه فلا يضر والصغيرة كالنظر إلى
 ما لا يجوز والغيبة والسكوت عليها وهي كثيرة في المبسوطات (أو) فعل ذلك
 لسكرته (تاب مع قرآن) بالصرف للوزن دلت على (ان قد صلح) (*) حاله بحيث
 يشيد غلبة الظن بذلك وسبق في بيان التوبة في الخاتمة ان شاء الله تعالى
 (والاختيار) أي مدته (سنة) بخفيف التوون (على الاصح) (*) ولان ما في
 الفصول الاربعه أثر في تجميع النفوس لما تشبه به فاذا مضت بالسلامة أشهر
 ذلك بحسن السيرة ومقابل الاصح أنما قد يرسته أشهر وما ذكره في التوبة
 الظاهرة وهي المتعلقة بها الشهادات والولايات أما التوبة في ما بين وبين
 الله تعالى وهي التي يسقط بها الاثم فلا يشترط فيها مدة ومن شروط
 الشهادة المرواة كما قال (مرواة المثل) وهي تخلفه بخلاف أمثاله في زمانه
 ومكانه فمن لا مرواة له لا حياة له ومن لا حياة له يقول ما شاء لقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الاولى اذا لم تستح فاصنع
 ما شئت واختلف العلماء في معناه قال بعضهم معناه الخبر وان كان لفظه لفظ
 الامر فكأنه قال اذا لم يستحلت الحياة فعلت ما شئت وقال بعضهم معناه الوعيد
 كقوله تعالى اعملوا ما شئتم أي افعل ما شئت فان الله يحجزك وقال بعضهم
 انظر ما تريد ان تفعل فان كان ذلك مما لا يستحي منه فافعل منه ما شئت لان
 ذلك الفعل يكون جاري على نهي السداد وان كان مما يستحي منه فدهه اذا
 تقرر هذا فلا تقبل الشهادة من عادم المرواة فالاكل والشرب في السوق لغير
 سوقى والمشي في مكشف الرأس بلا عذريته قطها وكذا الاكثار من
 حكايات مضممة بين الناس ويختلف مسقطها بالاشخاص والاحوال
 والا ما كن ومن شروط الشهادة عدم التهمة كما قال (وليس جار) (*) بالوقف

على الزنا للزنا (لأنه نفسه نفعاً ولا دفع ضاراً) أي بقدر ما قد شهد أنه عليه
 المبادون له أو المكاتب وترد شهادة عامة بنفسه شهود قتل يعمانوه (أو أصل
 أو فرع) أي وليس الشاهد بأصل أو فرع فلا تقبل شهادته لفرعه أو أصله
 كما قال (لمن يشهد به) وإن قبلت عليه (كما على عدوه) أي كما إذا شهد على
 عدوه فأن (إن قبله) (التهمة بخلاف شهادة له والعدو لأنه ينفذ بنفسه بحيث
 يقتزى والنعمة ويحزن أسروه ويفرح بحصيته وذلك قد يكون من
 الجائزين وقد يكون من أحدهما فتقتصر برده شهادته على الآخر وإن افضت
 العداوة إلى الفسق ردت شهادته مطلقاً ولا تقبل شهادة مغل لا يضبط
 * نفيه من ردت شهادته لمعنى كرف وكفر ظاهر وزال فادعها قبلت
 لأن نفاة التهمة إلا من يتم كالفاسق والعدو وادم المروءة فلا تقبل شهادته
 لأنه يسعى في رفع عار الراد السابق (ويشهد الأعمى ويري) أي تقبل شهادته
 وروايته (إن سبق) بالوقف (فحمل) قبل العنى وكان المشهود له وظيفه
 معروف في الاسم والنسب (أو يقر اعتناق) أي أو تعاقب يقر في أذنه بطلاق
 أو عتق أو مال لرجله معروف الاسم والنسب حتى يشهد عليه عند قاض
 (وتسامع نكاح وحام) بكسر الحاء أي موت ووقف وولاء و (نسب
 بلا اتهام) أي معارض والمراد بالتسامع أن يكون من جمع يؤمن بخواطئهم
 على الكذب لكثرتهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم أما إذا كان هناك
 معارض كان سكراناً فسبب نسبة اليه أو طعن بعض الناس فيه فلا تجوز
 الشهادة بالتسامع لاختلال الظن حينئذ (و) يشترط (للزنا) أي للشهادة
 به وباللواط وإتيان الشهية (أربعة) من الرجال قال تعالى والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية ويشترط أن يفسروا الزنا كما قال (أن
 ادخله) بفتح همزة أن أي يشهدون بأنه ادخل ذكره أو حشفته أو قدرها
 (في فرجها) على سبيل الزنا وقوله (كرو في مكلمه) لبس شرطاً بل إحوط
 (وبغیره) بالجزم أي يشترط لغيره أي الزنا أن يشهد (اثنان) ذكران كقرار
 الزنا) أو غيره والطلاق والرجعة والاسلام والشهادة على الاسلام
 والنكاح والموت والاعسار والافتق والمراد بغيره في قول الناظم ما ليس فلا
 ولا يؤثر اليه ويطلع عليه الرجال غالباً وهذا هو الضابط (ولهلال الصوم)

يقبل (عدل) واحدا حالة كونه (بيننا) أي بادت عدالته وظهورت قال ابن عمر
 أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيته فقام وأمر الناس بعيامه رؤه
 أنوداود وان جبان وقال صحيح على شرط مسلم (و) يقبل (رجل وامرأتان
 أو رجل * ثم اليمين) في (المال أو فيما يؤول *) بالوقف (إليه) أي المال
 وقصره للوزن (كلما وضعت * التي جعل) بالبناء للفاعل والمفعول (تعيينها)
 بأن شهدوا بها وعجزوا عن تعيين محاماتها لالتواجب قصاصا (أو حق مال
 كالأجل *) والخيار والشرط (وسبب للمال كالأقاله *) والبيع والغمان
 والحواله (والاجارة والوصية بالمال والرد بالعيب لعموم قوله تعالى
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان مع
 خبره مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين * تنبيه * أشارا لناظم
 بالاثبات بالواو في الرجل والمرأتين إلى أنه لا فرق بين أن تقدم شهادة الرجل
 على المرأتين أو يتأخروا ويتم في الرجل واليمين إلى أن المدعي إنما يحلف بعد
 شهادة شاهده وتعديله (ورجل وامرأتان) أو (أربع * نسا) بالتثنية
 وحذف الهزلة للوزن (لما الحال لا تطلع * عليه) فالأبواب تختص بمعرفة
 النساء (كالزناح) من الندي (والولادة * وعيها) أي المرأة كرتق وقرن
 وبرص ولوفي وجهه أو كفها (والحيض) أي والاستحاضة (والبكاره *)
 والتبوة * تنبيه * قد علم مما مر أن ما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت
 برجل ويمين وإن ما يثبت بهم يثبت برجل ويمين الأعيوب النساء ونحوها وإنه
 لا يثبت شي بامرأتين ويمين * خاتمة * لو رجع الشهود عن الشهادة فإن
 كان قبل الحكم لم يحكم بها أو بعده وبعد استيفاء الحق غرموا للشهود
 عليه في الطلاق البائن والعق والمال وغيرهما كالزناح المحرم واللعان
 والنسخ بالعيب والقتل

باب المدعي

هي لغة الطالب وشرعا أخبار عن وجوب حق على غيره عند الحاكم والاصل
 في ذلك خبرا لهيئة لو يعطى الناس يدعواهم لا مدعي ناس دما رجال
 وأموالهم وإن كان البيت على المدعي وروى البيهقي بإسناد حسن وإن كان

البيعة على المدعي واليمين على من أنكر (ان تمت الدهوى بشئ علما) أي
 معلوم بذكر جنسه ونوعه وقدره ان كان قد افان كان عينا تنضبط بالصفة
 كالمحبوب والحیوان والثلثايب فتذكر صفات السلم ويدكر في العقار الناحية
 والبلد والمحلة والسكة والحدود وفي التسليم انه تروجهما ولي وشاهدي عدل
 ورضاها ان اعتبر واسلم أي الدهوى لا تسلم بحال كمثل جمل أحد هيا
 ولا تسلم دعوى ما بطله الشرع كمن خمر أو حر ولا دعوى من لا عبادة له
 كعبي ويجنون ثم اذا تمت الدهوى (سأل قاض خصمه) وهو المدعي عليه
 وطالب بالجواب وان لم يسأله المدعي (وحكما) بالف الاطلاق (ان يعترف
 بدهم) بان يلزمه بالخروج من حقه بطلب المدعي أن يحكم به (فان يجحد)
 المدعي عليه فلا قاضي أن يقول للمدعي أنك بيعة وله أن يسكت (و) حينئذ
 ان كان له (ثم) يفتح المثلثة أي هناك (بيعة) تشهد (بحق مدع حكم) بها
 بطالب المدعي أن يحكم له بها ولا يجوز له الحسم قبل أن يسأل لو ادعى
 (وحيث لا بيعة) أصلا او كانت وطلب المدعي يمينه (فالمدعي عليه) حلف
 (حيث مدع دعاه) أي طالب بين المدعي عليه فان لم يطلب الم يعلقه القاضي
 فان حلفه بدون طابع لم يعتد به (فان أبي) أي امتنع المدعي عليه عن اليمين
 فكان قال أنا كل أو قال له القاضي اءلف فقال لا أحلف (ردت) أي اليمين
 (على من ادعى) فيحلف لتقول الحلف اليه (و باليمين) المردودة (يستحق
 المدعي) به ويقتضي له به فان لم يحلف المدعي ولم يتعل بشئ سقط حقه من
 اليمين وليس له مطالبة الخلف في هذا الجمار ولا غيره فان تعال باقامة بيعة
 أو امر اجعة حساب أموال ثلاثة أيام وان استعمل المدعي عليه حين استخلف
 لينظر حساب لم يحل الا برضا المدعي لانه مقهور بطالب الاقرار أو اليمين
 بخلاف المدعي (والمدعي عينا) كدار مثلا (بها ينفرد أحدهما) أي ولا بيعة
 (فهي) ملك (لن له اليد) منسما علم اعم يمينه (وحيث كانت) أي العين
 (معهما) أي في يديهما (وشهدت بقتان) أي شهدت بيعة أحدهما اناله
 وبيعة الآخر اناله (حلفا) أي حلف كل منهما انهما ملكه (وقسمت) بينهما
 نصفين وكذا اذا كانت في يد ثالث وأقام كل منهما بيعة بما اتساقا وكان لا بيعة
 وقسمت بينهما (وحلف الحاكم) وجوباً كل (من توجهت عليه دهوى)

صححة لو اقر بطلان الزم به (في سوى حديثه الله تعالى كالزنا وشرب
الخمر ونحوهما فلا يحلف المدعي عليه بل لا تسمع المدعى به عليه لانه ليس
حقا للمدعي ومن له الحق لم يأذن في الطلب بل امر بالستر والاعراض
ما امكن نعم لو تعاق بالحد حق آدمي كما اذا قذف انسانا فطلب القذف حد
القذف فقال القاذف حلفوه انه ما زنى حلف (واقاضي) لا يحلف أيضا
على تركه الظلم (ولو) كان (معز ولا) لان منصبه يأبى التحلف (وشاهد)
لا يحلف أيضا اذا ادعى عليه انه تعدد الكذب أو نأى بحبس سوط شهادته
لان منصبه يأبى التحليف (و) لا يحلف الغريم (المتكرراتوكيلا) لشخص
يطالب من المستحق على نفي علمه بالتوكيل ويستثنى أيضا ما لو ادعى على سبي
بلوغه فأنكره فلا يحلف لان حلفه يثبت صباه وصباه يدل حلفه واذا حلف
الشخص على فعل نفسه حلف (تا) أي قطعاً لانه يعلم حال نفسه (كما أجاب
دهوي) المدعي (حلفاً) فان ادعى عليه عشرة مثلاً فان اقتصر على الجواب
المطلق كأن قال لا يستحق على شيء حلف كذلك وان تعرض في الجواب للجهة
كأن قال ما اقترضتها منه مثلاً حلف كذلك فان اراد ان يقتصر على النفي
المطلق لم يمكن منه وكذا اذا حلف على فعل غيره في الاثبات لان الوقوف
عليه سهل (ونفي علم فعل غيره نفي) أي وحلف في نفي فعل غيره على نفي العلم
به اعسر الوقوف عليه

كتاب العتق

بمعنى الاعتاق وهو ازالة الرق عن آدمي والاصل فيه قبيل الاجماع قوله
تعالى فك رقة وخبر الصحبين أي ما رجل أعتق امرأ مسلماً استغنى الله بكل
عضو منه عضواً منه من الناحيتي الفرج بالفرج واركانه ثلاثة معتق وعتيق
وصيغة (صح عتق من مكف) مطلق التصرف ولو كافراً (ملك) ما يعتقه فلا
يصح اعتاق من غير مكاف الا السكران ولا من غير مطلق التصرف ولا من
غير مالك بلاذن و (صريحه عتق وشحر بروقك رقة) أي ما اشتق منها
لوروده في القرآن كأن كانت عتيق او اعتقتك أو حرا وحررتك أو أنت فككت
الرقة أو فسكت رقتك (و) كما صح بالصرح (صح بالسكنايه) بالوقف
(بنية منه) أي من العتق (كيا مولايه) بهاء السكت وكقوله لا ملئ لي

عليك لاسلطاب لي عليك لاسبيل لي عليك (وعتق جزء من رقيقه) ذكره
 كان أو أنتي (سري) الى جميعه فعتق سراية وان لم يملك سواء (أو شركة) أي
 أو أعتق نصيب شركة له (مع غيره) كنصفه مثلا (أو أسرا) بقيمة نصيب
 شريكه (فاعتق) أنت (عليه) مع عتق نصيبه (ما بقى) وهو حصه شريكه
 (بقيمه) أي قيمة النصف يوم الاعتاق كما قال (في الحالب) اعتق على
 (المعسر) بقيمة حصه الشر يك (قدر حصته) أي المعتق فقط واستمر
 نصيب شريكه رقيقا وذلك للاختيار الصحيحة (ومالك الاصول) وان علوا
 (ووافرو) وان سفلوا (تعتق) عليه فقيص ملكه به وض أو غيره (كاليرات
 والمبيع) قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون
 دل على نفي اجتماع الولدية والعودية وقال صلى الله عليه وسلم ان يجزى
 ولد والده الا ان يجده مملوكا فبشره بعتقه أي الشراء براه مسلم ثم شرع
 في الولاء بقوله (اعتق حق الولاء) بالمد على عتيقه (وجبا) بالف الاطلاق
 وان اعتمقه به وض أو عتق عليه من غير العيصين انما الولاء لمن أعتق ثم بعد
 موت المعتق يكون الولاء (لمن بنفسه تعصيا) أي للعصبة بنفسه الاقرب
 فالاقرب من غير الولاء لمجة كاهمة النسب (ولو مع اختلاف دين أو جبه) أي
 اوجب المعتق الولاء لمن ذكر ولو مع اختلاف دينهما وان لم يتوارثا (ولا
 يصح بيعه) أي الولاء (ولا الهبة) له أي ولا هبته لانه معنى يورث به فلا
 يقتل بالبائع والهبة كالقرابة

باب التدبير

ه ولغة النظر في العواقب وشرعا تعليق عتق من مالك بجهته وهي تدبيره ان
 المدبر ان الموت دبر الحياة والاصل فيه قبل الاجماع خبر العيصين ان رجلا
 دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه التي صلى الله عليه وسلم فتمت برة له يدل على
 جوازه وأركانه ثلاثة رقيق غير أم ولد وصيغة ومالك بالغ عاقل مختار وقد
 شرع الناظم في الصيغة بقوله (كقوله له بده) أو أمته (دبر نكاح) بالف
 الاطلاق أو أنت مدبر (أو أنت حر بعد موتي ذللك) بالف الاطلاق أي
 الآتي أو أعتقتك بعد موتي ويصح بالكناية مع التنية كصلبت سبيلاك وعب
 عنه بأشارة البهيد تأميلا للحياة (يعتق بعده) أي بعد موت سيده (من

الثالث لمال*) يخفف عنه بعد الدين كل وصية فيعتق كانه ان خرج من
الثالث والاعتق منه بقدره وسواء في اعتباره من الثالث وقع في العتق
أم في الموضع (ويظهر التدبير حيث للثالث زال*) في حياة السيد ولو عاد
ملكه اليه لم يعد التدبير ولا يجوز الرجوع عنه بقول ولا غيره الا بان يزيل
ملكه عنه بنفسه أو غيره كسائر التعليقات

باب الكتابة *

هي لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظه أو بعوض منجم بنجمين فأكثر
والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى والذين يتفقون الكتاب مما ملكتم
أيما نسكم فكتابوهم ان علمتم فهم خير أو خيرا المكاتب من ما بقي عليه درهم
رواه الحاكم وصححه إسناده والكتابة عارية من قواعد المعاملات لدورانها
بين السيد ورفيقه ولانها يسع ماله بماله وأركانها أربعة سيد ومكاتب وعوض
وصيغة (إذا كسوب ذمانة طاب * من غير محجوره اليه تستحب*)
أي الكتابة واعتبرت الامانة لتلاخيص ما يحصله فلا يعتق والقدره على
الكسب لوثوق بتحصيله النجوم وبهم ما فسر امامنا الشافعي رحمه الله تعالى
الحير في الآية فلا يصح الكتابة من صبي ومجنون ومحجور عليه بنفسه
وأوليائهم ومكره (وشرطها) أي الكتابة من حيث العوض (معلوم مال)
بالإضافة اليه أي مال معلوم (و) معلوم (أجل*) له ولو كان المكاتب
مبعوضا لاتباع السلف (فجمان) وهو أقل الاجل لاتباع السلف والخلف (أو
أكثرهما) أي من النجمين (لا أقل*) من ذلك اذ لو كفي نجم لفعلاه مبادرة
الى القربات * تنبيهه قول الناطم منها بامر ادا الضمير من اطلاق الجمع
على الاثنين كما هو أحد الرأيين وهو راجع الى قوله فجمان وصيغتها
كاتبك على كذا فجمعا اذا اديته فانت حرو بين عدد النجوم ووقت كل
نجم ويقول المكاتب قليت* واعلم أن الكتابة الصحيحة جائزة من قبل العبد
لازمة من قبل السيد كما قال (والنسخ للعبد) بمعنى انه متى شاء انفسه*) من
ربعة الكتابة (لا سيد) فانها لازمة من جهة فليس له فسخها (الا اذا عجز)
من المكاتب (حصل*) عن اداء النجم أو بعضه عند محله ويجوز للمكاتب
ان يتصرف كالحر كما قال (اجز) انت (له) أي المكاتب (تصرفا) بما فيه

تسمية المال (كالمير) فيبيع ويشترى ويؤجر ويستأجر ويأخذ بالشفعة
ويقبل الهبة والصدقة والوصية ويصطاد ويحتطب (لا) تبرعاً وخطراً إذ
فعلاً (*) بألف الإطلاق فلا يصح منه تصرف فيما لا ياذن سيده كهبته
واقراضه وتصدقته وتبسطه في الملابس والمساكن وشرائه بالجماعة وتسليمه
الثمن قبل قبض المبيع وليس له الا عناق والتسرى ولو ياذن سيده (وخط
شيء) من مخزوم الكتابة (لازم للولي عنه) أي عن المكاتب ويقوم مقامه
دفعه اليه بعد قبضه منه لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر
الآية بما ذكر لان التصدق منه الاطاعة على العتق والخط أولى من الدفع
لانه المنقول عن اكثر الصحابة (وفي النجم الاخير أولى) لانه اقرب الى العتق
ويكفي ما يقع عليه الاسم (وهو) أي المكاتب (رفيق مابق) يسكن الياء
(عليه) (شيء) من مال الكتابة وان قل (الى ادائه اليه) (أي الى السيد
او ابرائه) نه لخبر المكاتب فن مابق عليه درهم رواه أبو داود والنسائي وابن
حبان في صحيحه وقال في الروضة انه حديث حسن

باب الايلاد

وفي نسخة عتق ام الولد والاصل فيه خبر ايمامة ولدت من سيد هاهنا هي حرة
عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصحح اسناده وخبر امهات الاولاد
لا يبيعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيد هاهنا مادام حياً فاذا مات فهي حرة
رواه ابن القطان وحسنه الايلاد من مسلم أو كافر (لا تله تكون) جميعها
(ملكاً) أو بعضها (يوجب عتق تلكا) بألف الإطلاق أي الامة المملوكة
كلها أو بعضها (عموته) وان قتلته (ونسلمها) أي أولاد أم الولد (بها التحن) (*)
من غيرها) أي نسلها من غير السيد من زوج أو زنا (من بعد الايلاد) بأن
ولدت بعد استيلادها وولد من زوج لا يظن أحره أو زنا (عتق) (*) بموت السيد
أي بالان الولد يبيع اسمه في الرق والحرية وكذا في سبيها اما أولادها قبل
الايلا من زوج أو زنا فانهم لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم لحدوثهم قبل
ثبوت حق الحرية وعتق المستولدة وأولادها (من رأس مال) للسيد (قبل
دين) لان ايلادها بمنزلة استهلاكها (واكتفى) (*) في حصول الاستيلاذ (بوضع
مافيه تصوريه) (*) من خلقه الأدميين ولولا هل الخيرة أمالوقالوا انه اصل

لقد وليت لتصوره فلا يثبت به الايلا ولا تجيب به غرة لانه لا يسمى ولدا
ومن احكام المستولدة في حياة السيداته (جازا لسكران) لها اى خدمتها
(وخدمة) اى استخدام لها و (ججاج) بلاتون اى وطؤها ان لم يتبع منه
مانع وليس لها اجبار على التسكاح و (لا) يجوز (هبة) لا (الزمن) ولا
(ايتباع) اى لا يجوز هبتها ولا زهرها ولا يعيها الخبر امهات الاولاد لا يعين
ولا يؤه من المارو يصح بيعها من نفسها لانه عقد عتاق في الحقيقة (ومولد)
بضم الميم وسكون الواو وكسر اللام (بالاختيار) لا بالاكرام (جارية) *
بالوقف (غيره منكوحه أو زانية) * اى اولدها بنكاح أو زنا (فالمثل) اى
ولده منها (فن مالك) لها اى رقيقا لساكنها بالاجماع (والفرع) اى الولد
(حر) من وطئه) أمة غيره (بشبهة) اى بان ظنها أمه أو زوجته الحرة (أو
حيث غيره) بغيره أمة فتسكنها (أو بشرافاسد) واولدها على ظن ان العقد
صحح ثم بانته مستحقة للغير فالولد حرة فيما ذكر جميعه (فان ملك) * (المولد) (ذى)
اى الامه المذكورة (بعد) ذلك لم تصر أم ولد (لم تعتق عليه ان هلك) *
لانها عاقت منه في غيره ملك اليمين (لكن عليه) اى المولد (قيمة) (الولد) (الحرة)
يوم الولادة لان الحرية حصلت بظنه وظنه الفاسد لا يثبت حتى السيد بل
(ثبت) * ذلك عليه لتفويته رقة بظنه * (تنبية) قول الناظم بالاختيار
بان لكون الوطء زنا لا لكون ولد المسكرة يعقد حرا ثم ان الناظم حمد الله
تعالى على انهما مزيدا للفقهاء فقال (بمحمد بن زيد الفقيه) التى نظمها
(انتهت) * نظما وحقا لى أن أحمد بن زيد صلى ذلك حيث سهله ودفع الموانع
عنه ثم لما كانت هذه المنظومة مسماة بالقوة التى اشتق منها علم التصوف
ناسب ان لا يغفل عن قطعة منه ليوافق الاسم المسمى وختم الناظم
منظومته لتسكون خاتمة الفقيه تطهير قلبه وتصفية سريرته ليلقى الله بقلب
سليم فقال

﴿خاتمة في علم التصوف﴾

المصطفى للقلوب وهو كما قال الغزالي شجر يد القلب لله واحتمار ما سواه قال
وخاصه يرجع الى عمل القلب والجوارح (من) بفتح الميم (نفسه) وهى
ذات الشئ وحقيقته ثم قيل للروح لانه نفس الحى كذا قال البيضاوى

(ثريفة) أى مرتفعة (أسيه) أى مشتقة من الميل إلى غير الأشياء النفيسة
 (رباً) بـ ثناء شخصه فراء فوسدة فهو من مفهومه أى يرتفع بالمجاهدة
 (عن أموره الدنية) وأخلاقه الذميمة كالكبر والحسد والغضب وقلة
 الاحتمال (ولم يزل يحث) يفتح التوت وضعها أى يميل (للعلى) (المرتبة من
 الأخلاق الحميدة) كالتواضع والصبر وصلامة الباطن وحسن الخلق وكثرة
 الاحتمال (يسهر في طلبها) بكسر الطاء أى طلب تلك المعالي النفيسة
 طوال (الليالي) (فلعله ينال منها ويرقى إليها ومن كلام امامنا الشافعي
 رضى الله تعالى عنه

بقدر السكدة تسكتب المعالي * ومن طلب العلاسهر الليالي
 ومن رام العسلا من غير كد * اضاع العسر في طلب المحال
 وما ذكره الناظم هو على الهمة وسبأ في دينها وهذا مأخوذ من حديث
 أن الله يحب معالي الأمور ويكره سفافها أى دينها رواء البهيقي في
 شعب الإيمان والطبراني في الكبير والوسط والمعالي والسفساف
 كلمتان جامعتان لاسباب السعادة والشقاوة (ومن يكون عارفاً) نفسه
 بالذل والافتقار وعارفاً (بربه) بما اتصف به من صفاته الواضحة الآثار
 وصدق الله في جميع معاملاته وتلقى من أخلاقه القيمة وآفاته (تصور
 ابتعاده) أى تبعيد الله عنه بأضلاله وإرادة الشربه (من قربه) أى
 تقريبه إليه بهدايته وتوفيقه (فخساف) عقابه (وارشحي) ثوابه (وكان)
 أى هذا العارف (صافياً) أى مائلاً بسمعه ولبه (لما يكون) الله تعالى
 (آمراً) به (وناهياً) عنه (فكل ما أمره) به (يرتكب) وكل ما نهى عن
 فعله (يحتجب) (فصار) بسبب ذلك (محبوباً لخالق البشر) وغيره من
 المخلوقات (له) أى بربه (سمع ويطش وبصر) فترتب على محبة الله
 تعالى سببانه جوارحه وحواسه فلا يسمع إلا بالله ولا يبصر إلا بالله
 ولا يبطش إلا بالله ~~ك~~ كما قال صلى الله عليه وسلم من أحب الله وأغض
 لله وأعطى الله ومنعته فقد استكمل الإيمان (وكان لله ولياً) أى قريباً
 منه فيتولى أمره بحسن تدبيره ويكأوه بحسن رعايته كلامة الوليد (أن
 طلب إعطاه) ما طابه (تمزاده مما أحب) في سؤاله وإن استعاذ به أعاده

والمراد انه تعالى يتولى أمره في جميع احواله كجاء في حديث البخاري
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
تعالى قال من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب الى عبدي بشئ
أحب مما اقتربته عليه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا
أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها
ورجله التي يمشي بها وان سألني لأعطينه وان استعاضني لأعيذه قالوا
والمعنى كنت أسرع الى قضاء حاجته من سمعه في الاستماع وبصره في
النظر ويده في البطش ورجله في المشي وقال بعضهم ويجوز أن يكون
المعنى كنت معينا له في الخواص المذكورة **فائدة** قال بعضهم اذا
أراد الله تعالى أن يوالي عبده فتح عليه باب ذكره فاذا استلذذ كرفع
عليه باب القرب ثم رجع الى محاسن الانس ثم أجلسه على كراسي التوحيد
ثم رفع عنه الخطب وأدخله دار القرب وكشف له الجلال والعظمة فاذا وقع
بصره على الجلال والعظمة خرج من حسه ودعاوى نفسه ويحصل حينئذ
في مقام العلم بالله فلا يتعلم بالخلق بل يتعلم الله ويتجلى له قلبه فيسمع ما لم يسمع
ويقوم ما لم يقوم وقال بعض العارفين علامة محبة الله تعالى بغض المرء نفسه
لانها مانعة له من المحبوب فاذا وافقته نفسه في المحبة أحبها لانه انفسه
بل لانها تحب محبوبه وقد أفرد الكلام على المحبة بالتأليف (وقامر الهممة)
تكمير الهمة وقصها أي دينيتها (لا يبالى) بمجاندهة نفسه اليه من مهلكات
الشهوات ورفوها (يجول فوق الجهول كالجبال) المتصفين بالذائل الذميمة
فالجهل أول داء للنفس ثم قلة المبالاة ثم الجراءة ثم قلة الحياء ثم المتى بقوز
الآخرة وهذا حال من ركبته النفس الامارة بالسوء (فدونك) أيها
المخاطب بعد أن عرفت حال عالي الهممة ودينيتها وعلت أن الله تعالى مطلع
على أقوالك وأفعالك وما في قلبك ومجازيلك على جميع أحوالك من
نواب أو عقاب فخذلة نفسك (الصلاح) الموجب للتعميم المقيم (أو فسادا) **(**
فتستحقبه العذاب الاليم (أو) رضا أو (سخطا أو تقييدا) من الله والجنة
(أو ابعادا) عنهما فأدب بقوله دونك الاغراء بالنسبة الى الصلاح وما يناسبه
والتحذير بالنسبة الى الفساد وما يناسبه (وزن يحكم الشرع) أي يميزانه

(بكل خاطر) خطر لك أي أتى في قلبك ولا يتجاوز له بالنسبة اليك من حيث الطلب من أن يكون مأمو ربه أو من يباعه أو مشكوك كافيته (فان يكن مأمو ربه) أي اشرع (فيادر) (الى فعله واقطع عنك علاقتك) (ولا تخف وسوسة الشيطان) (تترك المأمو ربه اذا مطمع في دفع وسوسة الشيطان لا مثالا قد اجتهد الا كبارا يصلوا ركعتين بلا وسوسة الشيطان وحديث النفس بأمو ربه فافجزوا) (فانه) أي خاطر فعل المأمو رات (امر من الرحمن) (رحمته حيث أخطره بيبالك واذا كان الخطا الذي خطر بيبالك مساحا في الشرع كالا كل والتوم بخدله نية صالحة كأن تنام لتستيقظ لا عبادة ليل أو تأكل لتتقوى على الطاعات كما مر في المقدمة) (فان تخف وقوه منك) مع كونه مأمو ربه (على منس وصف) أي وصف منى عنه (مثل الحجاب) أو ربه (فلا) بأس عليك في وقوه عليك من غير صدله بخلاف ما اذا قصدته فعليك الاتم قد تغفر منه وقد قال الفضيل ترك العمل لأجل الناس رياء والعمل لأجل الناس شرك والاخلص أن يعافيك الله منهما) (وان يلك استغفارا يفتقر لئله) أي لاستغفارا آخر انقصه بفعلة قلوبنا معه (فاننا) لا نتركه بل (نستغفر) (وان احتاج الى استغفار لان اللسان اذا ألف ذكر الاشك أن يألفه القلب فيواقفه فيه بخلاف استغفار الخالص ورابعة العذوبة منهم وقد قالت استغفارا يحتاج الى استغفار هضم لنفسها وحينئذ (فاعمل) مع التقصير قد قال السهروردي بضم السين وقد سأله بعض أئمة خراسان بقوله القلب مع الاجمال يداخله الحب ومع ترك الاجمال يخلد الى البطالة فأجابه بقوله لا تترك الاجمال (وداوا الحب حيث يخطر) (للبان تعلم ان أصل ظهوره من النفس فكمن (مستغفرا) منه اذا وقع قصدا) (فانه يكفر) (ولا تدع العمل رأسا فانه من مكاييد الشيطان وقد أحسن من قال سبروا الى الله عرجا ومكاسير ولا تنتظروا العزة فان انتظار العزة بطالة وقد أرشدنا امامنا الشافعي رضي الله عنه بقوله اذا خفت على عملك الحب فاذا كر رضا من طلب وفي أي نعيم ترغب ومن أي عقاب ترهب وأي عاقبة تشكر وأي بلا تذكرك فانك اذا فكرت في واحدة من هذه الخصال صغرت عينك عملك (وان يكن)

انظار (مانهت منه) أي عن فعله شرعا (فهو من الشيطان فاحذره) *
 أي من وسوسته او من دسيسة النفس الامارة بالسوء والفرق بينهما
 ان خاطر النفس لا ترجع عنه وخاطر الشيطان قد يتقبله الى غيره ان مع
 الانسان على عدم قتله لان قصده الاغراء لا خصوص قضية معينة (فان
 محل اليه) أي الى فعله (كن مستغفرا) من هذا الميل (من ذنبه) نائبا الى
 الله تعالى خائفا منه (صاه ان يكفرا) بألف الاطلاق بالاستغفار (فيغفر
 الحديث للنفس) وهو تردد هابين فعل خاطر المذكور وتركه (وما هم)
 بفعله أي قصده فهو وحديث النفس مغفوران (اذا لم يعمل او تسكما) *
 خبر الله بهين ان الله تعالى غفر لامتي ما حدث به أنفسها ما لم تعمل او
 تسكروا والمهاجس وهو ما ياتي في النفس والخطر وهو ما يحول فيها
 مغفوران ايضا بمعنى انه لا يؤاخذ بشئ منهما كالايتاب عليه وخرج
 بالاربعة العزم وهو قوة القصد والجزم به فيؤاخذ به وان لم تسكروا ولم
 يعمل لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم (بخاهد النفس)
 الامارة بالسوء حقا اذا هومت بمعصية الله تعالى (بأن لا تغفلا) * بألف
 الاطلاق لتطبع في الاجتناب كما يجاهد من يقصد اغتيالك بل اعظم
 لانها تقصد لك الهلاك الابدي باستدراجها للثمن معصية الى أخرى
 حتى توفيك فها يؤدبك الى ذلك فهي حينئذ أكبر أعدائك كما قال صلى
 الله عليه وسلم أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك (فان) لم تطع لها
 بالطبع مانهت عنه و (فعلت) خاطر المذكور ولعلها عليك (تب) على
 الفور حقا يرتفع عنك الانثم (وأقلع) بهمة القطع عن المعصية (عجلا) *
 أي مبادرا لان الاقلع وهو الكف عن الذنب مما تتحقق به التوبة كما
 يأتي وقبول التوبة من الكفر قطعي وفي قبولها من المعصية قولان قال
 النووي رحمه الله تعالى الاصح انه قطعي وقال بعضهم الصحيح انه قطعي ثم اعلم
 ان الواقع في المعصية ان كان لا هيا عن النهي والوعيد فهو من الذين نسوا
 الله فاناساهم انفسهم وان استحضروا النهي والوعيد وأقدم عليها شجروا
 فهو الهالك وتسوفا غفر وولتركه ما واجب وتعلقه بما لا يقدر عليه وهو
 التوبة * (فائدة) النفوس ثلاثة اولها الامارة وهي اشرهن ثانيها

الخروا التي تقع منها الشرائك من ساء به وتلوم عليه وتستر بالحسنة ثانيا
 الخطيئة التي اطاعت الى الطاعة ولم تواقع معصية (وحيث لا تنقل) عن
 فعل الخطيئة المذكور (لا تستلذذ) به (أو كسل) عن الخروج منه
 (يدعوك) الى ترك العمل (لا تستلذذ) به (الشيطان في أي غلبته واستغلاته
 فاذا كره يوم هادم) بالذال المحجمة أي قاطع (الاذات) * فوجأة الزوال
 والافوات * للتوبة وغيرها من الطاعات فان تذكر ذلك باعث شديد على
 الاقلاع مما ذكره كونه مذكرا للعيش ومقصرا للامل وي باعث على العمل
 وقد قال صلى الله عليه وسلم أكثر وأمن ذكر هادم الاذات فانه ما ذكر
 في كثير من الامل الاقله وما ذكر في قليل من العمل الاكثره
 وهادم بالذال المحجمة معناه القاطع واما بالله فله ثمة معناه المزيل للاثم من
 أسهل وروى الترمذي باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم قال لا محابه
 استحيوا من الله حق الحياء قالوا اننا نخشى يا بني الله والحمد لله قال ليس
 كذلك ولا يمكن من استحياء من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وهى
 وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلاد ومن أراد الآخرة ترك
 زينة الدنيا فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء * (فائدة)
 الاذات المقطوعة بالموت ثلاث ادونها الحسية وهي تضاع مشهور في البطن
 والفرج ومقدماته وأوسطها الاذات الخيالية الحاصلة من الاستعلاء
 والرياسة واعلاها الاذات العقلية الحاصلة بسبب معرفة الاشياء والوقوف
 على حقائقها وهي اللذة الخفية (واعرض التوبة) على نفسك ومحاسنها
 وفضائلها من محبة الله للتوابين (وهي التدم) على ارتكاب ما عليك
 يحرم * وهي المعصية من حيث انها معصية فالتدم على شرب الخمر
 من حيث انه يضر البدن ليس بشبهة واذا كرمت قد ماتت التوبة وهي قبح
 الذنب واذا كرهت برة الله وألم بخطئه الذي لا طاعة لك به واذا كرهت فعلك
 وكونك لا تقدر على حراشك فكيف تقدر على خراب جهنم التي أوفدت
 عليها ثلاثة آلاف سنة فاذا عرضت هذه الاشياء على قلبك حملت
 على التوبة ولما كان التدم اعظم ركن للتوبة فسررها الناظم به
 وروى ابن ماجه باسناد لين التدم توبة (وشققها) أي التوبة (اقلامه)

أى كفه من العصية (في الحال) حياة وخوف من الله عز وجل (وعزم
 ترك العودة في استقباله) كالأيهود الذين إلى الضرع بعد أن خرج منه
 وهذه هي التوبة النصوح ^{وتنبيه} هذا في التوبة بالإناء ما في الظاهر
 لتقبل شهادته وتعود ولا بد في المعصية القولية من القول بخبرة ذنبي
 بالحل وأنا نادم عليه ولا أعود إليه وفي الفعلية استبرأته كما صرح في باب
 الشهادات كما قال (وان تعلق بحق آدمي) أى المعصية وهي أمه من
 غيرها كدقذ وقصاص ومال (لا بد من تبرئة للذمم) (ان يمكن مستحقه
 ليستوفي منه أو يبرئه) كما قال (واجب اعلامه) أى المستحق (ان جهلا)
 باللف الاطلاق انه يستحق عليه ذلك فيمكن المذدوف أو وارثه من نفسه
 ليحده أو يعفو عنه وأولياء القصاص ليتحصوا أو ليركوا أو يورد المال إلى
 مالكه أو من يقوم مقامه ولا يجوز له الاخفاء وهذا بخلاف مالوزني أو شرب
 الخمر أو إضرار ما يجب فيه حد لله فانه لا يلزمه ان يفضع نفسه بل عليه أن
 يسترها (فان يغيب) أى مستحق تلك المظلمة عن البلد (فان ذهب إليه
 أو أبعث إليه) ما يستحقه في ذمته أو ما يحصل له الأبراء (معملا) بل تأخير
 مبادرة إلى الخلاص فان انقطع خبره رفع أمره إلى قاض مرضى (فان يمت)
 أى المستحق (فهو) أى ما كان يستحقه (لوارث) شرعى (ترى) أى تعلم فان
 لم يكن وانقطع خبره فرفع أمره إلى قاض مرضى (ان لم يكن فأعطها
 للفقراء) صدقة عن المستحق (معنية القرملة) أى للمساكين ان وجدوا
 وارثه كما قال (اذا حضر) وقد رعى وفاته (و) اذا حضر وهو (معرض)
 لا بد رعى الوفاء (ينوى الاداء) بالتمتع للوزن له (اذا قدر) عليه
 أو على بعضه وان لم يمكن شئ من ذلك فليكثر من الحسنات ليؤخذ منها
 عوضا عنه يوم القيامة ويكثر الرجوع إلى الله تعالى بالتضرع والابتهال
 إليه ليرضى عنه صغره يوم القيامة ويهوضه عنه (وان يمت) من عليه
 الظلامة (من قبلها) أى استغفرتها (يرجى له) مغفرة الله تعالى
 (بان تناله) فضلا وكرامته تعالى قال الشورى رحمه الله تعالى طواهر
 السنة العجيبة تقتضى ثبوت المطالبة بالظلامة وان مات معسر عاجزا
 اذا كان عاصيا بالتزامه فأما اذا استدان في موضع ثباجه لا استدان فتغيبه

واستقر بحججه من الوفاء الظاهر أن لا مطالبة عليه في الآخرة إذا لم عصية
 فيه والمرجوع من فضل الله تعالى أن يعرض صاحب الحق كما أشار إليه امام
 الحرمين في أول كتاب الشكاح (وان تصح توبة) بتوفير شروطها (وانتقصت
 * بالذنب) انتهى ارتكبه بعدها (لا يضرت توبته مضت) وفي نسخة لا تضر
 صحة مضت بل المعادة ذنب آخر تجب منه التوبة وظاهر الحسنى في التأظم
 يشمل ما إذا تاب من صغيرة ثم عاد إليها مع استمراره على ذنب آخر ولو كبيراً في
 أنه تصح توبته منها وهو كذلك عند الجمهور وسياق في كلامه الإشارة
 إليه وقد قال الله تعالى أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين والتواب
 من ابنية المبالغة الدالة على التكرار فلا يطلق إلا على من تكرر منه
 التوبة مرات والمطهرة يقتضي أنه تكرر منه التوبة سواء وقعت منه معصية
 أخرى مع التوبة الأولى أو لا حديث في ذلك كثيرة شهيرة والعود إلى الذنب
 اتبع من ابتدائه لأنه انضم إلى الذنب بنقض التوبة والعود إلى التوبة باحتن
 من ابتدائها لأنه انضم إليها ملازمة الإلحاح بباب الكريمة وأنه لا غافر
 للذنب سواء **(فائدة)** قال ابن الأثير في معنى اسمه تعالى الغفار هو
 الذي يغفر ذنوب عباده مرة بعد مرة وقال بعضهم في معنى اسمه تعالى
 التواب هو في حق الله تعالى رجوعه إلى عبده بالقول فهو التواب على
 من تاب وفي حق العبد رجوعه إلى التدم والطاعة وتجب التوبة (أقوله
 تعالى وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون (من صغيرة) بالوقف (في الحال
 كالوجوب من كبره) أي كما تجب التوبة من الكبائر تجب من الصغائر
 وهو في الكبيرة باتفاق وفي الصغيرة قول الجمهور ذنوبهم التاج المسكي
 وكان والده يتوقف في ذلك ~~لصغارتها~~ بوجوبها باجتناب الكبائر ومقتضاه أن
 الواجب فيها اجتناب الكبائر على أن المنقول عن الأستاذ الأسفرائيني
 أنه لا صغيرة لعظمة من بعض فكيف الجمع بين هذا وما هنا إلا أن يقال قاله
 على رأى من ثبت الصغيرة وتجب التوبة وتصح من ذنب (ولو على ذنب
 سواء قد أمر) خلافاً للعترة وحاصل ما تقر أن نقض التوبة بالعود لا يمنع
 قبولها ثانية وهكذا إلى النهاية وإذا صحت توبة العبد صدق قلبه من كدورات
 المعصية كما قال (لكن بها) أي التوبة (بصدق من القلب الكدر)

لكن التصفية من سائر المعاصي من أوصاف كمال التوبة لا من
 شروطها **(فائدة)** علامة قبول التوبة أن يفتح على التائب باب من
 الطاعة لم يكن بعده قبل ذلك (وواجب في الفعل إذا) قد **(تشكك*)** بالفتك
 للضرورة أي تشكك في تلك (أمرت) به أو أبيع لك فعله (أو نهيت عنه **عسك*)**
 عنه حذر من الوقوع في المنهى عنه إذا كان الأمر أمرا باحدا والنهى نهى
 بتحريم إذا الغلب عنه الاشتباه جانب التحريم مثال ذلك إذا شئت في لحم حل
 هو عا أبيع أكله لقوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم أو يحرم منهى
 عنه لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة فيجب عليه أن يمسك عن أكله ولا يجوز
 له أن يمتد فيه (والخبر والشرع ما تجديده) أي وقوع كل منهما (بقدر الله)
 تعالى (كأريد*) قال تعالى أنا كل شيء خلقناه بقدر والمراد بالقدر ما قدره
 الله تعالى وقضاه وكتبه في الألواح المحفوظة وسبق به علمه وإرادته فكل ذلك
 في الازل معلوم لله تعالى قال الخطابي قد يحسب كثير من الناس أن معنى
 القضاء والقدر أجاب الله تعالى على ما قدره وقضاه وليس الأمر كما
 يتوهمونه فكل ما يقع في الموجودات واقع بقدره الله تعالى فثبت أصل
 القدر ومذهب أهل الحق ومعناه كما قال النووي في شرح مسلم أن الله تعالى
 قدر الأشياء في القدم وعلم سبحانه أنها تقع في أوقات معلومة عنده سبحانه
 وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها وذهب من لم
 يتشعروا من الفلاسفة إلى نفي القدر وسهيت هذه الفرقة قديرا لا تسكارهم
 القدر وقد أُرشد الشافعي رضي الله تعالى عنه إلى الدلائل عليهم بقوله
 القدرية يجوز هذه الأمة إذا سلموا العلم خصموا وقد قال صلى الله عليه وآله
 وسلم القدرية يجوز هذه الأمة جعلهم مجوسا ضاهاهم من بهم مذهب
 المجوس من قواهم بالاصلين التور والظلمة ويزعمون أن الخير من فعل النور
 والشر من فعل الظلمة فصاروا ثنوية وكذلك القدرية ينسبون الخير إلى الله
 والشر إلى غيره والله تعالى خالق الخير والشر (والله خالق لكل عبده*)
 الاختيارى من خير وشر وإيمان وكفر وطاعة وعصيان قال الله تعالى
 والله خلقكم وما تعملون أي وخلقكم بمحمدكم ومعمولكم والعبد كاسبه لا
 خالق خلافا للعترة ومعناه أنه (بقدره قدرها) لا عبد (من عنده*) تعالى

من استطاعة الكسب لا الابداع بخلاف قدرة الله تعالى فانه لا يبدع الا
 للكسب كما قال (وهو الذي ابدع فعل المكتسب * والكسب للعبد مجازا
 يتسبب) فانه يبدى تابو يعاقب على كسبه الذي يخلقه الله عقب قصده
 ومعنى ابداع الله ذلك ايجاده وتأثيره وقد أجرى الله تعالى عادته أن يوجد
 في العبد قدرة واختيارا ان لم يكن ثم مانع أو جسد فيه فعله المقدور مقارنا
 له مما ومعنى كسب العبد اياه مقارنته لقدرته وارادته فاذا قيل ان الله
 تعالى خالق الفعل فكيف يعاقب على شيء خلقه فالجواب أن يقال كما
 يعاقب خلقه اخلقه فليست عقوبته على ما خلق باهد من عقوبته من خلق
 يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يستل محاسبته فعل وهم يستلون (واختلفوا)
 أي العلماء في التوكيل والاكتساب أي ما أرح (فرجع التوكل*)
 من العبد على الاكتساب برحمته قوم لانه حال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وحال أهل الصفة وحققت الكف عن الاكتساب والاغراض
 عن الأسباب اعتقادا لتكسوب على الله تعالى عملا بقوله تعالى
 فاتخذوه وكلاء (و) قال (آخرون الاكتساب افضل*) من التوكل
 لاجتماع المال واعتقاده أنه يجلب الرزق ويجري النفع بل لانه من التوكل
 التي أمر الله بها في قوله تعالى واستغوا من فضل الله وطلب التعاون
 بالمسلمين والرفق بهم لقوله عليه وعلى له الصلاة والسلام ما كل احد
 طعما قط أطيب مما كسبت يده رواه البخاري (و) القول (الثالث)
 وهو (المختار ان يفصلا*) بالف الإطلاق (وباختلاف الناس أن يتزلا*)
 بالف الإطلاق (من طاعة الله تعالى آثرا*) بالمدى أي ثرو قدم طاعة الله
 على الاكتساب حال كونه (لا ساخطا ان رزقه تعسرا*) أي تضيق عليه
 (ولم يكن مسددا لفرقه*) من أحد) أي لم تتطلع نفسه لسؤال من الخلق
 (بل من الله الخلق*) فان ذاتي حقه التوكل* أولى) وأرجح لما فيه من الصبر
 والمجاهدة للنفس وفي الخبر لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما
 يرزق الطير تغذون غصانا وتعود بطنانا (والا) أي وان لم يكن كذلك بل كان
 في توكله بخلاف ما ذكر (الاكتساب) له (افضل*) حذرا من
 السخط والاستشراف* (وتنبه*) قال بعضهم التوكل حال رسول الله صلى

الله عليه وسلم والكسب سنته فمن ضعف عن حالة فليدرك سنته وقد ذكر
 ابن أبي جرة ان تقيرا كتب ما تقول السادة الفقهاء في الفقير المتوجه الى
 الله تعالى هل يجب عليه الكسب فاجاب من نور الله بصيرته ان كان توجهه
 دائما لا فترة فيه فالكسب عليه حرام وان كان له في بعض الاوقات فترة
 فالكسب عليه واجب (وطالب التجريد) عما يشغله عن الله تعالى (وهو
 في السبب) أي وداعية السبب موجودة فيه من الله تعالى بخلقه ذلك فيه
 حيث أقامه في الاسباب كالطرف والعتائق التي يصون بها وجهه عن الناس
 عن الابتذال بالدوال ويحفظ بها مزة نفسه عن من الخلقين (خفي شهوة)
 أي شهوة خفية من الطالب (دعت) الى طلب الراحة (فليكتب) اما
 كونها شهوة فله دم وقوعها مع مراد الله تعالى له حيث أراد لنفسه خلاف
 ذلك واما كونها غفيرة فانه لم يقصد بذلك بل قصد التقرب الى
 الله تعالى ليكون على حال أهل بزعمه (وذو جرد) مما يشغل عن الله وقد
 أقامه الله تعالى في التجريد (الاسباب سأل) أي طلب الخروج منه والدخول
 في الاسباب والاهتمام بتفصيلها (فهو الذي عن ذروة العز) العلية
 (تزل) وانحط الى الرتبة الدنية وسوء الادب مع الله تعالى لمسايقه من
 مصاحبة الربوبية بالتدبير وقد لا يحصل كثيرا مما قصده (والحق) والاصل لك
 (ان تمكث حيث أتركك) الله تعالى وتترك التدبير لنفسك والاختيار فانما
 يكدر ان المعيشة (حتى يكون الله) تعالى (عنه تملك) وتولي اخراجك مما
 انت فيه وقد قال بعضهم اترك لنفسك التدبير فقد قام به الاطيف الخبير
 وترك التدبير اما س طريق الصوفية (تصد العروق) العين الشيطان الرجيم
 منك (طرح) وفي نسخة ترك (جانب الاله) تعالى (في صورة الاسباب منك
 ابداء) اولتها من) وهو الاحتقار والصغار والجزء (مع التكاليف) ظهوره
 في صورة التوكل) يعني ان الشيطان لعنه الله قد يأق لسالك التجريد الذي
 سلوكه له اصلح من تركه فيقول له الى متى تترك الاسباب وتركها يطع
 النفس فيما في أيدي الناس فاسلكها لتسلم من ذلك ويكون هذا العبد قد
 طاب وقته وانبسط نوره ووجد الراحة بالانقطاع عن الخلق ولا يزال به حتى
 يعود الى الاسباب فتغشاها ظامتها ويأق لسالك الاسباب الذي سلوكه لها

أصلح فيقول لو تركتموها وسلكتم التجرد وتوكلت على الله لاصفا قلبك
 واشرق لك النور وأتاك ما يكفيك من عند الله ويكون هذا العبد ليس
 معه وده التجرد ولا طاعة له عليه انما صلاحه في الاسباب فيترصصهما
 فيترزل ايمانه ويذهب ايقانه وقصد الشيطان بذلك ان يمنع العباد من
 الرضا عن الله تعالى فيما هم فيه وان يخرجهم عما احتار لهم الى مختارهم
 لانفسهم (من وفق الله تعالى ياهم) بيناته للفاعل أو المفعول (البحث عن
 هذين) الامر من اللذين يأتيهما الشيطان في ضرورة غيرهما كيد امته لعله
 أن يسلم منهما (ثم يعلم) مع بحثه (ان لا يكون غير ما يشاء) الله ويريده (فعلنا ان
 لم يرد) أي بما لا يريد (هيا) (وهو دقات التراب يفعل بعباده ما يشاء) ويحكم
 فيهم بما يريد ثم ان الشاظم رحمه الله تعالى ختم منظومته بالحمد والصلوة
 والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بدأ بالترجاء قبول ما بينهما
 فقال (والحمد لله) وقد تقدم الكلام عليه أول الكتاب (على الكمال) أي على
 كمال هذا النظم البديع والاقدار عليه ودفع الموانع عنه حال كون الناظم
 (سائر توفيق لحسن الحال) أي للعال الحسن وفي نسخة لحسن حال (ثم
 الصلاة والسلام) تقدم الكلام عليهما (ابدا) لا الى نهاية (على النبي
 الهاشمي) نسبة الى جده هاشم بن عبد مناف (أحدا) بالف الاطلاق اسم
 من أسماء صلى الله عليه وسلم وهو في الاصل مرة نقل عماله صلى الله عليه
 وسلم ولم يسم به احد قبله وقد قال ابن العربي لله تعالى ألف اسم ولتبيه صلى
 الله عليه وسلم كذلك ~~مائدة~~ في المدخل عن أبي الحسن البصري ان
 الله تعالى لم يوقف العبد بين يديه من اسمه أحد او محمد فيقول عبيدي أما
 تستحي وأنت تعصيني واسمك اسم حبيبي محمد فينكس العبد رأسه حياء
 ويقول اللهم اني قد فعلت فيقول الرب عز وجل يا جبريل خذ بيد عبيدي
 وأدخله الجنة فاني استحي ان اعذب بالناظر من اسمه اسم حبيبي انتهى
 (والآل والعقب) تقدم الكلام عليهما أيضا (ومن لهم قفا) أي تبع
 (وحسبنا الله تعالى) أي هو محتسبنا وكافينا (وكفى) به محتسبا وكافيا واذا
 قد ختم الناظم منظومته بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلننتكلم على نبذة لطيفة تتعاقب ذكره عليه وعلى آله والصلاة

والسلام اذ ذكره يزيد في الايمان فتقول * يتعين على كل مكلف ان يعتقد
ان كمالات نبينا صلى الله عليه وسلم لا تقهر وان فضائله لا تستقصى كما قيل
غيا الخوا كثر ان تحيط بوصفه * وابن التريامن يد المناول
وان حقيقه اعظم الحقوق وان كمالاته لا تجتمع في مخلوق ولا يقوم ببعض ذلك
الا من بذل وسعته في اعظامه واستجلاء مناقبه وحكمه واحكامه والمادحون
لخصاله العلى والمصلون عليه في كتبهم وغيرها بالصلوات المشتملة على بعض
كمال الجلى مقصرون عما هنالك فاصرون عن اداء ما تعين من ذلك قال
الاندلسي رحمه الله

— ما ذاع في الشعر واللبوم قدسه * من بعد ما مدحت حم فزيريل

(ولابن الخطيب)

مدحتك آيات الكتاب فباعسى * يثني على عليك نظم مدحى
واذا كتب الله انى مفصلا * كان القصود قصار كل فصيح
ولقد روى العارف الحق السراج بن المارض السعدى رضى الله عنه
في المنام فقيل له لم لا مدحت النبي صلى الله عليه وسلم أى بالتصريح والال
تنظيمه في الحقيقة انما هو في الحضرة الالهية آؤفيه صلى الله عليه وسلم فقال
أرى كل مدح في النبي مقصرا * وان بالغ المثنى عليه وأكثرا
اذا الله أثنى بالذى هو أهله * عليه فقامت دار ما تدرج الورى
قال الشارح) وقد جعت هذا مع العجز وقلة البضا عتراجيا الاندراج
في سلك خدمة العلم العظيم وأغرق منابح مددهم ولخطهم الاقوم فهو
وان صغر حجمه فقد غزر عمله كما قال الشاعر

كالنجم تستصغرا لباصار طلعتة * والذنب للطرف لا للنجم يتدب
فالمرجوم فضل الله أن من الطلع على هفرة أو زلة تليص فتح الصمخ الجميل
بسد الخلل ولست مجبولا على الرشد والانسان محل التسيان كما قيل
فان نسبت عهودا مثل سالفه * فاب أول ما من اول الناس

ليكن في الجملة من ألف فقد استمدف وبالله التوفيق
وكان الفراغ من تأليفه آخر جمعة من شهر رجب الحرام سنة ٩٨٨
من الهجرة النبوية ونسأل الله تعالى بجاه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

ان يدعى لثأرضاء وان يعلج منا ما فسدناه وان يجعل سعيانا خالصا لوجهه
 الكريم وان يفتحنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتي الله بقلب سليم
 وان يغفر لنا وعننا وعن والدينا ومساكيننا ومجبننا وعن جميع من له حق
 علينا وجميع المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات موصى الله
 تعالى عن أزواج نبيه الطاهرات وهو حبيبنا ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم تسليما كبيرا

بحمد الله على نعمه ما انتهى منها وما تجدد والصلاة والسلام على خير
 خلقه سيدنا محمد قد تم طبع هذا الكتاب العذب المستطاب الذي
 حوى من أحكام الفقه التقيس ما يحتاج للعامل به على مذهب الامام
 ابن ادريس على ذمة الكرم الشيخ عبد الله الباز جعله الله ممن
 بالخيرات فاز ولا يحدر التمام وفاح مسك الختام بالطبعة
 الوهية صانها رب البرية في أواسط شعبان من عام
 ألف ومائة بين واحد وتسعين هجرية على
 صاحبها ابي الصلاة وأزكى
 التحية وعلى آله وأصحابه
 ومن تبعهم في
 الاخلاق
 المرضية
 آمين

